الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي

المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

الجزء الثاني

ومعه كتاب

الانتصاف، من الإنصاف

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الفكر

تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة فى الشرح والتفصيل

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٠ — مسألة

[القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [١٧٩] ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً فى أشعارها ، قال الشاعر :

٢٦٥ — فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/٢٣٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٧١ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٣٣٩) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٧٠)

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، حتى قال جار الله فى المفصل (١/٢٩١ بتحقيقنا) : « وما يقع فى بعض نسخ الكتاب من قوله :

* فزججتها بمزجة . . . البيت *

فسيبويه برىء من عهدته » اهـ ، وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين فى شرح الكافية فى باب الإضافة ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٢٥١) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٤١) وابن جنى فى الخصائص(٢/٤٠٦)والأشمونى (رقم ٦٥٦ بتحقيقنا) وزججتها : طعنتها بالزج ، والزج — بضم الزاى وتشديد الجيم — الحديدة التى تركب فى أسفل الرمح ، فأما الحديدة التى تركب فى أعلى الرمح فهى السنان بزنة الكتاب — ويروى « فزخختها » بخاءين مكان الجيمين ، ماض من الزخ وهو =

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ ، ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقَلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

٢٦٦— تَمُرُّ عَلَى مَاتَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

= الدفع مطلقا ، أوالدفع فى وهدة ، والمزجة ـ بكسر الميم وفتح الزاى وتشديد الجيم ـ الرمح القصير كالمزراق ، والمزخة فى الرواية الأخرى : اسم الآلة من الزخ ، والقلوص ـ بفتح القاف ـ الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « زج القلوص أبى مزادة » فيمن رواه بفتح القلوص وجر أبى مزادة بالياء نيابة عن الكسرة ، حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله زج والمضاف إليه الذى هو قوله أبى مزادة بمفعول المضاف الذى هو قوله القلوص ، وبيان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به ، فهو يعمل عمل الفعل المتعدى : يرفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شاء المتكلم ثم يأتى بعد ذلك بالآخر ، وقد أراد المتكلم ههنا أن يضيف هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزادة ، ففعل ذلك ، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، ولو أنه اتبع المهيع لقال : زج أبى مزادة القلوص ، أو لقال : زج القلوص أبو مزادة ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله أوأضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بفاعله ، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بغاية اليسر علمنا أنه لا يرى بهذا الفصل بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ ، قال ابن جنى : « وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة ـ مع تمكنه من ترك ارتكابها ـ لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » اهـ .

٢٦٦ ــ هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين فى باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٢٥٠) وذكر أن ابن السيد أنشده فى أبيات المعانى عن الأخفش ، وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، وشفى : أصله أن يقال « شفى الله المريض يشفيه » أى أذهب عنه العلة ، وشفاء الضغن : يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « شفت غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو قوله غلائل والمضاف إليه الذى هو قوله صدورها بأجنبى وهو فاعل شفت الذى =

والتقدير : شَفَتْ غَلاَئِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ منها ، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

٢٦٧ — يُطِفْنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ

= هو قوله عبدالقيس والجار والمجرور الذى هو قوله منها ، وأصل الكلام على هذا التخريج : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ، وفى البيت تخريج آخر يخرجه عن الاستشهاد لهذه المسألة ، وذلك أن تجعل غلائل مقطوعا عن الإضافة وإنما ترك تنوينه لكونه على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ، وتجعل قوله «صدورها» بالجر مضافا إلى محذوف مماثل للمذكور ، وأصل الكلام على هذا : وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها، وكل ما فى البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل وحذف المضاف لدلالة ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينازع أحد فى جوازه ، وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر منها قراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر (الآخرة) على تقدير : والله يريد ثواب الآخرة ، ومنها قول ابن قيس الرقيات ، وهو الشاهد رقم ١٩ السابق :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فإن هذا البيت يخرج على تقدير : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم طلحة الطلحات .

٢٦٧ — هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم (انظر الديوان ١٦٩) وقد أنشده ابن منظور (ح و ز) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤٠٦ ط الدار) وابن الناظم فى شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العينى (٣/٤٦٢ بهامش الخزانة) والبيت فى وصف بقر الوحش ، وتطفن : أى تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أى استدار ، وأطاف فلان بالأمر ؛ إذا أحاط به ، وأنشد أبو الجراح :

أطفت بها نهارا غير ليل وألهى ربها طلب الرجال

وقال أبو خراش :

تطيف عليه الطير وهو ملحب خلاف البيوت عند محتمل الصرم =

. . . .

= وأصل الحوزى : المتوحد المنفرد ، وأراد به فى بيت الشاهد فحل البقر الوحشى الذى يصفه ، والمراتع : جمع مرتع وهو مكان الرتع ، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء ، ولم يرع ــ بالبناء للمجهول ــ أى لم يخف ، والقرع : الضرب، والقسى جمع قوس ، والكنائن : جمع كنانة ، وهى جراب توضع فيه السهام .ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القسى الكنائن » فإن الرواية فيه بنصب «القسى»وجر «الكنائن» فيكون تخريجه على أن قوله «قرع» مصدر مضاف إلى قوله «الكنائن» الذى هو فاعل المصدر ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « القسى » الذى هو مفعول المصدر ونظير ذلك قراءة ابن عامر فى الآية ١٣٧ من سورة الأنعام التى تلاها المؤلف (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) على أن (قتل) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله (شركائهم) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله (أولادهم) ومثل ذلك أيضا قول الشاعر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

الرواية فيه بنصب « البغاث » وجر « الأجادل » ومجازها أن قوله «سوق» مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله «البغاث» وأصل الكلام : فسقناهم سوق الأجادل البغاث ، ومثله قول عمرو بن كلثوم :

وحلق الماذى والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس

الرواية بنصب « الحصاد » وجر « الدائس » وتخريجها أن «دوس» مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذى هو قوله « الحصاد » وأصل الكلام : فداسهم دوس الدائس الحصاد . ونظيره قول أبى جندل الطهوى :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

الرواية فيه بنصب « القطن » وجر « المحالج » وتخريجها أن قوله « فرك » مصدر مؤكد لعامله الذى هو قوله « يفركن » وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذى هو قوله « المحالج » وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « القطن » وأصل الكلام : فرك المحالج القطن .

والتقدير : مِنْ قَرْعِ الـكُنَائِنِ القِسِيِّ ، وقال الآخر :

٢٦٨ — فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير : بعد بهجتها ، ففَصَلَ بين المضاف الذى هو « بَعْدَ » والمضاف إليه الذى هو « بهجتها » بالفعل الذى هو « خَطَّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها . وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجْتَرُّ فتسمع صوتَ وَاللهِ رَبِّهَا ، ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » ، وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أَوْلَى ، وقد قرأ ابنُ عامرٍ أَحَدُ القراء السبعة (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِـكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب (أَوْلَادَهُمْ) وجر (شُرَكَائِهِمْ) ففَصَل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أَوْلَى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء وَاحِدٍ ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قَمِيئَةَ :

---

٢٦٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه ، وهذا البيت مهلهل النسج مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ؛ ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين كأن واسمها ، وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجى ، واستشهاد المؤلف به فى قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « بعد » والمضاف إليه وهو قوله « بهجتها » بأجنبى وهو قوله « خط » وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذى فى آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله «رسومها» وأصل هذه العبارة : كأن قلما خط (هو) رسومها .

٢٦٩ — لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اُسْتَعْبَرَتْ لِلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

[١٨٠] ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرْفِ ؛ لأن التقدير لِلّٰهِ دَرُّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ ، وقال أبو حية النميرى :

٢٧٠— كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

---

٢٦٩ — هذا البيت من كلام عمرو بن قميئة صاحب امرىء القيس فى رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذى يقول فيه :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والبيت من شواهد سيبويه (٩١/١) والزمخشرى فى المفصل (رقم ٩٩) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٣٣٩) ورضى الدين فى باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢٤٧/٢) وساتيدما : جبل عند ميافارقين ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول « لله در فلان » إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية فى شىء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقا إليها ، ثم قال : لله در من لامها اليوم على بكائها ، يتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله ؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها . ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « در اليوم من لامها » فإن قوله « در » مضاف وقوله « من لامها » اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم »

٢٧٠ — هذا البيت من كلام أبى حية النميرى ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه (٩١/١) وابن جنى فى الخصائص (٤٠٥/٢) والاشمونى (رقم ٦٦٢) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٣٥٨) وابن عقيل (رقم ٢٤٠) وشرحه العينى (٤٧٠/٣ بهامش الخزانة) ورواه ابن منظور (ع ج م) غير أنه روى صدره :

• كتحبير الكتاب بكف يوما •

وصف أبو حية رسوم الدار فشبهها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودى لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابته بعضها متقاربا وبعضها مفترقا متباينا لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزيل » يفرق ما بينها ويباعد . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بكف يوما يهودى » فإن قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودى » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » وهذا الظرف أجنبى من المضاف =

ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْماً ، وقال ذو الرمة :

٢٧١ — كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا

أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

= إذ لا عمل له فيه ، وهو نظير بيت عمرو بن قميئة (رقم ٢٦٩) ونظيرها قول الآخر وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٥٨) :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي   كناحت يوما صخرة بعسيل

ومحل الاستشهاد به في قوله «كناحت يوما صخرة» فإن قوله « ناحت » مضاف إلى قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » غير أن هذا الظرف متعلق بالمضاف الذي هو قوله ناحت ، لأن هذا المضاف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيجوز أن يتعلق به الظرف ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد سيبويه (١/٩٠) وابن يعيش (ص ٣٣٩) :

رب ابن عم لسليمى مشمعل   طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

عند من رواه بجر « زاد الكسل » فإن هذه الرواية تخرج على أن قوله « طباخ » مضاف إلى قوله « زاد الكسل » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله «ساعات الكرى» وهذا الظرف منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ويروى بنصب « زاد الكسل » وتخرج على أنه أضاف قوله « طباخ » إلى « ساعات الكرى » ويكون قوله « زاد الكسل » مفعولا به لقول طباخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ونظيره تماما ما أنشده سيبويه :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

يروى بنصب « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى الظرف ، ويروى بجر « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى قوله « أهل الدار » وفصل بينهما بالظرف الذي هو قوله « الليلة » .

٢٧١ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه (١/٩٢) وابن جني في الخصائص (٢/٤٠٤) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٢/١١٩ و ٢٥٠) و«من» للتعليل ، والإيغال : الإبعاد ، تقول «أوغل في الأرض» إذا أبعد فيها ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر =

وقالت امرأةٌ من العرب دُرْنَا بنتُ عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِيَّةُ ، وقيل : عَمْرَةُ الْخُثْعَمِيَّةُ :

٢٧٢ — هُمَا أَخَوَا فِى الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ
إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

= جمع آخرة الرحل ، وهى العود الذى يستند إليه الراكب ، والميس — بفتح الميم وسكون الياء — شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب ، وإضافة الأواخر إليه على معنى من، مثل الإضافة فى قولهم : باب ساج ، وخاتم فضة ، والفراريج : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ويروى « إنقاض الفراريج » بكسر الهمزة ، والإنقاض : مصدر « أنقضت الدجاجة » أى صوتت ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس » فإن قوله « أصوات » مضاف إلى قوله « أواخر الميس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله « من إيغالهن بنا » وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا ، وسنذكر لك نظائر هذا مع شرح الشاهد الآتى .

٢٧٢ — هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة ترثى فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة فى تسميتها ، فسماها سيبويه والزمخشرى وابن يعيش « درنا بنت عبعبة ، من قيس بن ثعلبة » وسماها أبو تمام فى ديوان الحماسة عمرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزى عن أبى رياش أن الصواب أن قائل الأبيات « درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية » والبيت من شواهد سيبويه (١/٩٢) والزمخشرى فى المفصل (رقم ١٠٠ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٤٠) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤٠٥) وابن الناظم ، وشرحه العينى (٣/٤٧٢ بهامش الخزانة) وأصل النبوة — بفتح النون وسكون الباء الموحدة — أن يضرب بالسيف فلا يعضى فى الضريبة ، رثت أخويها فهى تقول : لقد كانا لمن ليس له أخ فى الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين: ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أخوا فى الحرب من لا أخا له » فإن قوله « أخوا » مثنى الأخ مضاف إلى الاسم الموصول وهو قوله « من » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذى هو قوله « فى الحرب » وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، ونظيره — فيما رأى ابن مالك — الحديث « هل أنتم تاركو لى صاحبى » فإن قوله صلى الله عليه وسلم « تاركو » مضاف وقوله « صاحبى » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » ونظيره قول الشاعر : =

ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هُمَا أخَوَا مَنْ لا أخا لهُ في الحرب ؛ لأن الظرف[1] وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم « فتسمع صَوْتَ واللهِ رَبِّهَا » فنقول : إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغواً » لزيادتها في الكلام في وقوعها غَيْرَ موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاجُ بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل

= لأنت معتاد في الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا

والاستشهاد في قوله « معتاد في الهيجا مصابرة » فإن قوله « معتاد » مضاف إلى قوله « مصابرة » وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو قوله « في الهيجا » ، وأصل الكلام : لأنت معتاد مصابرة في الهيجا .

(١) قوله « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإذا جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » ص ٤٣١ .

[به] بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة فى النظير لم يجز أن تجعل حجة فى النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وَهْى هذه القراءة ووَهْم القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحة [١٨١] لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة ، وإنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل[1] على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦١ — مسألة

[هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه فى المعنى ؟][2]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة فى المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدَّارُ الآخِرَةُ خير ، كما قال تعالى فى موضع آخر : (وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى

---

(١) أى فدل وهى القراءة وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ماذهبنا إليه .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/٢١٥ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٢/٤٠ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص٣٢٩ومابعدها إلى ٣٣٣) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٦٣ — ٢٦٦)

واحد ، وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحبُّ فى المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب فى المعنى هو الغربى ، ثم قال الراعى :

٢٧٣ — وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ، وَاجْتَنَبَ الشِّعَارَا

ومن ذلك قولهم « صَلاَةُ الأولى ، ومَسْجِدُ الجامع ، وبَقْلَةُ الحمقاء » والأولى فى المعنى هى الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هى الحمقاء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشىء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد

---

٢٧٣ — أنشد ابن منظور هذا البيت (د ب ب — ش ع ر) ولم يعزه ، والبيت فى وصف حمار وحش ، ومدب السيل — بفتح الميم وداله مفتوحة أو مكسورة — موضع جريه ، ويقال « تنح عن مدب السيل » بفتح الدال وكسرها ، أى ابتعد عن مكان جريه والشعار — بفتح الشين بزنة السحاب ، عن ابن السكيت والرياشى ، وقال شمر والأصمعى هو بكسر الشين بزنة الكتاب مثل شعار المرأة — وهو الشجر الملتف ، وقيل : هو ما كان من الشجر فى لين ووطاء من الأرض يحله الناس يستدفئون به فى الشتاء ويستظلون به فى القيظ ، ويقال « أرض ذات شعار » أى ذات شجر ، يريد الشاعر أن هذا الحمار الوحشى قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يتعدون عنه ، ومحل الاستشهاد عند المؤلف بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « جانب الغربى » فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربى عند الكوفيين ، وقد أضاف الشاعر « جانب » إلى « الغربى » فيكون قد أضاف اسما إلى اسم آخر بمعناه ، وزعموا أن قوله تعالى (وما كنت بجانب الغربى) من هذا القبيل ، والبصريون يذهبون إلى أن الكلام على تقدير مضاف يكون موصوفا بما جعل مضافا إليه ، أى جانب المكان الغربى ، فهو من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو تكلف لاداعى له.

من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر [١٨٢] بإضافة اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى : (إن هذا لهو حق اليقين) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : (وذلك دينُ القَيِّمَةِ) أى دين المِلَّةِ القيمة ، وأما قوله تعالى : (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة ، وأما قوله تعالى : (وحبَّ الْحَصِيدِ) أى حب الزرع الحَصِيدِ ، ووصف الزرع بالْحَصِيدِ ، وهو التحقيق[١] ؛ لأن الحب اسم لما يَنْبُتُ فى الزرع ، والْحَصْدُ إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول « حَصَدْتُ الزرع » ولا تقول « حصدت الحب » ، وأما قوله تعالى : (وما كنْتَ بجانب الغربى) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربىّ ، وأما قولهم « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم « مسجدُ الجامع » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم « بقلة الحمقاء » فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحمقاء[٢] ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق ، وهو التحقيق[١] ؛ لأنها الأصل ، وما نَبَتَ منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت فى مَجَارِى السيول فتقلعها ، ولذلك يقولون فى المثل « هُوَ أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ » فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا فى الأصل فى الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو فى قوله « وهو التحقيق » زائدة ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك فى الموضع الثانى .

(٢) فى ر « بقلة الجنة الحمقاء » تحريف

٦٢ — مسألة

[« كلا » و« كلتا » مثنيان لفظا ومعنى، أو معنى فقط ؟][(1)]

ذهب الكوفيون إلى أن « كلا ، وكلتا » فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا « كُلٌّ » نخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء فى « كلتا » للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى « الزَّيْدَان ، والعَمْرَانِ » ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة .

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، [١٨٣] والألف فيهما كالألف فى « عَصاً ، ورَحاً » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما مُثَنَّيَانِ لفظاً ومعنًى وأن الألف فيهما للتثنية النقلُ والقياسُ :

أمان النقلُ فقد قال الشاعر :

٢٧٤ — فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ[(1)]

فأفرد قوله « كِلْتَ » فدلّ على أن « كِلْتَا » تثنيةٌ .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (١/٤٥) وحاشية الصبان (١/٨٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد مع حاشية يس (١/٨٠ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (١/٢٨) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٦٣ ليبزج)

٢٧٤ — هذا البيت من شواهد رضى الدين فى شرح الكافية (١/٢٨) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٦٢ بولاق) وشرحه العينى (١/١٥٩ بهامش الخزانة) ومن شواهد الأشمونى (رقم ١٨) وقد أنشده ابن منظور (ك ل ا) ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ويروى * كلتا هما قد قرنت بزائده * والسلامى — بضم السين وتخفيف اللام ، بزنة الحبارى — واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع فى اليد أو الرجل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « فى كلت » فإن البغداديين والفراء زعموا أن « كلت » ههنا مفرد كلتا فى نحو قوله تعالى: (كلتا الجنتين =

. . . .

=آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا) وزعموا أن « كلا » و « كلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية ، والتاء فى « كلتا » للتأنيث ، وأصل كل واحد منهما قبل اللواحق « كل » بتشديد اللام — الذى يستعمل فى نحو قولك « الأمر كله بيد الله » فحذفت لامها الثانية وكسرت كافها ، ثم لو أردت المفرد المؤنث زدت التاء فقلت « كلت » كما قال الراجز « فى كلت رجليها » وإذا أردت المثنى المذكر زدت الألف الدالة على التثنية فقلت « كلا الرجلين عندى رجل خير » وإذا أردت المثنى المؤنث زدت التاء للدلالة على التأنيث والألف للدلالة على التثنية فقلت « كلتا المرأتين عفيفة المئزر » وسيبويه رحمه الله وجمهور نحاة البصرة لا يرتضون هذا الكلام ، وعندهم أن « كلا » و«كلتا» مفردان لفظا مثنيان معنى ، والألف فيهما هى لام الكلمة ، فوزن « كلا » فعل — بكسر الفاء وفتح العين ، نظير رضا ومعى — وهذه الألف التى فى « كلا » منقلبة عن واو ، وقيل : عن ياء ، ووزن «كلتا» فعلى مثل ذكرى — والتاء فيها هى لام الكلمة ، وأصلها واو على ما اختاره ابن جنى ، واختار أبو على أن أصلها ياء ، أما الألف فى«كلتا» فهى زائدة للدلالة التأنيث ، قالوا : والدليل على أن هاتين الكلمتين مفردان لفظا مثنيان معنى أنه يخبر عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفردا ، ولو كانا مثنيين لفظا ومعنى لما جاز أن يخبر عنهما بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفردا ، وأيضاً فإنا نجد العرب جميعاً إذا أضافوهما إلى الاسم الظاهر يلزمونهما الألف فى الرفع والنصب والجر نحو «كلا الرجلين مؤدب» ونحو « كلتا المرأتين صالحة » ونحو «إن كلا هذين الرجلين مستقيم » وما أشبه ذلك ، ولو كانا مثنيين لفظا ومعنى لوجب أن يجيئا بالياء فى حال النصب والجر فى لسان أكثر العرب من غير تفرقة بين ما إذا كان المضاف إليه مضمراً وما إذا كان مظهراً ، كسائر المثنيات ، واستمع إلى ما نقله ابن منظور عن الجوهرى ، قال : « كلا فى تأكيد الاثنين نظير كل فى المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولى اسما ظاهرا كان فى الرفع والنصب والخفض على حالة واحدة ، بالألف ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، وجاءنى كلا الرجلين ، فإذا اتصل بمضمر قلبت الألف ياء فى موضع الجر والنصب فقلت : رأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وتبقى فى الرفع على حالها ، وقال الفراء : هو مثنى ، مأخوذ من كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وكذلك كلتا للمؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولم يتكلم منهما بواحد ، ولو تكلم به لقيل : كل ، وكلت ، وكلان ، وكلتان ، واحتج بقول الشاعر=

وأما القياسُ فقالوا : الدليلُ على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء فى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ، وذلك نحو قولك « رأيت الرجلين كِلَيْهِما ، ومررت بالرجلين كِلَيْهِمَا ، ورأيتُ المرأتين كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا » ولو كانت الألفُ فى آخرها كالألف فى آخر « عَصاً ، وَرحاً » لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو « رأيت عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا ، ومررت بِعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا » فلما انقلبت الألفُ فيهما انقلابَ ألفِ « الزيدان ، والعَمْرَان » دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفرداً حملا على اللفظ ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملا على المعنى .

= * فى كلت رجليها سلامى واحده *
أراد فى إحدى رجليها فأفرد ، وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه فى النصب والجرياء مع الاسم الظاهر ؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل ؛ لأن كلا للاحاطة ، وكلا يدل على شيء مخصوص ، وأما هذا الشاعر فإنما حذف الألف للضرورة وقدر أنها زائدة ، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة ، فثبت أنه اسم مفرد كمعى ، إلا أنه وضع ليدل على التثنية ، كما أن قولهم نحن اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما » اه كلامه .

ونظير هذا الشاهد — فى حذف الألف من « كلتا » بخصوصها — قول الشاعر الآخر، وهو من شواهد الرضى :

كلت كفيه توالى دائمـــا   بجيوش من عقاب ونعم

والعرب كما تشبع الحركات فتنشأ عنها حروف اللين (انظر الشواهد ٦ — ١٧ فى المسألة الثانية) تقطع حروف المد ، وتحذفها مجتزئة بالحركات التى قبلها ؛ لأنها مجانسة لها ودالة عليها (وانظر الشواهد ٢٤٥ — ٢٥٤ التى مرت فى المسألة ٥٦ ، ثم انظر لها نظائر فى المسألة ٧٢) وفى هذا القدر ما يكفى أو يغنى .

فأما رَدُّ الضمير مفرداً حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً ، قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) فقال (آتَتْ) بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لـكان يقول « آتتا » كما تقول : الزيدان ذَهَبَا ، والعمران ضَرَبَا ، وقال الشاعر :

٢٧٥ — كِلاَ أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ

فقال « ذُو » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال « ذَوَا » وقال الآخر :

٢٧٦ — كِلاَ أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعاً دِعَامَةً وَلٰـكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا

---

٢٧٥ — الشرى — بفتح الشين ، بوزن الفتى — موضع تنسب إليه الأسود ، ويقال للشجعان : هم أسود الشرى ، قال بعضهم: شرى موضع بعينه تأوى إليه الأسود ، وقيل: هو شرى الفرات وناحيته ، وبه غياض وآجام ومأسدة ، وقال الشاعر:

* أسود شرى لاقت أسود خفية *

والشرى: طريق فى جبل سلمى أحد جبلى طيىء كثير الأسد . والأغلب: يرادمنه الأسد ، والضيغم : الأسد أيضاً ، وقيل : هو الواسع الشدق من الأسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم وهو العض الشديد ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « كلا أخوينا ذو رجال » فدل ذلك على أن « كلا » له جهة إفراد ، وإلا لما صح الإخبار عنه بالمفرد ؛ لأن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الإفراد والتثنية والجمع ، ولا تخلو جهة الإفراد فى كلا أن تـكون جهة اللفظ أو جهة المعنى، وقد اتفق الفريقان الـكوفيون والبصريون على أن « كلا » مثنى فى المعنى — وقد أخبر عن « كلا » بمفرد وهو قوله « ذو رجال » — فبقى جهة اللفظ ، فوجب أن يكون مفرداً لفظا ، وهو ماذهب إليه البصريون

٢٧٦ — أنشد ابن منظور صدر هذا البيت (ك ل ا) ونسبه إلى الأعشى، ولـكنه رواه « كلا أبويكم » كما فى الديوان (١٠٩) وأصل الفرع — بفتح الفاء وسكون الراء — القوس يكون خير القسى ومنه قالوا : فرع فلان فلانا ، أى فاقه، وقالوا : فرع فلان القوم، وتفرعهم : أى فاقهم وعلاهم ، والدعامة — بكسر الدال وتخفيف العين — سيد القوم ورئيسهم، وقالوا : فلان دعامة عشيرته ، يريدون أنه سيدها ، والاستشهاد بهذا البيت هنا فى قوله « كلا أخويكم كان فرعا » حيث أعاد الضمير من «كان» على «كلا» وهو ضمير المفرد الغائب ، فدل=

فقال « كَانَ » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولم يقل « كانا » وقال الآخر :

أَكَاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلاَنَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ[١٢٢]

فقال « حريص » بالإفراد ولم يقل « حريصان » وقال الآخر :

٢٧٧ — [١٨٤] — كِلاَنَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْــلَى
بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْــــــلَى التُّرَابُ

فقال « يحبُّ » بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :

٢٧٨ — كِلاَ ثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَرَ الرَّحْمٰنُ مَا هُوَ قَادِرُ

= على أن فى « كلا أخويكم » جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

٢٧٧ — هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلى ، وكان يحب ليلى بنت مهدى صاحبة قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى ، وصحة رواية البيت مع بيتين يليانه هكذا :

كلانا يا معاذ يحب ليــلى بفى وفيك من ليلى التراب
شركتك فى هوى من كان حظى وحظك من مودتها العذاب
لقد خبلت فؤادك ثم ثنت بقلبى ؛ فهو مخبول مصاب

ومعاذ : هو معاذ بن كليب العامرى ، كان مجنونا من مجانين ليلى ، وكان مزاحم قد شركه فى حبها ، ويقال : إنه لما سمع هذه الأبيات من مزاحم التبس وخولط فى عقله وقوله « بفى وفيك من ليلى التراب » دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما من حب ليلى بالخيبة من غير أن ينال حظا من مودتها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كلانا يحب ليلى » حيث أعاد الضمير من « يحب » مفردا إلى « كلانا » فدل ذلك على أن لكلا جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما قررناه فى الشاهد ٢٧٥ ، ونظير هذا البيت فى الإخبار عن كلا بالمفرد قول ليلى العامرية :

كلانا مظهر للنــاس بغضا وكل عند صاحبه مكين

فقال « كلانا مظهر » فأخبر بالمفرد الذى هو « مظهر » عن « كلا » فهذا يدل على أن « كلا » مفرد لفظا ؛ لأن معناها مثنى بالإجماع

٢٧٨ — هذا البيت من كلام إياس بن مالك بن عبد الله المعنى ، وبعده قوله :

فلم أر يوما كان أكثر سالبا ومستلبا سرباله لا يناكر =

فقال « واثق » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٧٩ — كِلَا يَوْمَىْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

= وأكثر منا يافعا يبتغى العلا يضارب قرنا دارعا وهو حاسر

وقد أنشد ابن منظور هذه الابيات (ق د ر) وعزاها إليه . وثقل الرجل — بفتح الثاء والقاف جميعا — حشمه ومتاع بيته ، وأراد به ههنا النساء ، يقول : نساؤنا ونساؤهم طامعات فى ظهور كل واحد من القبيلين على صاحبه ، والأمر فى ذلك يجرى على ماقدره الله تعالى . و « مستلبا سرباله » هو بنصب سرباله على أنه مفعول ثان لمستلب ، وفى مستلب ضمير مستتر هو نائب فاعله وهو المفعول الأول . وأراد بقوله « لا يناكر » أنه لا ينكر ذلك لأنه مصروع قد قتل ، ومن الناس من يرويه برفع « سرباله » على أنه هو نائب الفاعل وليس فى مستلب ضمير ، واليافع : المترعرع الداخل فى عصر شبابه ، والدارع : لابس الدرع ، والحاسر : الذى لا درع عليه ، و « قدر » فى البيت الأول هو بالتخفيف و « قادر » اسم الفاعل منه ، وفى حديث الاستخارة « فاقدره لى ويسره على » ومعناه اقض لى به وهيىء لى أسبابه . والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كلا ثقلينا واثق » حيث أخبر بواثق وهو مفرد عن « كلا » فوجب أن يكون « كلا » مفردا لوجوب توافق المبتدأ والخبر ، ولما كان « كلا » مثنى من جهة المعنى بالإجماع وجب أن يكون مفردا من جهة اللفظ ليتم توافق المبتدأ وخبره ، وهذا رأى البصريين فى « كلا » أنها مفرد لفظا مثنى معنى .

٢٧٩ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفى (د ١١٠) من قصيدة يقولها لهريم وهلال بن أحوز المازنى ، وأولها قوله :

ألا حى المنازل والخياما وسكنا طال فيها ما أقاما

وقد أنشد ابن منظور بيت الشاهد (ك ل ا) وعزاه إليه ؛ ورواية اللسان مثل رواية المؤلف ههنا ، ولكن الذى فى ديوان جرير « كلا يومى أمامة يوم صدق » أى يوم صالح ، والذوق يشهد أن رواية الديوان خير مما هنا ، وتقول « فلان لا يزورنا إلا لماما » تريد أنه يزور فى بعض الأحيان على غير مواظبة ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « كلا يومى أمامة يوم » حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن « كلا » وذلك يدل على أن « كلا » مفرد ، على نحو ما قررناه فى الشواهد السابقة ، ونظير بيت جرير قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

=

فقال « يوم » بالإفراد . وقال أبو الأخْزَرِ الحِمَّانِيُّ .

٢٨٠ — فَـكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وأَسْجَدَ رَأْسُهَا
كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ

= كلانا إذا ما نال شيئا أفاته ومن يحترث حرثى وحرثك يهزل

ألا تراه قد أعاد الضمير على كلانا مفردا فى « نال » وفى « أفاته » ومثله قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبى طالب :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فأخبر عن « كلا » بالمفردوهوقوله « غنى » وأعادالضمير إليه مفردا فى قوله « عن أخيه » وفى قوله « حياته » ، ونظير ذلك قول القتال الكلابى :

تضمنت الأروى لنا بطعامنا كلانا له منها نصيب ومأكل

فأعاد الضمير إلى كلانا مفردا فى قوله « له » وعلى وجه الإجمال إنك لتجد العرب يراعون فى « كلا » الإفراد أكثر مما يراعون التثنية ، وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم

٢٨٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ن ص ر) وعزاه لأبى الأخزر الحمانى ، وقال : إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسها من الإعياء ، فشبه رأس الناقة فى تطأطئها برأس النصرانية إذا طأطأته فى صلاتها . وقوله « أسجد رأسها » هو لغة فى « سجد رأسها » تقول : أسجد الرجل ، إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وكذلكتقول « أسجدالبعير » ومنه قول الأسدى وأنشده أبو عبيد :

* وقلن له اسجد لليلى فأسجدا *

والنصرانة : واحدة النصارى ، والمذكر عند الخليل نصران ، وجعله نظير ندمان وندمانة وندامى ، وقال ابن برى : قوله إن النصارى جمع نصران ونصرانة إنما يريدبذلك الأصل دون الاستعمال ، وإنما المستعمل فى الكلام نصرانى ونصرانية ، وإنما جاء نصرانة فى بيت الأخزر على جهة الضرورة ، وقوله « لم تحنف » أى لم تختتن ، هذا أشبه مايراد بهذه الكلمة ههنا ، ويأتى تحنف بمعنى اعتزل الأصنام ، وبمعنى عمل عمل الحنيفية ،ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كلتاهما خرت وأسجد رأسها » حيث أعاد الضمير على « كلتا » مفردا فى قوله « خرت » وفى قوله « رأسها » فهذا يدل على أن « كلتا » عنده لها جهة إفراد ، وإلا لما صح عود الضمير مفرداً عليها ؛ لأن ضمير الغيبة يجب أن يطابق مرجعه إفرادا وتثنية وجمعا ، وقد أجمع أهل البلدين على أن « كلتا » من جهة المعنى مثنى فلم يبق إلا جهة اللفظ ، فوجب أن يكون « كلتا » مفردا لفظا

فقال « خَرَّتْ » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٨١ — فَكِلْتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ
فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

فقال « خُطَّ » بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيرةٌ جداً .

وأما رَدُّ الضمير مثنى حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال « كِلاهُمَا قائمانِ ، وكِلتاهما لقيتهما » وقال الشاعر :

---

٢٨١ — خط — بالبناء للمجهول — كتب ، تقول: «خط فلان بالقلم ، أو غيره ، من مثال مد » أى كتب ، و « خط الشيء يخطه » كتبه ، والصحيفة : ما يكتب فيه ، وتجمع على صحائف وهو قياس نظرائها ، وتجمع أيضاً على صحف — بضم الصاد والحاء جميعاً — وفى التنزيل العزيز (إن هذا لفى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى) ونظير صحيفة وصحف قولهم : سفينة وسفن ، شبهوها بما لا تاء فيه من نحو قضيب وقضب وقليب وقلب، ومن العلماء من يثبت صحيفا — بغير تاء — فيكون الصحف جمع صحيف ، كما أثبتوا سفينا أيضا — فيكون السفن جمع سفين ، وقد يقال : إنهم جمعوا صحيفة وسفينة على صحيف وسفين ثم جمعوا صحيفا وسفينا الجمع على صحف وسفن ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد البكرى :

عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طورا ويهتدى

تجد قوله « أو من سفين ابن يامن » دالا على الجمع ، فيكون ماذهبنا إليه أدق وأقيس وقوله « ولا الموت أروح » من قولهم « روح الشيء يروح روحا — مثل فرح يفرح فرحا» إذا كان أجلب للراحة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كلتاهما قد خط » حيث أعاد الضمير إلى « كلتاهما » مفرداً فى قوله« قد خط » فذلك يدل على أن لكلتا جهة إفراد ، وهى جهة لفظه ، لأنه من جهة المعنى مثنى باتفاق من الكوفيين والبصريين جميعاً على نحو ماقررناه فى الشواهد السابقة ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « فكلتاهما قد خطت » فيؤنث الفعل ؛ لأن الاستعمال العربى على أنه إذا كان الفاعل ضميرا مؤنثا وجب فى غير الضرورة إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى هذا الضمير سواء أكان مرجع الضمير حقيقى التأنيث نحو « زينب قامت » أم كان مجازى التأنيث نحو « الشمس طلعت » فاعرف هذا ؛

٢٨٢ — كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى

فقال « أقلعا » حملا على المعنى ، وقال « رابى » حملا على اللفظ .

---

٢٨٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وكان جرير بن عطية قد زوج ابنته عضيدة للأبلق ، فعيره الفرزدق وهجاه ، وقيل البيت المستشهد به قوله :

ما كان ذنب التى أقبلت تعتلها   حتى اقتحمت بها أسكفة الباب

ولم يقف العينى على سبب الشعر ولا السيوطى فزعما أن الكلام فى وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان الصبان والأمير ، والصواب ماذكرناه ، وهذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٦٤) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤٢١ د ٣ / ٣١٤) والأشمونى (رقم ٢٠) وابن هشام فى المغنى (رقم ٣٣٩) والضمير فى « كلاهما » ومابعده يعود إلى عضيدة وزوجها الابلق ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات فقد كان من حق الكلام عليه ـ إذا أراد ذلك ـ أن يقول « كلاكما » وتعتلها : تجذبها جذبا عنيفا ، وبابه نصر أو ضرب ، وأسكفة الباب ـ بفتح الهمزة وسكون السين وضم الكاف وتشديد الفاء مفتوحة ـ عتبته ، و « أقلعا » كفا عنه وتركاه ، و « رابى » منتفخ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كلاهما قد أقلعا » وقوله « وكلا أنفيهما رابى » فقد أعاد الضمير إلى « كلاهما » فى العبارة الأولى مثنى وذلك قوله « أقلعا » مراعاة لمعنى « كلا » وأخبر عن كلا فى العبارة الثانية بمفرد، وذلك فى قوله « رابى » مراعاة للفظ « كلا » فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها ، ويجوز الجمع بين الوجهين فى الكلام الواحد ، قال ابن جنى فى تخريج قوله قد أقلعا « هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن ، نحو قوله تعالى (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) وقوله تعالى (وكل أتوه داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمع إليك) وفى موضع آخر (ومنهم من يستمعون إليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك كلا لفظه مفرد ومعناه التثنية فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده ، وتارة على المعنى فتثنيه » اهـ ومثل قوله « كلاهما قد أقلعا » فى عود الضمير إلى كلا مثنى ـ قول الشاعر وأنشده أبو عمرو الشيبانى :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما   كما اهتز خوط النبعة المتتابع

فأخبر بقوله « يعسلان » وفيه ضمير المثنى عن قوله « كلا جانبيه » وقوله « كلاهما » الثانى توكيد لكلا الأول مراعاة للمعنى أيضاً ، ويجوز أن يكون « كلاهما » الثانى توكيدا =

والحمل فى « كِلا ، وكِلتا » على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ، ونظيرهما فى الحمل على اللفظ تارة وفى الحمل على المعنى أخرى « كلٌّ » فإنه لما كان مفرداً فى اللفظ مجموعاً فى المعنى رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم « كل القوم ضربته ، وكل القوم ضربتهم » وقد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً) فقال (آتِي) بالإفراد حَمْلا على اللفظ ، وقال تعالى : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) فقال (أَتَوْهُ) بالجمع حَمْلا على المعنى ، إلا أن الحمل على المعنى فى « كل » أكثر من الحمل على المعنى فى « كِلاَ ، وكِلْتَا » .

والذى يدل على أن فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : « جاءنى كِلاَ أَخَوَيْكَ ، ورأيت كِلاَ أَخَوَيْكَ ، ومررت بِكِلاَ أَخَوَيْكَ ، وجاءنى أَخَوَاكَ كِلاَهُمَا ، ورأيتهُمَا كِلَيْهِمَا ، ومَرَرْتُ بهما كِلَيْهِمَا » وكذلك حكم إضافة [١٨٥] « كلتا » إلى المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، فلو كانت التثنية فيهما لفظيةً لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذى يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها ، قال الله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا) وقال تعالى : (كِلتا الجنتين آتت أُكلها) قرأها حمزةُ والكسائى وخلفٌ بإمالة الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها ؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها .

والذى يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لا نقلبت فى حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ،

= للضمير فى قوله « يصلان » فاعرف ذلك

ومن الجمع بين مراعاة لفظ « كلا » ومعناه قول الأسود بن يعفر فى بعض الاحتمالات :

إن المنية والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى

وإنما المضمر فرعه ، تقول : « رأيت كِلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين » ، وكذلك تقول فى المؤنث : « رأيت كِلْتَا المرأتين ، ومررت بكلتا المرأتين » ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر ؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة ، وليست للتثنية .

والذى يدل على أن « كِلاَ » ليست مأخوذة من « كُلّ » أن كُلاًّ للاحاطة وكِلاَ لمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ * [٢٧٤]

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر ، كما قال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ ، وَلاَ بِلَيْتَ ، وَلاَ لَوَ انِّى [٢٥٤]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف . وكقول الآخر :

٢٨٣ — * وَصَّانِىَ الْعَجَّاجُ فِيماَ وَصَّنِى *

أراد « فيما وَصَّانِى » . وهذا كثير فى أشعارهم .

وأما قولهم « إن الألف فيهما تنقلب فى حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر » قلنا : إنما قلبت فى حالة الإضافة إلى المضمر لوجهين :

---

٢٨٣ — هذا بيت من الرجز المشطور من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (و ص ى) وعزاه إليه ، وتقول : أوصيت الرجل إيصاء ، ووصيته — بالتضعيف — توصية؛ إذا عهدت إليه ، وأوصيت له بشىء ،وقد أوصيت إليه؛إذا جعلته وصيك ، وتواصى القوم : أوصى بعضهم بعضا . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وصنى » فإنه أراد أن يقول « وصانى العجاج فيما وصانى » بالألف فى الفعل الثانى كما جاء بها فى الفعل الأول، فلم يتأت له ، فحذف الألف ليستقيم له الوزن والقافية جميعا.

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظىٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ ، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر ــ جعلوا لهما [١٨٦] حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية ، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة فى حالة الرفع والنصب والجر ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية فى قلب الألف من كل واحد منهما ياء فى حالة النصب والجر ؛ اعتباراً بكلا الشبهين . وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية لأن المضمر فرع والتثنية فرعٌ فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثانى ــ وهو أَوْجَهُ الوجهين ، وبه عَلَّلَ أكثر المتقدمين ــ وهو أنه إنما لم تُقْلَبِ الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدها ؛ فأشبهتا لَدَى وإلى وعَلَى ، وكما أن لدى وإلى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو « لَدَى زيدٍ ، وإلى عمرٍو ، وعَلَى بكرٍ » وتقلب مع المضمر نحو « لَدَيْكَ ، وإلَيْكَ ، وعَلَيْكَ » فكذلك « كلا ، وكلتا » لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمر .

والذى يدل على صحة ذلك أن القلب فى « كلا ، وكلتا » إنما يختص بحالة النصب والجر ، دون حالة الرفع ؛ لأن « لَدَيْكَ » إنما تستعمل فى حالة النصب والجر ، ولا تستعمل فى حالة الرفع ؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا فى الكلام على « كلا ، وكلتا » جزءاً استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .

* * *

٦٣ — مسألة

[هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويا ؟] [1]

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة نحو قولك « قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها ». وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : « جاءني رجلٌ رجل ، ورأيت رجلا رجلا ، ومررت برجل رجل» وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن تأكيدها جائز النقلُ [١٨٧] والقياسُ :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٢٨٤ — لكنَّه شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ
يالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فأكَّد « حول » وهو نكرة بقوله « كله » ؛ فدل على جوازه .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (٣ / ٦٧ بولاق) وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى (٢/١٥٦ بولاق وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٣١٠) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٣٦٤) وشرح ابن عقيل (٢/١٦٦ بتحقيقنا) .

٢٨٤ — هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤١٤) والأشمونى (رقم ٧٦٣) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٠٢) وفى شرح شذور الذهب (رقم ٢٢٨) وكلهم يروونه مثل رواية المؤلف ، والصواب فى روايته أنه بنصب « رجب » فى آخر البيت لأنه من كلمة أولها :

يالَلرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يحدث لى بعد النهى طربا
إذ لا يزال غزال فيه يفتننى يأتى إلى مسجد الأحزاب منتقبا :

وقال الآخر :

٢٨٥ — إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْماً جَدِيداً كُلَّهُ مُطَرَّدا

فأكد « يوماً » وهو نكرة بقوله « كُلَّهُ » .

= وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين ، كما هو لغة قوم من العرب ، ونظير قول العمانى الراجز :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

و « شاقه » بالشين المعجمة — أى أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه ، ويروى «ساقه» بالسين المهملة ، و « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم فى شرح الألفية تبعا لوالده « ياليت عدة شهر » وقال ابن هشام — وتبعه الشيخ خالد — إن ذلك تحريف ؛ لأنه لايتصور أن يتمنى أحد أن يكون الشهر كله رجبا ؛ فإن الشهر الواحد لايكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا ، ولكن الشاعر يتمنى أن تكون شهوره كلها رجبا . والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «حول كله» حيث جر «كله» على التوكيد لحول ، ولا شك أن كلمة «حول» نكرة محدودة أى أنها ذات أول وآخر معروفان ، فيكون فيه دليل على جواز توكيد النكرة المحدودة ، والرواية على هذا بتنوين « حول » وجر « كله » وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت وزعم أن الرواية بجر « حول » من غير تنوين على أن كلمة « حول » مضاف و « كله » مضاف إليه ، وذلك تمحل بعيد ، والذى نرجحه أن كلام ابن يعيش هذا محرف عما ذكره المؤلف من أن الرواية عندهم « ياليت عدة حولى » بإضافة حول إلى ياء المتكلم ، وهو أيضاً تمحل ، ولكنه أقرب مما وقع فى شرح المفصل

ونظير هذا البيت — فى توكيد النكرة المحدودة بلفظ يدل على الشمول والإحاطة — قول العرجى وهو من شواهد مغنى اللبيب :

نلبث حولا كاملا كله لانلتقى إلا على منهج

٢٨٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص٣٦٤) وقد أنشده ابن منظور (ط ر د) ولم يعزه أحدهما . والقعود — بفتح القاف — البكر من الإبل حين يركب ، أى يمكن ظهره من الركوب ، وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، والناقة قلوص ، وحفد : فعل ماض معناه خف فى العمل وأسرع ، وقال الشاعر : =

وقال الآخر :

٢٨٦ — زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيِدًا خَنْفَقِيقَا

= حفد الولائدحولهن وأسرعت بأكفهن أزمة الأجمال

واليوم المطرد : الطويل ، ويقال : الكامل التام ، تقول : مر بنا يومطريد،وطراد ومطرد ، كله بمعنى الطويل ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « يوما جديدا كله » حيث أكد قوله «يوما»ـ وهو نكرة محدودةـ بقوله «كله» فذلك يدل على أن العرب تستجيز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعارف ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٢٨٦ — هذا البيت من كلام شيم بن خويلد ، وقد أنشده ابن منظور (خ ف ق) رابع أربعة أبيات ، وقبله :

قلت لسيدنا : يا حكـــيم إنك لم تأس أسوا رفيقا
أعنت عديا على شأوها تعادى فريقا وتنفى فريقا
أطعت اليمين عناد الشمال تنحى بحد المواسى الحلوقا

وقوله « ياحكيم » هزء منه وسخرية به ، أى أنت الذى تزعم أنك حكيم وتخطىء هذا الخطأ ، وقوله « أطعت اليمين عناد الشمال » مثل ضربه ، يريد فعلت فعلا أمكنت به أعداءنا منا ، وقوله « زحرت به ليلة كلها » أصل الزحير والزحار — مثل النعيب والنعاب — إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة ، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا : زحرت به ، وتزحرت به ، وقوله «وجئت به مؤيدا خنفقيقا » أى ناقصا مقصرا والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ليلة كلها » حيث أكد قوله «ليلة»وهى نكرة محدودة لها أول وآخر معروفان معهودان بقوله « كلها » وذلك يدل لمذهب الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكرة ، ونظير هذا البيت — فى توكيد النكرة — قول الراجز :

ياليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
إذا بكيت قبلتنى أربعا إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا

الاستشهاد به فى قوله « حولا أكتعا » فإنه أكد قوله « حولا » وهو نكرة محدودة ذات أول وآخر معروفين بقوله« أكتعا»وهولفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة.

وقد بين ابن هشام الصحيح من المذهبين بإيجاز فى قوله « وإذا لم يفدتوكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كاعتكفت أسبوعا كله ، وقوله:

* ياليت عدة حول كله رجب * » اهـ

فأكد « ليلةً » وهى نكرة بقوله « كلها » ومؤيداً خنفقيقاً : اسمان من أسماء الداهية . وقال الآخر :

٢٨٧ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

فأكَّدَ « يَوْماً » بأَجْمَعَ ؛ فدلَّ على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت « قَعَدْتُ يَوْماً كُلَّهُ ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا» صح معنى التوكيد ؛ فدلَّ على صحة ماذهبنا إليه .

---

٢٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٣٦٤) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٥٧/٢) والأشمونى (رقم ٧٩٤) وابن عقيل (رقم ٢٩٠) وقبل البيت المذكور قوله
* إنا إذا خطافنا تقعقعا *

والخطاف ــ بوزن رمان ــ الحديدة المعوجة تكون فى جانب البكرة ، وتقعقع : تحرك وسمع له صوت ، وصرت : صوتت، والبكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وهى هنا بفتح الباء وسكون الكاف ، وأصلها بالتحريك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يوما أجمعا » حيث أكد قوله « يوما » وهو نكرة محدودة ذات مبدأ ونهاية بقوله «أجمع» وزعم قوم منهم ابن جنى فى إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ، وزعم قوم آخرون منهم العينى بأن « يوما » ليس بنكرة ، وادعى أنه غير منون ، وأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، وأصل الكلام « قد صرت البكرة يومى أجمعا » فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء المتكلم ألفا مثل قوله تعالى : (يا حسرتا على ما فرطت) وقوله سبحانه : (ياأسفا على يوسف) وهذا كله تمحل بعيد وغير مستساغ ، ومن الشواهد على جواز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ما أنشده سيبويه (٤٤/١) :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

الرواية عنده برفع ثلاث ورفع كلهن ، وإن كان مذهبه فى مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب » وإنما كان هذا ضعيفا لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، ولو أنه قال « ثلاث كلهن قتلته عمدا » لكان مرضيا عنده ، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكد قوله « ثلاث » وهو نكرة بقوله « كلهن » وذلك ظاهر إن شاء الله .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لاتفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم « رأيتُ دِرهما كلَّ درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضِدٌّ صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ماوضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة فى المعنى هى الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشىء الواحد شائعا مخصوصا فى حال واحدة ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا [١٨٨] حجة فيه : أما قول الشاعر :

* يالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ * [٢٨٤]

فنقول الرواية الصحيحة :

* يالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجَبُ * [٢٨٤]

بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة ، وأما قول الآخر :

* يوماً جديداً كله مطرداً * [٢٨٥]

فلاحجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر فى جديد ، والمضمرات لاتكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

* قد صَرَّتِ البكرة يوماً أجمعا * [٢٨٧]

فنقول : هذا البيت مجهول لايعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به .

ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية[1] ماادعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها ؛ إذ لو طَرَدْنَا القياسَ فى كل ماجاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يُجْعَل ماليس بأصل أصلا ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لايجوز . على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ، لا على التأكيد .

وأما قولهم « إن اليوم مؤقتٌ فيجوز أن يقْصُدَ بعضَه والليلة مؤقتة فيجوز أن يقوم بعضها ، فإذا أكدت صح معنى التوكيد » قلنا : هذا لايستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لايجوز كالصفة ؛ ولأن تأكيد مالا يعرف لافائدة فيه على مابينا ، والله أعلم .

[١٨٩] ٦٤ — مسألة

[هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟][2]

ذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (حَتَّى إِذَا

---

(١) فى ر « فإن الرواية » ولا يصح المعنى على الفاء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب (ص ٣٦٢) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٤٨) وشرح رضى الدين على الكافية (٣٤٢/٢)

جَاءوهاَ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) فالواوُ زائدةٌ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله: (حتَّى إِذَا جَاءُوهَا) كما قال تعالى في صفة سَوْق أهل النار إليها:(حتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حتَّى إِذَا فُتِحَتْ) وقال تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وحُقَّتْ و إِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ وأَلْقَتْ مَا فِيهَا وتَخَلَّتْ وأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وحُقَّتْ) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهدُ على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر :

٢٨٨ — فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

---

٢٨٨ — هذا البيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندي المشهور ، وهو من شواهد الرضي في باب حروف العطف من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤١٣/٤) وأجزنا : أي قطعنا ، تقول : جزنا نجوز — من مثال قلنا نقول — وأجزنا ، كلاهما بمعنى واحد ، وقال الأصمعي : أجزنا قطعنا ، وجزنا سرنا فيه وخلفناه وراءنا ، والساحة : فناء الدار ، وهي أيضا الباحة ، والفجوة ، والقروة ، والنالة ، ويقال : هي الرحبة كالعرصة ، وانتحى : اعترض ، والخبت : بطن من الأرض غامض ، ويروى « بطن حقف » كما رواه المؤلف ، والحقف — بالكسر — ما اعوج وتثنى من الرمل ، والقفاف : جمع قف — بالضم — وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعقنقل — بوزن سفرجل — المنعقد الداخل بعضه في بعض ، واعلم قبل كل شيء أن من الرواة من يروي البيت الذي بعد هذا البيت المستشهد به هكذا :

هصرت بفودي رأسها فتمايلت   على هضيم الكشح ريا المخلخل

وهذه رواية الخطيب التبريزي ، وعلى ذلك يكون جواب « لما » الواقعة في أول البيت المستشهد به هو قوله « هصرت — إلخ » عند الفريقين ، ولا يكون في البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله ، ومن الرواة من يروي البيت الذي عقب البيت المستشهد به هكذا :

والتقدير فيه : انْتَحَى ، والواوُ زائدةٌ ؛ لأنه جواب « لمـا » وقال الآخر :

٢٨٩ — حَتَّى إذَا قَمِلَتْ بُطُونُــكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا إنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

= إذا قلت هاتى نولينى تمايلت على هضيم الكشح ريا المخلخل

وهذه الرواية هي التى دار حولها جدال الكوفيين والبصريين ، وكلا الفريقين يسلم أنه لابد لما التى فى أول بيت الشاهد من جواب ؛ أما الكوفيون فيقولون : جواب لما فى البيت نفسه وهو قوله « انتحى بنا بطن خبت » وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها اعترض لنا بطن خبت ؛ والواو فى قوله وانتحى بنا ـ إلخ زائدة، وأما البصريون فيقولون : الجواب محذوف ، وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها أمنا من ترصد الوشاة ، أو نلنا ما كنا تمنيناه ، أو نحو ذلك . قال الخطيب التبريزى : « وذكر بعضهم أن جواب لما قوله انتحى بنا ، والواو مقحمة ، ويجوز أن تكون الواو غير مقحمة ويكون الجواب محذوفا ، ويكون التقدير : فلما أجزنا ساحة الحى أمنا، وعلى هذا يكون رواية البيت بعده : إذا قلت هاتى . . . البيت » اهـ .

٢٨٩ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق م ل) وأنشدهما ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٤٩) ولم يعزهما واحد منهما ، وأنشدهما البغدادى فى الخزانة (٤/٤١٤) نقلا عن الفراء فى تفسير قوله تعالى (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه) من سورة يوسف ، ومعنى « قملت بطونكم » شبعت وضخمت ، وفسره ابن منظور بقوله عن التهذيب « وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم ، بهذا فسره لنا أبو العالية » اهـ ووقع عند ابن يعيش « حتى إذا شبعت بطونكم » ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « وقلبتم ظهر المجن لنا » فإن هذه الجملة جواب لما فى البيت الأول عند الكوفيين ، وعلى هذا تكون الواو زائدة ، قال الفراء : « قوله تعالى (جعل السقاية فى رحل أخيه) جواب (لما جهزهم) وربما أدخلت فى مثلها الواو وهى جواب على حالها ، كقوله فى أول السورة (فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه فى غيابة الجب وأوحينا إليه) والمعنى ـ والله أعلم ـ أوحينا إليه ، وهى فى قراءة عبدالله (فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية) ومثله فى الكلام : لما أتانى وأثب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه ، وقد جاء فى الشعر ذلك ، قال امرؤ القيس :

* فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى * البيت =

والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وُضِعَ لمعنًى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرَى على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحْمل فيه على أصله [١٩٠] وسنبين ذلك فى الجواب عن كلماتهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءوهَا وفتحت أبوابها) فنقول: هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو فى قوله : (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب (إذا) فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فَازُوا ونَعِمُوا ، وكذلك قوله تعالى : (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا ياويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (فإذا هى شاخصة) ، وكذلك قول الله تعالى (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ، وألقت مافيها وتخلت ، وأذنت لربها وحقت) الواو فيه عاطفة ،

= وقال الآخر ، وأنشد البيتين ، أراد قلبتم » اهـ . وقال ابن يعيش : «وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد فى قوله تعالى (فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا ، وكذلك (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) تقديره : صادفوا الثواب الذى وعدوه ، ونحوه ، وكذلك قول الشاعر : حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم الغدر ، واستحققتم اللوم ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابا » اهـ .

وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت مافيها وتخلَّتْ وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب ، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى (يا أيها الإنسانُ إنك كادحٌ إلى ربك كَدْحاً) أى ساعٍ إليه فى عملك، والكَدْحُ : عمل الإنسان من الخير والشر الذى يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذى قِفافٍ عقنقل [٢٨٨]

فالواو فيه أيضاً عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل خَلَوْنَا ونعمنا ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا [٢٨٩]
وقلبتم ظهر المجنِّ لنا إن اللئيم العاجِزُ الخَبُّ

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولُؤْمُكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ تَوَخِّياً للايجاز والاختصار .

وقد جاء حذف الجواب [١٩١] فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى (ولو أن قرآناً سيرت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ أو كلم به الموتى ، بل للهِ الأمر جميعاً) فحذف جواب « لو » ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه : ولو أن قرآناً سُيِّرَت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآنَ ، فحذفه للعلم به تَوَخِّياً للايجاز والاختصار ، وقال تعالى : (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ وأن الله رؤفٌ رحيمٌ) فحذف جواب « لولا » والتقدير فيه : ولولا فضل الله عليكم

ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة ؛ وقال عَبْدُ مَنَافِ ابن رِبْعٍ الهُذَلِيُّ :

٢٩٠ — حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ   شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ؛ والتقدير فيه : حتى إذا أسلكوهم فى قُتَائدة شَلُّوا شَلاًّ ، فحذف للعلم به تَوَخِّياً للايجاز والاختصار على ما بينا ثم حَذْفُ الجواب أَبْلَغُ فى المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك « والله لئن قُمتُ إِلَيْكَ » وسكتّ عن الجواب ذَهَبَ فِكْرُهُ إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تمثلَتْ فى فكره أنواعُ العقوبات وتكاثرت عظمت الحال فى نفسه ولم يعلم أيها يتقى ؛ فكان أبلغَ فى رَدْعه وزَجْرِهِ عما يُكرَه منه ، ولو قلت « والله لئن قمت إليك لأضربنكَ »

٢٩٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ق ت د — س ل ك) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (قتائدة) ونسبه ابن منظور فى الموضعين لعبد مناف بن ربع الهذلى ، وتقول : سلك فلان الطريق ، وسلك المكان يسلكه — من مثال نصره ينصره — سلكا، وسلوكا، وسلك فلان فلانا الطريق ، وسلكه إياه ، وأسلكه فيه ، وأسلكه عليه ، كل ذلك يقال وقال ساعدة بن العجلان :

وهم منعوا الطريق وأسلكوهم   على شماء مهواها بعيد

وقال عدى بن زيد العبادى :

وكنت لزاز خصمك لم أعرد   وهم سلكوك فى أمر عصيب

وقتائدة — بضم القاف وبعد الألف همزة — اسم مكان بعينه ، وقيل : اسم جبل معين وقيل : هى ثنية مشهورة ، وأراد : حتى إذا أسلكوهم فى طريق فى قتائدة ، وقوله « شلا » معناه الطرد ، تقول : شله يشله شلا — من مثال مده يمده مدا — وشل العير أتنه والسائق إبله : طردها ، فانشلت ، والشرد : جمع شرود — من وزان صبور وصبر — وهى الإبل النافرة . والاستشهاد بهذا البيت لأن فيه حذف جواب إذا للعلم به ولقيام الدليل عليه ، فكأنه قال : حتى إذا أسلكوهم فى قتائدة شلوهم وطردوهم شلا وطردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم .

وأظهرت الجواب لم يذهب فكرُهُ إلى نوع من المكروه سوى الضرب ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسَهَ فيسهل ذلك عليه .

قال كثير :

٢٩١ — وَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ كلُّ مُلِمَّةٍ   إذَا وُطِّنَتْ يَوْماً لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ

وكذلك الحال فى الإحسان ، نحو « والله لئن زرتنى » : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبْلَغَ فى استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لئن زرتنى لأعطينك درهماً » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط[1] ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، [١٩٢] وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بينا ، والله أعلم .

---

٢٩١ — هذا البيت لكثير عزة ، وقد أنشده ابن منظور (و ط ن) وعزاه إليه ، وعنده « كل مصيبة » والملمة : أصله اسم الفاعل المؤنث من قولهم « ألم بفلان أمر » أى نزل به ، ثم استعملوه فى النازلة من نوازل الدهر ، وقوله « وطنت » هو بالبناء للمجهول مشدد الطاء مكسورة ــ من قولهم « وطن فلان نفسه على الأمر ، ووطن نفسه للشىء » إذا حملها عليه فتحملته ، وهو شبه التمهيد لقبولها ذلك الشىء ، وذلت : انقادت وخضعت واحتملت ما حملها ، والاستشهاد بالبيت فى معناه ، وهو أن كل شىء يعرض للانسان إذا مهد نفسه لقبوله قبلته نفسه ورضيت به وصبرت عليه وإن كان مما يشق عليها احتماله . وشبه المؤلف جواب الشرط بهذا الأمر ، فإن كان مذكورا فى الكلام كأن تقول « إن تلعب أضربك » وطن السامع نفسه على قبوله وراضها على أن تخضع له ؛ فمتى وقع لم يكن شيئا غريبا على نفسه ، وإن لم يذكر فى الكلام كأن تقول « من يفعل كذا » وتقف عند ذلك ، فإن السامع يتخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبة المترتبة على فعله ، فإذا وقع شىء منها كان جديدا على نفسه ؛ لأنه لم يقدره بذاته ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) فى ر « فقط » وليس بذاك .

٦٥ — مسألة

[هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بكَ وزيدٍ » .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحَامِ) بالخفض وهى قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات — وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الاصفهانى والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فما : فى موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فى (فيهن) وقال تعالى : (لَـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فالمقيمين : فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف فى (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعنى من أمتك ، وقال تعالى: (وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فعطف (المسجد الحرام)

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (٤/٥٣٥) وحاشية الصبان (٣ / ٩٩) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ١٩٠) وقد رجح ابن مالك فى هذه المسألة مذهب الكوفيين ، وشرح الرضى على الكافية (١ / ٢٩٥) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٣٩٩) .

على الهاء من (به) وقال تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) فمن : فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٢ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف فى « بك » والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لا أُبَالِى أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا [١٨١]

[١٩٣] فعطف « سواها » بأم على الضمير فى « فيها » والتقدير : أم فى سواها .

---

٢٩٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٣٩٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٣٩٩) ورضى الدين فى باب العطف من شرح الكافية (١ / ٢٩٦) وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢ / ٣٣٨) والأشمونى (رقم ٨٤٩) وابن عقيل (رقم ٢٩٨) وكامل المبرد (٢ / ٣٩) ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين ، بل قال البغدادى « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها قائل » اهـ ، وقوله « قربت » معناه أخذت وشرعت . ومعنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد بالبيت فى قوله «فما بك والأيام» حيث عطف قوله « الأيامْ » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء فى قوله « بك » من غير أن يعيد مع المعطوف العامل فى المعطوف عليه ، وذلك فى نظر البصريين ضرورة من الضرورات التى تقع فى الشعر ، قال ابن السراج : « وأما الضمير المخفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفا عليه أحيانا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانا أخرى ، كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه ، فلما خالف الضمير المجرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنه جاء فى الشعر » اهـ ، وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش فى شرح المفصل ، وذكره المؤلف هنا ، وقد وافق الكوفيين فى هذه المسألة وحكم بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف : يونس ابن حبيب شيخ سيبويه ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك .

وقال الآخر :

٢٩٣ — تُعَلَّقُ فى مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض فى « بينها » والتقدير : ومابينها وبين الكعب غوط نفانف ، يعنى أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل

---

٢٩٣ — استشهد بهذا البيت ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٠٠) والأشمونى (رقم ٨٥١) وابن الناظم فى شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العينى (٤/١٦٤ بهامش الخزانة) وقال : « وقال الجاحظ فى كتاب الحيوان : هو لمسكين الدارمى » . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة (العمود) شبه أنفسهم بالسوارى لطول أجسامهم ، والطول مما تتمدح به العرب ، قال الشاعر :

تبين لى أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طوالها

والنحاة يروونه « طيالها » . والكعب : يروى فى مكانه « والأرض » والغوط — بضم الغين — جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، ونفانف : جمع نفنف — بوزن جعفر ، وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شىء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف،ويدل لهذا أنه يروى « فما بينها والأرض مهوى نفانف » وقال ذو الرمة :

ترى قرطها من حرة الليت مشرفا على هلك فى نفنف يتطوح

وفسر الأصمعى النفنف بالمهواة بين الجبلين . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « فمابينها والكعب » حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف — وهو قوله بين — إليه ، من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضرورة .

ونظير ذلك ما أنشده ابن الناظم نقلا عن الأخفش :

بنا أبدا لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

فقد عطف « غيرنا » بلا على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء فى قوله « بنا » من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف ، ونظير ذلك أيضا ما أنشده ابن الناظم :

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

فقد عطف قوله « سعيرها » بالواو على الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بها » من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف .

منهم كأنه على سارية من طوله ، و بين السيف وكعب الرجل منهم غائط — وهو المكان المطمئن من الأرض — ونفانف : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب[1] » على الضمير المخفوض فى « بينها » وقال الآخر :

٢٩٤ — هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ

فأبى نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى « عنهمُ » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب — فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز .

---

(١) فى ر « فعطف بالكعب » ولا يصح .

٢٩٤ — ذو جماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحه، قال ياقوت «جماجم بالضم ، وهو من أبنية التكثير والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيرة يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » اهـ . وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع فى ديار تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب فى الإسلام ، معروف » وأقول : المعروف وقعة دير الجماجم ، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفى وابن الأشعث بالعراق، قيل : سمى بذلك لأنه بنى من جماجم القتلى لكثرة من قتل به ، وقيل سمى بذلك لأن الأقداح التى تصنع من الخشب كانت تصنع به ، والقدح يسمى جمجمة إذا كان من خشب وجمعه جماجم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبى نعيم » حيث عطف قوله « أبى نعيم » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بعن ، من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه — وهو حرف الجر الذى هو عن — مع المعطوف ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلامِ » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يُفصَل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله [١٩٤] الذى تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجوابُ القسم قولُهُ : (إن الله كان عليكم رقيباً) ، والوجه الثانى : أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة فى كلامهم سنذكر طرفاً منها مُسْتَوْفًى فى آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه فى موضع جر ، وإنما هو فى موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوْجَهُ الوجهين .

والثانى : أنا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك فى النساء) لا على الضمير المجرور فى (فيهنّ) .

وأما قوله تعالى : (لَـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه فى موضع جر ، وإنما هو فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب :

٢٩٥ — لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

---

٢٩٥ — هذان البيتان من كلام الخرنق ، وهى أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه من كلمة ترثى فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيلا ، وهما من شواهد سيبويه (١/١٠٤ و٢٤٦ و٢٤٩) ورضى الدين فى باب النعت من شرح الكافية ، وشرحهما البغدادى فى الخزانة (٢/٣٠١) والأشمونى (رقم ٧٨٧) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٩٦) وشرحهما العينى (٣/٦٠٢ و ٤/٧٢ بهامش الخزانة) والمعترك : اسم مكان الازدحام فى الحرب ، ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفا لا يحله لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو ، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف ، وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعفة عن الفواحش لايدنون منها ولا يقربونها ، وجعلت =

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « والطيبون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :

٢٩٦ — [١٩٥] إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِى الْمُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْى حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ

= قومها سما لأعدائهم يأتى عليهم ويفتك بهم ولا يذر منهم أحدا ، وآفة للجزر — وهى الإبل — لأنهم يكثرون من نحرها . والاستشهاد بالبيتين فى هذا الموضع لأنها قطعت قولها « الطيبين » عن الموصوف — الذى هو قولها « قومى » — من الرفع إلى النصب بإضمار فعل ، وفى رواية سيبويه « النازلين » بالنصب أيضاً على القطع ، قال ابن هشام: « ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى ، أو على القطع بإضمار « هم » ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما » اهـ .

٢٩٦ — أنشد جار الله الزمخشرى أول هذين البيتين فى الكشاف (١/١٥ بولاق) عند تفسير قوله تعالى (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه شراح شواهده ، وأنشده ابن هشام فى قطر الندى (رقم ١٣٧) وأنشده رضى الدين فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٢١٦ بولاق) والقرم — بفتح القاف وسكون الراء — هو فى الأصل الجمل المكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلقوه على الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع ، والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب ، لأن الأبطال يتزاحمون فيه ، وتغم الأمور : أى تتغطى وتستعجم على أهل الرأى لكثرة إشكالها ، وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب ، وأصل الصليل صوت السيوف ، واللجم : جمع لجام — بوزن كتاب وكتب — وهو العنان الذى يقود به الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا فى قوله « وذا الرأى » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعنى ، وما أشبه ذلك ، على =

فنصب « ذا الرأى » على المدح ، فكذلك ها هنا ، وقال الآخر :

٢٩٧ — وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
إِلاَّ نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً
وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

= نحو ما ذكرناه فى الشاهد السابق. والنحاة يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض ، فإنك تراه قد عطف قوله « وابن الهمام » على القرم ، ثم عطف عليه « وليث الكتيبة » وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد ، ونظير هذا البيت فى عطف بعض الصفات على بعض قول ابن زيابة :

يالهف زيابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب

إلا أن العطف فى بيت ابن زيابة بالفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب لأن الصفات التى ذكرها لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة .

٢٩٧ — هذان البيتان من شواهد سيبويه (١/٢٤٩) ونسبهما لابن خياط العكلى ، وكذلك وقع فى شرح الأعلم الشنتمرى ، ووقع فى خزانة الأدب للبغدادى (٣٠١/٢ بولاق) « ابن حماط العكلى » ونمير : قبيلة من بنى عامر ، وغاويها : يراد به ههنا مغويها ، أى باعثها على الغى وحاملها عليه ومزينه لها، وعلى هذا يكون وزن فاعل ههنا للنسب ، ونظيره قولهم : هم ناصب ، إذا كانوا يريدون أنه منصب ومتعب ، ويجوز أن يراد الغاوى فى نفسه ، لأنه إذا أطيع فقد أغوى من أطاعه ، وقوله « الظاعنين ولما يظعنوا أحدا » يريد أنهم يظعنون عن ديارهم ويفارقونها خوفا من عدوهم أن يدهمهم فلا يقوون على دفعه ، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحدا على مفارقة داره ، فهم يخافون عدوهم لقلتهم وذلهم وضعفهم ، ولا يخافهم عدوهم ، وقوله « والقائلون لمن دار نخليها » يريد أنهم إذا ارتحلوا عن دارهم وخلوها لم يعرفوا من يحلها من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، فكل قبيلة من قبائل العرب يجوز أن تحل دارهم. والاستشهاد ههنا بهذين البيتين فى قوله « والقائلون » حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ ، والتقدير: هم الظاعنون، ويجوز أن يكون قوله «الظاعنين» تابعا لقوله « نميرا » ويجوز أن يكون =

فرفع « القائلون » على الاستئناف ؛ ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثانى ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثانى ، لا خلاف فى ذلك بين النحويين .

والوجه الثانى : أنا نسلم[1] أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله : (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) ، فكأنه قال : يؤمنون بما أُنزلَ إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أُكتب والمقيمين الصلاة ، يعنى أن الملّ أعمل قوله « اكْتُبْ » فى (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الملّ .

وأما قوله تعالى : (وَصَدٌّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمسجِدِ الحرام) ؛ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه

= مقطوعا بتقدير فعل، أى أذم الظاعنين، أو أهجو، أو نحو ذلك، وتجوز فى الوصفين جميع الوجوه التى ذكرها المؤلف : إتباعهما ، وقطعهما ، وإتباع الأول وقطع الثانى ، والذى لا يجوز هو أن تقطع ثم تتبع ، وذلك لأن الرجوع إلى الإتباع بعد أن انصرفت عنه قبيح ، إذ القطع يفيد أن شأن المذكورين معلوم مشهور لا يحتاج إلى وصف يبينه ، فإذا عدت إلى الإتباع بعد أن قطعت فكأنك نقضت ما أفدته أولا . وكل موضع جاز فيه القطع فإنه يجوز أن يكون قطعه بالنصب بتقدير فعل مدح أو ذم ويجوز قطعه بالرفع بتقدير مبتدأ ، سواء أكان المتبوع مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

(١) فى ر « أنا لا نسلم » وليس بصحيح .

أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صددته عن المسجد » ، ولا يكادون يقولون : « كفرت بالمسجد »؟ .

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومَنْ لستم له برازقين) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن (مَنْ) فى موضع نصب بالعطف على (معايِشَ) أى : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيدَ والإماء .

وأما قول الشاعر :

* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ * [٢٩٢]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القَسَمِ ، لا بالعطف على الكاف فى « بِكَ » .

[١٩٦] وأما قول الآخر :

* أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أمْ سِوَاهَا * [١٨١]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن « سواها » فى موضع نصبٍ على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ؛ لأنها لاتقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك فى موضعه(١) .

وأما قول الآخر :

* وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ * [٢٩٣]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ماذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمةً ، ولا سوداء تمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

(١) فى المسأله (رقم ٣٩) التى عقدها فى شأن « سوى » خاصة .

٢٩٨ — أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٣٣) والزمخشرى فى المفصل (رقم ١٠٧ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٤٥) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٤٨٣) وفى أوضح المسالك (رقم ٣٥١) والأشمونى (رقم ٦٥٠) وابن عقيل (رقم ٢٣٨) وشرحه العينى (٣/٤٤٥ بهامش الخزانة) والبيت من كلام أبى دواد الإيادى ، واسمه جارية بن الحجاج — ويقال : حارثة ، ويقال : جرير ة ،ويقال: جويرية — ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ والمراد : لا ينبغى لك أن تظنى كل من رأيت له صورة الرجال رجلا ، لأنه لا يستحق اسم الرجل على الحقيقة إلا من كانت له صفات سنية وأفعال كريمة ، ولا ينبغى لك أن تظنى كل نار توقد فى الليل نارا ؛ لأن النار التى تستحق إطلاق هذا الاسم عليها هى النار التى يوقدها أربابها لقرى الضيفان ولهداية السالكين فى ظلمات الليل . والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « ونار » فإن هذه الواو عاطفة ، و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب :

الأول: أن يكون مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على كل فى قوله « كل امرىء » وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام أتحسبين كل امرىء امرأ وكل نار نارا ، فكل امرىء: مفعول أول لتحسبين ، وامرأ: مفعوله الثانى ، وكل نار : معطوف على كل امرىء ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثانى مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبين ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب فى هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذى يعنيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت فى هذا الموضع .

والوجه الثانى : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق فى الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافا إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : أتحسبين كل امرىء امرأ وتحسبين كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثانى ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق ؛ لما فيه من كثرة المحذوفات . =

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير فى كلامهم ، وبهذا يبطل قولُ مَنْ توهَّم منكم أن ياء النسب فى قولهم : « رأيت التيمىَّ تَيْمِ عَدِىٍّ » اسمٌ فى موضع خفض ؛ لأنه أبدل منها « تَيْمِ عدىٍّ » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف «صاحب» وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه فى تقدير الثَّبَات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاء ٱلْمُحْرِقِ * [٢٩٤]

ثم لو حُمِلَ ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٦٦ — مسألة

[العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام ، نحو « قُمْتُ وَزَيْدٌ » .

= والذى لا يجوز أن تذهب إليه هو أن تجعل « نار » المجرور معطوفا على « امرىء » المجرور ، و « نارا » المنصوب معطوفا على « امرأ » المنصوب ، وذلك لأن هذا الوجه الذى نحذرك منه يستلزم عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين ، ألست ترى « امرىء » المجرور معمولا لكل باعتباره مضافا إليه والمضاف يعمل فى المضاف إليه الجر ، و « امرأ » المنصوب معمولا لتحسبين باعتباره مفعولا ثانيا ، والعطف على معمولى عاملين مختلفين مما لا يجيزه النحاة ، أما تقدير « كل » وهو الوجه الأول وتقدير الفعل وهو الوجه الثانى فكل واحد منهما يخلصك من هذا المحذور ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت ، والله يرشدك ويبصرك.

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣ / ٩٩ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/١٩٠) وكتاب سيبويه (١/٣٨٩ — ٣٩٠) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٩٤) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٣٩٧)

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح فى ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فَصْلٌ [١٩٧] فإنه يجوز معه العطفُ من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكنّ فى (اسْتَوَى) والمعنى : فاستوى جبريلُ ومحمدٌ بالأفُقِ ، وهو مَطْلِعُ الشمس ؛ فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٩— قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

---

٢٩٩ — هذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٩٠) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٩٨) والأشمونى (رقم ٨٤٨) وابن عقيل (رقم ٢٩٧) وشرحه العينى (٤ / ١٦١ فى هامش الخزانة) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٣٨٦) وأبى العباس المبرد فى الكامل (١/١٨٩و٢/٣٩) وزهر — بضم الزاى وسكون الهاء — جمع زهراء ، وأراد النساء المشرقات اللون ، وتهادى: أصله تتهادى ، فحذف إحدى التاءين ، والنعاج : جمع نعجة ، والفلا : جمع فلاة ، وهى الصحراء الواسعة ، وأراد بنعاج الفلا الظباء ، وتعسفن : سرن سيرا شديدا ليس فيه تؤدة ولا رفق . والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «أقبلت وزهر» حيث عطف قوله «وزهر» على الضمير المستتر فى قوله «أقبلت» من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا جائز فى سعة الكلام عند الكوفيين ، وخصه سيبويه وجمهور البصريين بحالة الضرورة .

ونظيره مما لم ينشده المؤلف قول الراعى ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٣٩١) :

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يالكلب واعتزينا لعامر

فقد عطف قوله «الجياد» بالواو على الضمير المرفوع المتصل فى قوله «لحقنا» ولو أنه جرى على ما التزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والجياد ، وقد وقع هذا فى الكلام : من ذلك ما روى أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر فى سواء لأنه بمعنى مستو ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى =

فعطف « زُهْرٌ » على الضمير المرفوع فى « أَقْبَلَتْ » وقال الآخر :

٣٠٠ — وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

= الله عنه : كنت وجارلى ، برفع جار على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع فى « كنت » ومن ذلك قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان عبارة عمر وعبارة على قد رواهما البخارى فى صحيحه ، ولهذا ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب البصريين فى الألفية .

٣٠٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، يهجو الأخطل التغلبى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٨٤٧) وأوضح المسالك (رقم ٤٢٥) وابن الناظم ، وشرحه للعينى (٤/١٦٠ بهامش الخزانة) والأخيطل: تصغير الأخطل ، وأصله الوصف من الخطل . وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال ، وبذلك لقبوا غياث بن الغوث التغلبى الذى يهجوه جرير ، والسفاهة : ضعف الرأى . ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «يكن وأب له» حيث عطف قوله « أب » بالواو على الضمير المرفوع المستتر فى «يكن» وهو يوافق رأى الكوفيين ، على ما بيناه لك فى شرح الشاهد السابق ، ولو أنه جاء بالكلام على ما التزمه البصريون لقال : مالم يكن هو وأب له . ومما جاء عن العرب مما فيه العطف بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة ، وهو من شواهد الرضى ، وشرحه البغدادى (٢/٢٣٦) :

ولست بنازل إلا ألمت برحلى أو خيالتها الكذوب

فقد عطف بأو قوله « خيالتها » على الضمير المستتر فى قوله « ألمت» والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبى ربيعة وبيت الراعى ، والسر فى ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله « برحلى » فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد ، وجعلوا من هذه البابة قول الله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر « لا » ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجدوا فى كلام الله تعالى — وهو أفصح الكلام وأدقه رعاية للصحيح البالغ الغاية — دليلا يشهد لخصومهم فيتمحلون ويتعللون .

فعطف «وأبٌ» على الضمير المرفوع فى «يَكُنْ» ؛ فدلَّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا فى الفعل أو ملفوظاً به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو « قام وزيدٌ » فكأنه قد عَطَفَ اسما على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو « قمت وزيدٌ » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطفَ عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (فاستوى وهو بالأفق الأعلى) فالواو فيه واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة فى حالة كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التى خُلِقَ عليها فى حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتى النبى صلى الله عليه وسلم فى صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قوله :

* قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى * [٢٩٩]

وقول الآخر :

* مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ * [٣٠٠]

[١٩٨] فمن الشاذ الذى لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر ، والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان فى اللفظ فى صورة الاتصال فهو فى النية فى تقدير الانفصال ،

بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه فى اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فبَانَ الفرقُ بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مُسْتَوْفًى فى كتابنا الموسوم بأسرار العربية[1] ، والله أعلم .

٦٧ — مسألة

[هل تأتى « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ؟][2]

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل .

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) فقيل فى التفسير : إنها بمعنى بَلْ ، أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أى : ويزيدون ، ثم قال الشاعر :

٣٠١ — بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِى الْعَيْنِ أَمْلَحُ

---

(١) لم أجد هذا الموضوع الأصيل فى أسرار العربية .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٩٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/١٨٤) .

٣٠١ — بدت : أى ظهرت ، وقرن الشمس — بفتح القاف وسكون الراء المهملة — أولها عند طلوعها ، وقيل : هو أول شعاعها ، وقيل : ناحيتها ، ورونق الضحى : أوله ، يقال : « زرت فلانا رونق الضحى » أى فى أوله ، وقال الشاعر :

ألم تسمعى — أى عبد — فى رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير

وقالوا « رونق الشباب » وهم يريدون أوله وماءه . والاستشهاد به ههنا فى قوله « أو أنت أملح » فإن الكوفيين أنشدوا البيت مستدلين به على أن « أو » فى هذه العبارة بمعنى بل ، فكأن الشاعر بعد أن قال « بدت مثل قرن الشمس » رأى أنها أعلى من ذلك فأضرب عما قال أولا فقال : بل أنت أملح . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب (ص ٦٤ =

أراد « بل » وقال تعالى : (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) أى : وكفوراً ، ثم قال النابغة :

٣٠٢— قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

= بتحقيقنا) : « السادس — من معانى أو — الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى قوله تعالى (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) : ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى ، ويعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للاضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم لم أحص عـــدتهم إلا بعداد
كانوا ثمـانين ، أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قـد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال (أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) بسكون واو أو » اه كلامه وقال البغدادى فى شرح شواهده : « على أن أو فيه بمعنى بل للاضراب الانتقالى ، وقيل : للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك فى عدتهم ، ومن ثم احتاج فى عـدتهم إلى عداد ، وقال الكوفيون : أو هنا بمعنى الواو » اه كلامه . والحاصل أن الكوفيين يخرجون هذا البيت بأحد تخريجين : الأول أن أو بمعنى واو العطف التى لمطلق الجمع ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين وزادوا ثمانية ، والثانى : أن أو بمعنى بل للاضراب الانتقالى ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين بل زادوا على الثمانين ثمانية ، وقد ذكر هذا شراح الألفية منهم ابن عقيل (١/١٨١) والأشمونى (برقم ٨٤٧) ، والبصريون يخرجونه على أن أو فيه للشك ، وسيذكر المؤلف هذا التخريج قريبا .

٣٠٢ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبيانى المعلقة التى منها الشاهدان (١٠١ و ١٥٩) وهو من شواهد سيبويه (١/٢٨٢) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٩٣) وأنشده فيه ثلاث مرات (ص ٦٣ و ٢٨٦ و ٣٠٨ بتحقيقنا) ، وفى أوضح المسالك (رقم ١٣٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٣٨) والأشمونى (رقم ٢٧١) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٢٩٧) كما شرحه العينى (٢/٢٥٤ بهامش الخزانة) ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « أو نصفه » فإن الكوفيين ينشدونه شاهدا على أن « أو » بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع ، ويؤيد ماذهبوا إليه أمران =

أى : ونِصْفُه ، والشواهدُ على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أَكْثَرُ من أن تُحْصَى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل فى « أو » أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ،

= الأول أنه يروى « ونصفه » بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنه إذا رويت عبارة بروايتين ووضعت فى إحداهما كلمة مكان كلمة فى الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، والثانى أن فتاة الحى التى حكى النابغة عنها أنها قالت « ألا ليتما » إلى آخر البيت كانت قد عنت هذا الحمام ونصفه منضما إلى حمامتها ، ويروون عنها أنها قالت :

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه
ونصفه قديه تم الحمام ميه

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضم الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة فى هذه القصة من أبيات القصيدة :

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ستاوستين لم تنقص ولم تزد

ولو كانت « أو » على أصلها لم تصلح هذه الحسبة ، وتخريج المؤلف لهذا البيت على أن فى الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام : ليتما هذا الحمام لنا أو هو ونصفه ــ مع بقاء أو على معناها الأصلى ــ بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاة ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه : إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما فى الآية الكريمة التى تلاها (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) التقدير : فضرب فانفجرت ، فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف والفعل الذى تعطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قدره فى البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شىء عجيب أوقعه فيه التعصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صلح أيضا ؛ لأن مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه هذا ما ظهر لى . والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة لم تخرجها عما استقر لها من الاختصاص بالجمل الاسمية ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما إعمالها فى الاسم والخبر ، وهم يروون قوله « ألا ليتما هذا الحمام » بنصب الحمام على الإعمال ، وبرفعه على الإهمال .

و بل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصلُ فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا [١٩٩] بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مُرْتَهَناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائى تخير فى أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائى إذا رآهم شك فى عِدَّتهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يُشَكّ فى عِدَّتهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرائى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : (فما أصْبَرَهم على النار) بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطَبين ، لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يُتَعَجب منه ؛ لأن حقيقة التعجب فى حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنما يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل فى معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، و بما يكون ، و بما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق ، فكذلك ها هنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* . . . أَوْ أَنْتِ فِى الْعَيْنِ أَمْلَحُ * [٣٠١]

فالرواية فيه « أم أنت فى العين أملح » ولئن سلمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلامَ مُخْرَجَ الشك و إن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، و يسمى فى صنعة الشعر « تجاهل العارف » كقول الشاعر :

٣٠٣ — فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟

وكقول الآخر:

٣٠٤ — بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا:
لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ؟

وإن لم يكن هناك شَكٌّ ولا شبهةٌ، وإذا كانوا يُخْرِجُونَ الكلام مُخْرَجَ الشكِّ وإن لم يكن هناك شك لم تخرج «أو» عن أصلها.

---

٣٠٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة، وهو من شواهد سيبويه (١٦٨/٢) وابن جنى فى الخصائص (٤٥٨/٢) والقزوينى فى الإيضاح (٣٧٩) ورضى الدين فى شرح الشافية (رقم ١٦٨) وشرحه البغدادى (ص ٣٤٧ بتحقيقنا) وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٣١٥) وانظر بعد ذلك أمالى أبى على القالى (٦١/٢) وكامل المبرد (بغية الآمل ١٨١/٦) وأمالى ابن الشجرى (٣٢١/١) ولسان العرب (ج ل ل) ومعجم ياقوت (جلاجل) والوعساء: رملة، وجلاجل: قد ضبطها ابن منظور بفتح الجيم الأولى، وقال ياقوت «جلاجل: بالضم وكسر الثانية، ويروى بفتح الأولى، ورأيته بخط أبى زكريا التبريزى بحاءين مهملتين الأولى مضمومة . . . جبل بالدهناء» اهـ. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أأنت أم سالم» فإن ظاهر ماتدل عليه هذه العبارة أنه لا يعلم أيهما أجمل فاستفهم لتخبره، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل، فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف وقد عرفه السكاكى بأنه «سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة» والنكتة ههنا هى إظهار تدلهه فى الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه.

٣٠٤ — هذا البيت من شواهد الإيضاح للقزوينى (ص ٣٧٩ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٥٣٩) وشرح الأشمونى (رقم ١٣١) وشرحه للعينى (٤١٦/١ و ٥١٨/٤) وقد إختلف العلماء فى نسبة هذا البيت، فزعم قوم أنه لمجنون بنى عامر، وكأنهم اغتروا بذكر اسم ليلى فيه، وقد بحثت جميع ديوان المجنون فلم أجده فيه، ونسبه قوم لذى الرمة، ونسبه العينى للعرجى، ونسبه العباسى لبعض الاعراب ولم يسمه (المعاهد ٤١٨) ونسبه القزوينى للحسين بن عبد الله الغزى، ونسبه الباخرزى فى الدمية لبدوى سماه كاهلا الثقفى، وانظر بعد ذلك كله الشاهد رقم (٧٨) الذى مضى فى المسألة

وأما قول الله تعالى : [٢٠٠] (وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُوراً) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « أو » فيها للإباحة ، أى : قد أبحتُكَ كُلَّ وَاحِدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر « جَالِسِ الْحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ » أى : قد أبحتك مجالسة كل واحدٍ منهما كيف شئت ، والمنعُ بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يمتنع من شىء أبحتَهُ له ، فكذلك لا يُقْدِم على شىء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

* . . . . . أو نِصْفُهُ فَقَدِ * [٣٠٢]

فنقول : الرواية « وَنِصْفُهُ فَقَدِ » بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتموه فنقول : « أو » فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو وَنِصْفُه ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) أى : فضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قولُ الشاعر :

٣٠٥ — * أَلاَ فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ *

= ١٥، والقاع: أرض سهلة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ليلاى منكن أم ليلى من البشر » فإن ظاهر هذه العبارة أنه لا يعلم إن كانت ليلى من جنس الظباء أم من جنس الإنسان ، فاستفهم لتخبره ، والحقيقة أنه لا يجهل ذلك ، فتجاهل وهو عارف ، ويسمى علماء البديع هذا النوع من الكلام تجاهل العارف ، وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق ، ونظير هذين البيتين قول أبى الطيب المتنبى :

أتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقة فى المآقى؟

وقول التهامى يشكو السهر :

قصرت جفونى أم تباعد بينها أم مقلتى خلقت بلا أشفار ؟

وقول مهيار الديلمى :

سلا ظبية الوادى ــ وما الظبى مثلها وإن كان مصقول الترائب أكحلا ــ

أأنت أمرت البدر أن يصدع الدجى وعلمت غصن البان أن يتميلا؟

٣٠٥ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به ، =

أى : شهرين أو شهرين ونِصفَ ثالثٍ ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئاً « لَبِثْتُ نِصْفَ ثَالِثٍ » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفاً كانت باقيةً على أصلها ، فدل على صحةِ ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦٨ — مسألة

[هل يجوز أن يعطف بلـكن بعد الإيجاب ؟]

ذهب الـكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلٰـكِنْ فى الإيجاب ، نحو « أتانى زيد لـكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها فى الإيجاب ، فإذا جيء بها فى الإيجاب وجب أن تـكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها ، نحو « أتانى زيد لـكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها فى النفى .

أما الـكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب ؛ فـكذلك « لـكن » وذاك لاشتراكهما [٢٠١] فى المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءنى زَيْدٌ لٰـكِنْ عَمْرٌو » فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، كما لو قلت « مَا جَاءنِى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، فإذا كانا فى معنى واحد ، وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفى ، فـكذلك فى الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب

= ولا على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله «أو نصف ثالث» فإنه على تقدير حذف معطوف وحرف عطف ، وأصل الـكلام : ألا فالبثا شهرين أو شهرين ونصف شهر ثالث ، وقد بينا لك رأينا فى هذا التقدير فى شرح الشاهد رقم ٣٠٢

وذلك لأن العطف بها فى الإيجاب إنما يكون فى الغَلَطِ والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لـكنت تقول « جاءنى زيد لـكن عمرو » فـكنت تثبت للثانى بلـكن المجىء الذى أثبته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل فى الإيجاب ، نحو « جاءنى زيد بل عمرو » وإذا كان العطف بلـكن فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل فى الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تـكثير الحروف الموجبة للغَلَطِ ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف فى بعض الأحوال إذا كان فى معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حَتَّاكَ ، وبمثلك عن كَكَ ، وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بتَرَكَ ؛ لأنه فى معناه ، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ ، وكذلك استغنوا بمصدر تَرَكَ واسم الفاعل منه عن مصدر وَدَعَ ووَذَرَ ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : وَدَعَ وَدْعاً وهو وادع ، ولا وَذَرَ وَذْراً فهو واذر ؛ فأما قول أبى الأسود الدؤلى :

٣٠٦ — لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيـــلِى مَا الَّذِى
غَالَهُ فى الْحُبِّ حَـــتَّى وَدَعَهْ ؟

---

٣٠٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت (و د ع) ونسبه إلى أبى الأسود الدؤلى ، ثم قال « وهذا البيت روى الأزهرى عن ابن أخى الأصمعى أن عمه أنشده لأنس ابن زنيم:

ليت شعرى عن أميرى ما الذى غاله فى الحب حتى ودعــه
لا يكـن برقك برقا خلبــا إنـ خير البرق ما الغيث معه

قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين» اهـ كلام ابن منظور ، واستشهد به الرضى فى شرح الشافية (رقم ٢٠) وشرحه البغدادى (ص ٥٠) وودع يدع : معناه ترك يترك ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ودعه » بتخفيف الدال مفتوحة — حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ، والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة ، واستعملت المضارع والأمر منها ، وقد ذكر المؤلف أن المشهور أن العرب =

وقولُ سُوَيد بن أبى كاهل :

٣٠٧ — فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فى قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلاَ عَجْزًا وَدَعْ

= أهملت اسم الفاعل من هذه المادة أيضا ، وأنهم استغنوا عن الفعل الثلاثى المجرد من هذه المادة بفعل آخر من معناه ، وهو ترك ، واستغنوا كذلك عن « وذر » الماضى ؛ لأن ترك يقوم مقامه ، واستعملوا مضارع « وذر » وأمره ، فقالوا « يذر ، ذر » قال الله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) وقال سبحانه (ذرنى ومن خلقت وحيدا) وقد استعمل الشاعر فى بيت الشاهد «ودع» الثلاثى المجرد حين اضطر ؛ مراجعة لأصل مهجور ، ونظيره قول الآخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعا من الذى ودعوا

ونظيرها قول الآخر :

فسعى مسعاته فى قومه ثم لم يدرك ، ولا عجزا ودع

وقرأ عروة بن الزبير فى قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بتخفيف الدال ، قال الليث : « العرب لاتقول : ودعته فأنا وادع ، ولكن يقولون فى الغابر (أى فى المضارع) يدع ، وفى الأمر : دعه ، وفى النهى : لا تدعه » اهـ . وقد ورد استعمال اسم الفاعل من ودع الثلاثى المجرد فى قول معن بن أوس :

عليه شريب لين وادع العصا يساجلها حماته وتساجله

وفى بيت آخر أنشده أبو على الفارسى فى البصريات :

فأيهما ما أتبعن فإننى حزين على ترك الذى أنا وادع

كما ورد المصدر الثلاثى المجرد فى حديث ابن عباس « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، قال ابن برى « وزعم النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر ، واستغنوا عنه بالترك ، والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد وردت عنه هذه الكلمة »اهـ . وقال ابن الأثير : « وإنما يحمل قول النحاة على قلة استعماله ، فهو شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس ، وقد جاء فى غير حديث ، حتى قرىء به فى قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف » اهـ .

٣٠٧ — هذا البيت من كلام سويد بن أبى كاهل ، اليشكرى ، وهو البيت الحادى والثمانون من المفضلية الأربعين (انظر المفضليات ص ١٩٠ — ٢٠٢ ط دار المعارف) وقبل البيت المستشهد به قوله : =

فهو محمول على أنه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد نخفف ، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتدُّ به فى الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تـكون الجملة التى بعدها مخالفة لمـا قبلها ؛ ليـكونا خبرين مختلفين .

وأما الجواب عن كلمات الـكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطفُ بها بعد النفى والإيجاب، فـكذلك لـكن لاشتراكهما فى المعنى » قلنا : إنما شاركت لـكن بل فى النفى دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها فى النفى صَوَاب وليس على سبيل [٢٠٢] النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت فى النفى « ما جاءنى زيد لـكن عمرو » لم توجب نسياناً ولا غلطا كما لو قلت « ما جاءنى زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله فى النفى لا يوجب نسياناً ولا غلطاً ، فتـكثير ما هو صواب لا يُنْـكَر ، بخلاف استعماله فى الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلا ، فاقتصر فيه على حرف واحد وهو « بل » .

= كيف يرجون سقاطى بعدما لاح فى الرأس بياض وصلع
ورث البغضة عن آبائه حافظ العقل لمـا كان استمع

يصف شانئه بأنه ورث بغضه عن آبائه ، سمعهم يذكرون العداوة وأسبابها ويشتمونه لحفظ ذلك عنهم بعد أن وعاه وعقله ، ومسعاتهم : سعى آبائه ، ورواها المؤلف « مسعاته » يريد أنه سعى كما كانوا يسعون فلم يظفر بشىء كما لم يظفروا من قبل . والاستشهاد به فى قوله « ودع » حيث استعمل الفعل الماضى الثلاثى المجرد ، ومعناه ترك ، والـكلام فيه كالـكلام فى الشاهد السابق ، قال ابن جنى « إنما هذا على الضرورة ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع — ثم أنشد بيت أبى الأسود، وهو الشاهد السابق — وعليه قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال ودع مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من الصحيح ترك أصل، وبين مراجعة الأصول وتركها مالا خفاء به » اهـ . وانظر كتاب سيبويه (٢/٢٥٦)

ثم ليس من ضرورة تشارك لكن و بل فى بعض الأحوال مشاركتهما فى كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يَحْسُنُ دخولُ الواو عليها ؟ ولا يقال « و بل » و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال « ولكن » قال الله تعالى : (ولكن الشياطينُ كفروا) فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : (ولكنِ البر) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة فى « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

٦٩ — مسألة

[هل يجوز صَرْفُ أفْعَلِ التَّفْضِيلِ فى ضرورة الشعر ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن « أفْعَلَ مِنْكَ » لا يجوز صَرْفُه فى ضرورة الشعر .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظٍ واحدٍ ، نحو « زَيْدٌ أفضلُ مِن عمرٍو ، وهِندٌ أفضلُ مِن دعدٍ ، والزيدَان أفضلُ مِنَ العَمْرَين ، والزَّيدُونَ أفضلُ مِنَ العَمْرِينَ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه و بين ما يقوم

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٣٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٨٦ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (١/٣٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٨٣) وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٢) .

مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغني بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء [٢٠٣] كلها الصرف ، وإنما يُمْنَع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر رَدَّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسبابَ العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذليّ :

٣٠٨ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

---

٣٠٨ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن الحليس ، ويقال : عويمر بن الحليس ، أحد بني سعد بن هذيل ، وهو من كلمة أثر منها أبو تمام في ديوان الحماسة عشرة أبيات ثانيها هذا البيت ، وانظر الشاهد (رقم ١٤٤) في المسألة رقم ٢٨ ، والبيت المستشهد به هنا من شواهد سيبويه (١/٥٦) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٩٤٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٨٣٠) ورضي الدين في باب اسم الفاعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/٤٦٦) والأشموني (رقم ٧٠٧) وابن الناظم في باب إعمال اسم الفاعل ، وشرحه العيني (٣/٥٥٨) والضمير في قوله «حملن» يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز هذا الإضمار ، والحبك — بضم الحاء المهملة والباء الموحدة — جمع حبيك ، والحبك : الطرائق ، والنطاق — بكسر النون بزنة الكتاب — ماتشده المرأة في حقوها ، وتقول : انتطقت المرأة ؛ إذا لبست النطاق ، واحتبكت ؛ إذا لبست الحباك وهو الإزار ، وشب : قوي وترعرع ، والمهبل : المدعو عليه بالهبل وهو الثكل ، وقيل : هو المعتوه الذي لايتماسك . يقول : إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضيا . والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « عواقد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي المنع من صرف الاسم ، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الكندي :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ سوالك نقب بين حزمي شعبعب؟

وقول زهير بن أبي سلمى :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم؟=

فصرف « عَواقِدِ » وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :

٣٠٩ — * فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ *

فصرف « قصائد » وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرةً فى أشعارهم .

والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له فى الصَّرْف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له فى ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسمٌ ، والأصلُ فيه الصرفُ ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحمر » وكما وقع الإجماع على أن

= وقول سحيم :

تبصر خليلى هل ترى من ظعائن ‌ ‌ ‌ تحملن من جنبي شرورى غواديا

ومن صرف الاسم الممنوع من الصرف قول امرىء القيس فى معلقته :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ‌ ‌ ‌ فقالت : لك الويلات إنك مرجلى

والنحاة يستشهدون ببيت الشاهد على أنه نصب قوله « حبك النطاق » بعواقد الذى هو جمع عاقدة الذى هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم « عقدت المرأة نطاقها » إذا شدته وربطته .

٣٠٩ — هذه قطعة من بيت للنابغة الذبيانى ، وهو بتمامه :

فلتأتينك قصائد ، وليدفعن ‌ ‌ ‌ جيشا إليك قوادم الأكوار

وكان زرعة بن عمرو بن خويلد لقى النابغة بعكاظ ، فأشار عليه أن يطلب إلى قومه ويحضهم على قتال بنى أسد وترك حلفهم ، وأبى النابغة ، فبلغه أن زرعة يتوعده ، فقال قصيدته التى منها بيت الشاهد ، وأولها :

طال الثواء على رسوم ديار ‌ ‌ ‌ قفر أسائلها ، وما استخبارى؟

والقوادم : جمع قادمة ، والقادمة : مقدم الرحل ، والأكوار : جمع كور ، وهو رحل الناقة . يتهدده بأنه سيهجوه ، وبأنه سيغزوه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «قصائد» فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهى تقتضى منع الصرف ، وقد صرف الشاعر هذه الكلمة حين اضطر إلى إقامة الوزن ، على نحو ما قررناه فى البيت الذى قبل هذا البيت

« أَحْمَرَ » يجوز صَرْفه فى ضرورة الشعر رداً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ، ثم إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر تَرْكُ صَرْفِ ما أصله الصرفُ ـ وهو عدولٌ عن الأصل إلى غير أصل ـ فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصلٍ ؟ وهل مَنْعُ ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ مِنْ لما اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال مِنْ ليس له تأثير فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وَزْنُ الفعل والوَصْفُ . والذى يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وشر مِنْكَ » فيصرفون مع اتصال « مِنْ » به ، ولم يمنعوهما الصرفَ مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِنْ » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصفُ .

والذى يدل على صحة هذا أنه لما زَال وزنُ الفعل من « خَير مِنْكَ ، وشر مِنك » انصرف ؛ لأن الأصل : أَخْيَرُ [٢٠٤] منك ، وأَشْرَرُ منك ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الراءين فى الأخرى من قولهم « شَرٌّ مِنك » لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فى كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستثقل فى كلامهم ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقى فيهما علة واحدة وهى الوصف ، فَرُدّا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذى هو الأصل .

وأما قولهم « إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لاتصال مِنْ به » قلنا : إنما لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » كان معناه فضلُ زيدٍ يزيدُ عَلَى فضلك ؛ فجعل موضع يزيدُ فضله أَفْضَلُ ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع ، فكذلك ما تضمنهما .

والوجه الثانى : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التى تنفرد بالمعانى ، و « أَفْعَلُ » اسم مركب يدل عَلَى فعل وغيره ، فلم يجز تثنيته ولا جمعه ، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جَمْعُهُ لما كان مركباً يدلُّ عَلَى معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وُحِّد « أَفْعَلُ » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إن مِنْ تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر فى موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون فى موضع الجر مفتوحا كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن [٢٠٥] الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؟ فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز اجتماعها ، نحو « مررت بالرجل » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

٧٠ — مسألة

[منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم ، قال الأخطل :

٣١٠ — طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٣٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٨٧) والمفصل مع شرحه لابن يعيش (ص ٨١) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٣٤)

٣١٠ — هذا البيت للأخطل ـ غياث بن الغوث ـ التغلبى، من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٩٤) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم =

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حَسَّان :

٣١١ — نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

= ٤٨٧) وابن الناظم فى باب مالا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٣٦٢ بهامش الخزانة) والأزارق : جمع أزرقى ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق ، رأس الخوارج ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الأزارقة » لأنهم يزيدون التاء فى الجمع عوضا عن ياء النسبة التى تكون فى المفرد ، قالوا : المهالبة ، والأشاعرة ، فى جمع أشعرى ومهلبى ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن ، والكتائب : جمع كتيبة ، وهى الفرقة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف ، وهوت : سقطت ، وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيبانى ، كان رأسا من رؤوس الخوارج فى عهد عبد الملك بن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفى . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « بشبيب » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، وهى وحده لا تقتضى المنع من الصرف ، وإنما تقتضيه إذا انضمت إليها علة أخرى مثل التأنيث فى فاطمة وحمزة وزينب ، ومثل العدل فى عمر وزفر وجمح ، ومثل زيادة الألف والنون فى عثمان وعفان وعمران ، ومثل وزن الفعل فى أحمد ويشكر وبقم ، قال ابن يعيش « السبب الواحد لا يمنع الصرف فى حال الاختيار والسعة ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبى على وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ماينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد ، وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه ، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحة العدة . . . وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير مارووه » اهـ . وقال ابن هشام « وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك فى الكلام » اهـ . وقال الرضى « وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ؛ لقوتها وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا » اهـ .

٣١١ — هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن ن) وعزاه إليه ، وحنين — بالضم ، على زنة التصغير — اسم واد بين مكة والطائف ، قال الأزهرى : حنين اسم واد كانت به وقعة أوطاس ، ذكره الله تعالى فى كتابه فقال : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم) وقال الجوهرى : حنين موضع ، يذكر ويؤنث ، =

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

٣١٢ — إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً
بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

= فإذا قصدت به الموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى : (ويوم حنين) وإن قصدت به البقعة أنثته ولم تصرفه ، وأنشد لذلك بيت حسان ، وإذا كان ما قاله الجوهري صحيحا — وهو صحيح إن شاء الله — فإن منع حسان صرف « حنين » يكون جاريا على القياس ، ولا ضرورة فيه؛ لأن فيه علتين إحداهما العلمية والأخرى التأنيث، فأما أن القراء أجمعوا على صرف « حنين » في الآية الكريمة فلا يدل على عدم جوازه في السعة بتقدير تأنيثه على أنه علم على البقعة ، وذلك لأن القراءة لاتتبع صحة الوجه عربية ، ولكنها سنة متبعة وهي لاتخالف العربية ، ولكن ليس معنى هذا أن كل ماجاز في العربية جازت القراءة به، ولكن معناه أن كل ما قرىء به فهو جائز في العربية، وفرق بين الكلامين ، والمؤلف نفسه شنع على الكوفيين في المسألة ٣٣ على أساس زعمهم أن كل ماجاز في العربية يرد في القرآن ولم يقرأ به القراء .

٣١٢ — نسب المؤلف هذا البيت للفرزدق ، وقد أنشده ابن منظور (ز ب ر) ونسبه إلى ابن أحمر ، وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٤ ليبزج) ونسبه إلى الطرماح ، وأنشد ابن سيده في المخصص (١٥/١٨٣) كلة الاستشهاد من هذا البيت ، من غير عزو ، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق ، فوجدت فيه أربعة أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيها ، وقبله :

ياقوم إني لم أكن لأسبكم ... وذو البر محقوق بأن يتعذرا

ووجدت له قطعة أخرى عدتها اثنا عشر بيتا يقولها في التنصل إلى خالد القسري عامل هشام بن عبد الملك بن مروان على العراق؛ من هجاء كان قد هجي به خالد ، فاتهم الفرزدق بذلك الهجو ، وهذا البيت يقع سادس أبياتها ، وأولها :

ألكني إلى راعي الخليفة والذي ... له الأفق والارض العريضة نورا

والغاوي : غير الرشيد ، ويروى « إذا قال راو » ويروى « عاو » بالعين المهملة — من العواء ، وهو صوت الكلب ، وبها جرب : أي فيها عيب من هجاء ونحوه ، وقوله «عدت على بزوبرا» أي نسبت إلى بكمالها، مأخوذ من قولهم: أخذ الشيء بزوبره ، =

فترك صرف « زَوْبَرَ » وهو منصرف ، ومعناه نُسِبَتْ إلى بكمالها من قولهم : أَخَذَ الشيء بِزَوْبَرِهِ ، إذا أخذه كله ، وقيل : « بِزَوْبَرَا » أى كذباً وزوراً ، وقال الآخر :

٣١٣ — [٢٠٦] إلى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي
عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف « أُنَاسَ » وهو منصرف ، و « أُمُّ أُنَاسَ » بنت ذهل من بنى شيبان ، و « عمرو » يريد به عمرو بن حُجْرٍ الكندى ، وقال الآخر :

= يريدون كله ، جعل زوبر علما على هذا المعنى . وقد نقل ابن جنى عن أبى على ما قد يفيد أن منع صرف زوبر فى هذا البيت جار على القياس ، قال « سألت أبا على عن ترك صرف زوبر ، فقال : علقه علما على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » اهـ.

٣١٣ — هذا البيت من كلام بشر بن أبى خازم ، وقد أنشده ابن منظور (زحف) وعزاه إليه ، غير أنه وقع هناك هكذا :

قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَاسٍ ارْحَلْ نَاقَتِي عَمْرٌو فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

والذى يتجه لى أن ما وقع فى اللسان محرف عما رواه المؤلف هنا ، ثم إنى رأيت البغدادى يشير إلى أن هذا البيت قد قيل فى مدح عمرو بن حجر الكندى، وأم أناس كما قال المؤلف أيضا هى بنت ذهل ، من بنى شيبان، وقد روى هذا البيت على وجه آخر، وهو:

وإلى ابن أم أناس تعمد ناقتى عمرو ، لتنجح ناقتى أو تتلف

وقد بحثت طويلا عن الكلمة التى منها هذا البيت فلم أعثر عليها . وتقول « رحل فلان ناقته يرحلها — من باب فتح » إذا وضع عليها الرحل وهيأها للسفر ، وقوله « فتبلغ حاجتى » حذف المفعول الأول ، وأصل الكلام : فتبلغنى حاجتى ، وقد اعتاد الشعراء أن يطلبوا إلى الناقة إبلاغهم حاجتهم ، وانظر إلى قول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

إذا بلغتنى وحملت رحلى عرابة فاشرقى بدم الوتين

وإلى قول عنترة بن شداد العبسى قبله :

هل تبلغنى دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم

وقوله فى بيت الشاهد « أو تزحف » مأخوذ من قولهم « زحف البعير يزحف — زحفا — مثل فتح يفتح فتحا — وزحوفا ، وزحفانا » إذا أعيا فجر فرسنه . يقول : إنى =

٣١٤ — أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ... بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

أَوِ التَّالِي دُبَارَ ؛ فَإِنْ أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

فترك صرف « دُبَار » وهو منصرف ، و « دُبَارٌ » يومُ الأربعاء ، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ؛ فأوّل : يومُ الأحد ، وأهْوَن : يومُ الاثنين ، وجُبَار : يومُ الثلاثاء ، ودُبَار : يومُ الأربعاء ، ومؤنس : يومُ الخميس ، وعَرُوبة : يومُ الجُمُعَة ، وشِيَار : يومُ السبت ، وقال الآخر :

٣١٥ — فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْيَ تَرْغُو حُشَاشَةً

بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف « عُرْيَان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَة لا عَرْيَا .

= أرحل ناقتي إلى عمرو بن أم أناس ، فإما أن تبلغني مقصدي وإما أن تعيا فلا تستطيع السير ، يريد أنه لا يرأف بها ولا يشفق عليها ولا يعطيها شيئا من الراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم أناس » فقد منع « أناس » من الصرف ، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، والكلام فيه كالكلام في الأبيات السابقة .

٣١٤ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ج ب ر — د ب ر — ش ي ر — أ ن س — ه و ن) ولم يعزها إلى قائل معين في أحد هذه المواضع ، وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع ، على ما كان العرب يسمونها في الجاهلية ، وقد بينها المؤلف ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله « دبار » حيث منعه من الصرف مع أنه لا يوجد فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، ونظيره يقال في « مؤنس » أما « أول ، وأهون » ففيهما العلمية ووزن الفعل وأما « عروبة » ففيه العلمية والتأنيث ، وأما « جبار ، وشيار » فقد صرفهما لجرهما بالكسرة ، وعدم تنوينهما بسبب الروي ، وقد ضبط في لسان العرب «دبار ،ومؤنس» بالجر ، وفيه مقال .

٣١٥ — أوفضن عنها : أسرعن ، والإيفاض : الإسراع . وفي القرآن الكريم : (كأنهم إلى نصب يوفضون) ووفضت الإبل تفض — مثل وعد يعد — واستوفضت تستوفض ، إذا أسرعت ، وأوفض الرجل واستوفض: أي أسرع، واستوفض إبله : =

. . . .

= طردها واستعجلها ، وترغو : من الرغاء ، وهو صوت الإبل ، تقول : رغا البعير ، يرغو رغاء ، إذا صوت فضج ، وقد يقال الرغاء لصوت الضباع والنعام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « عريان » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا الوصفية، وهي وحدها غير كافية في منع الصرف

فإن قلت : كيف زعمت أن هذه الـكلمة ليس فيها غير الوصفية مع أن الألف والنون فيها زائدتان ، فتـكون قد اشتملت على الوصفية وزيادة الألف والنون ، وهما علتان تقتضيان المنع من الصرف نحو عطشان وسكران وغضبان وغرثان .

قلت : إن شرط تأثير زيادة الألف والنون فى منع الصرف مع الوصفية أن يكون مؤنث ما فيه الألف والنون بألف التأنيث ، ألست ترى مؤنث عطشان عطشى ، ومؤنث سكران سكرى ، ومؤنث غضبان غضبى ، ومؤنث غرثان غرثى ، وترى مؤنث عريان عريانة ، ومؤنث سيفان ـ وهو الرجل الطويل المشوق ـ سيفانة، ومؤنث ندمان ندمانة ، فما كان مؤنثه فعلى فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، وما كان مؤنثه فعلانة فهو مصروف ، والسر فى ذلك أن زيادة الألف والنون مع الوصف محمولة فى المنع من الصرف على ألف التأنيث الممدودة وهذه لذكرها صيغة غير صيغة المؤنث نحو حمراء وأحمر ودعجاء وأدعج ، فوجب فى الألف والنون أن تـكون صيغة المؤنث غير صيغة المذكر حتى يتم الشبه بين الفرع والأصل ، فإن وجدت كلمة فيها الوصفية والألف والنون الزائدتان وكان لها مؤنثان أحدهما على فعلانة بزيادة تاء التأنيث والآخر على فعلى بالألف المقصورة فإن هذه الـكلمة تـكون ذات وجهين ، كل وجه منهما يرجع إلى لغة غير التى يرجع إليها الوجه الآخر ، ومن أمثلة ذلك عطشان وغضبان ، فإن جمهور العرب يقولون فى مؤنثهما عطشى وغضبى ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان ممنوعين من الصرف ، وبنو أسد وحدهم يقولون فى مؤنثهما : عطشانة وغضبانة ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان مصروفين ، وشىء آخر فى « عريان » يدلك على أنه مصروف ، وذلك أن الألف والنون الزائدين لا يكونان مانعين من الصرف مع الوصفية إلا فيما كان أوله مفتوحا كجميع الامثلة التى ذكرناها ، وعريان مضموم الأول ، فأنت لا تحتاج فى معرفة أنه لا يمنع من الصرف إلى جديد .

وقال الآخر :

٣١٦ — قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصاً عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ

فترك صرف « ثابتٍ » وهو منصرف ، وقال العباس بن مِرْدَاسٍ السُّلَمِيّ :

٣١٧ — فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

---

٣١٦ — أميمة : من أسماء النساء ، وأصلها تصغير أم ، وقوله « ما لثابت » أى ما الذى طرأ عليه بعدنا حتى غير حاله ، وشاخصا : يحتمل وجهين ، أولهما أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص بصر فلان فهو شاخص » إذا فتح عينيه وجعل لا يطرف ، ويكون ذلك عند الذهول أو مشارفة الموت ، والثانى أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص فلان يشخص شخوصا » أى سار من بلد إلى بلد ، تريد أنه متهيء للرحيل ، والأول أقرب لما بعده ، وقوله « عارى الأشاجع » تريد أنه هزل وضعف ، وناحلا : أى قد شحب لونه وتغير وضعف جسمه وهزل ، والمنصل — بضم الميم وصاده مضمومة أو مفتوحة — السيف ، ولم يجىء على هذين الوزنين غير هذه الكلمة وقولهم « منخل » — بضم ميمه وخائه أو بضم الميم وفتح الخاء — ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « مالثابت » حيث منع « ثابت » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، على نحو ما قررناه فى الشواهد السابقة ، وفى قوله « عارى الأشاجع » شاهد للنحاة ، حيث لم يظهر الفتحة التى يقتضيها الإعراب على ياء « عارى » فإن هذه الكلمة حال من ثابت مثل قوله « شاخصا » الذى قبله ، وقد عامل الشاعر الاسم المنقوص فى حال النصب معاملة الاسم المنقوص المرفوع والمجرور ، ولذلك نظائر كثيرة فى العربية .

٣١٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزارى والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس ، فغضب العباس فقال أبياتا منها هذا البيت ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٧١) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) والأشمونى (رقم ٩٦٢) وابن الناظم فى باب الاسم الذى لا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٣٦٥ بهامش الخزانة) وحصن : هو أبو عيينة ، وحابس : أبو الأقرع ، =

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية

* يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعٍ * [٣١٧]

وشيخه أبوهُ مرداس » لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دَوْسَر بن دهبل القريعى :

٣١٨ — وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فلم يصرف « دَوْسَرَ » وهو منصرف .

= ومرداس : أبو العباس قائل هذا البيت ، يريد أن أبويهما لم يكونا خيرا من أبيه ، والاستشهاد به فى قوله« مرداس» حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهى العلمية ، على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى - وهى « يفوقان شيخى فى مجمع » - هى رواية أبى العباس المبرد ، وقد قال ابن مالك« وللمبرد إقدام فى رد مالم يرو ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل فى صحيح البخارى ومسلم ، وذكر شيخى لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح » ه .

٣١٨ — هذا البيت لدوسر بن دهبل القريعى كما قال المؤلف ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ٩٩٣) وابن الناظم ، وشرحه العينى (٤/٣٦٦ بهامش الخزانة) ومابال دوسر : أى ما شأنه وما حاله ؟ وصحا قلبه : تريد أنه سلا أحبابه وترك ما كان عليه من الصبابة ، ومنه قول زهير أبى سلمى المزنى :

صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لايسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل

وأصرح منه قول زهير أيضاً :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله « دوسر » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهى العلمية ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى - وهى « ما للقريعى بعدنا » - ذكرها ابن عصفور ، وقال «والجيد الصحيح عندنا فى إنشاد هذا البيت - ثم ذكرها » وهذه جرأة كجرأة أبى العباس المبرد التى حكيناها لك ، وندد بها العلامة ابن مالك ، وذكرنا لك نص عبارته فى شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

* مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا * [٣١٨]

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيحٌ فما عذركم عما رويناه مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

٣١٩ — [٢٠٧] وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْــرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

* وَأَنْتُمْ حِينَ جَــدَّ الأَمْرُ * [٣١٩]

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناه ، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحا فما عذركم عما رَوَيْنَاهُ على ما بينا ؟ وقال الآخر :

٣٢٠ — وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَــامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

٣١٩ — أنشد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) هذا البيت من غير عزو ، والمصعب فى الأصل : الفحل ، وقالوا « رجل مصعب » يعنون أنه سيد ، ثم سموا مصعبا، وممن سمى بهذا الاسم مصعب بن الزبير بن العوام ، وقالوا « المصعبان » يعنون مصعبا وابنه عيسى بن مصعب ، وقيل : يعنون مصعب بن الزبير وأخاه عبد الله ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ومصعب » فإنه مرفوع بغير تنوين ، فدل ذلك على أنه ممنوع من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهى العلمية ، والدليل على أن الأصل فى مصعب الصرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إنما مصعب شهاب من اللـ ـه تجلت عن وجهه الظلماء

وقول الفرزدق همام بن غالب (الديوان ص ٢٦) :

وقد رأى مصعب فى ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

و « أطانيب » فى قول الفرزدق ليست وصفا للسوابق كما توهمه صاحب اللسان ، فقال « وخيل أطانيب : يتبع بعضها بعضا ، ومنه قول الفرزدق ، ثم أنشد البيت » ولو كانت الأطانيب من وصف الخيل المعبر عنها ههنا بالسوابق لكانت منصوبة ، ولكن الأطانيب فى هذا البيت من وصف الغارات المجرور ، وقال صاحب الأساس « وغارات أطانيب : متصلة لا آخر لها ، وقال الفرزدق ، ثم أنشد البيت » .

٣٢٠ — هذا البيت لذى الإصبع العدوانى ، واسمه الحارث بن محرث بن حرثان =

فترك صرف «عامر» وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال « ذو الطول وذو العرض » ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذاتُ العرض ، ولا يجوز أن يقال « إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء (وجئتك من سَبَأَ بنبإ يقين) فترك صرف سبأ ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملا على المعنى ، وقال الشاعر :

٣٢١ — مِنْ سَبَأَ الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

= من كلة رواها أبو الفرج الأصفهانى فى الأغانى (٣/٤و١٠٤ بولاق) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) وابن عقيل (٣٢١) وابن الناظم فى باب مالا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/ ٣٦٤ بهامش الخزانة) وأنشده ابن منظور (ع م ر) من غير عزو « وعامر » هو عامر بن الظرب العدوانى ، الذى يقول فيه ذو الإصبع من كلة الشاهد :

ومنهم حــكم يقضى فلا ينقض مايقضى

وهو ذو الحلم الذى قيل فيه المثل « إن العصا قرعت لذى الحلم » وقيل : إن ذا الحلم هو عمرو بن حممة الدوسى (انظر شرح التبريزى على الحماسة ١ / ٢٠١ بتحقيقنا) وقوله « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بطول الأجسام ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة :

تبين لى أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها

والقماءة ـ بفتح القاف بزنة السحابة ـ قصر القامة ، وطيالها : أى طوالها ، ويروى بالواو أيضا ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « عامر » فقد جاء به مرفوعا من غير تنوين ، فدل على أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهى العلمية ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقة ، وسنتعرض لهذا البيت مرة أخرى فى شرح الشاهد ٣٢٧ الآتى.

٣٢١ - أنشد ابن منظور هذا البيت (س ب أ) من غير عزو ، وأنشده مرة أخرى (ع ر م) وعزاه إلى الجعدى من غير تعيين ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٨) وعزاه الأعلم إلى النابغة الجعدى ، وسبأ : اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود ، وقيل : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وقال الزجاج : سبأ هى مدينة =

فلم يصرف «سبأ» لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى ، وقال الله تعالى :(أَلاَ إِنَّ ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْداً لِثَمُودَ) فلم يصرف (ثَمُودَ) الثانى ؛ لأنه جعله اسما للقبيلة حَمْلاً على المعنى ، ثم قال الشاعر :

= تعرف بمأرب ، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال،وفى القرآن الكريم : (وجئتك من سبأ بنبأ يقين) والقراء يقرأون (من سبأ) بالجر والتنوين على أنه مصروف ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين على أنه ممنوع من الصرف ، فأما من صرفه فعلى تأويله بمذكر ، وأما من لم يصرفه فعلى تأويله بمؤنث ، والحاضرين : جمع حاضر وأصل الحاضر الحى العظيم ، وقال ابن سيده : الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم وقال الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره فيه الصواهل والرايات والعكر

ونظيره سامر لجماعة السمار ، وحاج لجماعة الحجاج ، وجامل لجماعة الجمال ، وأراد ههنا معنى الوصف الذى يتضمنه هذا اللفظ ، ومأرب : اسم بلاد الأزد التى أخرجهم منها سيل العرم ، وانتصابه على معنى « فى » والعرم ـ بفتح العين وكسر الراء أو فتحها جمع عرمة ، وهى سد يعترض به الوادى ، وقيل : العرم جمع لا واحد له ، وقال أبو حنيفة الدينوزى : العرم هى الأحباس تبنى فى أوساط الأودية . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « سبأ » حيث منعه من الصرف ، فجاء به مفتوحا من غير تنوين ، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد ـ وهو العلمية ـ فإنه أراد به ههنا سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله « الحاضرين » وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، والبصريون يتمحلون فيدعون أنه منع « سبأ » من الصرف لانه أراد به مؤنثا وهو القبيلة، ووصفه بالمذكر نظرا إلى المعنى لأن القبيلة رجال أو فيهم رجال . ونقول : إنه لما جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا « سبأ » فيجروه بالكسرة مع التنوين نحو قول الشاعر :

أضحت ينفرها الولدان من سبإ كأنهم تحت دفيها دحاريج

فإذا منعها شاعر من الصرف يكون قد جاء بها على خلاف المعهود من أمثاله ، وهذا هو المنع من الصرف مع عدم استكمال سبب المنع ، ثم إن الكوفيين لا يقولون : إنه يجوز منع المنصرف من الصرف فى سعة الكلام ، بل يقولون : استساغ الشعراء لأنفسهم حين الضرورة أن يمنعوا المصروف من الصرف .

٣٢٢ — تَمُدُّ عَلَيهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا

وقال الآخر :

٣٢٣ — لَوْ شَهْدَ عَادَ فِى زَمَانِ عَادِ لَابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الْجِلَادِ

٣٢٢ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع و د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٧) ونسبه إلى زهير ، وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود عليه السلام ، قال الليث : « عاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكهم الله . وأما عاد الأخيرة فهم بنو تميم ، ينزلون رمال عالج ، عصوا الله فمسخوا » اهـ . وتبع ـ بضم التاء وتشديد الباء مفتوحة ـ واحد التبابعة وهم ملوك اليمن ، سموا بذلك لأن بعضهم كان يتبع بعضا ، كلما هلك واحد منهم قام مقامه آخر تابعا له على مثل سيرته . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عاد وتبعا » حيث منعهما من الصرف مع أنه لا يوجد فيهما إلا علة واحدة وهى العلمية ، وقد وردت كلمة « عاد » فى القرآن الكريم عدة مرار مصروفة على الأصل ، من ذلك قول الله تعالى (وإلى عاد أخاهم هودا) وقوله سبحانه (وأنه أهلك عادا الأولى) ووردت كلمة تبع فى القرآن الكريم مصروفة أيضا ، وذلك فى قوله سبحانه (أهم خير أم قوم تبع) فمجىء هاتين الكلمتين فى قول الشاعر « من عهد عاد وتبعا » غير منصرفتين : أى مجرورتين بالفتحة نيابة عن الكسرة يدل على أنه يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، وقد حكى ابن منظور (ع و د) أنه يقال « ما أدرى أى عاد هو » غير مصروف ، ومعناه ما أدرى أى خلق هو ، وهو غريب جدا ، فإن البصريين لم يقبلوا القول بجواز منع صرف المصروف فى الضرورة ، والكوفيين إنما أجازوا ذلك فى ضرورة الشعر ، فكيف جاز فى السعة ذلك ؟

٣٢٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (٢/٢٧) ولم ينسبها إلى قائل معين ، ولا نسبها الأعلم فى شرحه ، وشهد : هو هنا بفتح الشين وسكون الهاء ، وأصله بكسر الهاء على مثال علم ، فسكن الشاعر العين المكسورة للتخفيف ، وانظر الشواهد (٧٣ ـ ٧٧) السابقة ، وابتزها : سلبها ، ومبارك الجلاد : وسط الحرب ومعظمها ، وأصل الكلام : لا بتزها من مبارك الجلاد ، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « عاد » الأولى فإنه روى بالفتح من غير تنوين ، وذلك يدل على أنه منعه من الصرف ، والقول فيه كالقول فى البيت السابق ، وأما « عاد » التى وردت فى البيت بعد ذلك فهى مجرورة بالكسرة الظاهرة بدليل الروى فى البيت الثانى ، فلا دليل فيه ؛ لأنه جاء على الأصل

وقال الآخر :

٣٢٤ — عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَارِدِ

وقال الآخر :

٣٢٥ — وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الحَصَى بِأَقِلَّةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ اليَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

٣٢٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/٢٧) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، ولكن الأعلم قال « والممدوح محمد بن عطارد ، أحد بنى تميم وسيدهم فى الإسلام » اهـ ، ومعد : هو ابن عدنان جد العرب العدنانية . والاستشهاد بالبيت فى قوله « معد » حيث منعه الشاعر من الصرف ، وهو إن كان المراد به الرجل الذى اسمه « معد » أو الحى لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف ، وإن كان المراد به القبيلة — وهو الظاهر فى هذا البيت لقوله قبل ذلك « علم القبائل » ثم قوله « وغيرها » بضمير المؤنث — كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لأنه حينئذ يكون مشتملا على العلمية والتأنيث ، قال الأعلم : « الشاهد فيه ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة ، والأكثر فى كلامهم صرفه ؛ لأن الغالب عليه أن يكون اسما للحى » اهـ . ومن منع صرف « معد » قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

وأنت امرؤ من خير قومك فيهم وأنت سواهم فى معد مخير

٣٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت (م ع د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٧) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم إلى قائل معين . ووقع فى اللسان « مؤذ ذليلها » تحريف ما أثبتناه موافقا لما فى أصول هذا الكتاب ولما جاء فى كتاب سيبويه ، والحصى : يضرب مثلا فى الكثرة ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

والمودى : الهالك ، تقول : أودى يودى فهو مود ، تريد هلك فهو هالك . يقول : إذا كثر عدد من حصل من الأشراف وأهل المجد والعدد لم يكن عددنا قليلا فنهلك ونذهب ونضيع سدى من القلة والذلة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « معد » حيث منعه من الصرف ، والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق (رقم ٣٢٤) : إن كان المراد الحى أو الرجل الذى اسمه « معد » لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف فيكون منعه من الصرف للضرورة ، وإن كان المراد به القبيلة كان منعه من الصرف على القاعدة المطردة لاشتماله على العلمية والتأنيث ، والوجه الثانى هو الظاهر فى هذا البيت أيضا ؛ لأنه أعاد الضمير على « معد » مؤنثا فى قوله « مود ذليلها » فيكون هذا مما يرجح أنه أراد به القبيلة ، فاعرف ذلك .

وقال الآخر :

٣٢٦ — غَلَبَ المَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلاَتِ وَسَادَهَا

[٢٠٨] فلم يصرف « قُرَيْش » لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى ، والحَمْلُ على المعنى كثيرٌ فى كلامهم ، قال الشاعر :

---

٣٢٦ — هذا البيت لعدى بن الرقاع العاملى ، وقد أنشده ابن منظور (ق ر ش) أول بيتين ونسبهما إليه، وقال : إنه يمدح فيهما الوليدبن عبد الملك بن مروان ، والبيت الثانى هو قوله :

وإذا نشرت له الثناء وجدته ورث المكارم طرفها وتلادها

والبيت من شواهد سيبويه (٢٦/١) والمساميح : جمع سمح على غير قياس ،وهو الذى خلقه السماحة والجود ، والمعضلات : الشدائد ، واحدها معضلة ، وسادها : أى صار سيدها ووالى أمورها . والاستشهاد به فى قوله « قريش » فقد منعه من الصرف ، وأنت إن أردت به الحى أو الرجل كان منعه من الصرف ضرورة من الضرورات التى أباحها الكوفيون للشاعر وحظرها البصريون على الشاعر وغيره ، وإن أردت به القبيلة كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من الصرف حينئذ وهما العلمية والتأنيث ــ قال الأعلم الشنتمرى « الشاهد فيه ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر وأعرف لأنهم قصدوا بها قصد الحى وغلب ذلك عليها» اهـ كلامه ؛ أما أن المراد فى هذا البيت القبيلة فيرشحه قوله بعد ذلك فى البيت « وسادها » فأعاد الضمير مؤنثا ؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة ، وقال ابن سيده : وقول الشاعر :

وجاءت من أباطحها قريش كسيل أتى بيشة حين سالا

قال : عندى أنه أراد قريش ــ غير مصروف ــ لأنه عنى القبيلة ، ألا تراه قال جاءت فأنث ؟ قال : وقد يجوز أن يكون أراد : وجاءت من أباطحها جماعة قريش فأسند الفعل إلى الجماعة ، فقريش على هذا مذكر ، اسم للحى » اهـ كلامه ، وقال سيبويه : « وإن شئت جعلت تميما وأسدا اسم قبيلة فلم تصرفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

نبا الخز عن روح ،وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

وسمعنا من العرب من يقول :

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبول =

٣٢٧ — قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَاعَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

= فإذا قالوا : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ؛ صرفوه، ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون : قيس بنت عيلان ، وتميم صاحبة ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسما للقبيلة ، ومن ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعله اسما للحى فجاز له أن يقول : ابن » اهـ كلامه . وحاصله أنك حين تريد الحى أو القوم تذكر وتصرف ، وليس يعنيك إن كان أصل الاسم لمذكر أو مؤنث، وحين تريد القبيلة تؤنث وتمنع الصرف ولا يعنيك أن يكون أصل الاسم لمذكر أو مؤنث .

٣٢٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ع م ر) من غير عزو ، والبيتان فى الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه ، وقوله « تركتنى فى الدار ذا غربة » معناه أنها — وإن كانت فى دارها وبين ذويها وأهلها — تشعر بالوحدة والغربة ؛ لأنها ما كانت تجد الأنس فى غير عامر المبكى ، ثم علل ذلك بقوله « قد ذل من ليس له ناصر » ومحل الاستشهاد قوله « ذا غربة » فإنه كان ينبغى — لو أنه أجرى الكلام على مايقتضيه اللفظ — أن يقول « ذات غربة » لأن الحديث على لسان امرأة ؛ بدليل قوله « قامت تبكيه » لكنه — مع ذلك — أجرى الكلام على المعنى ؛ فإن المرأة يقال لها « إنسان » أو « شخص » والشخص مذكر، فيجوز أن تجرى عليه صفات المذكرين تبعا للفظه ، ويجوز أن تجرى عليه صفات المؤنثات تبعا للمراد منه، أما أن المرأة يطلق عليها لفظ « شخص » فدليله قول عمر بن أبى ربيعة :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فقد قال « ثلاث شخوص » بغير تاء فى ثلاث ، وترك التاء فى لفظ العدد يكون عندما يكون المعدود مؤنثا ، ويدل لهذا أيضا أنه فسر ثلاث الشخوص بقوله « كاعبان ومعصر » والكاعب : المرأة التى كعب ثديها ونهد . وفى بيت الشاهد قال « ذا غربة » أى شخصا ذا غربة ، وهذا ظاهر إن شاء الله

ومن الإجراء على المعنى ما أنشده ابن منظور (ب ك ى) قال : « وقول طرفة :

وما زال عنى ما كنت يشوقنى وما قلت حتى ارفضت العين باكيا

فإنه ذكر باكيا — وهى خبر عن العين، والعين أنثى — لأنه أراد حتى ارفضت العين =

وكان الأصل أن يقول « ذَاتَ غُرْبَة » فحمله على المعنى ، فكأنها قالت : تركتنى إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الأعشى :

٣٢٨ — لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ شَرَابَهُمُ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنثه حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر فى المعنى ، وقال الآخر :

= ذات بكاء ، وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لا معنى مفعول ، وقد يجوز أن يذكر على إرادة العضو ، ومثل هذا يتسع فيه القول ، ومثله قول الأعشى:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

أى ذات خضاب ، أو على إرادة العضو كما تقدم ، وقد يجوز أن يكون مخضبا حالا من الضمير الذى فى يضم » اهـ كلامه بحروفه .

٣٢٨ — هذا البيت هو الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس مطلعها :

أجدك لم تغتمض ليلة فترقدها مع رقادها

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فباتت ركاب بأكوارها لدينا ، وخيل بألبادها

وانظر الديوان (ص ٥٠ — ٥٦) وقدوهم المؤلف فزعم أن ضمير المؤنث فى قوله « قبل إنفادها » يعود إلى الشراب لأنه الذى تقدم ذكره فى البيت ، وعنده أن الشاعر أراد أن يقول « فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاده » غير أن القافية ألجأته إلى أن يقول « قبل إنفادها » وأنه استساغ ذلك لأن الشراب ههنا هو الخمر ، والخمر مؤنثة ، فلما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظه المتقدم أعاده إليه باعتبار معناه فأنثه ، هكذا زعم المؤلف ، وليت شعرى كيف ينفدون الشراب قبل إنفاده ؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث فى قوله « قبل إنفادها » إلى أحد شيئين يصح مع كل واحد منهما اللفظ والمعنى ؛ أما أحد هذين فقد ذكره أبو عبيدة، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفد عقولهم ، يعنى أنهم شربوا حتى أنفدوا ماعندهم من الشراب ولم تغب عقولهم ، بل بقيت لهم يقظتهم وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم ، وأما الثانى فقد ذكره غير أبى عبيدة، قال :فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم، يريد أنهم مياسير وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه ، وكلا هذين الوجهين صحيح المعنى صحيح اللفظ ، ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق ومدلولا عليه به ولا يكون فى البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه .

٣٢٩ — يَا بِئْرُ يَابِئْرَ بَنِي عَدِيٍّ لَأَنْزَحَنْ قَعْرَكِ بِالدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ

وكان الأصل أن يقول « قَطْعَى الولى » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قَلِيباً أَقْطَعَ الولى ، والقليب الأغلبُ عليه التذكيرُ ، ولذلك قالوا فى جمعه « أَقْلِبَة » وأفعلة بناء يختص به المذكر فى القلة كاختصاص المؤنث بأَفْعُلٍ فى القلة ، وقوله « ذو الطول وذو العرض » يرجع إلى الحى ، فانتقل من معنى إلى معنى ، والتنقل من معنى إلى معنى كثير فى كلامهم كما قال الشاعر :

---

٣٢٩ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، والبئر : معروفة ، وهى مؤنثة بغير علامة تأنيث؛ فيخبر عنها بالمؤنث ، وتوصف بصفات المؤنث ، ويعود إليها الضمير مؤنثا ؛ وتقول : نزحت البئر أنزحها نزحا ـ من مثال فتح يفتح فتحا ـ إذا استقيت ماءها حتى ينفد أو يقل ، وقالوا « هذا ماء لاينزح » بكسر الزاى وبفتحها ـ يريدون أنه كثير لاينفد ، وقعر البئر ـ بفتح القاف وسكون العين ـ أقصاه وعمقه ونهاية أسفله والدلى : جمع دلو، وأصلها دلوو ـ على مثال فأس وفؤوس وقبر وقبور ، ثم قلبت الواو المتطرفة ياء فصار « دلوى » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء المشددة ، وهذه الأعمال إلى هنا واجبة كلها ، ثم لك بعد ذلك أن تقلب ضمة الدال كسرة لمناسبة مابعدها ولأن الانتقال من ضمة إلى كسرة بعدها ياء مشددة ثقيل ، ولك أن تبقيها على حالها ، وتقول : قطع ماء الركية قطوعا وقطاعا ؛ تريد أنه انقطع أوقل ، والولى ـ من مثال غنى ـ أصله المطر ينزل بعد المطر ، والمطر الأول يسمى الوسمى ، وأراد الماء ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله «حتى تعودى أقطع الولى» فإن قوله « أقطع الولى » من صفات البئر ، وقد علمت أن البئر مؤنثة ، فمن حق ما توصف به أن يؤتى به على غرار صفات المؤنث ، فكان من حق العربية عليه أن يقول«حتى تعودى قطعى الولى» إلا أنه لما كان من أسماء البئر القليب ، وكان الأغلب على القليب التذكير ، وصف البئر التى ذكرها فى كلامه بالمذكر باعتبار أنها قليب ، فحمل صفتها على المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٣٠ — إِنَّ تَمِيماً خُلِقَتْ مَلْمُومَا قَوْماً تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيماً

فقال « خُلِقَتْ » أراد به القبيلة ، ثم قال « ملموماً » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال « قوما ترى واحدهم صهميما » والصهميم : هو الذى لا يَنْثنى عن مراده ، لأنا نقول[1] : نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولـكن الظاهر ماصرنا إليه ؛ لأن الحمل

---

٣٣٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما مع بيتين آخرين ابن منظور (ص ه م) قال : « والصهميم : السيد الشريف من الناس ، ومن الإبل الـكريم ، والصهميم : الخالص فى الخير والشر ، مثل الصميم، قال الجوهرى : والهاء عندى زائدة وأنشد أبو عبيد للمخيس :

إن تميما خلقت ملموما مثل الصفا لا تشتكى الـكلوما
قوما ترى واحدهم صهميما لا راحم الناس ولا مرحوما

قال ابن برى : صوابه أن يقول : وأنشد أبو عبيدة للمخيس الأعرجى ، قال : كذا قال أبو عبيدة فى كتاب المجاز فى سورة الفرقان عند قوله عز وجل (وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا) فالسعير مذكر ، ثم أنثه فقال (إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها) وكذلك قوله « إن تميما خلقت ملموما » فجمع وهو يريد أبا الحى، ثم قال «لاراحم الناس ولا مرحوما » قال : هذا الرجز يروى فى رجزرؤبة أيضا، وقال ابن برى:وهوالمشهور » اهـ . فالأبيات تنسب إلى المخيس الأعرجى وإلى رؤبة بن العجاج ، والأشهر الأعرف أنها لرؤبة بن العجاج ، والملموم : اسم المفعول من اللم وهو الجمع الـكثير الشديد ، وهو أيضا مصدر قولهم « لم الشىء يلمه لما » إذا جمعه وأصلحه . والصفا : جمع صفاة وهى الصخرة الملساء ، والـكلوم : جمع كلم وهو الجرح وزنا ومعنى . ومحل الاستشهاد قولهم « خلقت ملموما » فإنه قد جاء به كما يجىء بأوصاف المؤنث ، فدل بهذا على أنه يريد بتميم القبيلة ، وكذلك فى قوله « لا تشتكى الـكلوما » ثم بعد ذلك قال « قوما ترى واحدهم صهميما » فأجرى الـكلام على أنه يريد الحى ، وقد سمعت فى كلام أبى عبيدة مايؤيده .

(١) هذا متعلق بقوله السابق « قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة — إلخ » .

على اللفظ والمعنى [1] أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجَرْيُ الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ماصرنا إليه أكثر فى الاستعمال وأحسن فى الكلام كان ماصِرنا إليه أولى ، وقال أبو دَهْبَلٍ الجمحى :

٣٣١ — [٢٠٩] أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ
مِنْ جُمَحٍ ، وَالعِزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبْ

فترك صرف « دهبل » وهو منصرف ، وقال الآخر :

---

(١) فى ر « لأن الحمل على اللفظ لمعنى » ولا يتسق مع ما بعده .

٣٣١ — أبو دهبل — بفتح الدال والباء بينهماهاء ساكنة ، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ — اسمه وهب بن زمعة — بسكون الميم قبلها زاى مفتوحة — أحد بنى جمح وكان رجلا جميلا شاعرا عفيفا ، وقد قال الشعر فى آخر خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وأكثر مدائحه فى عبد الرحمن بن الوليد بن عبد شمس بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم ، وفى هذا البيت الذى أنشده المؤلف شاهدان : الأول فى قوله « أبودهبل » حيث منعه من الصرف مع أنه علم على وزن جعفر ، وليس فيه إلا العلمية ، وقياس أمثاله أن ينون ويجر بالكسرة ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن منعه من التنوين وجره بالفتحة ، هذا بيان كلام المؤلف ، لكن يقال على هذا : إن كلمة « دهبل » فى الأصل فعل ماض قال فى اللسان « التهذيب : ابن الأعرابى : دهبل ؛ إذا كبر اللقم ليسابق فى الأكل » اهـ وقال ابن دريد فى الاشتقاق (ص ١٢٩) « دهبل دهبلة ؛ إذا مشى مشيا ثقيلا » فإذا كان « دهبل » فى الأصل فعلا ماضيا فيجوز أن يكون الشاعر رجع به إلى أصله فحكاه كما تحكى الجمل التى يسمى بها نحو يزيد ويشكر ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد لما ذكره المؤلف ، والشاهد الثانى فى قوله « من جمح » فإن هذا الاسم أحد الأعلام المعدولة عن فاعل ، ففيه العلمية والعدل ، فكان يجب عليه أن يمنعه من الصرف ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه ، ولا يختلف النحاة فى أنه يجوز للشاعر عند الضرورة أن يصرف الاسم الذى لا ينصرف .

٣٣٢ — أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بَرْدِ الثَّرَى أَبَى قَضَاءُ ٱللّٰهِ إِلَّا مَا تَرَى

فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإذا صحت هذه الأبيات بأسْرِهَا دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأمـا من جهه القياس فإنه إذا جاز حَذْفُ الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله

٣٣٣— فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

---

٣٣٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد ابن منظور (د س م) هذين البيتين عن ابن دريد ، من غير عزو ، إلا أن عنده « من بَرد الثرى » والديسم فى الأصل: ولد الدب ، ويقال: إنه ولد الذئب من الـكلبة ، والديسم أيضا : الظلمة، وسئل أبو الفتح صاحب قطرب ـ وكان اسم أبى الفتح هذا « ديسم » ـ فقال: الديسم : الذرة ، وقد سمى به ، ومحل الاستشهاد قوله « ديسم » فقد منعه من الصرف فترك تنوينه وجره بالفتحة مع أنه ليس فيه غير العلمية . قال ابن منظور : « ترك صرفه للضرورة » اهـ

٣٣٣ — هذا البيت من شواهد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الـكافية ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٣٩٦) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (٨٢ و ٤١٦) وابن جنى فى الخصائص (١/٦٩) وكل هؤلاء الأعلام رووه على ما رواه المؤلف ، وفى كلام البغدادى ما يفيد أن البيت من شواهد سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر ، وقد راجعت كتاب سيبويه فلم أجده ، والبيت من كلام العجير السلولى ، إلا أن الذى فى شعر العجير رويه لام على هذا الوجه :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رخو الملاط ذلول ؟

والبيت فى وصف رجل أضل بعيره ويئس من عوده فأراد أن يبيع رحله فبينا هو يبيع رحله إذ سمع من يعرف البعير ليطلبه صاحبه ، شبه حاله مع من يحب بحال صاحب هذا البعير ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فبيناه » فإن أصل هذه الـكلمة « فبينا هو » بضم الهاء وفتح الواو ، والعلماء يختلفون فى حذفها : هل حذفت وهى متحركة مفتوحة أو سكنت أولا ثم حذفت وهى ساكنة ؟ أما الأعلم فزعم أن الشاعر سكن الواو ، ضرورة ، ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى؛ فأدخل ضرورة على ضرورة =

فَلَأَن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من «هُوَ» متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضرورة فَلَأَن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين — وكان من هذا الشأن بمكانٍ — يقول : لو صحت الرواية فى ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قال قائل * [٣٣٣]

ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم ابن بَرْهَانَ من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين .

= وأما ابن يعيش والمؤلف فذكرا أن الشاعر حذفها وهى مفتوحة ، ومن أمثال هذا البيت قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه (١/١٢)

بيناه فى دار صدق قد أقام بها   حينا يعللنا وما نعلله

قال الأعلم : « أراد بينا هو ، فسكن ضرورة ، ثم حذف ، فأدخل ضرورة على ضرورة » ا هـ . ونظيره قول الراجز ، وأنشده سيبويه أيضا :

هل تعرف الدار على تبراكا ؟   دار لسعدى إذه من هواكا

قال الأعلم : « أراد إذ هى فسكن الياء أولا ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والياء والواو اللاحقة له فى هذا الحال ، نحو عليه ولديه ومنه وعنه » ا هـ . وقال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت المستشهد به ههنا : « إنما هو فبينا هو ، فحذف الواو من هو وهى متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زيادة للضرورة أولى » ا هـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدى إلى أن يلتبس ماينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هـــذا يخرج حذف الواو من « هو » فى نحو قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قال قائل * [٣٣٣]

[٢١٠] فإنه لايؤدى إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين، فَبَانَ الفرق بينهما .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهَبُ الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ ، لالقوته فى القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إنما لم يجز ترك صرف ماينصرف لأنه يؤدى إلى رده عن الأصل إلى غير أصل » قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من « هُوَ » فى قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ * [٣٣٣]

خصوصاً على أصلكم ، أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هى على أصل الخصم زائدة .

قولهم « إنما جاز [١] لأنه لايؤدى إلى الالتباس ؛ بخلاف ماهنا » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدها : أنا لا نسلم أنه لا يؤدى ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول « غَزَا هُوَ » فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعلٌ ، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو « غَزَاهُ » فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

(١) يريد « إنما جاز للضرورة نحو فبيناه يشرى »

٣٣٤ — تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

٣٣٤ — أنشد هذا البيت ابن منظور (ج د ع) ولم يعزه ، وأنشده الجاحظ فى الحيوان (٦/٤٠) ونسبه إلى خالد بن الطيفان ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص (٢/٤٣١) والشريف المرتضى فى أماليه (٢/٢٥٩ و ٣٧٥) والبيت من شواهد ابن الناظم فى شرح الألفية فى باب عطف النسق ، وقد شرحه العينى (٤/١٧١) بهامش الخزانة ، وقال « قائله هو الزبرقان بن بدر ، قاله كراع ، ونسبه الجاحظ لخالد بن الصليفان (هكذا) وقبله :

ومولى كمولى الزبرقان دملته كما دملت ساق يهاض بها كسر
إذا ما أحالت والجبائر فوقها مضى الحول ، لا برءمبين، ولاجبر

ومولى الزبرقان الذى يشير إليه صاحب البيت المستشهد به هو — كما فى الحيوان ٦/٣٩ — علقمة بن هوذة ، وفيه يقول الزبرقان :

لى ابن عم لا يزا ل يعيبنى ويعين عائب

والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى قوله « وعينيه » فإن هذه الكلمة لا يصح أن تكون معطوفة على قوله « أنفه » لأنها لو كانت معطوفة على أنفه لكانت معمولة لقوله يجدع ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الجدع فى لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فلا يجوز أن تقول : جدعت عينيه ، ولا جدعت يديه ، ولا جدعت أذنيه ، وما أشبه ذلك ، ولهذا كان قوله « وعينيه » عندهم مفعولا به لفعل محذوف تقديره « ويفقأ عينيه » وتكون جملة هذا الفعل معطوفة بالواو على جملة الفعل السابق ، قال السيد المرتضى « أراد ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع لايكون بالعين، واكتفى بيجدع من يفقأ »اه .والمؤلف قد أنشد هذا البيت ليستشهد به على أن الشاعر قد يمطل حركة ضمير الغائب المتصل — أى يمدها فينشأ عنها حرف مد يجانس حركتها — وقد لا يمطلها ، وبيان ذلك أنك تقول« أعطيته ماله عندى» فتمطل الهاء فى «أعطيته» وفى «له» والأولى فى محل نصب والثانية فى محل جر حتى ينشأ عن ضمة كل منهما واو ، ويجوز أن تكتفى بالضمة فى كل كلمة منهما ،وأن تمطل واحدة وتدع أخرى بلا مطل ، كل ذلك جائز ، وليس واحد من الوجهين بأولى من الآخر ، وقد جمع الشاعر صاحب هذا الشاهد بين الوجهين فى هذا البيت ؛ فقد مطل الهاء فى « أنفه » واكتفى بالحركة من غير مطل فى « وعينيه »

وكذلك الهاء أيضا فى سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تُمْطَلَ حركتُها فى الشعر كضمير المجرور ؛ فإنهم يُسَوُّون بينهما فى ذلك ، قال الشاعر :

٣٣٥ — لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ   إذا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر :

٣٣٦ — أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يَنْأَى عَنْ وَلِيَّتِهِ
مَا حَجَّ رَبُّهُ فى الدُّنْيَا وَلاَ اعْتَمَرَا

وقال الآخر :

٣٣٧ — فَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَالَهُ   من الريح فَضْلٌ لاَ الْجَنُوبِ وَلا الصَّبَا

---

٣٣٥ — هذا البيت من كلام الشماخ بن ضرار الغطفانى يصف حمار وحش ، وهو من شواهد سيبويه (١١/١) وابن جنى فى الخصائص (١٢٧/١) والزجل — بالتحريك — صوت فيه حنين وترنم ، والحادى : الذى يتغنى أمام الإبل ويطربها لكى يعينها على السير وألا تمل ، والزمير : صوت المزمار ، والوسيقة : أراد بها أنثى حمار الوحش . يقول : إذا طلب أنثاه صوت بها وكأن صوته — لما فيه من الحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب — صوت حاد يتغنى بإبل أو صوت مزمار . والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « كأنه صوت حاد » فإن الشاعر لم يمطل الضمة التى على ضمير الغائب فى كأنه حتى تنشأ عنها واو ، بل اختلس الضمة اختلاسا ، وهذا بين بعد ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

٣٣٦ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (١٢/١) ونسبه لرجل من باهلة ، ولم يزد الأعلم فى نسبته على ذلك ، والشاعر يصف بعيرا لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة ، ومعبر الظهر : ممتلئه باللحم مع كثرة وبره ، والولية : البرذعة ، وأراد بقوله « ينأى عن وليته » أنه يعسر وضعها عليه لكونه قد اشتد سمنه وكثر وبره ، وكان ينبغى أن يقول « تنأى عنه وليته » لكنه قلب ، ووجهه أنه إذا نأى عنها فإنه يجعلها تنأى عنه ، وربه : أى صاحبه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ربه » فإنه اختلس الضمة التى على ضمير الغائب المجرور اختلاسا ، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد رقم ٣٣٤ .

٣٣٧ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس (د ٩٠) وهو من شواهد سيبويه =

وقال الآخر :

٣٣٨ — فإنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سميناً فإنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الآخر :

٣٣٩ — وأَيقَنَ أَنَّ الخَيْلَ إنْ تَلْتَبِسْ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

= (١٢/١) ونسبه للأعشى ، وتبعه الأعلم، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مطلعها :

كفى بالذى تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيبا

والأعشى يهجو فى البيت رجلا بأنه لئيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ، فضرب له المثل بنفى حظه من الريحين الجنوب والصبا لأن الجنوب والصبا أكثر الرياح عندهم خيرا ، والجنوب تلقح السحاب ، والصبا تلقح الأشجار ، وقد يتأول على أنه لا خير عنده ولا شر ، كما يقال : فلان لا ينفع ولا يضر ، أى أنه ليس بشىء يعبأ به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وماله من مجد » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو ، ولكن رواية المؤلف ورواية سيبويه من قبله تخالف رواية الديوان ، فقد ورد البيت فى الديوان هكذا :

وما عنده مجد تليد ، وماله من الريح فضل، لا الجنوب ولا الصبا

والهاء فى « عنده » على هذه الرواية مشبعة غير مختلسة ، وسيبويه غير متهم فيما يرويه عن العرب .

٣٣٨ — هذا البيت من كلام مالك بن خريم — بالخاء المعجمة ، بوزن المصغر — وهو من شواهد سيبويه (١٠/١) وقد نسبه إليه ، وأقر الأعلم هذه النسبة . يصف الشاعر ضيفا نزل به، وأنه سيقدم إليه ماعنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقنع بذلك . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « لنفسه » فإن الشاعر قد اختلس كسرة الهاء اختلاسا، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها ياء ، وذلك مما يقع فى الشعر ، وهو مثل ما ذكرناه فى الشواهد السابقة .

٣٣٩ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (١١/١) ونسبه إلى حنظلة بن فاتك ، وأقر الأعلم هذه النسبة ، قال الأعلم « والبيت يتأول على معنيين ، أحدهما — وهو الأصح — أن يكون وصف جبانا ، فيقول : أيقن هذا الرجل أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره، فنكع وانهزم . والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا =

[٢١١] وقال الآخر .

٣٤٠ — أنَا ابْنُ كِلاَبٍ وابْنُ أوْسٍ ؛ فَمَنْ يَكُنْ
قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فإنِّىَ مُجْتَلَى

وقال الآخر :

٣٤١ — لأَعْلِطَنَّهُ وَسْمًا لا يفَارِقُهُ كَمَا يُحَزُّ بِحُمَّى الْمِيسَمِ الْبَحِرُ

= فيقول : قد علم إنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقى من أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت » اهـ . والخيل : أراد بها خيل الفرسان فى الحرب ، وفسيل النخل ـ بفتح الفاء ـ صغاره ، والآبر : الذى يصلح النخل ، وعمله الإبار ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بعده » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة .

٣٤٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (غ ط ى) من غير عزو . وتقول : غطى الشىء يغطيه غطيا ـ من مثال رماه يرميه رميا ـ إذا ستره ، وتقول « فلان مغطى » تريد أنه خامل الذكر لا نباهة له ، وقال حسان بن ثابت :

رب حلم أضاعه عدم المــا ل وجهل غطى عليه النعيم

وقول صاحب الشاهد « فإنى مجتلى » حكى ابن منظور أنه يروى « فإنى لمجتلى » والمراد فإنى نابه الذكر محمود الأثر ، وهو فى هذا الموضع قريب من قولهم « هو ابن جلا » . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « قناعه » حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسا ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقة .

٣٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ب ح ر) من غير عزو ، وأعلطنه : أصل هذه المادة العلاط ـ بوزن الكتاب ـ وهو صفحة العنق من كل شىء ، والعلاطان : صفحتا العنق من الجانبين ، ثم سموا السمة فى عرض عنق البعير أو الناقة علاطا ، فإن كانت السمة بالطول سموها سطاعا ، وقالوا : علط البعير والناقة يعلطها ـ من بابى ضرب ونصر ـ إذا وسمها ، وقالوا أيضا « علطه » بالتشديد للكثرة ، وقالوا : علطه بالقول ـ أو بالشر ـ إذا رماه بعلامة يعرف بها ، والعلاط ـ بالكسر ـ الذكر بالسوء . والوسم : العلامة ، والميسم ـ بكسر الميم الأولى ـ اسم الآلة من الوسم ، والبحر ـ بفتح الباء وكسر الحاء ـ الوصف من البحر ـ بالتحريك ـ وهو أن يلقى البعير بالماء فيكثر =

وقال الآخر :

٣٤٢ — لِيَ وَالِدٌ شَيخٌ تَهِضْهُ غَيْبَتِي وأظُنّ أنّ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلُ

والوجه الثانى : أنه يبطل بصرف مالا ينصرف ، فإنه يوقع لبساً بين ماينصرف وما لا ينصرف فى نحو قوله :

٣٤٣ — * قَوَاطِناً مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

= منه حتى يصيبه منه داء ، يقال : بحر يبحر بحرا ـ من مثال فرح يفرح فرحا ـ فإذا أصابه هذا الداء كوى فى موضع فيبرأ ، قاله الفراء ، وقال الأزهرى : الداء الذى يصيب البعيرفلايروى بالماء هوالنجر أوالبجر ـ بالنون والجيم أو بالباء والجيم ـ وأما البحر فهو داء يورث السل ، وأبحر الرجل ؛ إذا أخذه السل . ورجل بحير وبحر : مسلول ذاهب اللحم ، عن ابن الأعرابى ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لأعلطنه » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاساً ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، على مثال ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقة .

٣٤٢ — الشيخ : من استبانت فيه السن ، وقيل : الرجل شيخ متى بلغ خمسين سنة إلى آخر عمره ، وقيل : إلى الثمانين ، وتهضه : مضارع « هاض العظم يهيضه هيضا » مثل باعه يبيعه بيعا ـ إذا كسره بعد ما كاد ينجبر ، وكل وجع على وجع فهو هيض ، وتقول « هاضنى هذا الأمر » إذا ردك فى مرضك ، وقد عامل قوله « تهضه » معاملة المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وقد كان من حق العربية عليه أن يقول « تهيضه غيبتى » إلا أنه حذف الياء كما يحذفها لو أن الفعل كان مجزوما ، ونفاد عمره : ذهابه وزواله ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « عمره » فقد اختلس كسرة الهاء ـ وهى ضمير الغائب العائد إلى والد ـ اختلاسا ، ولم يشبعها حتى تتولد عنها ياء ، وهو نظير ما تقدم فى شرح الشواهد السابقة

٣٤٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه (١/٨) ونسبه إلى العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ح م م) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها إلى العجاج وهى فى روايته هكذا :

وربِّ هذا البلد المحرّم والقاطنات البيت غير الرّيّم

* قواطنا مكة من ورق الحمى *

وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٦٢) وشرحه العينى (٣/٥٥٤ فى هامش الخزانة) =

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ، فكذلك ها هنا .

فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر [1]، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك فى اختيار الكلام .

قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذى يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى اختيار الكلام ، والله أعلم .

٧١ — مسألة

[القول فى علة بناء « الآن » ؟] [2]

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبنى ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم « آنَ يَئِينُ » أى حَان ، وبقى الفعل على فتحته .

= والقاطنات : جمع قاطنة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « قطن المكان يقطنه » إذا أقام فيه ، والريم : جمع رائمة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « رام الموضع يريمه » إذا فارقه وتركه ، ويروى « أوالفا » وهو جمع آلفة ، ومهما يكن من شىء فإن فى قوله « أوالفا » أو « قواطنا » صرف الاسم الذى لا ينصرف ؛ فإنه على صيغة منتهى الجموع ، وكان عليه أن ينصبه بالفتحة من غير تنوين ، إلا أنه لما اضطر إلى إقامة الوزن نونه .

(١) يريد المؤلف بهذه العبارة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام وهو النثر ـ وذلك بسبب أن الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروى والقافية تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه كان فى فسحه من أن يقول ما شاء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١/٥٧و١٧٥ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٥٨و١٨٠) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٥٥٤) وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/١١٨)

وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه أسم الإشارة ، ولهم فيه أيضاً أقوال أُخَرُ نذكرها فى دليلهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذى ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا » كان المعنى: الوَقْتُ [٢١٢] الذى آن كان كذا ، وقد تُقَامُ الألفُ واللام مقام الذى لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ، قال الفرزدق :

٣٤٤ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الْبَلِيغِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ

أراد « الَّذِى تُرْضَى » وقال الآخر :

٣٤٥ — بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَىّ

---

٣٤٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب يهجو فيه رجلا من بنى عذرة ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٧) وأوضح المسالك (رقم ٣٠) وشذور الذهب (رقم ٢) وقد شرحه العينى (١ / ١١١ بها مش الخزانة) والحكم ـ بالتحريك الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما ،والبليغ : اللسن الفصيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « ولا الأصيل » والأصيل : الحسيب ، والجدل ـ بالتحريك ـ شدة الخصومة . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الترضى » حيث دخلت ال الموصولة على الفعل المضارع ، وهذا يدل على أن الموصولة لا تدل على أن مادخلت عليه اسم ، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب ، وعلى الفعل وغيره كما فى بيت الشاهد ومايليه من الشواهد .

٣٤٥ — وقع فى كتب النحاة بيت يشبه أن يكون هو هذا البيت لولا اختلاف يسير ، والبيت المشار إليه هو

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد

وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٧) وابن عقيل (رقم ٣١) والأشمونى (رقم ١٠٨) ودانت : خضعت وانقادت وذلت ، ومعد : هو ابن عدنان=

وقال الآخر :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ [٩١]
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيَتَقَصَّعُ

أراد « الذى يُجَدَّعُ ، والذى يَتَقَصَّعُ » فكذلك ها هنا فى الآن ، و بقى الفعل على فتحته ، كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه « نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ » وهما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبَقَّاهما على فتحهما ، وكذلك قولهم « من شَبَّ إلى دَبَّ » بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيراً إلى أن دَبَّ كبيراً ، فبَقّوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يَدْخُلاَ لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : (إن الإنسان لفى خُسْرٍ) وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم « أهلك الناسَ الدِّينَارُ والدرهَمُ » أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) أو يدخلا على شىء قد غَلَبَ عليه نعتهُ فعُرِفَ به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسِّمَاك ، والدَّبَرَان ؛ فلما دخلا ها هنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك « الآنَ » كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبنى ؛ فكذلك ما أشبهه ، وكان الأصلُ فيه أن يبنى على السكون إلاَّ أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أولى لوجهين ؛

= أبو العرب الحجازية كلهم ، وبنوقصى : هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبى صلى الله عليه وسلم منهم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الرسول الله منهم » فإن ال فى أول هذه العبارة موصولة ، والاصل فى صلة ال الموصولة أن تكون صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول ، ولكن الشاعر قد جاء فى هذا الكلام بصلة ال الموصولة جملة اسمية من مبتدأ وخبر كما تكون صلة الذى وفروعه ، وكأنه قال : من القوم الذين رسول الله منهم .

أحدهما : أنها أَخَفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التى قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التى قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التى فى « مُنْذُ » ضَمَّةَ الميمِ ، وإن كان حقُّ الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين .

والوجه الثانى: أن [٢١٣] نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كأيْنَ وأيَّانَ بنيت على الفتح ؛ فكذلك « الآنَ » لمشاركتها لها فى الظرفية .

ومنهم من قال ، وهو أبو العباس المبرد : إنما بنى « الآنَ » لأنه وقع فى أول أحواله بالألف واللام ، وسبيلُ ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولا ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُنِيَ .

ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافى : إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التى وضعت فيها فى أوليتها ، والحروف مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها .

ومنهم من قال ، وهو أبو على الفارسى : إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما ، وزيدت فيه ألف ولام أُخْرَيَان .

وبنى على الفتح فى جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه فى الوجه الأول ، وهو الذى عليه سيبويه وأكثر البصريين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه بمعنى الذى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذى فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا فى اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وقَالَ فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العواملُ فتُحْكَى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معانى ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : « ذهب تأبَّطَ شرًّا ، وذَرَّى حَبًّا ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، ورأيت تأبط شرا ، وذَرَّى حبا ، وبرَق نحره ، ومررت بتأبط شرا ، وذَرَّى حبا ، وبرَق نحره » ولا تقول : هذا التأبط شرا ، ولا الذَّرَّى حبا ، ولا البَرَقَ نحرُه ، وما أشبه

ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسمَ كان بكَانَ ، ونصبنا اسم إنَّ بإنَّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإنَّ ، فبان الفرقُ بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم « مِن شَبٍّ إلى دَبٍّ » على أنه لو أخرجتَ هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل « عن قيلٍ وقالٍ » ، « ومن شبٍّ إلى دبٍّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شَبٍّ إلى دَبٍّ ـ بالجر والتنوين ـ وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم ، والله أعلم .

[٢١٤] ٧٢ ــ مسألة

[فعل الأمر معرب أو مبنى ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمرِ للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة ـ نحو اُفْعَلْ ـ معربٌ مجزومٌ .

وذهب البصريون إلى أنه مبنى على السكون .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل فى الأمر للمُوَاجَهِ فى نحو « افْعَلْ » لِتَفْعَلْ ، كقولهم فى الأمر للغائب « لِيَفْعَلْ » وعلى ذلك قوله تعالى : (فبذَلك فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجمعونَ) فى قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القُرَّاء ، وذُكرتِ القراءةُ أنها قراءة النبى صلى الله عليه وسلم من طريق أُبَيِّ بن كعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١/٦٤ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٦٥) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٤٩) وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٥) .

والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وأبى رجاء العُطَاردىّ وعاصم الجَحْدَرِىّ وأبى التَّيَّاح وقتادة والأعرج وهلال بن يِسَاف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحَضْرَمى وغيرهم من القراء. وقد جاء فى الحديث « ولْتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ » أى زُرَّهُ ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال فى بعض مَغَازِيه « لتأخُذُوا مَصَافَّكم » أى خُذُوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى « لِتَقُومُوا إلى مَصَافِّكم » أى قوموا ، وقال الشاعر :

٣٤٦ — لِتَقُمْ أنتَ يَابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

---

٣٤٦ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٧٩) وأنشده مرتين (فى ص ٢٢٧ و ٥٥٢) ولم يتحدث عنه السيوطى فى شرح شواهده ، ويروى « كى لتقضى حوائج المسلمينا » ويروى « فلتقضى حوائج المسلمينا » . وتقول : قضى فلان الشىء ؛ تريد عمله ، وقال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلى :

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع

مسرودتان : أراد درعين ، والسوابغ : جمع سابغة ، وهى الدرع أيضا ، وفى القرآن الكريم (أن اعمل سابغات) أى دروعا سابغات . والحوائج : جمع حاجة ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجة ، وكان الأصمعى ينكر هذا الحرف ويدعى أنه مولد ، قال ابن برى « إنما أنكره الأصمعى لخروجه عن قياس جمع حاجة ، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجة ، وذكر بعضهم أنه سمع حائجة لغة فى الحاجة ، وأما قول الأصمعى إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه قد جاء ذلك فى حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى أشعار العرب الفصحاء ، فمما جاء فى الحديث ماروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :« إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس ، يفزع الناس إليهم فى حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامة » ومما جاء فى أشعار العرب الفصحاء قول أبى سلمة المحاربى :

ثممت حوائجى ، ووذأت بشرا فبئس معرس الركب السغاب

ثممت ـ بالثاء المثلثة ـ : أصلحت . وقال الشماخ :

تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجرىء =

. . . .

= وقال الأعشى :

الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق :

ولى ببلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندى ثوابها

وقال هميان بن قحافة :

حتى إذا ما قضت الحوائجا وملأت حلابها الخلانجا » اهـ

وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « فتقضى » هو بتشديد الضاد فى هذه الرواية نظير ما أنشده ابن خالويه :

خليلى إن قام الهوى فاقعدا به لعنا نقضى من حوائجنا رما

وفى الرواية الأخرى « كى لتقضى » هو بالتخفيف من مثال رمى يرمى . ثم إن قرأت هذا الفعل بالبناء للمعلوم فى أى الروايتين كنت قد عاملت الفعل المعتل بالياء فى حال النصب كما تعامله فى حال الرفع فقدرت الفتحة على الياء ومن حقها أن تظهر ، وإن قرأته بالبناء للمجهول كانت الفتحة مقدرة على الألف ، وكان قوله « حوائج المسلمينا » مرفوعا على أنه نائب الفاعل ، ونرى لك أن تقرأ هذه القراءة . والاستشهاد بالبيت فى قوله «لتقم» حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، وهو الأصل. وقد رجح ابن هشام فى مغنى اللبيب رأى الكوفيين فى هذه المسألة، قال« وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدل على النهى إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله « لتقم أنت . . . البيت » وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول : اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت، وقد أجابوا عن كونها ــ مع ذلك ــ أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليته . فإذا ادعى أن أصله « لتقم » كان الدال على الإنشاء اللام ، لا الفعل » وهو كلام دقيق ، وفيه كل ماذكره المؤلف عنهم وزيادة ، فاحرص عليه.

وقال الآخر :

٣٤٧ — فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّلْـــحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُّوقُ

وقال الآخر :

٣٤٨ — لِتَبْعَدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلاَ أَشْقَى عَلَيْكَ وَلاَ أُبَالِي

٣٤٧ النجم : أراد به ههنا الثريا ، والعيوق ـ بفتح العين وتشديد الياء مضمومة ـ قال الجوهرى : « نجم أحمر مضىء فى طرف المجرة الأيمن ؛ يتلو الثريا ، ولا يتقدم ، وأصله فيعول ، فلما التقى الياء والواو والاولى ساكنة صارتا ياء مشددة » اهـ . وفى قوله « من النجم » إشكال ، فإن « من » التى تدخل على المفضول إنما تلحق أفعل التفضيل إذا كان نكرة ، تقول : زيد أشرف منك نسبا ، وأضوأ منك وجها ، فإذا ألحقت أل بأفعل التفضيل أو أضفته لم تأت بمن مع المفضول ، تقول: زيد الأشرف نسبا، والأضوأ وجها، وزيد أشرف الناس نسبا، وأضوأ الناس وجها ، ولا تأتى بمن ، فلا تقول : زيد الأشرف منك نسبا والأضوأ منك وجها ، وزيد أشرف الناس منك وجها ، وزيد أضوأ الناس منك وجها ، ولهذا كان قوله « من النجم » محل كلام كقول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

وكقول قيس بن الخطيم الأنصارى :

نحن بغرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف

ويمكن أن يتمحل فى بيت الشاهد مثل الذى تمحله النحاة فى بيت الأعشى وبيت قيس ، فيدعى أن « من » هذه ليست متعلقة بأبعد المذكور المضاف إلى « العداة » ولكنها متعلقة بابعد آخر محذوف ليس مضافا ، وتقدير الكلام على هذا : لتكن أبعد العداة من الصلح أبعد من النجم — إلخ ، فأما « من » فى قوله « من الصلح » فليست هى من التى يمتنع لحاقها لأفعل التفضيل المقرون بال أو المضاف ، وذلك لأنها ليست « من » الداخلة على المفضول ، والممنوع هو من التى تدخل على المفضول ، ولهذا كان قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

صحيحا لا غبار عليه . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « فلتكن أبعد — إلخ » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر ، على ما هو الاصل فى هذا المعنى ، وقد ذكرنا مثله فى شرح الشاهد السابق .

٣٤٨ — الجدوى — بوزن التقوى — العطية ، والجدا — بالفتح — مثله ، وتقول :=

فثَبَتَ أن الأصل فى الأمر للمُوَاجَهِ [فى نحو افْعَلْ] أن يكون باللام نحو لِتَفْعَلْ كالأمر للغائب ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجَهِ فى كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجىء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع [٢١٥] حرف المضارَعة طلبا للتخفيف ، كما قالوا « أيشٍ » والأصل : أىُّ شىء ، وكقولهم « عِمْ صباحاً » والأصل فيه : انْعِمْ صباحاً ، من نَعِمَ يَنْعِمُ بكسر العين فى أحد اللغتين ، وكقولهم « وَيْلُمِّهِ » والأصل فيه : وَيْلُ أُمِّهِ ، إلا أنهم حذفوا فى هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ؛ وذلك لا يكون مُزِيلاً لها عن أصلها ولا مُبْطِلاً لعملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فِعْلَ النَّهْيِ معربٌ مجزوم نحو « لا تَفْعَلْ » فكذلك فعل الأمر نحو « افْعَلْ » لأن الأمر ضد النهى ، وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما أن فعل النهى معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول فى المعتلِّ « اغزُ ، وارْمِ ، واخْشَ » فتحذف الواو والياء والألف كما تقول « لم يَغزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » بحذف [حرف] العلة ؛ فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدرة .

= جدا عليه يجدى جدى ، وكذلك أجداه : أى أعطاه ، وفلان قليل الجدا على قومه ، وقال أبو العيال الهذلى :

بخلت فطيمة بالذى توليني إلا الكلام ، وقلما تجديني

وقوله « لتبعد » أراد لتهلك فما فى حياتك خير ، ونأى : بعد ، وقوله « فلا أشقى عليك ولا أبالى » يريد إن هلكك يذهب عنى ما أنا فيه من الشقاء بحياتك . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « لتبعد » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر ، على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى : لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أَوْلَىٰ » لأنا نقول : قولكم « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف » لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رُبَّ » تعمل الْخَفْضَ مع الحذف بعد الواو والفاء و بل ، و إعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَــةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ [٢٣٦]

أى : ورُبَّ بلدٍ ، و إعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ * [٢٤٠]

أى : فرُبَّ حُورٍ ، و إعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

٣٤٩ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

٣٤٩ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام رؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح فيها أمير المؤمنين أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

قلت لزير لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه

والبيت المستشهد به ههنا من شواهد الأشمونى (رقم ٥٧٤) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١٦٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ٢١٩) والبلد يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر، والفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه — بفتح القاف والتاء جميعا ، وأصله القتام ، بوزن السحاب ، فخففه بحذف الألف — وهو الغبار ، والجهرم — بوزن جعفر — هو البساط ، وقيل : أصل هذه الكلمة « جهرمية » بياء مشددة كياء الكرسى ، للنسبة إلى جهرم وهى إحدى بلاد فارس ، وإنه حذف ياء النسبة . يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق ، ويشير إلى أن ناقته جلدة قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة، والاستشهاد بالبيت فى قوله « بل =

أى : بل ربَّ بلد ، فأعملتم « ربَّ » فى هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض [٢١٦] وهذه مناقضة ظاهرة ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نَقَلَةُ اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت، يقول : خَيْرٍ عافاكَ الله ، أى : بخير ، فيعمل [حرف] الخفض مع الحذف .

وكذلك أيضاً مَنْعُكم إعمالَ حرف الجزم(١) مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والأمر نحو : ايتِنى آتِكَ ، والنهى : لا تفعل يَكُنْ خيرا لك ، والدعاء : اللهم ارزقنى بعيراً أَحُجَّ عليه ، والاستفهام : أين بيتك أَزُرْكَ ، والتمنى : ألا ماء أَشْرَبْهُ ، والعرض : ألا تنزل أُكْرِمْكَ ، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف فى هذه المواضع كلها لتقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمالُ حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

٣٥٠ — مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

= بلد » حيث جر النكرة بعد بل برب المحذوفة ، وأصل الكلام « بل رب بلد » وانظر الشاهد رقم ٢٣٩ السابق ، ومثل هذا الشاهد قول رؤبة بن العجاج أيضا :

بل بلد ذى صعد وأصباب تخشى مراديه وهجر دواب

(١) فى الأوروبية « إعمال حرف الجر مع الحذف » محرفا عما أثبتناه

٣٥٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٤٠٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٤٢) والمؤلف فى أسرار العربية (ص ١٢٥) ورضى الدين فى باب جوازم المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٦٢٩) وابن الناظم فى باب الجوازم من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٤١٨) وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه الرضى فى باب فعل الأمر (٢/٢٤٩) إلى حسان بن ثابت، وهو غير موجود فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شذور الذهب إلى أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، قال البغدادى « وقال بعض فضلاء العجم فى =

والتقدير فيه : لِتَفْدِ نفسَكَ ، فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزمَ ، وقال الشاعر :

٣٥١ — فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ ، فَإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

= شرح أبيات المفصل: هو للأعشى » اه « وهو عجيب غاية فى العجب ، والتبال : سوء العاقبة ، وأصله الوبال — بالواو — فأبدلت الواو تاء ، والمعنى : إذا خفت وبال أمر أعددت له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « تفد » فإن سيبويه رحمه الله كالكوفيين خرج هذه الكلمة فى هذا البيت على أن الأصل « لتفد » بلام الأمر مكسورة وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثم حذفت اللام وبقى الفعل على ما كان عليه معها ، قال سيبويه « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، قال الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من شىء تبالا

وإنما أراد لتفد » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله تفد ، والمعنى لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر » يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف ، مع أنه أقوى من الجازم ، وإذا كان الاقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفا من باب الأولى . وقد خرجه قوم تخريجا آخر ، فذهبوا إلى أن « تفد » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها ، وكأنه قال : محمد تفدى نفسك كل نفس ، ثم حذف الياء مضطرا ليقيم وزن البيت ، واكتفى بالكسرة التى قبلها ، وقد قرر المؤلف أن العرب قد تحذف حروف المد واللين وتكتفى بالحركات التى قبلها لأنها مجانسة لها ، وانظر الشواهد ٢٤٥ — ٢٥٤ ثم انظر الشاهد ٢٨٣ .

٣٥١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ /٤٢٦) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٤٨) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وفى شذور الذهب (رقم ١٥٤) والأشمونى (رقم ١٠٣٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٧) وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فنسبه سيبويه إلى الأعشى ، وقال الأعلم « ويروى للحطيئة » والصحيح أن هذا البيت من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا لدثار بن شيبان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته (ق ٣ ص ٦) وكل من ذكرنا من النحاة من سيبويه إلى آخرهم رووا « ادعى وأدعو إن أندى » ولكن ابن الشجرى روى « ادعى وأدع فإن أندى » كما روى المؤلف ، وأندى : أفعل تفضيل من =

أراد « ولأَدْعُ » وقال الآخر :

٣٥٢ — عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِى
لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

= قولهم « ندى صوت فلان يندى ندى — من مثال فرح يفرح فرحا » إذا ارتفع وبعد . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وأدع » فإن المؤلف أنشده على لسان الكوفيين على أن الشاعر أراد « ولأدع » بلام الأمر وبجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وهذا يدل على أن العرب لا ترى مانعا من أن تحذف الحرف الجازم للمضارع وتبقى عمله ، على خلاف ما ذهب إليه البصريون من أن ذلك لا يجوز ، وأما النحاة الذين رووا « وأدعو » ومنهم سيبويه — فإنهم يستدلون بهذه العبارة على أن الفعل المضارع ينصب فى جواب الأمر بعد الواو ، كما انتصب المضارع المقترن بهذه الواو بعد النهى فى قول أبى الأسود الدؤلى ، ونسبه سيبويه (١/٤٢٤) إلى الأخطل :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثل بيت الشاهد — فى حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوما بعد حذفه — قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن الناظم فى شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٤٢٠) :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب

فإنه أراد : ولكن ليكن للخير منك نصيب ، فحذف لام الأمر وأبقى المضارع — وهو « يكن » — مجزوما كما كان واللام مقترنة به.

٣٥٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٤٠٩) وأنشده ابن منظور (ب ع ض) وكلاهما نسبه لمتمم بن نويرة . والبعوضة : اسم مكان بعينه ، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قومه . ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « أوبيك » وللعلماء فى تخريج هذه الكلمة رأيان ، الأول أن « يبك » مجزوم بلام أمر محذوفة ، وأصل الكلام « أوليبك » فحذف لام الأمر وأبقى عملها ، على نحو ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق وبهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع فى كلام العرب، والتخريج الثانى أن « يبك » مجزوم حملا على معنى « فاخمشى » لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال « على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشى وجهك أويبك من بكى » والبصريون يرون هذا الوجه أقرب مأخذا وأيسر طريقا من الوجه الأول ؛ لأنه يخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت ويبقى لهم ما أصلوه من =

أراد « لِيَبْكِ » وقال الآخر :

٣٥٣ — مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّى شَاعِرُ   فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

أراد «فَلْيَدْنُ» فحذف اللام وأعملهَا في الفعلِ الجزمَ ، وهذا كثيرٌ فى أشعارهم، وإذا جاز أن يعمل حرفُ الجزمِ مع الحذف فى هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال .

= القاعدة التى تقول : إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز ؛ لأنها عوامل ضعيفة .

ونظير هذا البيت ما أنشده سيبويه (١/٤٠٩) ونسبه لأحيحة بن الجلاح :

فمن نال الغنى فليصطنعه   صنيعته ويجهد كل جهد

والاستشهاد به فى قوله «ويجهد» فإنه جزمه بتقدير لام أمر، وأصل العبارة «وليجهد» فحذف اللام ، وأبقى الفعل مجزوما كما كان واللام مقترنة به ، وسيبويه يقول « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا فى الأسماء ، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فليس للاسم فى الجزم نصيب ، وليس للفعل فى الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم فى كلام بعضهم » اهـ كلامه.

٣٥٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ز ج ر) ولم يعزهما ، وتقول : دنا فلان من فلان يدنو ، تريد قرب يقرب ، وزجره : منعه ، وأراد بالمزاجر الأسباب التى من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « فيدن منى » فإن أصله — فيما زعم الكوفيون ومن استشهد بهذا البيت — « فليدن منى » بلام أمر مقترنة بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، فحذف الراجز لام الأمر وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذى كان عليه واللام مقترنة به . ورواية ابن منظور فى البيت « فليدن منى تنهه » بلام الأمر ، وقال بعد إنشاده « ويروى : من كان لايزعم أنى شاعر فيدن منى ، أراد فليدن ، فحذف اللام ، وذلك أن الحبن فى مثل هذا أخف على ألسنتهم ، والإتمام عربى » اهـ .

وكذلك أيضاً مَنْعُكم إعمالَ سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أنَّ أنِ الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جوابا للستة الأشياء التى جوزتم فيها إعمال إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ايتِنِي فآتِيَكَ ، ولا تفعل فيكونَ خيراً لك ، واللهم ارزقنى بعيراً فأحُجَّ عليه ، وأين بيتُكَ فأزورَكَ ، وألا [٢١٧] ماء فأشرَبَهُ ، وألا تنزل فأكرِمَكَ ، وكذلك تُعْمِلونها مع الحذف بعد الفاء فى جواب النفى نحو : ما أنت صاحبِي فأعْطِيَكَ ، وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمكَ وتشرَبَ اللبَنَ ، وبعد « أو » نحو : لأشكُوَنّكَ أو تُعْتِبَنِي ، وبعد لام كى نحو : جئتك لتكرِمَنِي ، وبعد لام الجحود نحو : ما كُنْتُ لأفعَلَ ذلك ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلَهَا ، قال الله تعالى : (حتى يَسْمَعَ كلام الله) وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبَةَ للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهى من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل فى المواضع التى بيناها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال جاز أن تعمَلَ اللامُ الجازمةُ للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنَّ نَزَالِ مبنى لأنه قام مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بنى ما قام مقامه » لأنا نقول : إنما بنى نَزَالِ لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نَزَالِ اسمُ انْزِلْ ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فكذلك بنيت نَزَالِ لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة مَّا بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه مَّا بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيا على أصله فى البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال - كنَزَالِ ،وتَرَاكِ ، وَمَنَاعِ،ونَعَاء،وحَذَارِ، ونَظَارِ - مبنى ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ؛ فنَزَالِ ناب عن انزل ، وتَرَاكِ ناب عن اتركْ ، ومَنَاعِ ناب عن امنع ، ونَعَاء ناب عن أنْعَ ، وحَذَارِ ناب عن احْذَرْ ، ونَظَارِ ناب عن انظر ، قال زهير :

٣٥٤ — وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

أراد انْزِلْ ، وأنثها لأنها بمنزلة النَّزْلة ، وقال الآخر :

٣٥٥ — [٢١٨] عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا
وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ

---

٣٥٤ — هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزنى (د ٨٨ — ٩٥) يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وانظر الشاهد رقم ٢٣٢ الذى مضى فى المسألة ٥٤ ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٣٧) وابن يعيش فى شرح المفصل(ص ٤٩٥ و ٥١٤) ورضى الدين فى باب أسماء الأفعال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٦١) وأنشده ابن منظور (ن ز ل) معزوا إليه، وأسامة : علم جنسى على الأسد ، ووقع فى رواية سيبويه « ولنعم حشو الدرع أنت » يريد أنت شجاع مقدام إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب فتنادى الأبطال : نزال ، وصار الناس من الذعر فى مثل لجة البحر ، و « نزال » اسم فعل أمر معناه انزل ، ومن حقه ألا يقع فى مواقع الإعراب ، فلا يكون فاعلا ولا نائب فاعل ولا مفعولا به ولا غير ذلك ، وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما له لا ينبغى أن يقع هذه المواقع، إلا أنه قد يقصد لفظه على طريق الحكاية ، وحينئذ يقع فى مواقع الإعراب المختلفة ، وقد وقع هذا اللفظ فى هذا البيت نائب فاعل ، وقد أنث له الفعل بالتاء ليدل على أنه مؤنث ، ونظير ذلك ما ورد فى قول زيد الخيل :

وقد علمت سلامة أن سيفى كريه كلما دعيت نزال

فقد وقع لفظ « نزال » نائب فاعل فى هذا البيت وأنث له الفعل كما فى البيت المستشهد به ، وبنى فى كل من البيتين على الكسر لما سنذكره فى شرح الشاهد الآتى .

٣٥٥ — هذا البيت من كلام جريبة الفقعسى، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) =

وقال الآخر :

٣٥٦ — فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ
وَعَــــلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

=وعزاه إليه ، وقد فسرنا «نزال» فى البيت السابق بما يغنى عن الإعادة ، و «أطم» أفعل تفضيل من قولهم « طم الأمر » أى تفاقم ، وأصله قولهم « طم الماء طما وطموما » أى غمر ، و « طم البحر » أى غلب سائر البحور ، وقد وقع لفظ « نزال » فى هذا البيت فى موقعين من مواقع الإعراب ، الأول وقع فيه مفعولا به ، وذلك قوله « عرضنا نزال» والثانى وقع فيه اسما لكان ، وذلك قوله «وكانت نزال» وذلك كله لأنه قصد اللفظ على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، قال ابن السراج : « اعلم أنه لا يبنى على مثال فعال من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وإنما بنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول للمرأة : أنت فعلت ، وإنك فاعلة ، وكان أصل هذا ـ إذا أردت به الأمر ـ السكون ، فحركته لا لتقاء الساكنين ، وجعلت الحركة الكسرة للتأنيث ، وذلك قولك : نزال ، وتراك ؛ ومعناه انزل واترك ، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة ، قال الشاعر تصديقا لذلك:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ، ولج فى الذعر

فقال « دعيت » لما ذكرت لك من التأنيث » اهـ كلامه .

٣٥٦ — هذا البيت من كلام ربيعة بن مقروم الضبى ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) ثانى بيتين من غير عزو ، وأولهما قوله :

ولقد شهدت الخيل يوم طرادها بسليم أوظفة القوائم هيكل

والأوظفة : جمع وظيف ـ بوزن رغيف وأرغفة ـ والوظيف : مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل ، والهيكل : الفرس الطويل علوا وعدوا ، وهو الضخم من كل الحيوان ، وقال امرؤ القيس فى معلقته :

وقد أغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قال ابن منظور فى تفسير بيت ربيعة « وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام أركبه إذا لم أنازل الأبطال عليه ؟ وكذلك قول الآخر :

فلم أذخر الدهماء عند الإغارة إذا أنا لم أنزل إذا الخيل جالت؟ =

وقال الآخر :

٣٥٧ — تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

أراد « اتْرُكْهَا » وقال الآخر :

٣٥٨ — مَنَاعِهَا مِنْ إبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

=فهذا بمعنى النازلة فى الحرب والطراد لا غير ، ويدل على أن نزال فى قوله « فدعوا نزال» بمعنى النازلة دون النزول إلى الأرض قوله :

* وعلام أركبه إذا لم أنزل؟ *

أى لماذا أركبه إذا لم أقاتل عليه ؟ أى فى حين عدم قتالى عليه ؟ وإذا جعلت نزال بمعنى النزول إلى الأرض صار المعنى : وعلام أركبه حين لم أنزل إلى الأرض ؟ ومعلوم أنه حين لم ينزل هو راكب ، فكأنه قال : وعلام أركبه فى حين أنا راكب ؟ » اهـ . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «فدعوا نزال » حيث أوقع لفظ «نزال» فى موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه فى شىء من مواقع الإعراب ؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع فى شىء منها ، وقد بينا لك ذلك فى شرح الشواهد السابقة .

٣٥٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه (٢/٣٧) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص٥١٥) ولم يعزها واحدمنهما إلىقائل معين، وقد أنشدهما ابنمنظور (ت ر ك) وعزاهما إلىطفيل بن يزيد الحارثى ، وتراك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وهو مبنى على الكسر لما ذكرنا فى شرح الشاهد ٣٥٥ ، وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار كما يكون فى فعل الأمر ، والضمير البارز المتصل فى محل نصب به. ومحل الاستشهاد قوله « تراكها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اسم فعل أمر، وبناه على الكسر، على ما بيناه فى شرح الشواهد السابقة .

٣٥٨ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (٢/٣٦) وابن يعيش فى شرح مفصل الزمخشرى (ص ٥١٥) ولم يعزهما واحد منهما لقائل معين، ومناع :اسم فعل أمر بمعنى امنع، والأرباع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها، والوطن متى كان وبأى مكان كان ، ويجمع أيضاً على أربع ورباع وربوع . ومحل الاستشهاد به قوله « مناعها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اسم فعل أمر ، وبناه على الكسر ، على نحو ما بيناه فى شرح الشواهد السابقة .

أراد «امْنَعْهَا» وقال جرير:

٣٥٩ — نَعَاء أبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ
وَجَرْدَاء مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

أراد «انْعَ» وقال الآخر:

٣٦٠ — نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى ... وَأَيْدِى شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ

---

٣٥٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/٣٧) ونسبه إلى جرير بن عطية، ووافق الأعلم على هذه النسبة، ولكنى لم أجده فى ديوان جرير، ونعاء: اسم فعل أمر معناه انع، أى اذكر خبر موته والفجيعة فيه، والطمرة — بكسر الطاء والميم جميعا، وتشديد الراء مفتوحة — الخفيفة السريعة من الخيل، والجرداء: القصيرة الشعر، وهذان من الأوصاف التى توصف بها عتاق الخيل، وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدها فى الحروب والإغارات حتى هزلت، وقوله «سمح حجولها» الحجل: القيد، يريد أنها مذللة خاضعة للتقييد، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «نعاء أباليلى» حيث استعمل فيه اسم الفعل المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف — وهو نعى — وجاء به على وزن فعال، وبناه على الكسر، وقد أضمر فيه فاعله كما يضمر فى فعل الأمر الذى بمعناه، ونصب به المفعول — وهو قوله «أباليلى» — لأن فعل الأمر الذى هو بمعناه يصل إلى المفعول به بنفسه، والمؤلف يريد أن يستدل بهذا ونحوه على أن الأسماء التى على وزن فعال الدالة على الأمر مبنية على الكسر فى لسان العرب، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشواهد السابقة.

٣٦٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/٣٧) ولم يعزه، ولا عزاه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده، ونعاء: أى انع، أى اذكر خبر موته والفجيعة فيه، والسماحة: الجود، والندى: الكرم، وقوله «وأيدى شمال باردات الأنامل» أحسن ما يحمل عليه هذا الكلام أن تكون الواو للحال، وأيدى شمال: مبتدأ، وباردات الأنامل: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال، أى اذكر خبر موت ابن ليلى للجود والكرم فى حال كون أيدى الشمال باردات الأنامل، أى ليكن ذكرك إياه عند برد ريح الشمال لأنه هو الذى كان يغيث من هذا البرد، وخص الشمال لأنها أبرد الرياح، ولأنها هى التى يأتى معها القحط والجدب؛ فعندها تظهر =

أراد « أَنْعِ » وقال الكُمَيْتُ :

٣٦١ — نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلاَ قَتْلٍ وَلَـكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالأَصْلِ

أراد « أَنْعِ جُذَاماً » وقال الآخر ، وهو أبو النجم :

٣٦٢ — * حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ *

= حاجة المحتاجين الذين كان يقوم عليهم ، وخص الأنامل – وهى أطراف الأصابع – لأن البرد يسرع إليها . والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « نعاء ابن ليلى » والكلام فيه كالكلام فيما قبله

٣٦١ — هذا البيت للكميت بن زيد كما قال المؤلف ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥١٥) وقد أنشده ابن منظور (ن ع ا) وكلاهما نسبه إلى الكميت . ونعاء : معناه انع ، والأصل فيه ذكر خبر موته والفجيعة فيه ، وكانوا فى جاهليتهم إذا مات منهم ميت له خطر وقدر ركب راكب وجعل يسير فى الناس ويرد عليهم محلاتهم وهو يقول « نعاء فلانا » أى أظهر خبر وفاته ، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، والدعائم : جمع دعامة ، وأصله أن يميل شىء فتدعمه بخشبة أو نحوها لتقيمه ، وسموا سيد القوم دعامة ، من ذلك ، لأنه الذى يقيم مااعوج من أمورهم . يقول : انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم ، ولكن لاتذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نعاء جذاما » حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف ، وبناه على الكسر ، والكلام فيه كالكلام فيما مضى من الشواهد.

٣٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/٣٧) وقد نسبه إلى أبى النجم الفضل ابن قدامة العجلى ، وقد أنشده ابن منظور (ح ذ ر) وأنشد بعده :

* أو تجعلوا دونكم وبار *

ونسبهما إليه ، وحذار : اسم فعل أمر معناه احذر ، واشتقاقه من الحذر ، ووبار : أرض كانت من مساكن عاد بين اليمن ورمل يبرين ، فلما أهلك الله عادا صارت خرابا لا يقاربها أحد من الناس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « حذار » وهو اسم لفعل الأمر وواقع موقعه ، وكان حقه السكون لأن فعل الأمر مبنى على السكون ، إلا أنه حرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث والكسرة والياء =

أراد « احْذَرْ » وقال رؤبة :

٣٦٣ — * نَظَارِ كَىْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ *

أراد « انْظُرْ » فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما ناب مَنَابَهُ ، وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى افعل لِتَفْعَلْ » قلنا : لا نسلم ، قولهم « كما قالوا للغائب : لِيَفْعَلْ » قلنا : فكان يجب أن لا يجوز حَذْفُ اللام منه ، كما لا يجوز فى الغائب ، قولهم « إنما حذفت فى الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص [٢١٩] الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله — نحو : أُحْرَنْجَمَ واُغْرَنْزَمَ ، واُعْلَوَّطَ ، واُخْرَوَّطَ ، واُسْبَطَرَّ ، واُسْبَكَرَّ — وما أشبه ذلك من الأفعال ؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر فى الاستعمال ، ألا ترى

=مما يخص به المؤنث نحو قولك «أنت تذهبين» كسرة التاء فى «أنت» دالة على المؤنث والياء فى « تذهبين » دالة على المؤنث ، وربما نونه بعضهم كما فى قول الشاعر :

حذار حذار من فوارس دارم أبا خالد من قبل أن تتندما

فنون « حذار » الثانية ولم يكن ينبغى له ذلك ، غير أنه اضطر إلى ذلك ليتم به الوزن .

٣٦٣ — هذا البيت من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٣٧) ونسبه إلى رؤبة ، ووافق الأعلم على هذه النسبة . ونظار : اسم فعل أمر بمعنى انظر ، أى انتظر ، تقول : نظرته أنظره — من مثال نصرته أنصره — وانتظرته أنتظره ، وأنظرته أنظره ، كله بمعنى واحد ، وقرئ فى قوله تعالى : (انظرونا نقتبس من نوركم) بقطع الهمزة على أنه من مثال أكرم وبوصل الهمزة على أنه ثلاثى من باب نصر ، وقيل فى التفسير : إن المعنى على القراءتين انتظرونا ، وقال عمرو بن كلثوم :

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « نظار » فإنه اسم فعل أمر مبنى على الكسر ، والقول فيه كالقول فيما سبق من الشواهد ، والعلة كالعلة .

أنهم قالوا فى « لم يَكُنْ » : لم يَكُ ؛ لحذفوا النون لـكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا فى « لم يَصُنْ » : لم يَصُ ، ولا فى « لم يَهُنْ » : لم يَهُ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا فى « لم أبَالِ » : لم أبَلْ ؛ لحذفوا الـكسرة لـكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا فى « لم أوَالِ » : لم أوَلْ ، ولا فى « لم أعَالِ » : لم أعَلْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا فى « أىّ شَىْء » : أيْشٍ — بالشين معجمة — لـكثرة استعماله ، ولم يقولوا فى « أىّ سَىْء » : أيْسٍ — بالسين غير معجمة — لقلة استعماله ، وقالوا « عِمْ صَبَاحاً » فى انعم اصباحاً ؛ لـكثرته ، ولم يقولوا « عِمْ بَالاً » فى انعم بالا ؛ لقلته ، وقالوا « وَيْلُمِّهِ » فى : وَيل أمِّهِ ، ولم يقولوا فى « وَيْلختِه » فى وَيل أخته ؛ لقلته ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة فى محل الخلاف من جميع الأفعال التى تكثر فى الاستعمال والتى تقل فى الاستعمال دل على أن ما ادَّعَوْهُ من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب فى الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً ؛ ولهذا كان قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) معرباً ، وقوله صلوات الله عليه « ولتزُرَّهُ » و « لتأخُذُوا » و « لتقومُوا » وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف فى حذف حرف المضـارعة فى محل الخلاف ، وإذا حـذف حرف المضارعة — وهو علة وجود الإعراب فيه — فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً .

وأما قولهم « إن فعل النهى معرب مجزوم ، فـكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون

الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره » قلنا : حَمْلُ فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب للفعل المشابَهَةَ بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً [٢٢٠] وأما فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقياً على أصله فى البناء .

والذى يدلُّ على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع فى نحو « إنَّ زَيْداً لَيَقُومُ » كما تقول « إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وإن كان الماضى أقْوَى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [و] بدليل أنه لا يلحق آخِرَهُ هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهٍ مَّا بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللامُ فعلَ الأمر مع عدم شبهٍ مَّا بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دَلَّ على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .

وأما قولهم « إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : اُغْزُ ، وارْمِ ، واُخْشَ ، كما تحذفها من نحو : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملا للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك « لم يَفْعَلْ وَافْعَلْ يا فَتَى » وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُوِّىَ بينهما فى الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها فى الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركبة منها فى قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها فى قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك

هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف فى المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملا للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن رُبَّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء [٢٢١] وبل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبياناً عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلا عليه وبياناً عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة فى حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس فى اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدها : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط فى هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقديرِ حرفِ الشرطِ لكان ذلك يؤدى إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنى آتك » كان الأمر بالإتيان موجباً للإتيان ، وإذا قلت « لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً » كان النهى عن الفعل موجباً للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقنى بعيراً أَحُجَّ عليه » كان الدعاء بالرزق موجباً للحج ، وإذا قلت « أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ » كان

الاستفهام عن بيته مُوجِباً للزيارة ، وإذا قلت « ألا ماء أشْرَبُه » كان التمنى للماء موجباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أُكرِمْكَ » كان العَرْضُ موجباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للاتيان ، وإنما يوجبه الإتيان ؛ والنهى عن الفعل لا يكون موجباً للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون مُوجِباً للحج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمنى للماء لا يكون موجباً للشرب ، وإنما يوجبه وجودهُ ، والعَرْضُ بالنزول لا يكون موجباً للكرامة ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدَّر ، وأن التقدير : ايتنى فإنك إن تأتنى آتك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، واللهم ارزقنى بعيراً فإنك إن ترزقنى بعيراً أَحُجَّ عليه ، وأين بيتك فإنك إن تُعَرِّفْنِى بيتك أزرك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تَنْزِلْ أكرمك ؛ فدل على أن [٢٢٢] هذا الوجه الذى ذكره بعضهم عن تَعَرِّى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثانى ــ وهو الصحيح ــ أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنمــا حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار فى حكم الثابت على مابينا فى حذف رُبَّ .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التى رووها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ [٣٥٠]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته ــ وهو الصحيح ــ فنقول : قوله « تَفْدِ نفسك » ليس مجزوماً بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتفد نفسك ، وإنما الأصل: تَفْدِي نَفْسَكَ ، من غير تقدير لام ،وهو خبر يراد به الدعاء ،

كقولهم : غَفَرَ اللهُ لك ، ويرحمك الله ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء ، كما قال الأعشى :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَصِرْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ [٢٤٧]

أراد « الغوانى » فاُجتزأ بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر :

٣٦٤ — فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ
وَلا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيلُ

أراد « قَبْلِي » وقال الآخر :

٣٦٥ — وَطِرْتُ بِمُنْصُلِى فى يَعْمَلَاتٍ
دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

---

٣٦٤ — النهدى : المنسوب إلى نهد — بفتح النون وسكون الهاء — وهى قبيلة من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاعة ، فهى نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف ابن قضاعة ، والعذرى : المنسوب إلى عذرة — بضم العين وسكون الذال المعجمة — وهى قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاعة أيضاً ، فهى : عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة ، ومن بنى عذرة جميل بن عبد الله ابن معمر صاحب بثينة ، ومنهم أيضا عروة بن حزام بن مالك صاحب عفراء ، ومنهم مجنون بنى عامر صاحب ليلى ، والاستشهاد فى هذا البيت بقوله « قبل » فإنه يروى بكسر اللام وأصله « قبلى » فحذف ياء المتكلم مكتفيا بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها ، ولو أنه قال « قبل » بضم اللام على حذف المضاف إليه ونية معناه لاستقام له الوزن وسلم من كل شىء ، فقد كان متمكنا من أن يأتى بالبيت على وجه لا ضرورة فيه ، وذلك يدل على أن حذف حرف العلة لدلالة الحركة عليه أمر هين عندهم لا يرون به بأسا ، وانظر الشواهد ٢٤٥ — ٢٥٤ التى مضت فى المسألة ٥٦ ثم انظر الشاهد ٢٧٤ والشاهد ٢٨٣ فى المسألة ٦٢ .

٣٦٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٩/١) ولم يعزه ولا عزاه الأعلم إلى قائل معين ، والمنصل — بضم الميم والصاد بينهما نون ساكنة — السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهى الناقة القوية على العمل ، وقوله «دوامى الأيد» إشارة إلى أنه كان =

أراد « الأيدى » . وقال خُفَافُ بن نَدْبَةَ السلمى :

٣٦٦ — كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد « كنواحى » فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف ، فاجتزاؤهم بالضمة عن الواو كقولهم فى قَامُوا « قامُ » وفى كانُوا « كانُ » قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاء الأُسَاةُ [٢٤٥]

إِذاً مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ : الأَطِبَّاء الشُّفَاةُ

أراد « كانوا » فاجتزأ بالضمة عن الواو .

واجتزاؤهم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :

[٢٢٣] فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَافَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَانِّى [٢٤٥]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة :

* وَصَّانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَ وَصَّنِى * [٢٨٣]

أراد « فيما وصانى » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

= فى سفر وأن نوقه قدحفين لإدمان السير ودميت أخفافهن، والسريح : جلود أو خرق تشد على أخفاف الناقة ، وصف أنه عقر نوقه بسيفه للأضياف مع شدة حاجته إليهن لكونه مسافرا ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « دوامى الأيد » حيث حذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها ، وأصله « دوامى الأيدى »

٣٦٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (١/٩) ونسبه إلى خفاف بن ندبة السلمى ـ وصف الشاعر شفتى امرأة فشبهها بنواحى ريش الحمامة فى رقتهما ولطافتهما ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد ، وعصف الإثمد : ماسحق منه ، وخص الحمامة النجدية لأنه يريد الحمام الورق وهى تألف الجبال ، ولا تألف الفيافى والسهول ، والنجدية : المنسوبة إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « كنواح » فإنه أراد أن يقول « كنواحى ريش حمامة » فلم يتهيأ له أن يقيم وزن البيت مع الياء فحذفها اكتفاء بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها .

واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير فى كلامهم ، والشواهد على على ذلك أكثر من أن تُحْصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لِتَفْدِ » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه .

وأما قوله :

* فَقُلْتُ اُدْعِى وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى * [٣٥١]

فإنه قد روى :

* . . . اُدْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى * [٣٥١]

بإثبات الواو فى « أدعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا فى البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

* . . . أو يَبْكِ مَنْ بَكَى *[٣٥٢]

وعن قول الآخر :

* فيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ *[٣٥٣]

والذى يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازنى قال : جلست فى حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أَنِّى شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ[٣٥٣]

فقلت له : لم جاز فى الشعر ولم يَجُزْ فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون فى الشعر ، لا فى اختيار الكلام ، بالإجماع .

وأما ما رووه عن رؤبة من قوله « خَيْرٍ » فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذى لا يعرَّجُ عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز[٢٢٤] فى جواب من قال« أين تذهب »أن يقال : زيدٍ ،على تقدير إلى زيد، وفى امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن «أنِ» الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نُعْمِلَ اللام مع الحذف وهى من عوامل الأفعال » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت فى حكم مالم يحذف ، على ما بينا فى حذف رُبَّ وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثانى : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أنْ لكان يجب أن يُلْقَى حرف المضارعة فيقال « تَفْعَل » فى معنى لِتَفْعَلْ ، كما بقى حرف المضارعة مع حذف أنْ بعد الفاء والواو وأوْ ولام الجحود ولام كى وحتى ، فلما حذف ها هنا حرف المضارعة فقيل « افْعَلْ» دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال نحو نَزَالِ مبنى لقيامه مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا و إلا لما بنى ما قام مقامه .

قولهم « إنما بنى ما كان على فَعَالِ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن نزال اسم انزل وأصلهُ لتنزل » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقد بينا فساده بما يغنى عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل

الأمر صيغة مُرْتَجَلَة قائمة بنفسها باقية فى البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه مَقَامَه على ما بينا ، والله أعلم.

٧٣ — مسألة

[القول فى علة إعراب الفعل المضارع][1]

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا فى علة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دَخَلَهَا المعانى [٢٢٥] المختلفة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه ؛ أحدها[2] أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصلح للحال والاُستقبال ، فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالاُستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثانى : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء تقول « إن زيداً ليقومُ » كما تقول « إن زيداً لقائم » فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ! ألا ترى

---

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص١٢٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٢) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١ /٦٤ و ٣/ ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (١/٦٦ و ٢/٢٨٩)

(٢) العلة فى إعراب المضارع عند البصريين هى مشابهته للاسم ، وهذه الوجوه التى ذكرها المؤلف هى بعض وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم .

أنك لا تقول « إن زيداً لقام » ولا « إن زيداً لاضْرِبْ عمراً » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما و بين الأسم .

والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب » فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسْمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعانى المختلفة ، ألا ترى أن « أَلاَ » تصلح للاستفهام والعَرْضِ والتمنى ، و « مِنْ » تجىء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شىء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل الماضى ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون معرباً ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ما ضيا ، والماضى لا يصير مستقبلا ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنيا ؛ فكيف [يجوز أن] يكون المستقبل الذى هو دونه معربا ؟ فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معرباً ، فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعلم .

[٢٢٦] ٧٤ — مسألة

[القول فى رفع الفعل المضارع](١)

اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد ، ويذهب

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٨٩ بولاق)

عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : أنْ ، ولَنْ ، وإذَنْ ، وكَىْ ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو : لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا فى النهى ، وإنْ فى الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو « أريد أنْ تَقُومَ ، ولَنْ يقومَ ، وإذَنْ أكرمَك ، وكَىْ تفعَلَ ذلك » ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو « لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم » لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو « قائما » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسمُ يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم فى الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه[1] أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين فى النصب والجزم ، فدلَّ على ما قلنا .

(١) فى ر « يدل عليه وهو أنا وجدنا » وكلمة « وهو » مقحمة .

والذى يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دَلَّ على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا [٢٢٧] بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ؛ فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

والوجه الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

ولا يلزم على كلامنا الفعلُ الماضى ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هـذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضى مقام الاسم موجبا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضى ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه فى وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشىء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التى بيناها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرَّفْعَ ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطع فى محل يقبل القطع ، ولا يقطع فى محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك ها هنا : عدم الرفع فى الفعل الماضى مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرَّفْعُ قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدَّى قولُهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

قولهم « لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً ـ إلى آخر ما ذكروه » قلنا : إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال [٢٢٨] وهذا فعل ؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع فى الاسم .

وأما قول الكسائى « إنه يرتفع بالزائد فى أوله » فهو قول فاسد من وُجُوهٍ :

أحدها : أنه كان ينبغى أن لا تدخل عليه عواملُ النصبِ والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثانى : أنه لو كان الأمر على ما زَعَمَ لكان ينبغى أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً فى أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دَلَّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزَّوَائِدَ بعضُ الفعل ، لا تنفصل منه فى لَفْظٍ ، بل هى من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هى العاملة » لأدَّى ذلك إلى أن يعمل الشىء فى نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية فإنها تعمل فى الفعل المستقبل وهى معه فى تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فَبَانَ الفرقُ بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم كاد زيد يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائما ، ولذلك رَدَّهُ الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر فى قوله :

٣٦٧ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ

---

٣٦٧ — هذا البيت من كلام تأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان، الفهمى وهو تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ١/٧٥ بتحقيقنا — وشرح المرزوقى ص ٧٤ – ٨٤) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٢٣ و ١٠٢١) والأشمونى (رقم ٢٣١) وأوضح المسالك (رقم ١١٨) وابن عقيل (رقم ٨٥) وابن الناظم فى باب أفعال المقاربة من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٢/١٦٥ بهامش الخزانة) ورضى الدين فى باب الفعل المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٥٤٠) وكان بنو لحيان — وهم حى من هذيل — قد وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا فوق جبل، فأخذوا عليه طريقه ، فلما أحس ذلك منهم وكره أن يقع فى أسرهم ، انطلق إلى مكان بعيد ثم صب ما معه من العسل على الصخر وانزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا ، وفهم — بفتح فسكون — قبيلة تأبط شرا ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آئبا » رواية الحماسة « وما كنت آئبا » ولا شاهد فيها لما نحن فيه الآن ، وآئب: اسم الفاعل من آب يئوب أوبا ومآبا : أى رجع ، وتصفر : تتأسف=

إلا أنه لما كانت « كَادَ » موضوعة للتقريب من الحال واسمُ الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى عَدَلُوا عنه إلى « يفعل » لأنه أدلُّ على مقتضى كاد ، ورفعوهُ مراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

[٢٢٩] ٧٥ — مسألة

[عامل النصب فى الفعل المضارع بعد واو المعية][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع فى نحو قولك « لا تأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ » منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أنْ ، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هى الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف .

= وتحزن على أنها لم تستطع أن تنال منى. وموضع الاستشهاد بهذا البيت هنا هو قوله « وما كدت آئبا » حيث جاء الشاعر بخبر « كاد » اسما مفردا منصوبا ، والأصل فى أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، قال ابن جنى « استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع — أى لوقوعه موقع الإسم — فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول المهجورة عن مستعمل الفروع ، نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيحه المعتل ، وما جرى مجرى ذلك » اهـ كلامه .

ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٩٢٤) و(٢٣٢) ومغنى اللبيب (٢٥٠) وشرحه العينى (٢/١٦١) :

أكثرت فى العذل ملحاداًئما ... لا تكثرن إنى عسيت صائما

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٥٨و٢٦٠) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٩٢٩) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٢٣ومابعدها)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصَّرْفِ ، وذلك لأن الثانى مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم « لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ » بجَزْم الأول و بنصب الثانى النهىُ عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طَعِمَ كلٌّ واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهى ، ولو كان فى نية تكرير العامل لوجب الجزمُ فى الفعلين جميعاً ، فكان يقال « لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبَنَ » فيكون المراد هو النهى عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهى ؛ لأن الثانى موافق للأول فى النهى ، لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإن الثانى مخالف للأول ، فلما كان الثانى مخالفاً للأول ومَصْرُوفاً عنه صارت مخالفته للأول وصَرْفُهُ عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا فى الظروف ، نحو « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وفى المفعول معه ، نحو « لَوْ تُرِكَ زَيْدٌ وَالأَسَدَ لأَكَلَهُ » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أنْ » وذلك لأن الأصل فى الواو أن تكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا فى غير موضع ، وإنما لمَّا قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أنْ » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى [٢٣٠] عوامل النصب فى الفسل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمى أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف

فباطل ؛ لأنه لو كانت هى العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفى امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الثانى مخالف للأول فصارت مخالفته له وصَرْفُه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينّا فى غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أنْ » لا أنَّ العامل هو نفس الخلاف والصَّرْفِ ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيداً فى قولك « أكْرَمْتُ زَيداً » لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولا ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصبَ ، فكذلك ها هنا : الذى أوجب نصبَ الفعل ها هنا بتقدير « أنْ » هو امتناعه من أن يدخل فى حكم الأول ، كما أن الذى أوجب نصب زيد فى قولك « أكرمْتُ زيداً » وقوعُ الفعل عليه ؛ فدلَّ على ما قلناه ، والله أعلم .

٧٦ – مسألة

[عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببية][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الستة الأشياء – التى هى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعَرْضُ – ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ ، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض

(١) انظر فى هذه المسألة شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٥٨) وما ذكرناه من المراجع فى المسألة السابقة .

الكوفيين ، والكلام فى هذه المسألة على طريق الإجمال كالكلام فى المسألة التى قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو تَمَنٍّ أو عَرْض ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنا فَنُكْرِمَكَ » لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت « لا تنقطع عنَّا فَنَجْفُوَكَ » لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت « ما تأتينا فتحدثَنَا » لم يكن الجواب نفياً ، وإذا قلت [٢٣١] « أيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ » لم يكن الجواب استفهاماً ، وإذا قلت « لَيْتَ لِى بَعِيراً فأَحُجَّ عليهِ » لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت « ألاَ تنزلُ فَتُصِيبَ خَيْراً » لم يكن الجواب عَرْضاً ، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بينا .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أنْ » وذلك لأنَّ الأصل فى الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، على ما بينا فيما تقدم ؛ فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم ، فاستحال أن يُضَم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أنْ » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل على ما بينا قبلُ ، وجاز أن تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف دون أنَّ الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء هاهنا صارت دالة عليها ، فصارت فى حكم مالم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها ، فجاز إعمالها

مع الحذف ، بخلاف « أنَّ » الشديدة ؛ فإنه ليس فى اللفظ ما يدل على حذفها ، فبانَ الفرقُ بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إن الجواب لما كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف » قلنا : قد أجبنا عن هذا فى غير موضع فيما مضى ؛ فلا نعيده ها هنا.

وأما من ذهب إلى أنها هى العاملة لأنها خرجت عن بابها ؛ قلنا : لا نسلم ، فإنها لو كانت هى الناصبة بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغى أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ايتِنِي وفأكرمك وفأعطيك » وفى امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أن الناصبَ غيرُها ، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخولُ حرف العطف عليها ، نحو « فوالله لأفعلن ، ووالله لأذهبن » لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثلِهِ إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنع [٢٣٢] دخولُ حرف العطف ها هنا على الفاء دل أنها باقية على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

٧٧ — مسألة

[هل تعمل « أنِ » المصدرية محذوفةً من غير بَدَلٍ ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أنِ » الخفيفة تعمل فى الفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بَدَلٍ .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن عقيل (٢/٢٨٣ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٦٥ — ٢٦٦) وتصريح الشيخ خالد (٢/٣٠٩ — ٣١٠)

وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءةُ عبد الله بن مسعود (وإذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إلاَّ اللهَ) فنصب (لاتعبدوا) بأنْ مقدرةً ؛ لأن التقدير فيه : أن لاتعبدوا إلا الله ، فحذف « أنْ » وأَعْمَلَهَا مع الحذف ، فدلَّ على أنها تعمل النَّصْبَ مع الحذف ، وقال طَرَفَةُ :

٣٦٨ — أَلاَ أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

فنصب « أَحْضُرَ » لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف . والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أَشْهَدَ اللذات » فدل على أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطُّفَيْلِ :

---

٣٦٨ — هذا البيت من معلقة طرفة بين العبد البكرى ، وهو من شواهد سيبويه (١/٤٥٢) وابن منظور (أنن) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٦٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٢٦) وابن عقيل (رقم ٣٣٣) وشرحه العينى (٤/٤٠٢ بهامش الخزانة) وأنشده رضى الدين وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٥٧و٣/٥٩٤) والزاجرى : أى الذى يكفنى ويمنعنى ؛ والوغى — بوزن الفتى مقصورا — الحرب ، يقول : أنا لست خالدا ، ولابد أن يأتينى الموت يوما ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب ومنازلة الأقران مخافة أن أموت . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أحضر الوغى » وهذا الفعل يروى بروايتين ، الأولى برفع « أحضر » وقدرواه سيبويه على هذا الوجه ، ورواه ابن هشام فى المغنى ليستشهد به على رواية الرفع ، وهذه الرواية هى الأصل عند الفريقين ، فإن الأصل أن يرتفع المضارع مالم يسبقه ناصب ولاجازم ، والرواية الأخرى بنصب « أحضر » على أنه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، قال الأعلم « وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين » اه .

٣٦٩ — فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ١٥٥) ونسبه لعامر بن جوين الطائى ، وأقر هذه النسبة الأعلم الشنتمرى ، واستشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٨٩٥) ولم يعزه ، والأشمونى (رقم ٢٣٧) وأنشده ابن منظور (خ ب س) وقال قبل إنشاده « قال عمر بن جوين أو امرؤ القيس» هكذا محرفا ، وروى أبو الفرج الأصبهانى عجز هذا البيت لعامر بن جوين الطائى وهو مع بيت سابق عليه بروايته هكذا :

فكم للسعيد من هجان مؤبله ... تسير صحاحا ذات قيد ومرسله
أردت بها فتكا فلم أرتمض له ... ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

وقد استشهد بالبيت ابن الناظم فى نواصب المضارع ، وشرحه العينى (٤/ ٤٠١) ، الخباسة — بضم الخاء وفتح الباء مخففة — الغنيمة ، وتقول : خبس فلان الشيء يخبسه — من مثال نصر — واختبسه ، وتخبسه : أى أخذه وغنمه . ونهنهت نفسى : كففتها وزجرتها ، وقال أبو جندب الهذلى :

فنهنهت أولى القوم عنهم بضربة ... تنفس عنها كل حشيان مجحر

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كدت أفعله » وكل العلماء متفقون على أن الرواية بنصب اللام فى « أفعله » ولكنهم يختلفون فى التخريج ، فأما سيبويه فيرى أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدرية محذوفة مع أنه يقول : إن الأصل تجرد المضارع الذى يقع خبرا لكاد من أن المصدرية ، فقد ركب ضرورة على ضرورة ، قال : « حمله على أن ؛ لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيرا » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ، ودخول أن على كاد لا يستعمل فى الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ، لاشتراكهما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ، ثم حذفها ضرورة ، هذا تقدير سيبويه ، وقد خولف فيه ؛ لأن أن مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل المراد بالفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير أيضاً بعيد ، لتضمنه ضرورتين : إدخال النون فى الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت فى الأشعار محذوفة كثيراً » اهـ وترجيحه مقالة سيبويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى من أعجب العجب . وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « حذف أن الناصبة : هو مطرد فى مواضع معروفة ، وشاذ =

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه : أنْ أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى والنفى [والاستفهام] والتمنى والعَرْضِ ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحَتَّى فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفُ نصبٍ من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذى يدل على ذلك أنَّ « أنَّ » المشددة التى تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ،

= فى غيرها ، نحو: خذ اللص قبل يأخذك ، ومره يحفرها ، ولا بد من تتبعها — أى قبل أن يأخذك ، وأن يحفرها ، ولا بد من أن تتبعها — وقال به سيبويه فى قوله :

* ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله *

وقال المبرد : الأصل أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها ، وهـذا أولى من قول سيبويه ؛ لأنه أضمر أن فى موضع حقها ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها » اهـ كلامه .

ويتلخص من هذين الكلامين كلام الأعلم وكلام ابن هشام أن فى قول الشاعر : « بعد ما كدت أفعله » ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : تخريج سيبويه، وحاصله أن الفتحة على لام «أفعله » فتحة إعراب ، وأن الفعل منصوب بأن المصدرية محذوفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

التخريج الثانى : التخريج الذى حكاه الأعلم ولم يبين القائل به،وحاصله أن الفتحة التى على لام « أفعله » فتحة بناء ، وأن الفعل مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج .

التخريج الثالث: تخريج أبى العباس المبرد ، وحاصله أن الفتحة التى على لام «أفعله» لا هى فتحة الإعراب ولا هى فتحة البناء ، ولـكنها فتحة منقولة من الحرف الذى بعدها والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل .

و إذا [٢٣٣] كانت « أنَّ » المشددة لا تعمل مع الحذف فأنِ الخفيفةَ أولى أن لا تعمل، وذلك لوجهين :

أحدهما : أنَّ « أنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أنِ » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، و إذا كانت أنَّ المشددة لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى فأن لا تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهى الأضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والثانى : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصبَ لأنها أشبهت « أنَّ » المشددة ، و إذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .

والذى يدل على ضعف عمل « أنِ » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة و يرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول « يعجبنى أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبنى فِعْلُكَ ، كما تقول « يعجبنى ما تفعل » فيكون التقدير : يعجبنى فعلُكَ ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها فى ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء (لمن أراد أن يُتِمُّ الرضاعَةَ) بالرفع ، وقال الشاعر :

٣٧٠ — ياصَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا ... وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمِلاَ حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ... وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلاَمَ، وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

فقال « أن تقرآن » فلم يعملها تشبيها لها بما ، على ما بينا .

---

٣٧٠ — قد استشهد بثالث هذه الأبيات ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٢٥) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١/٢٧٨) ورضى الدين فى شرح الكافية (٢/٢١٧) وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٥٥٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ (لاتعبدوا إلا الله) فهى قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن (تعبدوا) مجزوم بلا ؛ لأن

=(رقم ٣٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٩٣) والأشمونى (رقم ١٠١١) وشرحه العينى (٣٨٠/٤ بهامش الخزانة) وقال البغدادى « وهذه الأبيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر » وأنشد العينى وابن جنى ثانى هذه الابيات هكذا :

إن تقضيا حاجة لى خف محملها تستوجبا منة عندى بها ويدا

ومحل الاستشهاد بهذه الأبيات قوله : « أن تقرآن » وقد اختلف العلماء فى تخريج هذه الكلمة؛ فذهب قوم -منهم الزمخشرى وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية - إلى أن « أن» هذه هى المصدرية التى تختص بالدخول على الفعل المضارع ، والتى ينصب بها عامة العرب،ولكنها أهملت فى هذا البيت ونحوه حملا على «ما» المصدرية أختها ، لاشتراكهما فى معنى المصدرية وفى أن كل واحدة منهما تسبك مابعدها بمصدر ، وادعى جماعة - منهم ابن يعيش -أن إهمال « أن » المصدرية لغة لجماعة من العرب ، قال : « على أن من العرب من يلغى عمل أن تشبيهاً بما ، وعلى هذا قرأ بعضهم (لمن أراد أن يتم الرضاعة) بالرفع » اهـ . وذهب جماعة - منهم أبو على الفارسى وابن جنى - إلى أن « أن » ههنا مخففة من الثقيلة ، وليست هى المصدرية المختصة بالفعل المضارع ، وكان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين « أن » والفعل بالسين أو بسوف أو بقد ، كما فى قوله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى) وقوله : (علم أن لن تحصوه) وقوله : (ونعلم أن قد صدقتنا) ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن ، قال ابن جنى فى شرح التصريف (٢٧٨/١) « سألت أبا على عن ثبات النون فى تقرآن بعد أن ، فقال: أن مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا » اهـ . وجعل ابن هشام القول بأن « أن » هى المخففة من الثقيلة قول الكوفيين، والقول بأنها المصدرية أهملت حملا على ما قول البصريين ، قال فى مغنى اللبيب (ص ٣٠ بتحقيقنا) « وقد يرفع الفعل بعد أن ، كقراءة ابن محيصن(لمن أراد أن يتم الرضاعة) وقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن أن هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية » اهـ .

المراد بها النهى ، وعلامَةُ الجزم والنصب فى الخمسة الأمثلة التى هـــذا أحَدُها واحدةٌ .

وأما قول طرفة :

* أَلاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى * [٣٦٨]

فالرواية عندنا على الرفع ، وهى الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ؛ فلعله رَوَاهُ على مايقتضيه القياس عنده من إعمال « أنْ » مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، [٢٣٤] ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أنه تَوَهَّم أنه أتى بأنْ ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأحْوَصُ اليَرْبُوعِى :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [١١٧]

فجر قوله « ناعب » توهما أنه قال « ليسوا بمصلحين » فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوبا كما قال صِرْمَةُ الأنصارى :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِياً [١١٥]

فجر « سابق » توهما أنه قال « لست بمدرك مامضى » فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدلُ عن قياس كلامه وينحرف عن سَنَنِ أصوله ، وذلك مما لايجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

* ... بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ * [٣٦٩]

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » على طريق الغلط على مابيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال « كدت أن أفعله » لأنهم قد يستعملونها مع كاد فى ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

٣٧١ — * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا *

---

٣٧١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله :

* ربع عفاه الدهر طولا فانمحى *

وقد أنشده سيبويه (١/٤٧٨) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وأقره على هذه النسبة الأعلم الشنتمرى ، وأنشده أيضاً ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٠٣٣) ونسبه لرؤبة أيضا ، وأنشده رضى الدين فى باب أفعال المقاربة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٩٠) وذكر أنه لم يعثر عليه فى ديوان رؤبة ، وأنشده جماعة من شراح الألفية ، وشرحه العينى (٢/٢١٥ بهامش الخزانة) والربع : المنزل حيث كان ، ويروى « رسم » وهو ما بقى لاصقاً بالأرض من آثار الديار ، وعفا : يكون لازماً بمعنى درس ، تقول : عفا المنزل يعفو ، أى درس ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامرى فى مطلع معلقته :

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها

ويكون عفا متعديا كما فى البيت الذى قبل بيت الشاهد ، ومعناه محا آثاره ، وانمحى : مطاوع « محاه يمحوه » ويروى « فامحى » بتشديد الميم ، على أنه قلب النون ميما ثم أدغم الميم فى الميم ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله : « كاد أن يمصحا » حيث اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، ومذهب سيبويه أن المستعمل فى الكلام إسقاط أن ، وأن ذكر أن معها مما يجىء فى الشعر للضرورة تشبيهاً لكاد بعسى ، كما أن المستعمل فى الكلام ذكر أن فى خبر عسى ، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيهاً لعسى بكاد .

وأقول : قد وقع اقتران الفعل الواقع خبرا لكاد بأن فى الحديث ، وفى جملة من الشعر العربى ، فمن ذلك ما ورد فى صحيح البخارى فى شأن أمية بن أبى الصلت « كاد أن يسلم » ويروى : « كاد الفقر أن يكون كفرا » وفى حديث عمر بن الخطاب « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وفى حديث جبير بن مطعم « كاد قلبى أن يطير » وأما الشعر فمنه بيت الشاهد ، ومنه قول ذى الرمة :

وجدت فؤادى كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر

ومنه قول محمد بن مناذر ، وهو من شواهد الأشمونى :

كادت النفس أن تفيظ عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود

ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد الأشمونى أيضاً :

أبيتم قبول السلم منا ؛ فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل =

فأما فى اختيار الكلام فلا يُسْتَعمل مع « كَادَ » ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح . قال الله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قلوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) وكذلك سائر مافى القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحديث[1] « كَادَ الفقرُ أن يكون كفراً » فإن صح فزيادة « أن » من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أَفْصَحُ مَنْ نطق بالضاد .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله « بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ » بعد ما كدت أفعلها — يعنى الخَصْلَةَ — فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ماقبلها ، وهذا التأويلُ فى هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبى محمد التوزى عن الفراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مَرْقَمَةُ وقد كلفه وآخَرَ أن [٢٣٥] يبتلعا جُرْدَانَ الحمار[2] فامتنعا فقَتَلَ مَرْقَمَةَ ، فقال الآخر « طَاحَ مَرْقَمَهْ » فقال له القاتل :

= ومنه ما أنشده ابن الأعرابى :

* يكاد لولا سيره أن يملصا *

ومنه ما أنشده هو وغيره :

حتى تراه وبه إكداره يكاد أن ينطحه إمجاره

* لو لم ينفس كربه هراره *

ومنه ما أنشده أبو زيد فى صفة كلب :

يرتم أنف الأرض فى ذهابه يكاد أن ينسل من إهابه

(١) فى ر « فأمامن الحديث » وظاهر أن لفظ « من » مقحم .

(١) ارجع إلى مجمع الأمثال للميدانى (المثل رقم ٥٦٨ بتحقيقنا « أبخل من مادر ») فقد روى القصة وخرج الكلمة التى خرجها المؤلف . ونظيره ما حكوه من قولهم « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به » بفتح الباء فى « به » الثانية وسكون الهاء (وانظر أوضح المسالك فى الكلام على ذو الموصولة) وقد روى هذه العبارة الفراء ينسبها لأعرابى من طيء ، وتخريج « به » الثانية أن أصلها « بها » بباء الجر المكسورة وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الكرامة ، وقد ألقى حركة الهاء — وهى الفتحة — على باء الجر بعد سلب حركة الباء ، ثم حذف ألف « ها » ووقف بالسكون

« وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهْ » يريد : تَلْقَمهَا ، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

٣٧٢ — فَإِنِّى قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِى نَوَائِبَ كُنْتُ فى لَخْمٍ أَخَافُهْ

يريد «أخَافُهَا» فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء ، وهى لغة لخم ، وحكى أصحابكم « نَحْنُ جِئْنَاكَ بِهْ » أى جئناك بِهَا ، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الباء ، فكذلك هاهنا .

والوجه الأول أَوْجَهُ الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله : « وأنتَ إن لم تَلْقَمَهْ » تَلْقَمَنْهُ ـ بنون التأكيد الخفيفة ـ فحذفها و بقيت الميمُ مفتوحة ، كما قال الشاعر :

٣٧٣ — أُضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

---

٣٧٢ — النوائب : جمع نائبة ، وأصلها اسم الفاعل من « نابه ينوبه » إذا نزل به وعرض له ، ثم أطلقوا النائبة على ما ينزل بالمرء من الحوادث والمصائب والملمات ، وفى حديث خيبر « قسمها نصفين : نصفا لنوائبه وحاجاته ، ونصفا بين المسلمين » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أخافه » بفتح الفاء وسكون الهاء ـ فإن أصل هذه الكلمة « أخافها » بضم الفاء وبضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى « نوائب » فأراد الشاعر الوقف بنقل الحركة ، فحذف الألف ، ثم ألقى حركة الهاء على الفاء بعد أن أسقط حركة الفاء الأصلية ، على مثل ما ذكرناه فى شرح المثل السابق .

٣٧٣ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٩٠٠ بتحقيقنا) وابن جنى فى الخصائص (١/١٢٦) وقد أنشده ابن منظور (ق ن س) ونقل عن ابن برى أن البيت لطرفة بن العبد البكرى ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره (١٣) وقال قبل إنشاده « قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة » وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٤٢) وابن الناظم فى باب نونى التوكيد من شرح الألفية، وشرحه العينى (٤/٣٣٧ بهامش الخزانة) و « اضرب » يقع فى موضعه « اصرف » والأول أدق وأوفق بقية البيت، وطارقها : اسم الفاعل من « طرق يطرق » إذا أتى ليلا ، =

. . . .

=وقونس الفرس ـ بفتح القاف والنون وسكون الواو وآخره سين مهملة ـ هو العظم الناتىء بين أذنى الفرس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « اضرب عنك » فإن الرواية فيه بفتح الباء ، وقد خرج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام « اضربن عنك » بنون توكيد خفيفة ساكنة ، وفعل الأمر يبنى مع نونى التوكيد على الفتح ، ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها ، فلذلك أبقى الفعل على ماكان عليه وهو مقرون بها ؛ لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها ، وهذا شاذ ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الأضبط بن قريع السعدى :

لا تهين الفقير علك أن   تركع يوما والدهر قد رفعه

فإنه أراد « لا تهينن الفقير » بنونين : أولاهما لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد الخفيفة ، فحذف نون التوكيد لأن التالى لها ساكن وهو لام « الفقير » ويدل على حذف النون ههنا الفتحة التى على لام الكلمة والياء التى هى عين الكلمة ؛ إذ لو لم يكن على تقدير النون لحذف هذه الياء ، لأن الأجوف المجزوم تحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين : سكون هذه العين المعتلة ، وسكون اللام للجازم .

ونظير بيت الشاهد فى حذف نون التوكيد الخفيفة مع أنه ليس بعدها ساكن قول الشاعر،وأنشده الجاحظ فى البيان (٢/١٨٧) والحيوان (٧/٨٤) على وجه لاشاهدفيه

خلافا لقولى من فيالة رأيه   كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

محل الشاهد قوله« خالف »فإن الروايةفي هذه الكلمة بفتح آخره،وتخريجهاأن الأصل « خالفن » بنون التوكيد الخفيفة،فحذف النون وهوينويها ،ورواية الجاحظ« خالف فتذكرا »

ومثله قول الآخر وأنشده أبو على الفارسى :

إن ابن أحوص مغرور فبلغه   فى ساعديه إذا رام العلا قصر

الشاهد فى قوله « فبلغه » فإن أصله « فبلغنه » بنون ساكنة بعد الغين ، فحذف النون . ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا   من كان من كندة أو وائل

الاستشهاد بقوله « بلغ » فإن الأصل « بلغن » فحذف النون وأبقى الغين على فتحها ونظيره قول الآخر وأنشده أبو زيد فى نوادره (ص١٣) وابن جنى فى الخصائص (٣/٩٤)

فى أى يومى من الموت أفر   أيوم لم يقدر أم يوم قدر =

والتقدير « أُضْرِبَنْ عَنْكَ الْهُمُومَ » فحذف النون وبقيت الباء مفتوحة ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى » قلنا : إنما جاز ذلك؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها، فتنزلت منزلة مالم يحذف، فعملت مع الحذف ، بخلاف هاهنا ، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها ؛ فلم يعمل مع الحذف، والله أعلم .

٧٨ — مسألة

[هل يجوز أن تأتى « كَىْ » حَرْفَ جَرٍّ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « كَىْ » لا تكون إلا حرفَ نصبٍ ، ولا يجوز أن تكون حرفَ خفضٍ .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « كى » لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأن « كَىْ » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

= الاستشهاد بقوله «لم يقدر» فإن الرواية بفتح الفعل المضارع على تقدير أنه مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقدرة ، وأصله « يقدرن » فحذفت النون وأبقى المضارع مفتوح الآخر للاشارة إليها .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/١٧٩ و ٣/٢٣٦) وشرح ابن عقيل على الألفية (٢/٣ بتحقيقنا) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٣ و ٢٩١) وشرحنا المطول على شرح الأشمونى (٣/١٨٢ — ١٨٨) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٨٢ وما بعدها) .

والذى يدل على أنها لاتكون حرف خفض دخولُ[٢٣٦] اللام عليها كقولك « جِئْتُكَ لِكى تَفْعَلَ هـذا » لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

٣٧٤ — فَلاَ وَاللهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِى   وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فمن الشاذ الذى لا يُعَرَّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليلُ على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرفُ الجر ؛ فيقال : كَيْمَه ، كما يقال : لِمَهْ »

---

٣٧٤ — هذا البيت من كلمة لمسلم بن معبد الوالبى يقولها فى ابن عمه عمارة بن عبيد الوالبى ، والبيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٠٢)وفى أوضح المسالك (رقم ٤٠٧) والأشمونى (رقم ٨١٢) وابن جنى فى سر الصناعة(رقم ٢١٥فى١/٢٨٣) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة(١/٣٦٤ بولاق) كما شرحه العينى (٤/١٠٢) ويلفى : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم ألفى ، ومعناه وجد ؛ وفى القرآن الكريم (وألفيا سيدها لدى الباب) وفيه (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) وقوله « مابى » أى الذى استقر بى ، وأراد به مافى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله « مابهم » مافى أنفسهم من الحسيكة والغل والحقد والحسد ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « للما بهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة — وهى حرف غير جوابى — توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ،وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد فى نفسه شاذ ، وهو فى هذا الموطن من هذا البيت بالغ الغاية فى الشذوذ ، بسبب كون المؤكد والتوكيد على حرف واحد ، وكل النحاة يروون البيت على الوجه الذى رواه المؤلف عليه ، ويستدلون به لما قلنا ، ولكن ابن الأعرابى روى البيت على وجه آخر ، وهو :

فلا والله لا يلفى لما بى   وما بهم من البلوى دواء

وعلى هذا يخلو البيت من الشذوذ ومن الشاهد على ماجاء به المؤلف من أجله ، فاعرف ذلك .

لأنا نقول : مَهْ من كَيْمَهْ ليس لـكى فيه عمل ، وليس فى موضع خفض ، وإنما هو فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يُفْهَمْ ؛ يقول القائل : أقوم كى تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كَيْمَهْ ؟ يريد كى ماذا ، والتقدير : كى ماذا تفعل ، ثم حذف ، فمَهْ : فى موضع نصب ، وليس لـكى فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها تـكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون « كَيْمَهْ » كما يقولون « لِمَهْ » .

والدليل على أنها فى موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت فى موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لِمَ ، وبِمَ ، وفيمَ ، وعَمَّ ، قال الله تعالى (لِمَ تَقُولُون مَالا تفعلون) وقال تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ) وقال تعالى : (فِيمَ أنت من ذكراها) وقال تعالى : (عَمَّ يتساءلون) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال فى لماذا و بماذا وفيماذا وعماذا : لم ذا ، و بم ذا ، وفيم ذا ، وعَمَّ ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشيء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، و كذلك إذا وقعت فى صَدْر الـكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : مَ تريد ، ومَ تصنع ، فلما حذف الألف منها فى قولهم « كَيْمَهْ » كما يحذف مع حرف الجر دَلَّ على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : كيمه ، ولمه ، وبمه ، وفيمه ، وعمه ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا [٢٣٧] الهاء من الألف فى « ما » كما أبدلوها من

الألف فى أنَا فقالوا « أنَهْ » وفى حيهلا فقالوا « حيهله » وقول الكوفيين « إن مَهْ فى موضع نصب » فسنبين فساده فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كى من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال فى كل الأحوال ، أو فى بعض الأحوال ؟ فإن قلتم فى كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم فى بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كى على ضربين ؛ أحدهما : أن تكون حرفَ نصبٍ من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك « جئتك لكى تكرمنى » كما قال تعالى : (لكى لا تأسَوْا على مافاتكم) فكى ها هنا هى الناصبة بنفسها من غير تقدير أنْ ، ولا يجوز أن تكون ها هنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثانى : أن تكون حرف جر كاللام نحو «جئتك كى تكرمنى» فهذه كى حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أنْ » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أنْ » وحذفت فيهما طلباً للتخفيف .

والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئتك كَىْ تكرمنى » وبين قولك « جئتك لتكرمنى » وإذا كانا بمعنًى واحدٍ فلا معنى لترك الظاهر لشىء لم يقم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره ؛ فهى وإن كانت حرفاً واحداً فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قلتم فى «حتى» فإنها تنصب الفعل فى حالٍ من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم فى حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك ها هنا ، وكذلك أيضاً « حتى »

تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن «إلاَّ» تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك «حاشى» و«خلا» تكونان ناصبين وخافضين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إن مَهْ فى موضع نصب» قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت [٢٣٨] ما فى موضع نصب لكان ينبغى أن لا يحذف الألف من ما؛ لأنها لا يحذف الألف منها إلا إذا كانت فى موضع جر، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «مَ تفعل» فى قولك: ما تفعل، و«مَ عندك» فى قولك: ما عندك، فلما حذفت الألف هاهنا دَلَّ على أنها ليست فى موضع نصب، وإنما هى فى موضع جر.

ثم هـذا الحذف فى موضع الجر إنما يكون فى ما الاستفهامية، دون ما الموصولة، إلا فى قولهم «ادْعُ بِمَ شئت» أى: بالذى شئت؛ فإن العرب تحذف الألف من ما الموصولة هاهنا خاصة، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية.

وقولهم «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ــ إلى آخر ما قرروا» قلنا: فكان يجب أن يجوز أن يقال: أنْ مَهْ، ولن مه، وإذن مه، كما يقال «كيمه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر فى الأفعال بعد هذه الأحرف التى هى أن ولن وإذن وبعد كى واحد، فلما لم يقل ذلك واختصت به كى دونها دَلَّ على بطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

* * *

٧٩ — مسألة

[القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن لام « كي » هي الناصبة للفعل من غير تقدير « أنْ » نحو « جئتك لتكرمني » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أنْ » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتك لأن تكرمني .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ، ولهذا تشتمل على معنى كي ، وكما أن كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت « إن » المخففة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بإنْ ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط [٢٣٩] وغيره من العوامل الجازمة والناصبة .

ولا يجوز أيضاً أن يقال « هلاَّ نصبوا بإنْ وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً » لأنا نقول : إنَّ إنْ لما كانت أمَّ الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حَذْفٌ ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

---

(١) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب لابن هشام (ص ٢١٠ بتحقيقنا) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٤٧/٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهري (٣٠٧/٢ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٨٨ ١ و ١٢٢٩) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الخفض التى تعمل فى الأسماء » لأنا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير « أنْ » لجاز أن يقال « أمرت بتكرم » على تقدير : أمرت بأنْ تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده ، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال فى غير هاتين الحالين ، فى الأمر والدعاء ، نحو « ليقم زيد ، وليغفر الله لعمرو » فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزما جاز أيضاً أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون اللام ، وذلك لأن اللام[1] من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أنْ » . وإنما وجب تقدير « أنْ » دون غيرها لأن « أنْ » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إنْ » فى قولهم « إنْ خَيْراً فَخَيْر ، وإنْ شَرًّا فَشَر » وإنما حذفت ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثيرٌ فى كلامهم ؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب فى أمر المُوَاجَهِ طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائى أنه حكى عن العرب « لاَ بُدَّ مِنْ يَتْبَعَهَا » أى : لا بد من أنْ يتبعها ؛ فحذف « أنْ » فكذلك ها هنا .

---

(١) فى ر « عاملة من عوامل الأفعال » وليس بذاك

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام [٢٤٠] كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أنْ » لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حَمْلُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حَمْلُها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير « أنْ » أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير « أنْ » حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحَمْلُ حرف الجر على حرف الجر أوْلى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كي » في هذه الحالة تنصب الفعلَ بتقدير « أنْ » فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أنْ .

وقولهم « إنها تشتمل على معنى كي » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كي ، إذا كانت ناصبة ، فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة ؛ فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكي الجارة في المعنى ؛ على أن كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل ، ألا ترى أن اللام في قولك « جئت لأكرمك » بمعنى كي في قولك « جئت كي أُكْرِمك ، ولكي أُكْرِمك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكي حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك ها هنا .

فإن قلتم : إن اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ لأن « أنْ » المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية » قلنا : لا نسلم

أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بإنْ ؛ لأجل المشابهة التى بينهما .

قولهم « إنَّ إنْ لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا :فهلاَّ رفعوا ؟

قولهم « إن الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغى أن لا ينصب أيضاً ؛ لأن النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إن الفعل المضارع يرتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة [٢٤١] والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتَعَرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة فى موضعه بما يُغْنِى عن الإعادة .

وأما قولهم « إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرمَ ، على معنى أمرت بأن تكرم » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى ؛ فإن اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين ، وهى شاملة يَحْسن أن يُسْأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضاً فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى فى ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطينى ، وحتى يعطينى ، وكى يعطينى ؛ فجاز أن تقدر بعدها « أنْ » وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم « إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال فى قولهم : لِيَقُمْ زَيْدٌ » قلنا : إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل .

وقولهم « إنها تجزم الفعل » قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هى اللام الجازمة ،

فإن لام الجر غير[1] لام الأمر ، والدليلُ على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنَى فعلٍ ، نحو « جِئْتُكَ لِتَقُوم » وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : « لِيَقُمْ زَيْدٌ ، ولِيَذْهَبْ عَمْرٌو » فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرقُ بينهما ، والله أعلم .

٨٠ — مسألة

[هل يجوز إظهار « أن » المصدرية بعد « لكى » و بعد حتى ؟][2]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أنْ » بعد « كى » نحو «جِئْتُ لكى أنْ أُكرِمكَ» فتنصب « أُكرمك » بكى ، و «أنْ» توكيد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل فى قولك « جِئْتُ لِكَىْ أن أُكْرِمَكَ » اللامُ ، وكَىْ وأنْ توكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار « أنْ » بعد حتى .

وذهب البصريون إلى أنه لا [٢٤٢] يجوز إظهار « أنْ » بعد شىء من ذلك بحالٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أنْ » بعدها النقلُ والقياسُ .

---

(١) فى ر «فإن لام الجزم غير لام الأمر» وليس بشىء ، بل هو خطأ لأنهما شىء واحد .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرحنا المطول على شرح الأشمونى (٣/١٨٤) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/ ١٨ و ٣/٢٥١ وما بعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٢٤ و ١٨٢) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٢٢ و٢٢٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٨)

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

٣٧٥ — أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي
فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

---

٣٧٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٢٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٠٦) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٩٢) والأشمونى (رقم ٩٩٩) ورضى الدين فى نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٥٨٥) كما شرحه العينى (٤/٤٠٤ بهامش الخزانة) و « ما » فى قوله : « لكيما » زائدة بالإجماع ، وتطير : تسير سيراً سريعاً ، ومعنى تتركها تخلها ، وعلى هذا يكون قوله بعد ذلك «شنا» حالا من الضمير المستتر فى تتركها ، ويجوز أن يكون تتركها بمعنى تصيرها ، وعلى هذا الوجه يكون قوله بعد ذلك « شنا » مفعولا ثانيا لتتركها ، وشنا : أى يابسة متخرقة، والبيداء : الصحراء التى يبيد سالكها، أى يهلك، والبلقع: الخالية

ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لكيما أن » حيث أظهر الشاعر « أن » المصدرية بعد كى ، وفى هذه العبارة ثلاثة مذاهب للنحاة :

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وتلخيصه أن « كى » فى جميع استعمالاتها حرف مصدرى ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإن جاءت « أن » بعدها كما فى هذا البيت فأن إما زائدة ، وإما بدل من كى ، وإما توكيد لكى ، لأنهما بمعنى واحد، ونختار أنها توكيد ، وإن جاءت اللام بعدها كما فى قول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس

وكما فى بعض الروايات فى الشاهد رقم (٣٤٦) الذى سبق قريباً تكون اللام زائدة، وإن دخلت على « ما » الاستفهامية نحو قولك « كيمه » كانت كى أيضاً مصدرية ، والمضارع المنصوب بها محذوف ، وما الاستفهامية مفعول به للمضارع المحذوف ، فإذا قال لك قائل « أزورك غدا » فقلت له « كيمه » فكأنك قلت : كى أفعل ماذا ؟

المذهب الثانى : مذهب الكسائى ، وحاصله أن كى فى جميع استعمالاتها حرف جر ، دال على التعليل ، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدرية مقدرة ، فإن تقدمت عليها اللام الدالة على التعليل نحو قوله تعالى: (لكيلا تأسوا) فكى بدل من اللام أو توكيدلها ومعناها واحد، وإن تأخرت اللام كما فى البيت الذى أنشدناه والشاهد رقم (٣٤٦) السابق، فاللام حينئذ بدل من كى أو توكيد لها.

=

وأما من جهة القياس فلأنَّ « أنْ » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ؛ فدخلت « أنْ » توكيداً لها ، لاتفاقهما فى المعنى و إن اختلفتا فى اللفظ كما قال الشاعر :

٣٧٦ — قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَافِى
بِغَيْرِ لاَ عَصْفٍ وَلاَ اصْطِرَافِ

=المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن« كى » تأتى على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون اسما مختصرا من كيف ، والثانى : أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية وعلى ما المصدرية ، والثالث : أن تكون حرفا مصدريا مثل أن المصدرية فى المعنى والعمل ، ولتفصيل مواضع كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة مكان غير هذا الموضع .

ومثل البيت المستشهد به قول جميل بن معمر العذرى ، وهو من شواهد الرضى وابن هشام فى المغنى :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا ؟

ومثله أيضا قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أردت لكيما أن ترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل ؟

٣٧٦ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ص ر ف - ع ص ف) ونسبها فى المرتين إلى العجاج ، وقد روى البغدادى (٣/٥٨٦) ثانيهما عن الفراء ونسبه إلى رؤبة ، ورواهما ابن منظور (هـ د ن) باختلاف يسير هكذا :

قد يجمع المال الهدان الجافى من غير ما عقل ولا اصطراف

ونسبهما إلى رؤبة . والهدان — بكسر الهاء — الأحمق الوخم الثقيل فى الحرب . والجافى : الغليظ ، والعصف ومثله الاعتصاف : الطلب والحيلة ، تقول : عصف فلان يعصف عصفا — من مثال ضرب يضرب ضربا — واعتصف ، تريد أنه كسب وطلب واحتال وكد ، وتقول : اصطرف فلان فى طلب الكسب ، إذا تصرف وكان ذا حيلة . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين ليقرر أن الكلمتين إذا كان معناهما واحداً جاز أن تؤكد إحداهما بالأخرى كما أكد الراجز « غير » بلا فى هذا الرجز أو كما تقع أن المصدرية بعد كى المصدرية فتكون أن توكيدا لكى ، وهذا ظاهر بعد أن ذكرنا مذهبهم مفصلا فى شرح الشاهد السابق .

فأكد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما فى المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لكى ، وأنْ لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيداً لها ، وكذلك أيضاً قلنا : إن العمل للام فى قولك « جِئْتُ لِكَىْ أَنْ أُكْرِمَكَ » لأن كَىْ وأنْ تأكيدان للام ، ولا يبعد فى كلامهم مثلُ ذلك ؛ فقد قالوا : لا إنْ مارأيتُ مثلَ زيد ، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجَحْدِ للمبالغة فى التوكيد ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أنْ » بعد « لكى » لايخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدةً ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أن يقال « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لكى » تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير « أن » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » لكان ينبغى إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأنْ دونها ، فلما أضيف العملُ إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أنْ ، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداء ؛ لأن ذلك ليس بمَقِيسٍ فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شىء ، فوجب أن لايجوز ذلك .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما لم يجز إظهار « أنْ » بعد كى وحتى ؛ لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأنْ، كما صارت « ما» بَدَلاً عن الفعل فى قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت « ما » عوضاً عنه ، وكما لايجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البدل والمبدل ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب [٢٤٣] عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة(١) .

والوجه الثانى : أن يكون قد أظْهَرَ «أنْ» بعد « كى » لضرورة الشعر ؛ وما يأتى للضرورة لايأتى فى اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدلَ « أنْ »من « كيما » لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه ؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فـ(يضاعف) بدل من (يَلْقَ) وقال الشاعر :

٣٧٧ — مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَــا فِى دِيَارِنَا
تَجِـــدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

(١) لا نرى لك أن تقر هذا — لافى هذا الموضع ولا فى غيره ، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين — فكم من الشواهد التى يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهى غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق ، وفى كتاب سيبويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين .

٣٧٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٤٦/١) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم . وقد استشهد به الأشمونى (رقم ٨٦٠) وانظر شرح الشاهد رقم ٧٠١ فى خزانة الأدب (٣/ ٦٦) وانظر أيضا شرح الشاهد (رقم ٣٠) فى شرح قطر الندى لابن هشام . وتلم : مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة . وتأججا : مأخوذ من التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهذه الكلمة تحتمل وجهين : الأول أن تكون فعلا ماضيا ، والألف فى آخرها — على هذا الوجه — يحتمل أن تكون ضمير الاثنين — وهما الحطب الجزل والنار — ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق ، ويكون فى الفعل ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل ، فإذا أعدته على الحب الجزل كان الأمر ظاهرا ، وإذا أعدته على النار احتجت إلى أن تسأل : كيف أعاد ضمير المذكر على النار وهى مؤنثة ؟ ويجاب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النار مجازيا استباح الشاعر لنفسه أن يؤنث الفعل المسند إليها . والوجه الثانى : أن يكون « تأججا » فعلا مضارعا ، وأصله تتأجج ، فحذف إحدى التاءين ، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف، والأصل« تتأججن».ومحل الاستشهاد=

فتلمم : بدل من « تأتنا » وقال الشاعر :

٣٧٨ — إنْ يَغْدِرُوا أوْ يَجْبُنُوا أوْ يَبْخَلُوا لاَ يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِـــينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فيغدوا : بدل من قوله « لايحفلوا » فكذلك هاهنا ، وعلى كل حال فهو قليل فى الاستعمال .

وأما قولهم « إن التأكيد من كلام العرب ؛ فدخلت أنْ للتأكيد » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ماوقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذاً نادراً لايعرج عليه، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ؛ فوجب أن لايكون جائزاً ، والله أعلم .

= بهذا البيت قوله « تأتنا تلمم بنا » فإن قوله « تلمم » بدل من قوله «تأتنا» واسمع إلى سيبويه ، قال : « وسألت الخليل عن قوله « متى تأتنا تلمم بنا ــ البيت » قال : تلمم بدل من الفعل الأول ، ونظيره فى الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فى جزم تلمم لأنه بدل من قوله تأتنا وتفسير له ؛ لأن الإلمام إتيان ، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز » اهـ .

٣٧٨ هذان البيتان من شواهد سيبويه أيضا (٤٤٦/١) وقد نسبهما لبعض بنى أسد ، ولم يزد الأعلم فى نسبتهما على ذلك . وقوله « لا يحفلوا » من قول العرب : ما حفل فلان بكذا ، يعنون أنه ما بالى به ولا أكترث له ، والمرجل : اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لا يحفلوا يغدوا عليك » فإن الفعل الثانى ــ وهو يغدوا ــ مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول ــ وهو « لا يحفلوا » ــ وتفسير له . قال سيبويه « ومثل ذلك أيضا قوله أنشدنيهما الأصمعى عن أبى عمرو لبعض بنى أسد «إن يبخلوا أو يجبنوا ــ البيتين» فقوله يغدوا على البدل من قوله لا يحفلوا كما هو ؛ لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقبيح ما أتوه ؛ فهو تفسير له وتبيين » اهـ .

٨١ — مسألة

[هل يجوز مجىء « كَمَا » بمعنى « كَيْمَا » ويُنْصَب بعدها المضارع ؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « كَمَا » تأتى بمعنى كَيْمَا ، وينصبون بها مابعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أن « كَمَا » لا تأتى بمعنى « كيما » ولا يجوز نصب مابعدها بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن « كَمَا » تكون بمعنى « كيما » وأن الفعل يُنْصَب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم ، قال الشاعر وهو [٢٤٤] صَخْرُ الغَىِّ :

٣٧٩ — جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا　　وَالْقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب (ص ١٧٦ — ١٧٧) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/٢٣٧) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٢٣) .

٣٧٩ — هذا هو البيت السادس عشر من قصيدة لصخر الغى بن عبد الله الهذلى (ديوان الهذليين ٢/٥٧) وكان صخر الغى قد قتل جارا لبنى خناعة من بنى سعد بن هذيل من بنى الرمداء من مزينة ، فحرض أبو المثلم قومه على صخر ليطلبوا بدم المزنى ، فبلغ ذلك صخرا ، فقال فى ذلك هذه القصيدة ، وأخفرها — بتضعيف الفاء — أى أمنعها وأجيرها وأؤمنها، تقول «خفر الرجل الرجل ، وخفر به ، وعليه، وخفره تخفيرا » إذا أجاره ومنعه وأمنه وكان له خفيرا ، وقال أبو جندب الهذلى :

ولكننى جمر الغضى من ورائه　　يخفرنى سيفى إذا لم أخفر

والصيد — بكسر الصاد — جمع أصيد ، وهو الوصف من الصيد — بفتح الصاد والياء جميعا — وهو داء يأخذ الإبل فى رؤوسها فترفع رؤوسها وتسمو بها ، فإذا كان ذلك فى الرجل كان من كبر وطماحة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كما أخفرها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كما » بمعنى كيما وهى مؤلفة من كى الناصبة للمضارع وما=

أراد « كيما أخفرها » وبهذا المعنى انتصب « أخفرها » وقال الآخر :

٣٨٠ — وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ
كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= الزائدة ، ويجوز أن تكف «ما» الزائدة كى عن عمل النصب فيرتفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفها فينتصب المضارع بكى كما فى هذا البيت ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو على الفارسى ؛ فزعم أن «كما» أصلها « كيما » فحذفت الياء للتخفيف ، وقال ابن مالك : « كما » مؤلفة من الكاف الجارة ومعناها التعليل ، ومن ما الكافة ، ونصب المضارع بعد « كما » بالكاف الدالة على التعليل حملا لها على « كى » لأن معناها كمعناها ، وهما رأيان متقاربان ، غير أن رأى أبى على الفارسى أدق ؛ فإن كون الكاف ناصبة لكونها بمعنى كى بعيد ، ومما يبعده أن الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال ؟

٣٨٠ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٩٥) والأشمونى (رقم ١٠٠٢) وهو من شواهد شراح الألفية ، وقد شرحه العينى (٤/٤٠٧ بهامش الخزانة) وهو البيت التاسع والخمسون من رائية عمر بن أبى ربيعة الطويلة (د ٨٤–٩٥ بتحقيقنا) وذكر العلامة الأمير فى حواشيه على مغنى اللبيب أنه وجد البيت فى قصيدة لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة . والطرف — بفتح فسكون — أراد به العين ، وإما : مركبة من إن الشرطية ، وما المؤكدة ، واصرفنه : أراد حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « كما يحسبوا » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كما » مثل « كيما » ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن « ما » زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول . وقد زعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى « نزهة الأديب » أن أبا على الفارسى حرف هذا البيت ، وأن الصواب روايته على هذا الوجه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ويقول أبو رجاء : إن الرواية فى ديوان عمر بن أبى ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود ، ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن فى أبى على الفارسى بأنه صحف البيت ليستشهد به ؛ فإن الروايات تكثر فى الشعر العربى ، وكل راو يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ، وقد أسمعناك كلاما مثل كلام أبى محمد فى روايات وردت فى كتاب سيبويه، =

أراد « كيما يحسبوا » وقال الآخر :

٣٨١ — * لاَ تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لاَ تُظْلَمُوا *

ـــــــــــــــ

= وقال العلماء بصدد ذلك: إن سيبويه غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب، وإنه لا بد أن يكون قد سمع الرواية التى حكاها فى كتابه ، والشواهد على هذه المسألة كثيرة ، وقد ذكر المؤلف منها جملة فما يدعو أبا على إلى أن يحرف بيتا ليستشهد به وفى غيره من الشعر الثابت مندوحة ؟ بل إن رواية أبى محمد الأسود وهى رواية ديوان عمر تؤيد المذهب الذى رآه أبو على الفارسى الذى خلاصته أن أصل « كما » هو كيما ، فقد أنبأتك غير مرة أن البيت إذا روى بروايتين أو أكثر ووضعت فى إحدى الروايتين كلمة فى مكان كلمة فى الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، لأن الراوى العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناهما واحد ، لأنه يريد أن يؤدى المعنى الذى فهمه من الكلام ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

٣٨١ — هذا البيت من شواهد رضى الدين فى باب نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٥٩١ و ٤/٢٨٦) وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج

وحل الاستشهاد منه قوله « كما لا تظلموا » فإنه دليل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من أن « كما » يجوز أن ينتصب الفعل المضارع بعدها على أن أصلها كيما حذفت الياء تخفيفا ، ألست ترى قوله « لا تظلموا » منصوبا بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، إذ هو فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، وقد وافق أبو العباس المبرد على هذا المذهب ورآه ؛ اقتناعا منه بما ورد من الشواهد الدالة على صحته ، وأما البصريون فإنهم امتنعوا من إقرار ذلك ، وذهبوا مذاهب فى هذه العبارة ، فمنهم من أنكر الشواهد أو زعم أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون ، وقد سمعت فى شرح الشاهد السابق رواية تخرجه عن الاستشهاد به ، وقالوا فى البيت الذى نحن بصدد شرحه : إن الرواية فيه

* لا تظلم الناس كما لا تظلم *

بالفعل المضارع المسند إلى ضمير الواحد المخاطب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعليه تكون الكاف للتشبيه أو للتعليل، وما: كافة لهذه الكاف عن الاختصاص بالأسماء وعمل الجر الذى هو الاصل فيها، أو ما : مصدرية، وهى مع الفعل الذى بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وكأنه قال : لا تظلم الناس لعدم ظلمك ، ومنهم من سلم الرواية التى رواها =

أراد «كيما لاتظلموا» وقال عَدِيُّ بن زيد العِبَادِيُّ :

٣٨٢ — أَسْمَعْ حَـــدِيثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثَهُ
عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَاسَائِلٌ سَأَلاَ

=الكوفيون ، وزعم أن الناصب فى هذه العبارة هو «ما» التى دخلت الكاف عليها ، وما هذه مصدرية ، والأصل أنها لا تعمل ، لكن العرب شبهت ما بأن المصدريةفنصبت بما كما نصبت بان ، وشبهت أن المصدرية بما المصدرية فأهملت أن كما أهملت ما ، وانظر الشاهد رقم ٣٧٠ السابق ، وهذا كله جدل ولجاج فى الخصومة ، والذى ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه .

هذا ، وقد روى سيبويه بيت الشاهد على وجه آخر (٤٥٩/١) وهو :

* لا تشتم الناس كما لا تشتم *

بالإسناد إلى ضمير الواحد المخاطب ، وكذلك أنشده رضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى (٢٨٦/٤) وكذلك أنشده الأشمونى فى نواصب المضارع (رقم ١٠٠٣) وسيذكر المؤلف هذه الرواية فى الرد على كلام الكوفيين .

٣٨٢ — أنشد ابن منظور (ك ى ا) هذا البيت ونسبه إلى عدى كما قال المؤلف ، قال : «كى : حرف من حروف المعانى ينصب الأفعال بمنزلة أن ، ومعناه العلة لوقوع الشىء ، كقولك : جئت كى تكرمنى ، وقال فى التهذيب : تنصب الفعل الغابر ، تقول : أدبه كى يرتدع ، قال ابن سيده : وقد تدخل عليه اللام ، وفى التنزيل العزيز (لكيلا تأسوا على ما فاتكم) وقال لبيد :

* لكيلا يكون السندرى نديدتى *

وربما حذفوا كى اكتفاء باللام وتوصلا بما ولا ، فيقال : تحرز كيلا تقع ، وخرج كيما يصلى ، قال الله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) وفى كيما لغة أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدى :

اسمع حديثا كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

أراد كيما يوماً تحدثه ، وكى ، وكيلا ، وكيما ، وكما : تعمل فى الألفاظ المستقبلة عمل أن ولن حتى إذا وقعت فى فعل لم يجب» اهـ كلامه بحروفه ، وضبط المضارع ضبط قلم فى بيت عدى بالرفع ، والخطب سهل؛ فإن الذى يستدل بهذا البيت لا يقول: إن النصب واجب=

وقال الآخر :

٣٨٣ — يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوُسَ رُوَيْدًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ

= كما قررناه فى شرح الشواهد السابقة، فيحتمل أن فى البيت روايتين : الرفع، والنصب، وقد نص — فيما نقله عن ابن سيده — على أن « كما » تعمل فى الفعل المضارع عمل أن ولن، وإن كان المؤلف قد أنكر رواية النصب، وزعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية فى هذا البيت بالرفع ، وعلى ما رواه الكوفيون فى هـذا البيت بنصب « تحدثه » يستدل بهذا البيت على شيئين : الأول أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد « كما » وتخريج ذلك على أن الأصل « كيما » لحذفت الياء تخفيفاً ، وما : زائدة غير كافة ، والثانى : أنه لا يضر الفصل بين « كما » والفعل المضارع بالظرف ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٨٣ — يقال « فلان يتشاوس فى نظره » إذا نظر نظرة ذى نخوة وكبر ، وقال أبو عمرو : هو أن ينظر بمؤخر عينه ويميل وجهه فى شق العين التى ينظر بها ، يكون ذلك خلقة ويكون من الكبر والتيه والغضب . ورويداً : أصله تصغير الإرواد تصغير الترخيم — يعنى بحذف حروف الزيادة كلها وهى الهمزة التى فى أوله والألف التى بعد الواو ، ثم إدخال ياء التصغير على حروفه الأصلية وهى الراء والواو والدال — وقد قالوا: أرود فلان فى سيره إرواداً ، يريدون أنه تمهل فى سيره وترفق ، وسيبويه يرى أن « رويداً » إنما يستعمل استعمال المصادر التى تنوب عن الأفعال ، تقول « رويد عليا » أى أمهله ، وتكون اسم فعل ، تقول « رويدك » أى أمهل ، ويرى أيضاً أنه قد يقع صفة فتقول : « سار سيراً رويداً » وأنك قد تذكر المصدر الموصوف كما فى هذا المثال ، وقد تحذفه فتقول : « سار رويداً » قال (١/١٢٣) « هـذا باب متصرف رويد ، تقول : رويد زيداً ، وإنما تريد أرود زيداً ، قال الهذلى :

رويد عليا ، جد ما ثدى أمهم إلينا ، ولكن بغضهم متماين

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر ، يريد أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر ، فقد تبين لك أن رويد فى موضع الفعل ، ويكون رويد أيضا صفة كقولك : سار سيراً رويداً ، ويقولون أيضا : ساروا رويداً ، فيحذفون السير ويجعلونه حالا به وصف كلامه ، اجتزاء بما فى صدر حديثه من قوله ساروا عن ذكر السير ، ومن ذلك قول العرب ، ضعه رويدا أى وضعاً رويداً ، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً، إنما تريد علاجا =

أراد «كيا أخافَهُ» إلا أنه أدخل اللام توكيداً ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز النصب بها ؛ لأن الكاف فى « كَمَا » كافُ التشبيهِ أدخلت عليها « ما » وجُعِلا بمنزلة حرف واحد كما أدخلت على رُبَّ وجعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليها الفعل كربما ، وكما أنهم لاينصبون الفعل بعد ربما فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه روى « كما أَخَفِّرُهَا » بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئُهَا ، وكذلك رواه الفرَّاء من أصحابكم ، واختار الرَّفْعَ فى هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

=رويداً ، فهذا على وجه الحال ، إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال » ا هـ كلامه بحروفه ، وعلى هذا يكون قول الشاعر فى البيت المستشهد به «رويداً» حالا من الضمير الواجب الاستتار فى قوله « تشاوس » وقوله « إننى من تأمل » أى أنا ذلك الذى تتأمله وتنظر إليه ، ومتى عرفتنى عرفت أنه ليس لك أن تنظر لى نظر الكبر والغضب ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « كما لأخافه» حيث زعم الكوفيون أن الفعل المضارع الذى هو أخافه منصوب بكما التى هى فى الأصل كيما . ونقول : إن هذا البيت لايصلح لاستدلال الكوفيين أصلا، وذلك من عدة وجوه : الأول ما ادعاه المؤلف من أن الرواية على غير هذا الوجه وأنها «لكيما أخافه» وإن كنا لانقر المؤلف على هذا ، والثانى : أنه بعد تسليم صحة روايتهم يكون النصب باللام فى قوله «لأخافه» لأنها لام التعليل وهى عندهم ناصبة بنفسها ، أو بأن المضمرة بعد لام التعليل على ما هو مذهب البصريين، والقول بزيادة هذه اللام لادليل عليه، والوجه الثالث: أنهم - أى الكوفيين - يقولون : إن كى لا تكون إلا مصدرية مثل أن ، فمجىء اللام بعدها فى مثل هذا الشاهد ينقض هذه المقالة ؛ لأننا لو جعلنا اللام توكيداً لكى لم يصح لاختلاف معناهما حينئذ ، إذ أن كى مصدرية واللام للتعليل ، ولو جعلنا اللام بدلا من كى كانت كما فى حكم الساقط من الكلام لأن المبدل منه على نية الطرح من الكلام، ويكون العمل للبدل الذى هو اللام، فيتعين عندهم أن تعتبر زائدة ، وهذا ما لم يقم عليه دليل .

وأما البيت الثانى فلا حُجَّةَ فيه أيضاً : لأن الرواية :

* لِكَىْ يَحْسِبُوا أنْ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرْ * [٣٨٠]

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد :

* لاَ تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُظْلَمُ * [٣٨١]

كالرواية الأخرى :

* لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ * [٣٨١]

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية [٢٤٥] « كما يوماً تحدثُهُ » بالرفع كقول أبى النجم :

٣٨٤ — قُلْتُ لِشَيْبَانَ : اُدْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغَدِّى الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

---

٣٨٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (١/٤٦٠) وقد نسبهما إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وقد أقر الأعلم هـذه النسبة ، قال سيبويه (١/٤٥٩) : « سألت الخليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، وارقبنى كما ألحقك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت ربما للفعل ، والمعنى لعلى آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به كما لم ينصبوا بربما ، قال رؤبة :

* لا تشتم الناس كما لا تشتم *

وقال أبو النجم :

قلت لشيبان : ادن من لقائه كما تغدى الناس من شوائه

وقال الأعلم : « الشاهد فى قوله كما تغدى، حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بربما ، ومعناها هنا لعل ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى كى ويجيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين » اهـ كلامه . وشيبان : اسم ابن الشاعر ، وضمير الغيبة فى قوله « لقائه » وقوله « شوائه » يعود إلى ظليم ، يأمر الشاعر ابنه شيبان بأن يتبع هذا الظليم ويدنو منه لعله يصيده فيشوى لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء .

وكقول الآخر :

٣٨٥ — أَنِـخْ فَاصْطَبِـغْ قُرْصاً إِذَا اعْتَادَكَ الْهَوَى
بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْـدَ الْحَبَائِبِ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدثه » بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماعُ الرواة من نحويّي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالفُ له أقْوَمُ منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ * [٣٨٣]

على أنه لو صَحَّ ما رَوَوْهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٣٨٥ — أنخ : فعل أمر من الإناخة ، تقول « أناخ فلان بعيره ينيخه إناخة » تريد أنه أبركه ، واصطبغ : فعل أمر من الاصطباغ ، وأصله الصبغ — بكسر الصاد وسكون الباء — وهو ما يصطبغ به من الإدام ، ومثله الصباغ — بكسر الصاد أيضاً — ومنه قوله تعالى: (تنبت بالدهن وصبغ للآكلين) يعنى بالصبغ دهن الزيتون ، وقال الزجاج : أراد بالصبغ الزيتون ، قال الأزهرى : وهذا أجود القولين؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله ، وتقول : صبغ فلان اللقمة يصبغها صبغاً — من مثال نصر — إذ دهنها وغمسها ، وكل ما غمس فقد صبغ ، والقرص — بضم القاف وسكون الراء — أراد به الرغيف من الخبز وقد يقال « قرصة » بالتاء — إذا كانت صغيرة ، وترك التاء أكثر ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كما يكفيك » حيث ورد الفعل المضارع مرفوعا بضمة مقدرة على الياء بعد كما ، وغرض المؤلف أن يرد بهذا الشاهد على الكوفيين القائلين بجواز نصب الفعل المضارع بعد كما ، لكن هذا الشاهد ومائة شاهد آخر مثله لا يكفى فى الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن الكوفيين لا يقولون : إنه يجب أن ينتصب الفعل المضارع بعد كما ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعل المضارع بعد كما جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع ، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب ، والذى يرد مذهبهم ألا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول المؤلف أن يرد شواهد النصب ، ولكنه لم يستقم له الرد ؛ لأن الرواة الثقات قد أثبتوها ، فاعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٨٢ — مسألة

[هل تنصب لامُ الْجُحُودِ بنفسها ؟ وهل يتقدَّمُ معمولُ منصوبِها عليها ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن لام الْجَحْدِ هى الناصبَةُ بنفسها ، ويجوز إظهار « أنْ » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك » ويجوز تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بلام الْجَحْدِ عليها ، نحو « ما كان زَيْدٌ دارَكَ ليدخُلَ ، وما كان عمرو طعامَك ليأكُلَ » .

وذهب البصريون إلى أنَّ الناصبَ للفعل « أنْ » مقدرةً بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الْجَحْدِ عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها هى العاملة بنفسها وجوازِ إظهار « أنْ » بعدها ما قدمناه فى مسألة لام كى .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الْجَحْدِ ؛ فما قال الشاعر :

٣٨٦ — لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ
مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ٩٣٦) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٣٣)

٣٨٦ — هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٣٦) وروى صدره « لقد وعدتنى أم عمرو » ورضى الدين فى نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٦٢٢) وقال « ولم أقف على تتمته ولا على قائله » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « مقالتها » فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على ثبوت الرواية ، ولكنهم اختلفوا فى تخريجها ، فقال الكوفيون : مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن =

أراد « ولم أكُنْ لأسْمَع مقالتها » وقدم منصوبَ لأسمع عليه ، وفيه لام الجحود ، فَدَلَّ على جوازه ، وفيه أيضاً دليلٌ على صحة ماذهبنا إليه من أن لام الجحود [٢٤٦] هى العاملة بنفسها من غير(١) تقدير « أنْ » ؛ إذ لو كانت أنْ هاهنا مُقَدَّرَةً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان فى صلة المصدر لايتقدم عليه .

= بلام الجحود الذى هو قوله «لأسمعا» وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام ، وقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه ، وزعموا أن قول الشاعر « مقالتها » مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور ، وأصل الكلام : ولم أكن أسمع مقالتها ، ثم بين هذا الفعل المحذوف الذى أضمره بقوله « لأسمعا » والسر فى هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون : الناصب للمضارع هو اللام التى للجحود ، والبصريون يقولون : الناصب له هو أن المصدرية مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة لأن المصدرية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها ، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين ؛ فقد تقدم معمول الصلة على الموصول فى قول العجاج :

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا

فإن قوله « بالعصا » متعلق بقوله « أجلد » وهو معمول لأن المصدرية ، ونظيره قول ربيعة بن مقروم الضبى :

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألى

فإن قوله « خابرا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله « تسألى » المنصوب بأن المصدرية ، وقد اضطر النحاة لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا : إن « خابرا » منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وإن قول العجاج « بالعصا » متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده . ومثل هذين البيتين قول الآخر وسيأتى قريبا فى كلام المؤلف (ص ٥٩٦) :

وإنى امرؤ من عصبة خندفية أبت للأعادى أن تذل رقابها

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى، غير أنا نبادر فنقرر أنا لانرى مع كثرة الشواهد التى تثبت فى مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل ؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس ، وذلك لا يجوز ، فاعرف هذا ، ولا تغفل عنه .

(١) فى ر « عن غير » وليس بشىء .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الناصب « أنْ » المقدرة بعدها ما قَدَّمْناه فى مسألة لام كى .

وأما الدليل على أنه لايجوز إظهار « أنْ » بعدها فمن وجهين ؛ أحدهما : أن قولهم « ما كان زيد ليدخُلَ ، وما كان عمرو ليأكُلَ » جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقديرَ اسمٍ ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل «زيدسوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أنْ لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً ؛ لأنَّ أنْ مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فلذلك[1] لم يجز إظهارها كما لايجوز إظهار الفعل فى قولك « إياك وزيداً » والوجه الثانى : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مُقَدِّراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذى يُوجِبُ المستقبل من الفعل ، و « أنْ » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أنْ » .

ومنهم من قال : إنما لم يجز إظهار « أنْ » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل » كان نفياً لسيدخل ، كما لو أظهرت « أنْ » فقلت « ما كان زيد لأنْ يَدْخُلَ » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم فى قولهم « آللهِ لأقُومَنَّ » لم يجز إظهارها ؛ إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مُظْهَرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

. . . . وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حيًّا لِأَسْمَعَا [٣٨٦]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأ « مقالتها » منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لابقوله « لأسْمَعَا » كما قال الشاعر :

---

(١) فى ر «فكذلك لم يجز » .

٣٨٧ — وإنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ
أبَتْ لِلأعَادِى أنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا

---

٣٨٧ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل(٩٣٦)وابن جنى فى شرح تصريف المازنى(١/١٣٠)ولم يعزواه،والعصبة: الجماعة من الناس،وخندفية—بكسر الخاء والدال بينهما نون ساكنة—منسوبة إلى خندف.وهى امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وأصل اسمها ليلى بنت حلوان — ويقال : ليلى بنت عمران بن الحاف بن قضاعة — لقبت خندف فى قصة مشهورة، وأصل الخندفة الإسراع فى السير ،تقول «خندف الرجل خندفة — من مثال دحرج دحرجة » إذا أسرع ، وقالوا « خندف الرجل » إذا انتسب إلى خندف ، وقال رؤبة :

* إنى إذا ما خندف المسمى *

وظلم رجل فنادى : يا لخنـدف ، فخرج إليه الزبير بن العوام ومعـه سيفه وهو يقول : أخندف إليك أيها المخندف ، يريد أسرع إلى نصرتك أيها المعتزى إلى خندف ، وتديخ بالدال المهملة ، وبالذال المعجمة أيضا — أى تذل وتخضع ، ويروى « أن تذل رقابها » والاستشهاد بالبيت فى قوله « أبت للأعادى أن تديخ رقابها » فإن ظاهره أن الجـار والمجرور — وهو قوله « للأعادى » — متعلق بقوله « تديخ » المتأخر عنه المعمول لأن المصدرية ، فيكون معمول صلة أن المصدرية قد تقدم على أن ، ولما كان جمهور النحاة قد اتفقوا على أن معمول صلة أن المصدرية لا يجوز أن يتقدم عليها فإنهم جعلوا الجـار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ويكون المذكور تفسيراً وبيانا لذلك المحذوف ، وأصل الـكلام : أبت أن تديخ رقابها للأعادى ، أن تديخ رقابها ، فحذف أن المصدرية وصلتها وهو ينويهما ، ثم دل على هذا الذى حذفه بذكر أن المصدرية وصلتها ، قال ابن يعيش « وقال الـكوفيون : لام الجحد هى العاملة بنفسها ، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام ، نحو قولك : ما كنت زيدا لأضرب ، وأنشدوا « لقد وعدتنى أم عمرو . . . البيت السابق» ولا دليل فى ذلك ؛لأنا نقول : إنه منصوب بإضمار فعل ، كأنه قال : ولم أكن لاسمع مقالتها ، ثم بين ما أضمر بقوله لأسمعا ، كما فى قوله « أبت للأعادى أن تذل رقابها» التقدير : أبت أن تذل رقابها للأعادى ، ثم كرر الفعل بيانا للمضمر ، فاعرفه » اهـ كلامه . ويقول أبو رجاء : لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتمام=

فاللام فى قوله « للأعادى » لاتكون من صلة « أن تَدِيخَ » بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله ، وتقديره « أبت أن تديخ » وجعل هذا المُظْهَرَ تفسيراً لذلك المقدر ، وهذا النحو فى كلامهم أكثر من أنْ يحصى ، والله أعلم .

[٢٤٧] ٨٣ — مسألة

[هل تنصب « حتى » الفعل المضارع بنفسها ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ ، نحو قولك « أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة ، واذكر الله حتى تَطْلُعَ الشمس » وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك «مَطَلْتُهُ حتى الشتاء ،وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف » . وذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الاسم يخفض

= للموصول،وهما فى قوة الكلمة الواحدة،وأن المعمول من تكملة العامل،وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها ، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضا ، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز ، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، وأن تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه، ثم إنهم يقولون دائما : إن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما ، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل المعمول لأن المصدرية فى هذا البيت بأن هذا المعمول جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما . ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المصوب بعد لام الجحود فى البيت السابق (شاهد رقم ٣٨٦) مفعولا صريحا وليس جارا ومجرورا ، وأن حجة الكوفيين قائمة به ، لما رأوا ذلك تغاضوا عن كون المعمول فى هذا البيت جارا ومجرورا وساقوا الكلام مساقا واحدا ، فتنبه لذلك ، وأجل فيه نظرك ، والله يتولاك بعصمته وتأييده

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٢٥٢) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٧ و ٩٣٧) وشرح الكافية للرضى (٢/٢٢٤ ومابعدها)

بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها فى كلا الموضعين حرف جَرٍّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أنْ » والاسمُ بعدها مجرور بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لاتخلو : إما أن تكون بمعنى كى كقولك « أطع الله حتى يدخِلَكَ الجنة » أى : كى يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أنْ كقولك « اذكر الله حتى تطلع الشمس » أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامَها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملَها ، وكذلك واو رُبَّ لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها » لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائى فقال : إنما قلتُ إنها تخفض بإلى مضمرةً أو مظهرةً لأن التقدير فى قولك « ضربت القوم حتى زَيْدٍ » حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف « انتهى ضربى إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هى العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عواملَ الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا [٢٤٨] يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير «أنْ» . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرفُ الجرِّ ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أنْ » لا بها نفسها قولُ الشاعر :

٣٨٨ — دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ الْقِعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ؛ فلو كانت حتى هى الناصبة لوجب أن لا يجىء الفعل ها هنا منصوباً بعد مجىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارةً وناصبةً ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه؛

---

٣٨٨ — أبو الدهيق : كنية رجل ، ومطله : مصدر مطله يمطله — من باب نصر — إذا سوف فى قضاء حاجته ولم يف له ، والمصيف : زمان الصيف ، ويغلو : مضارع «غلا البعير فى سيره غلوا » إذا ارتفع فى سيره فجاوز حسن السير ، والقعدان — بكسر القاف وسكون العين المهملة — جمع قعود ، وهو من الإبل الذى يقتعده الراعى فى كل حاجة ، يتخذه للركوب وحمل الزاد والمتاع ، ويقال : القعود من الإبل هو البكر حين يركب — أى يمكن ظهره من الركوب — وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، يقال للذكر : قعود ، وللأنثى قلوص ، إلى أن يثنيا ، ثم يقال للذكر جمل وللأنثى ناقة، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويغلو » فإنه فعل مضارع منصوب ، وقد سبقه اسم مجرور بحتى التى هى حرف غاية وجر ، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوبا بحتى لأنها لو كانت هى الناصبة للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر فى الاسم والنصب فى الفعل ، ولانظير لذلك فى العربية ، ولكانت الواو قد عطفت مضارعا منصوبا على اسم مجرور وذلك مما لا يجوز ، وقد ذهب البصريون إلى أن هذا المضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، والتقدير : أن يغلو العقدان ، وأن هذه مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بحتى ، وكأنه قال : حتى المصيف وغلو القعدان . قال أبو رجاء : ثم يقال بعد هذا : إن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف ، وهذا هو مذهب البصريين ، فأين هذا الحرف الذى ستقدر أن بعده ؟وذلك لأن حتى المذكورة قد عملت الجر فى الاسم الذى بعدها ، والذى يخطر لى أنه لتكملة كلام البصريين الذى ذكره المؤلف لا بد من تقدير « حتى » أخرى بعد الواو تكون أن المصدرية وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان ؛ فتأمل فى ذلك

فإذا لم يكن قبل « يغلو » فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يغلو » منصوباً بتقدير أنْ ؛ لأنّ أنْ مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على فساده كالكلام فى مسألة لام كى ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أنْ ، وأنْ تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أنْ بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « بوالله لأفعلَنَّ » وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال « تَوَاللهِ لأقومَنَّ » لما كان يؤدى إليه من الجمع بين البدل والمبدل ؟ وأما واو رُبَّ فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عاملة ، وإنما هذا شىء تدعونه على أصلكم ، وقد بينا فساده فى موضعه بما يغنى عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه الكسائى من أن الخفض إلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد ؛ لبعده فى التقدير ، وإبطال معنى « حتى » . وذلك لأن موضع حتى فى الأسماء أن يكونَ الاسمُ الذى [٢٤٩] بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختَصَّتْهُ من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك « قَاتَلَ زَيْدٌ السِّبَاعَ حتى الأَسَدَ » لأن قتاله الأسَدَ أبعدُ من قتاله لغيره ، وكقولك « استَجْرَأ على الأمير جُنْدُه حتى الضعيفُ الذى لا سلاح معه » لأن استجراء

الضعيف الذى لا سلاح معه أبْعَدُ من استجراء غيره ؛ فلو قلنا إن التقدير فيه : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت « إلى » فى صلة « انتهى » لا فى صلة « حتى » وذلك خروجٌ عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بحتى ؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها المجرورُ فى حالٍ وغيرُ المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو « مُذْ ، ومُنْذُ » و « حَاشَا ، وخَلاَ » فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر — على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف — دَلَّ على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنها هى الجارة قولهم « حَتَّام ، وحَتَّامَهْ » كقولهم « إلامَ ، وإلامَهْ » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حَذْفُ الألف من « ما » لأن مالا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، على ما بينا فى « كَيْمَهْ ، وفِيمَهْ ، وبِمَهْ ، ولِمَهْ ، وعَمَّهْ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنه لا يجوز أن تكون إلى مُقَدَّرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أقِمْ حتى يقدم زيد ، وسِرْ حتى تطلع الشمس » فيصلح أن تُقِيم مقامها « إلى » فتقول « أقِمْ إلى أن يقدم زيد ، وسِرْ إلى أن تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداهما تغنى عن الأخرى .

والذى يدلُّ على أن « حتى » فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أقِمْ إلى قُدُومِ زيد ، وأقِمْ حتى قُدُوم عمرو . وإنما ظهرت « أنْ » بعد إلى ، ولم تظهر

بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فألزموا إلى أنْ لتظهر اسميةُ ما دخلت عليه ، وقوةُ لزومها الجرَّ ، وكذلك أيضاً يحسن ظهور « أنْ » بعد لام [٢٥٠] كى ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى ، والله أعلم .

٨٤ — مسألة

[عامل الجزم فى جواب الشرط][1]

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزومٌ على الجِـوَارِ ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرفُ الشرطِ ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه مبنى على الوَقْفِ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجِوَار لأن جواب الشرط مُجَاوِر لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفكُّ عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجِوَار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزوماً على الجِوَار ، والحمل على الجِوَار كثير ، قال الله تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ) وَجْهُ الدليل أنه قال (وَالْمُشْرِكِينَ) بالخفض على الجِوَار ، وإن كان معطوفاً على (الَّذِينَ) فهو مرفوع لأنه اسم (يَكُنِ) ، وقال تعالى :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٤/١٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٣١٣) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٣٦ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٤٧ وما بعدها)

(وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) بالخفض على الجِوَار ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، ويحيى عن عاصم ، وأبى جعفر ، وخَلَفٍ ، وكان ينبغى أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على قوله (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) كما فى القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله (بِرُؤُوسِكُم) لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحةً لا مغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السَلَفِ والخَلَفِ ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، ثم قال زهير :

٣٨٩ — لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ وَالْقَطْرِ

---

٣٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو البيت التالى للشاهد رقم ٢٣٢ الذى تقدم فى المسألة ٥٤ (وانظر الديوان ٨٦ – ٨٧) ورواية الأعلم « لعب الزمان بها — إلخ » والسوافى : جمع سافية، وتطلق على الريح التى تسفى التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذروه وتطيره وتهيجه ، والمور — بضم الميم — هو التراب ، والقطر — بفتح القاف وسكون الطاء — هو المطر ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « والقطر » فإنه مجرور بدليل أن روى هذه القصيدة مجرور ، فيسبق إلى الوهم أنه معطوف على « المور » لأنه هو المجرور بإضافة سوافى إليه ، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولا لسوافى، لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى القطر، ومراد الشاعر أن الذى غير هذه الديار شيآن : أحدهما الرياح التى تسفى عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون « القطر » معطوفا على سوافى مع أنه ليس للمطر سوافى ، فيكون مرفوعا فى التقدير ، وجره لمجاورته المجرور ، فتقول : قطر معطوف على سواف. والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة . والجر على الجوار واقع فى العربية فى بابى العطف والنعت — وزاد قوم فى باب التوكيد أيضا — فأما باب العطف فمنه هذا البيت ، ومنه قول الآخر :

كم قد تمششت من قص وإنفحة جاءت إليك بذاك الأضؤن السود

تقول : تمششت العظم؛ إذا مصصت أطرافه، والقص — بفتح القاف — عظام الصدر،

. . . .

= أو رأس الصدر ، والإنفحة -بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء- كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، فقول الشاعر « وإنفحة » لا يجوز أن يكون معطوفا على « قص » لأنه لو كان معطوفا على قص لـكان قوله تمششت عاملا فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنفحة ليست عظما ، فوجب أن يكون قوله «إنفحة» مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الـكلام: كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة ، ويكون إنفحة منصوبا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

وأما الجر على الجوار فى باب النعت فمن شواهده قولهم « هذا جحر ضب خرب » - بجر خرب مع أنه نعت للجحر المرفوع ؛ فخرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، ونظيره قول امرىء القيس فى معلقته :

كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

ثبير : اسم جبل ، شبهه بكبير قوم مزمل فى بجاد ، فمزمل : نعت لـكبير المرفوع على أنه خبر كأن ، والرواية بجر مزمل بدليل روى القصيدة كلها ، فهو مرفوع تبعاً لموصوفه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة

ونظيره قول دريد بن الصمة :

فجئت إليـه والرياح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد

فدافعت عنه الخيل حتى تبددت وحتى علانى حالك اللون أسود

فأسود صفة لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الروى ، وحالك اللون : مرفوع لأنه فاعل علانى ، ولـكنه جر أسود لـكونه بجوار اللون المجرور بالإضافة .

وأما الجر للمجاورة فى باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن هشام فى الشذور :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

فإن قوله « كلهم » توكيد لذوى الواقع مفعولا به لبلغ ، وقد وردت الرواية بجر كل ، وقد علمت أن التوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فـكان حق العربية أن ينصب كلا ، ولـكنه لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور .

والنحاة يذكرون أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور - سواء أكان فى النعت أم فى العطف - شاذ ، وهو فى باب التوكيد أشد شذوذاً ، لأنهم مختلفون فى مجيئه فى هذا الباب ، وفى اعتباره فيه .

فخفض « القَطْرِ » على الجِوَار ، وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعا ؛ لأنه معطوف على « سَوَافِى » ولا يكون معطوفًا على « المُورِ » وهو الغُبَار ؛ لأنه ليس للقَطْرِ سَوَافٍ كالمور [٢٥١] حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

٣٩٠ — كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا   قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

فخفض « مَحْلُوجِ » على الجِوَار ، وكان ينبغى أن يقول « مَحْلُوجًا » ؛ لكونه وَصْفًا لقوله « قُطْنًا » ولكنه خفضه على الجِوَار ، وقال الآخر :

٣٩١ —   * كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ *

---

٣٩٠ — القطن ـ بضم القاف وسكون الطاء ـ معروف ، و «مستحصد الأوتار» من إضافة الصفة للموصوف ، أى الأوتار المستحصدة ، وتقول : هذا حبل أحصد ـ كأحمر ـ وحصد ـ كفرح ـ ومحصد ـ كمكرم ـ ومستحصد ـ بكسر الصاد ـ إذا كان قد أحكم فتله وصنعته ،وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكمت صناعته من الحبال والأوتار والدروع ، وقالوا « هذا رجل محصد الرأى » أى سديد الرأى محكمه ، على التشبيه ، وقالوا : « هذا رأى مستحصد » أى محكم وثيق ، وهو فى هذا بفتح الصاد ، وقال لبيد :

وخصم كنادى الجن أسقطت شأوهم   بمستحصد ذى مرة وضروع

يريد برأى سديد وثيق محكم ، ومحلوج : اسم المفعول من قولهم « حلج القطن يحلجه ـ من مثال ضرب ونصر » إذا ندفه ، وقطن حليج ومحلوج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالعطار والقصاب ، وصناعته الحلاجة كالعطارة والقصابة ، والمحلج والمحلجة والمحلاج : الخشبة أو الحجر الذى يندف عليه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « محلوج » فإن الرواية فيه بالجر مع أنه نعت لقوله « قطنا » المنصوب على أنه مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

٣٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه (٢١٧/١) وشواهد ابن جنى فى الخصائص (٢٢١/٣) وقدنسبه سيبويه إلى العجاج،وأقر الأعلم =

. . . .

= هذه النسبة، وقد كرر البغدادى ذكره فى شرح الشاهد رقم ٣٤٩ من الخزانة (٣٢١/٢) وبعد هذا البيت قوله :

على ذرى قلامه المهدل سبوب كتان بأيدى الغزل

المرمل — بوزن اسم المفعول — أى المنسوج ، والقلام — بضم القاف وتشديد اللام — ضرب من النبت ، والمهدل أى المسترسل ، والسبوب : الشقق أى قطع الكتان . شبه نسيج العنكبوت على ما نبت من القلام حول المنهل بشقق من الكتان بأيدى الغازلات ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المرمل » فإنه مجرور بدليل روى الأبيات التى ذكرناها لك مما يليه ، وهو صفة لنسج العنكبوت المنصوب لكونه اسم كأن ، ومتى كان من المقرر الذى لا يحتمل ا تردد أن النعت يجب أن يطابق منعوته فى حركة إعرابه كان من المسلم به أن هذه الكسرة التى فى « المرمل » ليست هى الحركة التى اقتضاها العامل؛ لأن العامل يقتضى فتحة ، فهو إذاً منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه جرى المرمل على العنكبوت نعتالها فى اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين فى التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقولهم : هــذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة ، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران ، إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين ، وهذا جحر ضبين خرب ، واحتج ببيت العجاج هذا ، لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهى مؤنثة ، والمرمل من وصف الغزل فى الحقيقة » اهـ ، قال أبو رجاء : وقد قال قوم : إنه ليس فى هذا البيت رد على الخليل ، لأن العنكبوت تذكر وتؤنث ، فيجوز أن يكون هنا مذكراً ، فلا يصلح البيت رداً عليه ، ومثله مما ذكروه فى سبيل الرد على الخليل قول الحطيئة ، وأنشده ابن جنى (٢٢٠/٣) والرضى لذلك ، وشرحه البغدادى (٣٢١/٢) :

فإياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى

وحية بطن واد : أراد نفسه ، يريد أنه يحمى ناحيته ويذود عما يحميه فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب : مأخوذ من الهمز وهو الضغط والغمز ، وليس لكم بسى : أى ليست مثلكم ولا مستوية معكم ، بل فوقكم وأعلى منكم ، =

نخفض « المُزمَّلِ » على الجِوَار ، وكان ينبغى أن يقول « المزملا » لكونه وَصْفاً للنسج ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » نخفضوا خرباً على الجِوَار ، وكان ينبغى أن يكون مرفوعاً ؛ لكونه فى الحقيقة صفةً للجحر ، لا للضب ، فكذلك ها هنا : جوابُ الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه جُزم للجِوَار ، ولهذا إذا حُلْتَ بينه و بين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع ، وقال الله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فلا يَخَافُ بَخْسًا ولا رَهَقاً) وقال تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سيئة بما قدمت أيْدِيهم إذا هُم يقنطون) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط

= والاستشهاد به عندهم فى قوله : « هموز الناب » فإن الرواية فى هذه الكلمة بجر « هموز » مع أنها نعت للحية المنصوب على التحذير ، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها فى مجاورة كلة مجرورة وهى قوله : « واد » والهموز مؤنثة لكونها صفة للحية والوادى مذكر ، فدل على أنه لايلزم فى الجر للمجاورة أن يكون التجاوران متساويين فى التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما فى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد والتثنية والجمع ، على ما قررناه لك من قبل ، قال ابن جنى « جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً ، فإن حية مؤنث وما بعدها مذكر » اهـ ، وفى هذا الكلام شيآن : الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه فى المضاف والمضاف إليه ، والاعلم يجعله فى التجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن فى كلام سيبويه أن يحمل على كل واحد من هذين ، لكنى أستبعد أن يكون الخلاف بينهما فى مساواة المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغى أن يكون الخلاف بينهما فى التجاورين على ما فهمه الأعلم ، والثانى أن هذا البيت مثل بيت العجاج ؛ لأن الحية يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحية الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جنى ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفا للحية الذكر ، والوادى مذكر ، فاتفق التجاوران تذكيراً وتأنيثا على ما هو كلام الأعلم ، فاعرف هذا وتنبه له .

وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل فى جواب الشرط .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً ؛ كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان فى الخبر ، فكذلك هاهنا ، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفكُّ من ضَعْفٍ ، وذلك لأن فعل الشرط فعل، والأصل فى الفعل أن لايعمل فى الفعل ، وإذ لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل ، و « إنْ » له تأثير فى العمل فى الفعل ؛ فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لاتأثير له .

والتحقيقُ فيه عندى أن يقال : إنَّ « إنْ » هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لاينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لابِهِ ، كما أن النار تُسَخِّن الماء بواسطة القدر [٢٥٢] والحطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ها هنا ؛ إنْ هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل(١) معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزمٍ ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القول ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدى إلى إعمال الفعل فى الفعل . وقولهم : « الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين » باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبته

(١) فى ر « إلا أنه عامل معه » ولا يستقيم مع ماقرره

للعمل فى الشرط وجوابه لاقتضائه لها ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنها لما اقتضت فعلا واحداً عملت فى شىء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل فى شيئين قياساً على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبنى على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أُعْرِب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لايقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيا على أصله ، فكذلك فعل الشرط[1]

وهـــذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهور فساده ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لـكان ينبغى أن لا يكون الفعل معربا بعد أَنْ وكَىْ وَإِذَنْ ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولامِ الأمر ولا فى النهى ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ؛ فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنياً ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع فى هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ؛ دَلّ على فساد ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الـكتاب والمشركين) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله : (من أهل الـكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : (فَأمْسَحُوا برؤسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْـكَعْبَيْنِ) فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه علىَ قراءة مَنْ قرأ بالجر ليس معطوفا على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤسكم) على [٢٥٣] أن المراد بالمسح فى الأرجل الغسل ، وقال أبو زيد الأنصارى : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد

---

(٢) الظاهر أن عبارة « فكذلك فعل الشرط » مقحمة إذ لا مؤدى لها .

الأنصارى من الثقات الأثبات فى نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأنصارىّ .

والذى يدل على ذلك قولهم « تَمَسَّحت للصلاة » أى تَوَضَّأت ، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول ، والسر فى ذلك أن المتوضىء لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سُمى الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح فى الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملا ، والذى يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد فى قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء فى المغسول لا فى الممسوح ، وقال قوم : الأرْجُلُ معطوفة على الرأس فى الظاهر ، لا فى المعنى ، وقد يعطف الشىء على الشىء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

٣٩٢ — إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونَا

٣٩٢ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٨٧) وفى أوضح المسالك (رقم ٢٥٩) وفى شرح شذور الذهب (رقم ١١٦) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤٣٢) وابن عقيل (رقم ٢٩٩) والأشمونى (رقم ٤٤٢) والرضى، وشرحه البغدادى (٣/٩١ و ٤/١٧٣) والبيت من كلام الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، وبرزن ظهرن، تقول « برز فلان يبرز بروزاً ــ على مثال قعد يقعد قعوداً » إذا ظهر ، وزججن أى دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء ؛ إذا كان كل منهما قد دقق حاجبيه ورققهما فى طول ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « والعيونا » فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على « الحواجب » مع أن العامل فى المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل ، مثلا ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة زججن على معناها الأصلى الذى ذكرناه ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول أن يكون قوله « العيونا » مفعولا به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيونا ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، =

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تُزَجَّجُ ، وقال الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ ٱللّٰهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ [٣٣٤]

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا تُوصَفانِ بالجَدْع ؛ وقال لبيد :

٣٩٣ — فَعَلَا فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وأَطْفَلَتْ بِالجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

= والطريق الثانى أن تتوسع فى كلمة «زججن» فتجعل المراد بها حسن أو جملن أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وقد بينا لك ذلك بيانا وافيا فى الكلام على الشاهد رقم ٣٣٤ الذى سبق فى المسألة ٧٠ ومن هنا تعلم أن قول المؤلف إنهم عطفوا الثانى على الأول فى مثل هذا البيت كلام مبنى على الظاهر ، ولا شىء فيه من التحقيق .

٣٩٣ — هذا هو البيت السادس من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى (انظر شرح التبريزى على المعلقات العشر ص ١٢٧ ط السلفية) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص (٢/٤٣٢) ويروى « فعلا فروع الأيهقان » بالغين معجمة ورفع فروع الأيهقان ، ويروى « فاعتم نور الأيهقان » ومن روى « فعلا » بالعين مهملة رفع فروع الأيهقان أو نصبه ، فأما من روى « فغلا » بغين معجمة فرفع فروع الأيهقان ، ومعناه عنده ارتفع وراد ، من قولهم « غلا السعر » إذا ارتفع ، وقولهم « غلا الصبى يغلو » إذا شب ، والمعنى كذلك عند من روى « فاعتم نور الأيهقان » وعند من روى « فعلا فروع الأيهقان » بالعين المهملة مع رفع الفروع ، فأما من روى بنصب الفروع فقد جعل فى علا ضميراً مستتراً يعود إلى السيل ، والمعنى أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها ، والرفع أجود معنى ، لأن الغرض وصف هذه الأرض بالنماء والخصب وأن ما فيها قد عاش ونما ، ولأنه المناسب لما بعده ، وأطفلت : أى صارت ذات طفل أى ولد والفروع : الأعالى ، واحدها فرع ، والجلهتان : جانبا الوادى ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله « وأطفلت ظباؤها ونعامها » فإن ظاهره أن قوله « نعامها » معطوف على قوله « ظباؤها » فيكون الفعل الذى عمل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وأهل العربية لا يقولون «أطفلت النعامة» وإنما يقولون فى هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام ؛ ولهذا يرى أهل التحقيق من النحاة أن العامل فى « نعامها » محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ، وعلى هذا تكون الواو =

فعطف نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تُطْفِلُ ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

٣٩٤ — يَالَيْتَ بَعْلَكِ فى الْوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

فعطف « رمحا » على « سيفا » وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

= قد عطفت جملة « وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت ظباؤها » أو يكون الشاعر قد توسع فى معنى « أطفلت » فصيره كقولك « أنتجت » وما يؤدى مؤداه ، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، ويرد على المؤلف ما أوردناه عليه فى شرح الشاهد السابق ، ونظير ذلك أيضا قول لبيد فى المعلقة نفسها :

بطليح أسفار تركن بقية منها فأحنق صلبها وسنامها

الطليح : الناقة التى أعيت وتعبت ، وأحنق : أى ضمر ، والاستشهاد به فى قوله : « أحنق صلبها وسنامها » فإن ظاهره أن قوله « سنامها » معطوف على قوله « صلبها » فيكون قوله « أحنق » مسلطا عليهما جميعا ، وقد قال نقلة اللغة : إنه يقال : « أحنق صلب الناقة » أى ضمر وهزل ، ولا يقال « أحنق سنام الناقة » وإنما يقال: ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين ، ومن العلماء من أجاز أن تقول « أحنق السنام » وأغلب ظنى أنه إنما أجازه على تضمين أحنق معنى دق أو فنى أو ذهب أو ما أشبه ذلك.

٣٩٤ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٢٤) وكامل المبرد (١/١٩٦ و ٢١٨ الخيرية، رغبة الآمل ٣/٢٣٤) وخصائص ابن جنى (٢/٤٣١) وأنشده ابن منظور (ق ل د) وصحة الرواية « ياليت زوجك قد غدا » وهو — كما قال الأخفش — من كلام عبد الله بن الزبعرى، ومحل الاستشهاد منه قوله « متقلدا سيفا ورمحا » فإن ظاهره أن قوله « رمحا » معطوف على قوله « سيفا » فيكون قوله « متقلدا » مسلطا وعاملا فى المعطوف والمعطوف عليه جميعا، وقد قال علماء اللغة : إنه يقال : تقلد فلان سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه ، وقالوا « المقلد » بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام مفتوحة — لموضع نجاد السيف من كتف الرجل ، والكلام فى هذا كالكلام الذى ذكرناه فى الشواهد السابقة : إما أن يكون « رمحا » مفعولا لمحذوف ، أى متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا، وإما أن يكون « متقلدا » قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا كحامل ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « يريد متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا ؛ لتعذر حمله على ما قبله ، لأنه لا يقال : تقلدت الرمح » ا هـ .

٣٩٥ — عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لا يعلف ، وقال الآخر :

٣٩٦ — * شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وَأَقِطْ *

---

٣٩٥ — هذا البيت أنشده ابن منظور (ق ل د) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص (٢/٤٣١) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢٥٨) وفى شرح شذور الذهب (رقم ١١٥) وابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤١) وابن الناظم فى باب المفعول معه من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٣/١٠١ بهامش الخزانة) والسيد المرتضى فى أماليه (٢/٢٥٩ ط الحلبى) وتقول : علفت الدابة أعلفها — من باب ضرب — تريد أطعمتها ، والتبن — بكسر التاء وسكون الباء — هو قصب الزرع بعد أن يداس ، وهمالة : صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ؛ إذا أرسلت دمعها إرسالا ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « وماء » فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله « تبنا » ولو كان معطوفا على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل فى المعطوف عليه وهو قوله علفتها ، ولكنك تعلم أنه يقال : علفت الدابة تبنا ، ولا يقال : علفتها ماء ، ولكن يقال : سقيتها ماء ، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين: الأول أن يكون قوله « ماء » مفعولا به لفعل محذوف — والتقدير : وسقيتها ماء — وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفة على جملة علفتها تبنا ، والأمر الثانى أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل أنلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين ، ونظير هذا البيت والأبيات السابقة قول طرفة بن العبد البكرى:

أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ترعى به الماء والشجر » فإن ظاهره غير صحيح لأنه يقال : رعت الماشية الشجر ، ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، ومن أجل هذا يجب أن تقدر فعلا يعمل فى الماء ؛ وكأنه قد قال : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن ترعى معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل تتناول ، وفى بيت طرفة هذا لطيفة ، وحاصلها أن الذى منع من صحة تسلط العامل المذكور فيه هو المعطوف عليه ، وفى كل الأبيات السابقة كان المانع هو المعطوف ، فتأمل .

٣٩٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده أبو العباس المبرد فى الكامل =

فعطف تمراً على ألبان ، و إن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأرْجُلِ على الرؤوس و إن كانت لا تُمْسَحُ .

وأما قول زهير :

[٢٥٤] * . . . سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ * [٣٨٩]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم « لا يكون

=(١/١٩٦و٢١٨ الخيرية ، رغبة الآمل ٣/٢٣٤) من غير عزو ، ولم يتعرض له الأخفش بشيء ، والألبان : جمع لبن ، وهو معروف ، والتمر : معروف أيضاً ، والأقط - بفتح الهمزة وكسر القاف وآخره طاء مهملة - وهو طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل ، وقد يقال : أقط فلان القوم يأقطهم - من مثال ضرب يضرب - إذا أطعمهم الأقط ، كما يقال « لبنهم » أي أطعمهم اللبن ، و « لبأهم » أي أطعمهم اللبأ ، وحكى اللحياني : أتيت بني فلان فخبزوا وأقطوا وخاسوا ، أي أطعموني الخبز والأقط والحيس ، هكذا حكاه اللحياني من غير أن تعدى هذه الأفعال . ومحل الشاهد في هذا البيت قوله « وتمر » فإن ظاهره أن هذه الكلمة معطوفة بالواو على قوله « ألبان » فيكون قوله «شراب» مسلطا على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل من التمر والأقط مطعوم مأكول ، لا مشروب ، كما هو واضح ، ولهذا خرجه العلماء على أحد وجهين : الأول أن تقدر عاملا للتمر يكون معطوفا على شراب ، والتقدير على هذا : شراب ألبان وطعام تمر وأقط ، والثاني أن تتوسع في شراب فتضمنه معنى كلمة أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، والتقدير على هذا : متناول ألبان وتمر وأقط ، وهذا واضح إن شاء الله .

ومن شواهد هذه المسألة ما أنشده ابن جني (الخصائص ٢/٤٣٢) والمرتضى (الأمالي ٢/٢٥٩) من قول الراجز :

تسمع للأحشاء منه صردا وفي اليدين جسأة وبددا

الجسأة - بالضم - الصلابة واليبس ، والبدد : التفرق ، وكل من الصلابة و تفرق لا يسمع ، فوجب أن تقدر لهما فعلا ، وكأنه قال : وترى في اليدين جسأة وبددا ، أو تضمن قوله تسمع معنى فعل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق ، وكأنه قال : تحس منه .

معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سَوَافٍ » قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافى كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافى .

وأما قول الآخر :

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ *[٣٩١]

فنقول الرواية « المرمل » بكسر الميم — فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، و إن كانت الرواية التى ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذى لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

* قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ * [٣٩٠]

وقولهم « جحر ضب خرب » محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه : لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحيانى حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٨٥ — مسألة

[عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسمُ المرفوعُ بعد « إنِ » الشرطية

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/٦١) وشرحنا الكبير على شرح الأشمونى (٢/٢٣٩ وما بعدها) وكتاب سيبويه (١/٦٧ ومايليها) ومفصل الزمخشرى (١/١٤٩ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٣٧)وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٢١٣) .

نحو قولك « إنْ زَيْدٌ أتانى آتِهِ » فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتانى زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إنْ » خاصة وعملَهَا فى فعل الشرط مع الفصْل لأنها الأصل فى باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغى أن يكون مرفوعاً به ، كما [٢٥٥] قالوا : « جاءنى الظريف زيد » وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفْصَلَ بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعلُ ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملا فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المُظْهَرَ الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديمَ المرفوعِ مع « إنْ » خاصة لقوتها لأنها الأصل فى باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التى يجازى بها » قلنا : نسلم أن «إنْ» هى الأصل فى باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، بلى لما كانت

« إنْ » هى الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع[1] بتقدير فعل مع الفعل الماضى خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التى يجازى بها؛ لأنها هى الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هى الأصل فى حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز فى غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذلك ها هنا.

وأما قول عَدِىّ:

٣٩٧ — فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِى

(١) محصل هذا الكلام أن إن الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها، بشرط أن يكون الفعل التالى للاسم المرفوع ماضيا، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام، وليس هو مقدما على عامله كما يقول الكوفيون.

٣٩٧ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى، وهو من شواهد سيبويه (٤٥٨/١) وابن يعيش (ص ١٢١٤) ورضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجوازم من شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣) والواغل — بالغين المعجمة — هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعوه، يقال: وغل يغل — من مثال وعد يعد — وغلا فهو واغل وهو أيضاً وغل — بسكون الغين — والذى يدخل على القوم وهم يأكلون من غير أن يدعوه أحد يقال له: وارش، أو طفيلى، وينبهم: أى ينزل بهم، ويروى فى مكانه « يزرهم » ويروى أيضاً « يجبهم » و « تعطف » مضارع مبنى للمجهول، والكأس: وعاء الخمر، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « متى واغل ينبهم » فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط، وقد خرجه النحاة على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد، وتقدير الكلام: متى ينبهم واغل ينبهم، قال الأعلم « الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل فى متى، مع جزمها له، ضرورة، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل » اهـ. وفى عبارته هذه مؤاخذة؛ لأنه — وقد =

وقال الآخر :

٣٩٨ — صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فى حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

جعل الاسم المرفوع بعد أداة الشرط معمولا لفعل محذوف يلى أداة الشرط — لا يكون الاسم المرفوع متقدما ، بل هو — على هذا — واقع فى موقعه ، فتنبه لهذا .

٣٩٨ - هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قمير — بضم أولهما على زنة التصغير — ابن عجرة ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامى كان فى عهد معاوية بن أبى سفيان والبيت من شواهد سيبويه (١/٤٥٨) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢١٤) وشواهد رضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجوازم من شرح الكافية وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٤٥٧) وشواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٦) والأشمونى (رقم ١٠٦٦) وابن الناظم فى باب الجوازم ، وشرحه العينى (٤/٤٣٤) وقبل هذا البيت مما يبين معناه قوله :

وضجيع قد تعللت به طيب أردانه غير تفل

والصعدة — بفتح فسكون — القناة التى تنبت مستوية ، والحائر : المكان الذى يكون وسطه منخفضا وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة فى هذا المكان لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها ، شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبث بها وهى تميل مع الريح ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله « أينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة ، وقد خرج النحاة ذلك على أن الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وقد دعاهم إلى هذا أنهم يرون أدوات الشرط تختص بالأفعال ، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الابتداء ، فإن وليها اسم مرفوع فإن كانت الأداة « إن » والفعل المتأخر ماضيا جاز ذلك ، ثم اختلفوا فى رافع هذا الاسم الخلاف الذى ذكره المؤلف ، وإن كانت الأداة غير « إن » أو كان الفعل غير ماض لم يكن ذلك جائزاً إلا أن يضطر إليه شاعر ، وحينئذ يكون ارتفاعه على ما ذكرنا . قال سيبويه « واعلم أن قولهم فى الشعر : إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان فى قولك : إن زيداً رأيته يكن ذلك ؛ لأن إن لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها » اهـ .

وقول الآخر :

٣٩٩ — فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ
وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

فهو ضعيف لايجوز فى الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد مَتَى وأينما ومَنْ ، وهى فرع على إنْ ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عملُ حرفِ الجزم ، وذلك [٢٥٦] ضعيف فى إنْ فى الكلام ، فإنما يجوز فى الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً فى إنْ وهى الأصل ففيما هو فَرْعٌ عليه أولى ، ولو كان فعلا ماضيا لكان فى هذه المواضع أسْهَلَ ؛ إذ كان ذلك جائزاً فى إنْ فى الكلام دون غيرها ، وهذا كله شىء يختص بالشعر ، ولايجوز فى الكلام .

وأما قولهم « إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المَكْنِيَّ المرفوعَ فى الفعل هو الاسم الأول فينبغى أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاءَنِي الظريفُ زيد» قلنا: هذا باطل؛لأن ارتفاع زيد فى« جاءنى الظريفُ زيدٌ » إنما كان على البَدَل من الظريف،وجاز أن يكون بدلا

---

٣٩٩ — هذا البيت من كلام هشام المرى ، وهو من شواهد سيبويه (٤٥٨/١) ورضى الدين فى باب الجوازم من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٦٤٠/٣) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٥٢) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فمن نحن نؤمنه » حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، فيظن من لا علم عنده أن هذا المضارع المجزوم قد عملت فيه أداة الشرط المذكورة، ولكن النحاة البصريين لايرون ذلك، ويجعلون الضمير المنفصل فاعلا بفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده ،وتقدير الكلام : فمن نؤمنه نؤمنه ،فلما حذف فعل الشرط الذى هو الفعل الأول من هذين الفعلين وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره نحن برز هذا الضمير فصار الكلام : فمن نحن نؤمنه ، فهذا الضمير البارز المنفصل المرفوع هو الضمير الذى كان مستتراً فى الفعل المحذوف ، وهذا الفعل المذكور جىء به تفسيراً وبيانا لذلك الفعل المحذوف ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت .

لتأخر البَدَلِ عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لايجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد فى موضعه بما يغنى عن الإعادة ها هنا .

وأما ماذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعلَ ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بُدَّله منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسمُ فى موضع لايجب فيه تقديرُ الفعلِ ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظْهَرَة أو المقدَّرة ، وإذا وجب تقديرُ الفعلِ استحال وجودُ الابتداء الذى يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء فى نحو قوله تعالى : (إذا السَّمَاء انْشَقَّتْ) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

٨٦ — مسألة

[هل يجوز تقديمُ اسمٍ مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط ؟
وما يترتَّبُ عليه(١) ؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسمُ المرفوعُ فى جواب الشرط فإنه لايجوز فيه الجزمُ ، ووجب الرفعُ ، نحو « إن تَأْتِنِى زَيْدٌ يُكْرِمْكَ » واختلفوا فى تقديم

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/٢٣٨) .

المنصوب فى جواب الشرط نحو « إن تأتِنِي زيداً أُكْرِمْ » فأباه أبو زكرياء [٢٥٧] يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائى .

وذهب البصريون إلى أنَّ تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز فيه الجزمُ ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعلَ الشرطِ ، فإذا فارَقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم ، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقديرُ مع تقديم الاسم على فعل الشرط ؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما ، على مابينا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأن الجزم فى جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط ؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم» قلنا : قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجِبَةً للجزم فى موضعه وبينا فساده بما يغنى عن الإعادة .

والذى يدل على فساد ماذهب إليه الفراء من مَنْعِ جواز تقديم المنصوب قولُ طُفَيْلٍ الغَنَوِى :

٤٠٠ — وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا
وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ

---

٤٠٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لطفيل الغنوى — وهو أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب « طفيل الخيل » لكثرة وصفه إياها ، كما كان يلقب « المحبر » لجودة وصفه — وبعد البيت المستشهد به قوله :

وقد كان حيانا عدوين فى الذى خلا ؛ فعلى ما كان فى الدهر فارتبي =

فنصب « الخيرَ » بتَعَقّبْ ، وتقديره : تعقب الخير ، و « تعقب » مجزوم . وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا فى المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين ؛ أحدهما : أن الجزم فى الأفعال نظيرُ الجر فى الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركةَ النظيرِ ، والثانى : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ،

=إلى اليوم لم تحدث إليكم وسيلة   ولم تجدوها عندنا فى التنسب
جزيناهم أمس العظيمة ؛ إننا   متى ما تكن منا الوثيقة نطلب

وإنما روينا لك هذه الأبيات لتعلم أن روى هذه القصيدة مكسور لأن لذلك مدخلا فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والبيت من شواهد رضى الدين فى باب الجوازم ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٦٤٢)وقوله «وللخيل أيام» مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وقوله : « من يصطبر لها » من اسم شرط ، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط ، وقوله « ويعرف لها أيامها » الفعل معطوف على فعل الشرط ، ولهذا كان مجزوما ، والخير : مفعول مقدم لتعقب ، وتعقب الخير . أى تحدث الخير فى عاقبة أمرها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « الخير تعقب » فإن قوله تعقب فعل مضارع واقع جواب الشرط الذى هو « من » والدليل على أنه جواب الشرط أنه مكسور للروى ، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعا ولا أن يكون منصوبا ، لأنهم لا يستسيغون كسر الفعل المضارع لأجل الروى إلا أن يكون مجزوما ، والسر فى هذا يرجع إلى أمرين ، الأول أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، كل واحد منهما يختص به قبيل منهما ، فالجر يختص به الاسم ، والجزم يختص به الفعل ، فلما وجب تحريك الفعل المضارع المجزوم لأجل الروى حركوه بالحركة التى يختص بها نظيره وهى الكسرة ، والوجه الثانى أن الفتحة والضمة يدخلان الفعل المضارع؛فلو أنهم حركوا المضارع المجزوم بالفتحة أوالضمة حين تدعوهم الحاجة إلى تحريكه لالتبس الأمر فلم يعرف أهذه الحركة أصلية أم عارضة لأجل الروى ، ولكن إذا كسروا آخره للروى وقد علم أن الكسر لا يدخله بالأصالة علم من أول وهلة أن هذه الكسرة طارئة وليست أصلية ،وهذا ظاهر إن شاء الله أبلغ الظهور ، ومتى عرف أن هذا الفعل المضارع مجزوم وقد سبقه أداة شرط وفعل الشرط علم أنه جواب الشرط . وأن كلمة « الخير » مفعول به لهذا الفعل تقدم عليه ؛ فدل ذلك على أنه يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط مع أن جواب الشرط مجزوم ؛ فهذا إيضاح كلام المؤلف فى هذا الموضوع وبيانه بأوضح عبارة ، والله سبحانه أعلى وأعلم

ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه لَبْسٌ .

والذى يدل على فساد ماذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنَّا أجمعنا على أن المنصوب فَضْلَةٌ فى الجملة ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغى أن لايعتد بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

٨٧ — مسألة

[القول فى تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط][(1)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديمُ المفعول بالجزاء على حرفِ الشرط ، نحو « زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ » واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازه الكسائى ، ولم يُجِزْهُ الفراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدماً على « إنْ » كقولك « أضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ » وكان ينبغى أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوارِ على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً .

والذى يدلُّ على ذلك قولُ الشاعر :

٤٠١ — يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢/٢٣٨) فإن كلامه فى هذه المسألة وكلام المؤلف يخرجان من مشكاة واحدة .

٤٠١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه (١/٤٣٦) وقد نسبه إلى جرير بن عبد الله البجلى، وأقر الأعلم هذه النسبة، وهو أيضاً من شواهد=

. . . .

=رضى الدين فى باب المجموع وباب الجوازم من شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣٩٦ و ٦٤٣) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٧ ١٢) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٨٠٧) والأشمونى (رقم ١٠٨٣) وابن عقيل (رقم ٣٤٢) وشرحه العينى (٤/٤٣٠) وذكر العينى والبغدادى أن الرجز ينسب إلى عمرو بن خثارم البجلى وأسند العينى ذلك إلى الصاغانى، والأقرع بن حابس: أحد علماء العرب وحكامهم فى زمانه، وكان جرير بن عبد الله البجلى قد تنافر إليه هو وخالد بن أرطاة الكلبى، ويصرع ـ بالبناء للمجهول ـ أراد يهلك، ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « تصرع » فإن الرواية فيه بالرفع بدليل البيت السابق عليه، وقد اختلف تخريج العلماء لذلك، فأما سيبويه رحمه الله تعالى فقد جعل جملة « تصرع » خبرا لإن المؤكدة، وهو مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداة الشرط، وكأنه قد قال: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال عليه ومشير إليه، قال سيبويه: « وقد تقول: إن أتيتنى آتيك، أى آتيك إن أتيتنى، قال زهير « وإن أتاه خليل . . . البيت ٤٠٢ » ولا يحسن: إن تأتنى آتيك، من قبل أن إن هى العاملة، وقد جاء فى الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلى * . . . إنك إن يصرع أخوك تصرع * أى إنك تصرع إن يصرع أخوك، ومثل ذلك قوله:

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أى المرء ذيب إن يلق الرشا، قال الأصمعى: هو قديم، أنشدنيه أبو عمرو، وقال ذو الرمة:

وإنى متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظر

أى ناظر متى أشرف، فجاز هذا فى الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما » اهـ كلامه، وخلاصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهذا هو الذى عبر عنه بقوله « وقد تقول: إن أتيتنى آتيك » وإذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جوابا؛ لأن عمل الجازم قد ظهر فى فعل الشرط، وهذا هو الذى عبر عنه بقوله « ولا يحسن: إن تأتنى آتيك » لكن إذا وقع مثل هذا فى ضرورة الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن المتأخر دليل الجواب، وليس جوابا، وأما أبو العباس المبرد فقد جعل المتأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على=

والتقدير فيه : إنك تصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك ، ولولا أنه فى تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً ، وقال زهير :

٤٠٢ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِى وَلاَ حَرِمُ

= تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبرا عنه، وتقدير الكلام على هذا : إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، والجملة الشرطية فى محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت الذى أنشده الأصمعى على كلام المبرد : والمرء عند الرشا إن يلقها فهو ذيب ، وتقدير بيت ذى الرمة على هذا : وإنى متى أشرف فأنا ناظر ، قال الأعلم فى تخريج بيت الشاهد « الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع فى النية ؛ وتضمنه الجواب فى المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ؛ وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على حذف الفاء » اهـ

٤٠٢ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو من شواهد سيبويه (٤٣٦/١) ومفصل الزمخشرى ، وشرحه لابن يعيش (ص ١٢٠٦) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٧٩) وفى أوضح المسالك (رقم ٥١١) وفى شرح شذور الذهب (رقم ١٧٥) والأشمونى (رقم ١٠٨١) وابن عقيل (رقم ٣٤١) وابن الناظم فى باب الجوازم، وشرحه العينى (٤٢٩/٤ بهامش الخزانة) والقالى فى أماليه (١٩٣/١ ط الدار) وقوله «وإن أتاه خليل» الضمير المنصوب يعود إلى هرم بن سنان المرى، والخليل: الفقير المحتاج؛ وأصله الخلة ـ بفتح الخاء وتشديد اللام ـ وهى الفقر، ومن أمثال العرب «الخلة تدعو إلى السلة » أى الفقر يدعو إلى السرقة ، ويوم مسألة : يروى فى مكانه « يوم مسغبة » وقوله « لاغائب مالى » يريد أنه لايعتذر للمحتاج بأن ماله غائب ، وقوله «ولا حرم» هو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، ومعناه المحروم، وهو على تقدير مبتدأ، أى ولا أنت محروم؛ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يقول » فإنه فعل مضارع وقع بعد أداة شرط وفعل شرط ماض ؛ وقد جاء هذا المضارع مرفوعا ؛ فأما سيبويه فيرى أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان متأخرا فى اللفظ ، فكأنه قال : يقول لا غائب مالى ولا حرم إن أتاه خليل ، وأما أبو العباس المبرد فيذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب ؛ لكنه على تقدير فاء الربط ، وكأن الشاعر قد قال : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول لا غائب مالى ـ إلخ؛

والتقدير فيه : يقولُ إنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألة ، ولولا أنه فى تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، وقال الآخر :

٤٠٣ — فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا، وَإنْ يَمُتْ
فَطَعْنَـــةُ لاَ غُسٍّ وَلاَ بِمُغَمَّرِ

والتقدير فيه : إنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ ، فقدَّمه فى الموضع الذى يستحقه فى الأصل ،

وقد وافق أبو العباس فى ذلك مذهب الكوفيين وأبى زيد ؛ وقد رجحه العلامة موفق الدين بن يعيش ؛ قال « فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم ، كأن المعنى : يقول إن أتاه خليل ، وقد استضعف ؛ والجيد أن يكون على إرادة الفاء، فكأنه قال : فيقول » اهـ .

٤٠٣ — هذا البيت لزهير بن مسعود ، وقد أنشده ابن منظور فى لسان العرب (غ س س) وقد أنشده ابن جنى فى الخصائص (٢/٣٨٨) وأبو زيد فى النوادر (ص ٧) ثانى بيتين ، والغس — بضم الغين وتشديد السين المهملة — الضعيف اللئيم من الرجال ، وجمعه أغساس وغساس — بوزن رجال — وغسوس ، وقال ابن الاعرابى : هم الضعفاء فى آرائهم وعقولهم ، والمغمر — بضم الميم الأولى وتشديد الثانية مفتوحة — هو الذى لم يجرب الأمور والناس يستجهلونه ، ومثله الغمر — بفتح أوله وثانيه ساكن أو مفتوح أو مكسور ، وبضم أوله مع سكون ثانيه — وقال ابن سيده : هو من لا غناء عنده ولا رأى ، وقال ابن الأثير : هو الجاهل الغر الذى لم يجرب الأمور . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فلم أرقه إن ينج منها » حيث قدم ما يصلح أن يكون جوابا على أداة الشرط ، ألا ترى أنه لو قال « إن ينج منها فلم أرقه » لصح الكلام ، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جوابا يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام ، فيكون قول زهير « يقول لا غائب — إلخ » وقول جرير البجلى « تصرع » متقدما فى النية وإن تأخر فى اللفظ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله من أن الفعل المتأخر عن أداة الشرط وفعل الشرط إذا كان غير مجزوم فهو على نية التقديم، من قبل أن هذا هو الموضع الأصلى له ، فاعرف ذلك وتنبه له ، فأما البصريون فلا يرون ذلك ، ويجعلون المتقدم دليلا على الجواب ، وليس هو نفس الجواب تقدم ، لأن الجواب مجزوم بالشرط ، وقد تكرر أن عامل الجزم ضعيف ، ومن آثار ضعفه ألا يتقدم معموله عليه .

وإذا ثبت هذا وأنه فى تقدير التقديم؛ فوجب جوازُ تقديمِ معمولِهِ على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع فى موقع العامل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال «زَيْدًا أَضَرَبْتَ»؟ فكذلك لا يجوز أن يقال «زَيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ».

والذى يدلُّ [٢٥٩] على ذلك أنَّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا خَفَاء به، ألا ترى أنك إذا قلت «أَضَرَبْتَ زَيْدًا؟» كنت طالبا لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت «إنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ» كان كلاماً معقوداً على الشك؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ فينبغى أن يُحْمَلَ أحدهما على الآخر؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه؛ فكذلك الشرط.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنَّ الأصل فى الجزاء أن يكون مقدَّماً على الشرط» قلنا: لا نسلم، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب فى الجزاء، والجزاء مُسَبَّبه، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب، ألا ترى أنك لا تقول «إن أشكرك تُعْطِنِي[1]» وأنت تريدُ إن تعطنى أشكرك؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب، وإذا ثبت أن مَرْتَبَةَ الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معمولِهِ كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر:

* إنكَ إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ * [٤٠١]

(١) لكنه لو قال «أشكرك إن تعطنى» كان صحيحا وأفاد المعنى، وهو موطن الخلاف، فتأمل.

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما نَوَى به التقديم وجَعَلَه خبراً لإنَّ لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .

وأما قول زهير :

و إنْ أتاه خَلِيلٌ يوم مسألةٍ يقول . . . . . [٤٠٢]

فلا نُسَلِّم أنه رفَعَه لأن النية به التقديمُ ، و إنما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو « إنْ قُمْتَ أقُومُ » فإنه يجوز أن يبقى على رفعه : لأنه لما لم يظهر الجزمُ فى فعل الشرط تَرَكَ الجوابَ على أول أحواله — وهو الرفع — وهو و إن كان مرفوعاً فى اللفظ فهو مجزوم فى المعنى ، كقولك « يَغْفِرُ اللهُ لِفُلاَنٍ » لفظُه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم « لِيغفرِ اللهُ لفلانٍ » .

وأما قولُ الآخر :

* فلم أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنها . . . * [٤٠٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليلٌ على جواب الشرط : لأن لم أفعل نَفْيٌ لفعلْتُ ، وفعلْتُ تنوبُ مَنَابَ جـواب الشرط المحذوف ، كما [٢٦٠] قال الشاعر :

٤٠٤ — يَا حَـكَمُ الْوَارِثَ عَنْ عَبْدِ الْمَـلِكْ
أوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

---

٤٠٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، وأولهما من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١٥) وفى شرح قطر الندى (رقم ٨٧) وثانيهما وحده من شواهد ابن منظور (ع ن ك — ح ب ا) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٣٨٩ و ٣ / ٣٣١) وبين البيتين فى أرجوزة رؤبة عدة أبيات ، و « أوديت » أى هلكت ، وتحبو : له معنيان أحدهما أن يكون من الحبو الذى هو الزحف، وأصله مشى الصبى على يديه ورجليه، =

. . . .

= والآخر أن يكون بمعنى تمنح وتعطى ، تقول : حباه يحبوه حبوا ، تريد أنه أعطاه ، والمعتنك — على زنة اسم الفاعل — أصله البعير يكلف أن يصعد فى العانك من الرمل ، والعانك من الرمل هو ما انعقد منه ، ولايتأتى الصعود فيه إلا مع جهد ومشقة عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطىء فى سيره ويشرف بصدره ويتلطف حتى يتمكن من صعوده يقول : إنى أهلك إن لم تمنحنى من عنايتك وترفقك بى وتلطفك فى معالجة شؤونى مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد فى عانك الرمل . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « أوديت إن لم تحب » فإن قوله « أوديت » فى هذه العبارة دليل على جواب الشرط المتأخر وهو قوله « إن لم تحب » ولا يجيز البصريون أن يكون قوله أوديت هو جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط معمول للشرط ، والشرط عامل ضعيف ومن آثار ضعف العامل : ألا يعمل محذوفا ، ولا متأخرا عن المعمول ، بل لابد أن يكون مذكورا متقدما على معموله ، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شىء ، قال ابن جنى: « أما قوله :

* فلم أرقه إن ينج منها ، وإن يمت *

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب . وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار — وهو أقوى من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال — لا يجوز تقديم ما انجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر ، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر فى البيت ، ووجه القول عليه أن الفاء فى قوله فلم أرقه لا تخلو أن تكون معلقة بما قبلها أو زائدة ، وأيها كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها ، وقد علم أن لم أفعل نفى فعلت ، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله :

يا حكم لوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

أى إن لم تحب أوديت ، فجعل أوديت المتقدم دليلا على أوديت هذه المتأخرة ، فكما جاز إن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف كذلك جعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه » اهـ . والنحاة يستشهدون بهذين البيتين فى مسألتين أخريين : =

أى : إنْ لَمْ تحبُ أوْدَيْتُ ، فجعل «أوديت» المقدَّمَ دلالةً على أوديت المؤخر ؛ فكما جاز أن يجعل فَعَلْتُ دليلا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يُجْعَلَ نَفْيُهَا الذى هو لم أفْعَلْ دليلا على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا « امْرَأةٌ عَدُوَّةٌ » كما قالوا « صَدِيقَةٌ » وقالوا « مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ » كما قالوا «عَتِيقَةٌ» وقالوا « جَوْعَانُ » كما قالوا « شَبْعَانُ » وقالوا «عَلِمَ» كما قالوا «جَهِلَ» ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

٤٠٥ - إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

= أما أولاها ففى قوله« يا حكم الوارث» فإن قوله «الوارث» نعت للمنادى قبله ،وهذا النعت مقترن بأل ، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقترنا بال يجوز رفعه تبعا للفظ المنادى ونصبه تبعا لمحله ، فإن المنادى المفرد العلم مبنى على الضم فى محل نصب ، وأما الثانية ففى قوله « أوديت » فإن هذا الفعل ماض فى اللفظ ، ولكنه مستقبل فى المعنى ، أى إنى أودى وأهلك إن لم تتداركنى ، واستعمل الماضى مكان المستقبل تحققا لوقوعه وثقة منه بأنه كائن لا محالة ؛ فكأنه يقول : إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب متى طلب

٤٠٥ هذا البيت من كلام القحيف العقيلى يمدح حكيم بن المسيب القشيرى ،وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٢٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٢٩٨) والأشمونى (رقم ٥٥٣) وابن الناظم فى باب حروف الجر من شرح الألفية ؛ وشرحه العينى (٣/٢٨٢ بهامش الخزانة) ورضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافية ؛ وشرحه البغدادى (٤/٢٤٧) وابن جنى فى الخصائص (٢/٣١١و٣٨٩) وأبى زيد فى نوادره (ص ١٧٦) وقشير — بزنة التصغير — هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وقوله « لعمر الله » أراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق ، وقد قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ؛ بنصب عمر على حذف حرف القسم ؛ وبنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، ويجوز رفع العمر على أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا : أى لعمرك الله قسمى . ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «رضيت على» حيث عدى رضى بعلى ؛ =

إنه لمـا كان « رضيتُ » ضِدَّ سَخِطْتُ ، وسَخِطْتُ تعدَّى بعلى ، فـكذلك «رضيت» حملا له على ضِدِّه ؛ فـكذلك ها هنا : جعل لم أفعل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فَعَلْتُ .

= والأصل فى هذا الفعل أن يتعدى بعن كما فى قوله تعالى(رضى الله عنهم، ورضوا عنه) وللعلماء فى ذلك ثلاثة تخريجات :

الأول: أن الشاعر وضع « على » موضع عن، وزعم من ذهب إلى هذا أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ ومن أمثله ذلك قول دوسر بن غسان اليربوعى :

إذا ما امرؤ ولى على بوده وأدبر لم يصدر بإدباره ودى

يريد إذا امرؤ ولى عنى بوده وجفانى ثم رجع إلى الود لم يرجع برجوعه ودى ؛ فوضع على موضع عن كما فى بيت الشاهد ؛ ومن وضع حرف فى موضع حرف آخر قول عنترة فى معلقته :

بطل كأن ثيابه فى سرحة يحذى نعال السبت ليس بتوأم

يريد أنه طويل القامة فإذا لبس ثيابه فـكأنها نشرت على شجرة مشرفة عالية . فوضع فى موضع على ، ومن ذلك قول أعرابى من طيىء :

نلوذ فى أم لنا ماتغتصب من الغمام ترتدى وتنتقب

أراد بالأم جبلا من جبال طيىء ؛ وما تغتصب : أى أنها منيعة على من أرادها ؛ وقد وضع فى موضع الباء فى قوله « نلوذ فى أم لنا » لأن « لاذ » يتعدى بالباء .

التخريج الثانى : أن يضمنوا الفعل المذكور فى الـكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ؛ فيضمنوا « رضى » فى قول القحيف معنى عطف أو أقبل ؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بعلى ، وهـكذا .

والتخريج الثالث : أن يحمل الفعل على ضده ؛ فيحمل « رضى » فى بيت القحيف على سخط ، وسخط يتعدى بعلى ، ويحمل « ولى » فى قول الطائى « ولى على بوده » على أقبل ، وأقبل ضد ولى ، وهـكذا .

وليس كل كلام يمـكن تخريجه على كل واحد من هذه التخريجات الثلاثة ، بل يحمل على ما يمـكن منها . وفى هذا ما يكفى أو يغنى

وحذف جواب الشرط كثير فى كلامهم إذا كان فى الكلام ما يدلُّ على حذفه ، كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » أى : إن فعلت كذا ظلمت ، فحذف «ظلمت» لدلالة قوله« أنت ظالم » عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط فى كلامهم للدلالة عليه أكثرُ من أن تحصى ، والله أعلم .

٨٨ — مسألة

[القول فى « إنِ » الشرطية ، هل تقع بمعنى إذْ ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنِ » الشرطية تقع بمعنى إذْ ، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذْ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن «إنْ» قد جاءت كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذْ ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنتم فى رَيْبٍ مما نَزَّلْنَا على عَبْدِنا) أى : وإذ كنتم فى ريب ؛ لأن «إن» الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إذْ » ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : « إنْ قامتِ القيامة كان كذا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إذ قامت القيامة » أو « إذا قامت القيامة » كان جائزاً ؛ لأن إذ و إذا ليس فيهما معنى الشك [٢٦١] ، و إذا ثبت أن « إن » الشرطية فيها معنى الشك ؛ فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا فى شك ؛ فدلَّ على أنها بمعنى إذْ ؛ وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : إذ كنتم مؤمنين ؛ لأنه لا شك فى كونهم مؤمنين ؛ ولهذا خاطبهم فى صَدْرِ الآية بالإيمان ، فقال : (يا أيها

---

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٦ بتحقيقنا) وخزانة الأدب للبغدادى (٣/٦٥٦ فى أثناء شرح الشاهد رقم ٦٩٩) وإيضاح القزوينى (٨٨ — ٩٥ بتحقيقنا)

الذين آمنوا) ؛ فدل على أنها بمعنى إذْ ، وقال تعالى : (وَاتَّقُوا اللهَ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : إذ كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : (وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : إذْ ، وقال تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ) أى : إذ شاء الله ، وجاء فى الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر : «سلامٌ عليكم أهل دَارِ قوم مُؤْمِنِينَ ، وإنَّا إنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُونَ » أى : إذْ ، لأنه لا يجوز الشك فى اللحوق بهم ، وقال الشاعر :

٤٠٦ — وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا التى حَلَفَتْ ... إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ

أى : إذْ ، والشواهِدُ على هذا النحو أكْثرُ من أن تُحْصَى .

---

٤٠٦ — الحلفة — بفتح الحاء وسكون اللام — واحدة الحلف ، وهو القسم ؛ تقول حلف فلان يحلف — من باب ضرب — حلفا بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فكسر ؛ ومحلوفا أيضا ؛ وهذا أحد المصادر التى جاءت على زنة المفعول مثل المجلود والمعقول والمعسور والميسور ؛ وقالوا « محلوفة بالله ما فعل كذا » بالنصب : أى يحلف محلوفة بالله ما فعل كذا ؛ وقال امرؤ القيس فى الحلفة :

حلفت لها بالله حلفة فاجر ... لناموا ؛ فما إن من حديث ولا صالى

وقال زيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبى :

تألى ابن أوس حلفة ليردنى ... إلى نسوة كأنهن مفائد

والوقر — بفتح الواو وسكون القاف — ثقل فى الأذن ؛ ويقال : هو أن يذهب السمع كله ؛ وقال الله تعالى (وقالوا قلوبنا فى أكنة مما تدعونا إليه ، وفى آذاننا وقر) وقال (والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر ، وهو عليهم عمى) وقال (وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه، وفى آذانهم وقرا)وقال (ولى مستكبرا كان لم يسمعها ،كأن فى أذنيه وقرا) ومحل الاستشهاد فى هذا البيت هنا قوله « إن كان سمعك غير وقر » فإن الكوفيين زعموا أن « إن » ههنا بمعنى إذ ؛ والكلام تعليل لقوله « سمعت حلفتها » فإن المراد عندهم : سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذى وقر ؛ والذى دعاهم إلى هذا أن الأصل فى الشرط أن يكون مستقبلا؛ لأن القصد تعليق الجواب عليه ، وتعليق الشىء لا يكون على شىء مضى؛ لأنه حينئذ لا فائدة فى تعليق وجود الجواب عليه؛ وإنما يكون التعليق =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى « إنْ » أن تكون شرطًا ، والأصل فى «إذ» أن تكون ظرفًا ، والأصل فى كل حرفٍ أن يكون دالا على ما وضع له فى الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل بقى مرتَهَنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجُهم بقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) فلا حجة لهم فيه ، لأن «إنْ» فيه شرطية ، وقولهم « إنَّ إنِ الشرطية تفيدُ معنى الشك » قلنا : وقد تستعملها العربُ وإن لم يكن هناك شك، جَرْيًا على عاداتهم فى إخراج كلامهم مُخْرَجَ الشك وإن لم يكن هناك شك، على ما بينا قبل ، ومنه قولهم « إنْ كُنْتَ إنسانًا فأنْتَ تَفْعَلُ كَذَا ، وإن كُنْتَ ابْنِى فأَطِعْنِى » وإن كان لا يشك فى أنه إنسان وأنه ابنُه ، ومعناه أن مَنْ كان إنسانًا أو ابنًا فهذا حكمه ، فخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم .

= فيما يأتى من الزمان ؛ فلما وجدوا «إن» تدخل على الفعل الماضى قالوا : إنه لا يراد بها التعليق حينئذ ، وإنما يراد بها التعليل ؛ وخرجوا ما أثره المؤلف من الآيات الكريمة ونحوها على هذا ؛ واستدلوا بجملة أبيات منها هذا البيت الذى أنشده المؤلف ههنا ؛ ومنها قول الفرزدق ؛ وهو من شواهد الرضى فى الجوازم وشواهد المغنى :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا ؛ ولم تغضب لقتل ابن خازم؟

ومنها قول الآخر :

أتجزع إن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزة المتقطع ؟

ومما يؤيدهم أنك تجد « إن » — فيما ذكروه من الآيات الكريمة والأبيات — لم يذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرىء فى كل منها بكسر همزة « إن » وقرىء بفتحها ؛ وكذلك الأبيات التى رووها تروى بكسر الهمزة وبفتحها ؛ فهذه ثلاثة أشياء : كون الفعل بعدها ماضيا ، وعدم ذكر جواب ، ورواية فتح الهمزة . وكلها يمنع أن تكون « إن » شرطية . وقد تمحل البصريون فى كل واحد من هذه الثلاثة : أما مضى الفعل فزعموا أنه — وإن كان ماضيا فى اللفظ — مستقبل فى المعنى ؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأن المراد : إن يتبين كذا ، وأما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلالة الكلام عليه وهو مراد ، وأما فتح الهمزة فقد أنكروا وروده .

وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمنينَ) فإن الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن [٢٦٢] يكون الاستثناء وقع على دُخُولهم آمنين ، والتقدير فيه : لتدخُلنَّ المسجدَ الحرام آمنين إن شاء الله .

والوجه الثانى : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك ، كما قال تعالى : (وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إنى فَاعِلٌ ذٰلِكَ غَداً إلا أنْ يَشَاءَ اللهُ) .

وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : « و إنا إن شا الله بكم لاحقون» ، لأنه لما أدَّبه الحقُّ تعالى بقوله تعالى : (وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إنى فاعل ذلك غَداً إلا أن يشاء الله) تمسَّكَ بالأدب ، وأحال على المشيئة فقال : « و إنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وعلى هذا أيضاً يحمل قول السلف « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » ، ويحتمل أيضاً وجهين آخرين :

أحدهما: أن يكونوا قالوا ذلك تَرْكاً لتزكية النفس، لا للشك ، كما قال تعالى : (فَلاَ تُزَكُّوا أنْفُسَكُمْ) وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح ؟ فقال : ثناء الرجل على نفسه .

والثانى : أن يكون قولهم « إن شاء الله » شكا فى وصف الإيمان ، لا فى أصل الإيمان ، والشك فى وصف الإيمان لا يقدح فى أصل الإيمان .

وأما قول الشاعر :

* إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرٍ * [٤٠٦]

فلا حجة فيه ، لأن «إنْ» فيه حَرْفُ شرطٍ ، لا بمعنى إذ ، واستغنى بما تقدم من قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ، لدلالته عليه ، على ما بينا فيما تقدم ، والله أعلم .

* * *

٨٩ — مسألة

[القول فى « إن » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « إنْ » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إنْ زَيْدٌ قائم » فإنها بمعنى ما . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إن » تكون بمعنى « ما » وقد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ) أى : ما الكافرون إلا فى غُرُور ، وقال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : (إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُم) أى : ما نحن ، وقال تعالى : (بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ، إِنْ[٢٦٣] كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ) أى : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها و بين « ما » لتأكيد النفى ، كالجمع بين إنَّ واللام لتوكيد الإثبات .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ها هنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق فى المعنى بين قول القول القائل « ما إنْ زَيْدٌ قائم » و بين « ما زيد قائما » فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة « من » بعد النفى ، كما قال تعالى : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ) أى ما لكم إله غيره ، وكما قال الشاعر :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : توضيح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٣٦ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٨٢) وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/٣٥٧) .

* . . . وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ * [١٥٩]

أى أحد ، وأشبهت « ما » إذا وقعت زائدة ، قال الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) أى : فبرحمة ، وقال تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) أى : عن قليل ، وقال تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) أى : فبنقضهم ، و « ما » زائدة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون بمعنى ما » قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى « ما » فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنع(١) أن تقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين) فلا نسلم أنَّ «إنْ» ها هنا بمعنى ما ، و إنما هى ها هنا شرطية ، وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَولُ الْعَابِدِين) لا نسلم أيضاً أنها ها هنا بمعنى ما ،و إنما هى شرطية، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآنفين ، من قولهم « عَبِدَ الرجلُ يَعْبَدُ عَبَداً فهو عَبِدٌ وعابِدٌ » إذا أنِفَ ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه « عَبِدْتُ فَصَمَتُّ » أى أى أَنِفْتُ فسكتُّ ، وقال الشاعر :

٤٠٧ — أُولَائِكَ قَوْمِى إنْ هَجَوْنِى هَجَوْتُهُمْ
وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بِدَارِمِ

---

(١) فى ر « إذ لا يمنع أن يقع » .

٤٠٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع ب د) ونسبه إلى الفرزدق ، وقد بحثت ديوان الفرزدق فلم أجده ، وإن كان معنى البيت يتكرر كثيرا فى كلام الفرزدق، كقوله لجرير :

ولست وإن فقأت عينيك واجدا أبا لك إذ عد المساعى كدارم =

. . . .

= وكقوله فى العديل بن الفرخ العجلى :

عجبت لعجل إذ تهاجى عبيدها ... كما آل يربوع هجوا آل دارم

وكقوله ، وهو أقرب لبيت الشاهد :

وليس بعدل أن سببت مقاعسا ... بآبائى الشم الكرام الخضارم

ولكن عدلا لو سببت وسبنى ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وتقول « عبد فلان على فلان يعبد عبدا فهو عبد — من مثال فرح يفرح فرحا فهو فرح » وعابد أيضا : إذا غضب وأنف ، وقد عدى الفرزدق هذا الفعل بنفسه من غير حرف الجر فى قوله :

علام يعبدنى قومى وقد كثرت ... فيهم أباعر ما شاءوا وعبدان ؟

والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « وأعبد » فإنه فعل مضارع ماضيه « عبد » من باب فرح ، ومعناه أنف وغضب ، وقال ابن أحمر يصف الغواص :

فأرسل نفسه عبدا عليها ... وكان بنفسه أربا ضنينا

قيل معنى قوله « عبداً » أى أنفا ، يقول : أنف أن تفوته الدرة . قال ابن منظور : « وفى التنزيل (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ويقرأ (العبدين) قال الليث : العبد — بالتحريك — الأنف والغضب والحمية من قول يستحيا منه ويستنكف ، ومن قرأ (العبدين) فهو مقصور ، من عبد يعبد فهو عبد ، وقال الأزهرى : هذه آية مشكلة ، وأنا ذاكر أقوال السلف فيها ، ثم أتبعها بالذى قال أهل اللغة ، وأخبر بأصحها عندى ، أما القول الذى قاله الليث فى قراءة (العبدين) فهو قول أبى عبيدة ، على أنى ما علمت أحدا قرأ (فأنا أول العبدين) ولو قرىء مقصورا كان ما قاله أبو عبيدة محتملا وإذ لم يقرأ به قارىء مشهور لم نعبأ به ، والقول الثانى ماروى عن ابن عيينة أنه سئل عن هذه الآية ، فقال : معناه إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ، يقول : فكما أننى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، وقال السدى : قال الله لمحمد : قل إن كان — على الشرط — للرحمن ولد كما تقولون لكنت أول من يطيعه ويعبده ، وقال الحسن وقتادة : إن كان للرحمن ولد ، على معنى ما كان ، فأنا أول العابدين : أى أول من عبد الله من هذه الأمة ، وقال الكسائى (إن كان) أى ما كان للرحمن ولد (فأنا أول العابدين) أى الآنفين ، رجل عابد وعبد وآنف وأنف ، أى الغضاب الآنفين من =

أى : آنَفُ ، ومعنى الآية أنا أول الآنفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كُنْتَ كاتباً فأنا حاسب ، يريد إنك لست [٢٦٤] بكاتب ولا أناحاسب ، على أنا نقول : ولم قلتم إنها إذا كانت فى موضع ما بمعنى « ما » ينبغى أن تكون ها هنا ؟

قولهم « جمع بينها و بين ما لتوكيد النفى كما جمع بين إنَّ واللام لتوكيد الإثبات » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجابا ؛ لأن النفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً ؛ لأن نفى النفى إيجاب(١) ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات

هذا القول ، وقال : فأنا أول الجاحدين لما تقولون ، ويقال : أنا أول من تعبده على الوحدانية مخالفة لكم ، وقال ابن الأنبارى (إن كان للرحمن ولد) ما كان للرحمن ولد ، والوقف على ولد ، ثم ابتدىء (فأنا أول العابدين) له على أنه لا ولد له ، قال الأزهرى : قد ذكرت الأقوال ، وفيه قول أحسن من جميع ما قالوا ، وأسوغ فى اللغة وأبعد من الاستكراه ، وأسرع إلى الفهم ، روى عن مجاهد أنه قال : إن كان لله ولد فى قولكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم فيما تقولون ، قال الأزهرى : وهذا واضح ، ومما يزيده وضوحا أن الله عز وجل قال لنبيه : (قل) يا محمد (إن كان للرحمن ولد) فى زعمكم (فأنا أول العابدين) إله الخلق أجمعين الذى لم يلد ولم يولد ، وأول الموحدين للرب الخاضعين المطيعين له وحده ؛ لأن من عبد الله تعالى واعترف بأنه معبود وحده لا شريك له فقد دفع أن يكون له ولد فى دعواكم ، والله عز وجل واحد لا شريك له وهو معبودى الذى لا ولد له ولا والد ، قال الأزهرى : وإلى هذا ذهب إبراهيم بن السرى وجماعة من ذوى المعرفة ، وهو الذى لا يجوز عندى غيره » اهـ كلامه .

(١) هذه مغالطة ظاهرة ، لا يجوز أن تأخذ بها ، ولا أن تجدها صحيحة فى الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفى إذا دخل على النفى لا يكون الكلام إيجابا على الإطلاق ، وبيان هذا أن النفى الداخل على النفى يكون على أحد وجهين : الأول أن يكون المراد به نفى النفى الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتا وإيجابا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، والوجه الثانى أن يكون المراد بالنفى الثانى تأكيد النفى الأول ، وحينئذ

فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفيا ، بخلاف النفى ؛ فإنه يصير إيجاباً ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

٩٠ — مسألة

[القول فى معنى « إنْ » ومعنى اللام بعدها][1]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « إنْ » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلاَّ » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ

=يكون الكلام نفيا مؤكدا ، ولا يكون إثباتا أصلا ، وذلك وارد فى التوكيد اللفظى ، فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه . مثل قول جميل :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على مواثقا وعهودا

ثم إن المؤلف رحمه الله فى المسألة الثالثة والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفة الصالحة لأن تكون خبرا إذا كان معها ظرف مكرر وجب نصب هذه الصفة حتى يكون أحد الظرفين خبرا والآخر حالا ، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هى الخبر ، ويكون الظرفان حالين ؛ فلا تكون فى أحد الظرفين فائدة جديدة ، وحمل الكلام على إفادة فائدة جديدة أولى ، فأبطل هذا الكلام بقوله « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما أفادته الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره — إلخ » فما الذى حدث ههنا حتى ذهل عن أن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه ؟

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٣٢ وما بعدها) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١/٢٦٧ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٧٩ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٢٩)

الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا) أى : وما كادوا إلا يستفزونك ، وقال تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) أى : وما كادوا إلا يزلقونك ، وقال تعالى : (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا) أى : وما كانوا إلا يقولون ، وقال تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً) أى : ما كان وعد ربنا إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

٤٠٨ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى .

٤٠٨ — هذا البيت من كلام عاتكة بنت زيد العدوية ، ترثى فيه زوجها الزبير بن العوام الذى قتله ابن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل ، والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٨) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٤٨/٤) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٢) وفى أوضح المسالك (رقم ١٤٧) والأشمونى (رقم ٢٧٩) وابن عقيل (رقم ١٠٤) وابن الناظم فى باب إن وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٢٧٨/٢ بهامش الخزانة) وشلت : يبست ، وأصل الفعل شالل — من باب فرح — وقوله « كتبت عليك » يروى فى مكانه « حلت عليك » ويروى أيضا « وجبت عليك » ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « إن قتلت لمسلما » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن إن فى هذه العبارة نافية بمعنى ما ، واللام التى فى قوله « لمسلما » استثنائية بمعنى إلا ، وكأن الشاعر قد قال : ماقتلت إلا مسلما ، وتجد فى كلام بعض النحاة — منهم الرضى والزمخشرى وابن هشام — مايفيد أن الكوفيين يستدلون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع بعد إن المخففة من الثقيلة الفعل الماضى غير الناسخ ، وهو كلام غير مبنى على التحقيق ، والتحقيق أن جمهور الكوفيين لايقولون بأن إن تكون مخففة من الثقيلة أصلا ، والكسائى يقول : إذا وليها جملة اسمية جاز أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وليها فعل فهى نافية واللام بعدها بمعنى إلا ، فإن فى هذا البيت نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ؛ لأن الوالى لها فعل ، وقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام ، وأما البصريون فيرون « إن » فى هذا البيت مخففة من الثقيلة ، واللام التى بعدها لام فارقة بين الكلام النفى =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأنا وجدنا لها فى كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إنَّ » وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد ؛ لأن لها أيضاً نظيرا فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فى كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام [٢٦٥] بما له نظير فى كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شىء ليس له نظير فى كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن « إنْ » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا حجة لهم فى شىء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أن « إنْ » مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذى يدل على ذلك أنَّ « إنْ » التى بمعنى ما لا تجىء اللام معها ، كما قال الله تعالى : (إنِ الكافرون إلا فى غرور) وكما قال الله تعالى : (إن أنتم إلا تكذبون) وكما قال الله تعالى : (إنْ هَـذَا إلا إفك افتراه) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجىء مع شىء منها اللامُ

فأما قولهم « إن اللام فى (ليستفزونك) و (ليزلقونك) و (ليقولون) و (لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا فى هذه المواضع » قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلاَّ » لكان ينبغى أن يجوز « جاءنى القوم لَزَيْداً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المخففة من الثقيلة لأن « إن » المخففة

= والكلام المثبت المؤكد، نعنى أنها تدخل الكلام فى حال إهمال إن المخففة لتكون فارقة بينها وبين إن النافية ، وهم يختلفون فى هذه اللام : أهى لام الابتداء التى تدخل لتفيد الكلام زيادة توكيد أم هى لام أخرى ؟ وليس هذا موضع الإفاضة فى هذا الموضوع .

فى اللفظ بمنزلة التى يراد بها النفى ، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما ؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سبباً للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

٩١ — مسألة

[هل يجازى بكيف ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أنّ « كيف » يجازى بها كما يُجَازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها .

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بهـا لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أيْنَ » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات [٢٦٦] المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » : فى أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » : فى أى مكان تكن أكن ، ومعنى « متى ما تكن أكن » : فى أىّ وَقْتٍ تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما لم يجز المجازاة بهـا لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت « كيف تكن أكن » فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٠٥ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٤/ ١١)

وذلك متعذر ؛ لأنا نقول : هذا يلزمكم فى تجويزكم « كيف تكون أكون » ؟ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه ؛ فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثانى : إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك فى مَنْ وما وأيّ ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة ها هنا تلجىء إلى المجازاة بها ؛ فينبغى أن لا يجازى بها ؛ لأنا وجدنا أيًّا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « فى أى حال تكن أكن » فهو فى المعنى بمنزلة « كيف تكن أكن » . غير أن هذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرهما من كلمات المجازاة ؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل .

والتعويل فى الدلالة على أنه لا يجوز [٢٦٧] أن يجازى بها الوجهان الأولان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها أشبهت كلمات المجازاة فى الاستفهام ، وإن معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نسلم أن

معناها كمعنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كيف تكن أكن » كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد ضَمِنْتَ له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسَّقَمِ والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقيما والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحا ولا الضعيف أن يجعل نفسه قويا ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما تكن أكن » فقد ضمنت له متى كان فى بعض الأماكن أن تكون أيضاً فى فى ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمنت له فى أى زمان ذَهَبَ أن تذهب معه ، وهذا أيضاً غير متعذر ، بخلاف كيف ؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازَى على جميع أحوال المجازِى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم فى تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدِّر أن هذا الكلام قد خرج على حال عَلِمَهَا المجازِى ؛ فانصرف اللفظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير فى الجزم بها على المجازاة لأن الأصل فى الجزاء أن لا يكون معلوماً ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن يكون بإنْ ، وأنت إذا قلت « إن قُمْتَ قُمْتُ » فوقْتُ القيام غيرُ معلوم ، فلما كان الأصل فى الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف فى الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حالٍ معلومةٍ ، والله أعلم .

* * *

[٢٦٨] ٩٢ — مسألة

[السين مقتطعة من سوف أو أصْلٌ برأسه][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصْلُهَا سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصْلٌ بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قانا ذلك لأن « سوف » كَثُرَ استعمالها فى كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدْرِ ، ولم أبَلْ ، ولم يَكُ ، وخُذْ ، وكُلْ » وأشباه ذلك ، والأصل لا أدرى ، ولم أبال ، ولم يَكُنْ ، وأَأْخذ ، وأأكل ، فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : لما كثر استعمال « سوف » فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا .

والذى يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعل « سَوْ أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال « سَفَ أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما فى الحذف مع تطرق الحذف إليهما فى اللغتين لكثرة الاستعمال .

والذى يدل على ذلك أن السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها فى اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفَرْعٌ عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنًى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا فى نفسه ، والسينُ حرف يدل على معنًى ؛ فينبغى أن يكون أصلا فى نفسه ، لا مأخوذاً من غيره .

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٣٨ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٩٩) .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن سوف لما كثر استعمالها فى كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف[1]، على أن الحذف لو وجد كثيراً فى غير الحرف من الاسم والفعل فقلّما يوجد فى الحرف ، وإن وُجِد الحذف فى الحرف فى بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه .

وأما ما رووه عن العرب من قولهم فى سوف أفعل « سَوْ أفْعَلُ » و « سَفَ أفْعَلُ » [٢٦٩] فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه رواية تفرّد بها بعضُ الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حُجّة .

والثانى : إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذى لا يُعْبأ به ؛ لقلته .

والثالث : أنّ حَذْفَ الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغى أن يجمع بينهما فى الحذف ؛ لأن ذلك يؤدى إلى مالا نظير له فى كلامهم ؛ فإنه ليس فى كلامهم حرفٌ حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبْقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى مالا نظير له فى كلامهم مردود .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن يستويا فى الدلالة على الاستقبال على حَدٍّ واحد ، ولا شك أن سوف أشَدُّ تراخياً فى الاستقبال من السين ، فلما اختلفا فى الدلالة دَلَّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

(١) ليس هنا قياس ، لأنه قد ورد عن العرب « سوف أفعل » و « سوأفعل » بحذف الفاء ، و « سف أفعل » بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثانى والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن العرب أيضا « سأفعل » فقلنا : وهذا أيضا مقتطع من الأول؛ فالمدار على الورود عن العرب، فأين القياس ؟

٩٣ — مسألة

[المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية ـ نحو « تَتَنَاوَلُ ، وتَتَلَوَّنُ » ـ فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو « تَنَاوَلُ ، وتَلَوَّنُ » .

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد ـ وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية ـ استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ؛ فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة ، أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أَضْعَفُ من الأصلى ، والأصلى أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من [٢٧٠] الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنًى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنًى ؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف مالم يدخل لمعنًى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلى فكان حذفه أولى » قلنا : لا نسلم هذا مطلقاً ؛ فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنًى ، وزائد لم يجىء لمعنًى ، فأما الزائد الذى جاء لمعنًى فلا نسلم فيه

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٤/٢٩٤ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٩٩ بولاق)

أن الأصليَّ أقوَى منه ، وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فسلَّمٌ أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد ها هنا ، وهذا لأن التاء ها هنا جاءت لمعنَى المضارعة ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبْقِيَتُهَا أولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على صحة هذا ثبوتُ التنوين فى المنقوص والمقصور وحَذْفُ حرف العلة منهما لا لتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص « هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ » والأصل فيه « هذا قاضِيٌ ، ومررت بقاضِيٍ » إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لا لتقاء الساكنين وبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنًى ، والتنوين جاء لمعنًى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول فى المقصور « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَيٌ وعَصَوٌ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً[1] لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين وبقى التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك ها هنا ، ولهذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومغتسل : مُطَيلِق ومُغَيسل ، وكذلك التكسير نحو : مَطَالِق ومَغَاسِل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى — وهو الدلالة على اسم الفاعل — والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ؛ فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يجىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو[2] أن الحرف

(١) فى ر « قلبوها ألفا » وليس بذاك .

(٢) فى ر « وهو أن — إلخ » والظاهر أن الواو من « وهو » زائدة .

الذى جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ فى الدلالة على [٢٧١] معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذى لم يجىء لمعنى : فإنه ليس فيه دلالة على معنًى فى نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشىء لا معنى له فى نفسه ؛ فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يجىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم .

٩٤ ــ مسألة

[هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الأثنين وجماعة النسوة ، نحو « افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها فى هذين الموضعين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل فى هذين الموضعين ؛ فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثانى : أن هذه النون إنما دخلت فى القَسَم والأمر والنهى والاستفهام والشرط بإمَّا لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/١٨٩) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٦١) .

مستقبل وَقَعَ فى هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، فُصَارَى ما يُقَدَّر أن يقال : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك فى كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فَرْطُ مَدٍّ ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمة القراء (إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ) بسكون الياء من (مَحْيَاى) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك ها هنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حَلْقَتَا الْبِطَانِ » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال « لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ » بإثبات الألف ، فجمع بينها و بين لام التعريف وهما ساكنان لِماَ فى الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءة ، والهمزة المخففة ساكنة .

[٢٧٢] والذى يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر (ولا تَتَّبِعَانْ) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان فى الوصل ، إذا كان الثانى منهما مدغماً فى مثله ، نحو : دَابَّة ، وتُمُودَّ ، وأُصَيْمّ » لأنا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك « اضربا نُعْمَانَ ، واضربانِّى » فالنون الأولى فى قولك « اضربا نُّعْمَانَ » نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية نون « نعمان » وكذلك النون الأولى فى « اضربانِّى » نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية التى تصحب ضمير المتكلم[1] ؛ فينبغى أن تجيزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع و بعدها نونٌ مشددة ، كقوله تعالى : (ولا تتبعانِّ سبيل الذينَ لا يَعلمونَ) فى قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجيزوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

---

(١) هى النون التى سموها نون الوقاية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة فى هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التى للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردَّتْه إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَخْلُ : إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تُقَرَّ ساكنة ، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، و بطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هى نون الإعراب أو نون التوكيد ، و بطل أن تُقَرّ ساكنة ؛ لأنه يؤدى إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين فى الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدغماً ، نحو « دَابَّة ، وضَالَّة ، وتُمُودّ الثوب ، ومُدَيْقّ ، وأُصَيْمّ » وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون فى فعل الاثنين .

وكذلك أيضاً يبطل إدخالها فى فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يَخْلُ : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما فى الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلنان » بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين ، وذلك لا يجوز ، و بطل أن تدغم إحداهما فى الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ؛ فيلتقى ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدى إلى تحريك [٢٧٣] اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضاً يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة ، نحو « تضربَنّ يا رجل » وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو « تضربُنّ يا رجال » وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو « تضربِنّ يا امرأة » فبطل تحريك اللام، و بطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لايخلو : إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنةً مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء

الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنَةً مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حَدِّه ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له فى كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل فى نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا فى التأكيد فهما متغايران فى الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجِهِ عن الحال ، وإخلاصِهِ للاستقبال ، والثقيلةُ آكَدُ فى هذا المعنى من الخفيفة .

والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير فى الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : (لَنَسْفَعاً بالناصية) وقال تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ) أجمع القُرَّاء على أن الوقف فى هذين الموضعين (لَنَسْفَعاً ، وَلَيَكُوناً) بالألف لا غير .

وقال الشاعر :

٤٠٩ — يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا   شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

٤٠٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى، وهما من شواهد سيبويه (٢/١٥٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٤١) ورضى الدين فى باب نون التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٥٦٩) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٧٤) وابن عقيل (رقم ٣١٧) وقد زعم الأعلم أن هذين البيتين فى وصف جبل قد عمه الخصب ونما فيه النبات فجعله الراجز كشيخ مزمل فى ثيابه معمم بعمامته ، وأنه خص الشيخ لوقاره فى جلسته وحاجته للاستكثار =

فقال « يَعْلَمَا » بالألف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله « مُعَمَّمَا » بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف فى لغة مَنْ يجعلها وصلا ، ولا رويًّا مع الميم إلا فى الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًّا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال « مُعَمَّمًا » بالتنوين جاز أن يقول « يَعْلَمَنْ » بالنون ؛ لأنهم [٢٧٤] يجعلون فى القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم فى ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة ، فى اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

= من الثياب. وليس هذا الكلام بشىء ، بل البيتان فى وصف وطب لبن قد علته رغوة اللبن وتكورت فوقه فأشبهت العمامة بدليل أن قبل البيتين قوله :

وقد حلبن حيث كانت قيما مثنى الوطاب ، والوطاب الزمما

* وقمعا يكسى ثماما قشعما *

قيما : هو — بضم القاف وتشديد الياء — جمع قائمة، والقياس أن يقال : قوم — بالواو — لأن عين هذه الكلمة واو ، ومثنى الوطاب : أى المتكرر منه ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة ، والزمم : جمع زام ، وهو المملوء ، والقمع — بكسر القاف وفتح الميم — هو شىء يوضع فى فم السقاء ويصب اللبن فيه مخافة أن يقع على الأرض ، والثمال — بضم الثاء — ههنا الرغوة ، ويحسبه : أى الوطب الذى علاه الثمال ، وما فى قوله « مالم يعلما » مصدرية ظرفية : أى مدة عدم علمه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يعلما » والعلماء يستشهدون بهذه الكلمة لشيئين : أولهما أن نون التوكيد تنقلب ألفا فى الوقف ، ألا ترى الراجز قد جاء بهذه الكلمة فى آخر البيت بالألف لأن آخر البيت محل الوقف ؟ والثانى أن الفعل المضارع المنفى بلم تدخل عليه نون التوكيد تشبيها لم بلا الناهية ، وسيبويه يرى أن ذلك لا يكون إلا فى الضرورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه دخول النون فى قوله لم يعلمن ، وليس المضارع بعد لم من مواضع نون التوكيد ، ضرورة » اه بتوضيح يسير .

٤١٠ — أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي : إِنْ أَصَبْتِ لَقَدْ أَصَابَنْ

وكما قال الشاعر :

٤١١ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِياً ... عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ

---

٤١٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٩٨و٢٩٩) وابن جنى فى الخصائص (٢/٩٦) وفى شرح تصريف المازنى (١/٢٢٤) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٦٧) وفى أوضح المسالك (رقم ١) والأشمونى (رقم ٤) وابن عقيل (رقم ١) وشرحه العينى (١/٩١ بهامش الخزانة) ورضى الدين فى أوائل شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٣٤) ومفصل الزمخشرى وشرحه لابن يعيش (ص ١٢٣١) وأقلى : فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشىء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشىء بتة ، وهو المراد ههنا ، واللوم : العذل والتوبيخ ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل وهو اللوم والتعنيف ، والعتاب : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد ههنا اللوم فى تسخط ، وأصبت : يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العتابن » و« أصابن » حيث لحق التنوين هاتين الكلمتين ، وههنا أشياء لابد أن ننبهك إليها ، الأول : أن هذا التنوين يسمى تنوين الترنم ، وهو غير مختص بالأسماء ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف ، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها ، ولو كان مختصا بالأسماء لما دخل غير الأسماء المتمكنة المجردة من أل ، والثانى : أن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافى ، قال سيبويه فى باب وجوه القوافى فى الإنشاد : « وأما ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد » اهـ . الثالث : أنهم سموا هذا التنوين تنوين الترنم ، مع أنه فى الواقع تنوين المقصود منه ترك الترنم كما سمعت فى عبارة سيبويه ، وقد قال العلماء : إن هذه التسمية على تقدير مضاف ، أى تنوين قطع الترنم ، أو ما أشبه ذلك .

٤١١ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى (الديوان ص ٩٦) وهو البيت الثانى من قصيدته التى مطلعها :

=

وكما قال الشاعر :

٤١٢ — قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُــولِ فَحَوْمَلِ

= صحا القلب عن سلمى، وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل

وصحا القلب : أفاق من سكرة حبه ، وأراد قلبه ، يقول : أفاق قلبى من حب سلمى وبعدها عنه ، وقد كاد لا يفيق لشدة تعلقه بها ، وأقفر: خلا ، والتعانيق : أرض ، والثقل يروى بالفاء ، وبالقاف ، ويروى « الثجل » بالجيم — وقد ورد فى معجم البلدان بالثلاثة ، واستشهد بهذا البيت . والثقل : موضع فى شق العالية ، وصير الأمر — بكسر الصاد — منتهاه وصيرورته ، تقول : أنا من حاجتى على صير أمر ، وعلى صيرورة ، وعلى صمات — بضم أوله — وعلى ثبار — بكسر أوله — إذا كنت على شرف منها ، وقوله « مايمر » أى مايكون مرا فأيأس منه وأتخلى عنه ، ويحلو : أى ما يكون حلوا فأرجوه وأتمنى تمامه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « وما يحلن » حيث ألحق هذه الكلمة تنوين الترنم ، أى تنوين قطع الترنم على ما علمت فى شرح الشاهد السابق ، وهذه الكلمة فعل مضارع ، فدل ذلك على أن هذا الضرب من التنوين غير مختص بالأسماء كما بيناه لك آنفا ، والمنشد قد حذف حرف المد وجاء بدله بالتنوين ، ونريد أن ننبهك ههنا إلى أن حرف المد الذى حذفه المنشد من كلمة « يحلو » وأتى بدله بالتنوين، هو من أصول هذه الكلمة لأنه لام الفعل ، أما فى « أصابن » وفى « العتابن » فى بيت جرير السابق فحرف المد الذى يأتى المنشد بدله بالتنوين حرف زائد على أصول الكلمة وإنما يأتى المنشد بحرف المد أيضا إذا قصد الترنم، واستمع إلى سيبويه يقول «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ماينون ومالا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت» اه ، ونظير هذا البيت إنشادهم بيت رؤبة :

داينت أروى والديون تقضن فمطلت بعضا وأدت بعضن

بالنون فى « يقضن » وحذف ألف « تقضى » وهى لام .

٤١٢ — هذا البيت هو مطلع قصيدة امرىء القيس بن حجر الكندى المعلقة (شرح المعلقات العشر للتبريزى ص ١) وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٩٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٦٩) وفى أوضح المسالك (رقم ٤١٣) وفى شرح قطر الندى (رقم ٢٤) والأشمونى (رقم ٨١٩) وابن الناظم فى باب عطف النسق، وشرحه العينى =

بتنوين الروىّ ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يعلمنْ » فى القافية على هذه اللغة لا يدلُّ على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

٤١٣ — [وَ إيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا] وَلاَتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ،وَاللهَ فَاعْبُدَا

= (٤/١٣٠) ورضى الدين فى باب الحروف العاطفة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣٩٧) وقفا : فعل أمر من الوقوف ، والألف المتصلة به تحتمل وجهين : الأول أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، والثانى أن تكون منقلبة عن نون التوكيد ، والأصل « قفن » ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف ، ونبك : مضارع من البكاء مجزوم فى جواب الأمر ، والسقط ـ مثلث السين والقاف ساكنة ـ ما تساقط من الرمل ، واللوى ـ بكسر أوله مقصورا ـ المكان الذى يسترق فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، والدخول وحومل : موضعان وكان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول فحومل » ويقول : كان ينبغى أن يجىء بواو العطف فيقول « بين الدخول وحومل » لأن كلمة بين لاتضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا نحو أن تقول : جلست بين الرجلين الكريمين ، أو تقول : جلست بين العلماء ، أم كان تعدده بالعطف وذلك لا يكون إلا بالواو ، وقد اعتذر العلماء عن امرىء القيس بأن غرضه بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو من باب التعدد بلفظ واحد . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « ومنزلن » وقوله « فحوملن » حيث ألحق المنشد النون فى الكلمتين ، والقول فيهما كالقول فى البيتين السابقين

٤١٣ — ما أنشده المؤلف عجز بيت للأعشى ميمون ، ويروى صدره :

* وذا النصب المنصوب لا تنسكنه *

وهذا البيت هو البيت العشرون من قصيدته التى كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدته قريش (الديوان ١٠١ – ١٠٣) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٣٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب =

والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً ؛ فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير فى الوقف ، ألا ترى أن نون « إنْ » و « لـكنْ » المخففتين من إنَّ ولـكنَّ الثقيلتين ؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا فى الوقف عما كانتا عليه فى الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة فى الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف فى الوقف إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسوراً ، تقول فى الوصل « هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْداً ، وهل تَضْرِبِنْ عَمْراً » فإن وقفت

=(رقم ٦١٦) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٧٧) وفى شرح قطر الندى (رقم ١٤٩) والأشمونى (رقم ٩٦٩) وكل هؤلاء رووا صدره :

* وإياك والميتات لاتقربنَّها *

وهو تلفيق بيت واحد من بيتين من أبيات القصيدة ، وقد شرحه العينى (٤/٣٤٠ بهامش الخزانة) وبين انفصال الشطرين ، ويروى :

وذا النصب المنصوب لاتنسكنه بعاقبة ، والله ربك فاعبدا

والفاء فى قوله « فاعبدا » تحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن تـكون زائدة ، والثانى أن تـكون واقعة فى جواب أما مقدرة ، وكأنه قد قال : وأما الله ربك فاعبد ، والوجه الثالث أن تـكون عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، وكأنه قد قال : تنبه فاعبد الله ربك ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « فاعبدا » فإن أصل هذه الـكلمة « فاعبدن » بنون توكيد خفيفة ، فلما أراد أن يقف عليها أبدلها ألفا ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « قال لاتقربنها بالنون الشديدة فى النهى ، وقال والله فاعبدا ، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر ، ثم وقف فأبدل منها الألف » اهـ ، ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون صاحب الشاهد الذى نحن بصدد شرحه :

وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد المثرين ، والله فاحمدا

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

وقمير بدا خمس وعشريـــن له قالت الفتاان : قوما

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « قوما » فإن هذه الألف لايجوز أن تـكون ألف الاثنين ، لأن الحديث عن واحد ، فوجب أن تـكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف

قلت « هل تَضْرِبُونْ ، وهَلْ تَضْرِبِينْ » فتردُّ نونَ الرفعِ التى كنت حذفتَها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفْتَ النونَ من أجله ، ولو كانت مثل نون « إنْ ، ولكنْ » المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف ، يدل عليه[1] أنَّ النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول فى « اضْرِبَنْ يا هٰذَا » إذا وصلتها : اضْرِبَ القَوْمَ[2] ، فتحذف النون ولا تحركها لا لتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إنْ ، ولكنْ » لما كان يجوز أن تحذف ؛ فدل على أنها ليست مخففة [٣٧٥] من الثقيلة وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما وجب حذفها ها هنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصلٌ للفعل ، والفعل فرعٌ عليه ؛ فجعل ما يدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين ، على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ * اللهُ الصَّمَدُ) فحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضاً بعضُ القراء (وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ) فحذف التنوين من (سابق) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب (النَّهَارَ) ؛ لأنه مفعول (سابق) ، وقال الشاعر :

٤١٤ — فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ

---

(١) فى ر « يدل عليه وهو أن النون » وواضح أن كلمة « وهو » مقحمة ، وقد نبهنا إلى مثل ذلك فيما مضى .

(٢) ونظيره قول الشاعر ، وقد أنشدناه فى شرح الشاهد رقم ٣٧٣ الذى سبق قريبا فى المسألة ٧٧ ، وهو :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

٤١٤ — ينسب هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى ، وهو من شواهد سيبويه (٨٥/١) وابن جنى فى الخصائص (٣١١/١) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ١٢٣٥) ورضى الدين فى باب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى =

. . . .

= الخزانة (٥٥٤/٤) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٨٠٨) وابن الشجرى فى أماليه (٣٤٦/١) والزمخشرى فى تفسير سورة آل عمران من الكشاف (١٥٢/١ بولاق) وألفيته : أى وجدته ، وانظر شرح الشاهد ٣٧٤ السابق فى المسألة ٧٨ ، ومستعتب: أى طالب العتبى ، وهى الرضا ، والاستشهاد بالبيت يستدعى أن نقدم لك بين يدى بيانه بحثا فى ذكر المواضع التى يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبا ، فنقول : إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا فى ثمانية مواضع ؛ الأول : بسبب الإضافة ، نحو قولك : زيد ضارب بكر ، والثانى : بسبب شبه الإضافة ، نحو قولك : لا مال لزيد عندك ، إذا لم تقدر هذه اللام مقحمة ، فإن قدرتها مقحمة كان حذف التنوين بسبب إضافة مال إلى زيد ، فيكون من النوع الأول ، والثالث : بسبب اقتران الاسم بال نحو الضارب والرجل والغلام ، والرابع : بسبب وجود علتين يقتضيان المنع من الصرف نحو فاطمة وأحمد وضوارب ، والخامس : بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك ، إذا قدرت الضمير فى محل نصب على المفعولية، فإن جعلته فى محل جر بالإضافة كان من النوع الأول، والسادس: بسبب البناء، وذلك فى النداء واسم لا نحو يارجل لمعين ولا رجل عندك، والسابع: بسبب كون الاسم علما موصوفا بابن مضاف إلى علم نحو يا زيد بن عمرو ، والثامن : بسبب الوقف فى غير المنصوب ، أما فى المنصوب فإن التنوين يقلب ألفا فى المشهور من لغة العرب ، وربيعة تعامل المنصوب معاملة غيره . إذا عرفت هذا فاعلم أن محل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا ذاكر الله » والرواية فيه بنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وهو معمول لذاكر ، وكان من حق العربية عليه أن ينون « ذاكر » لكنه حذف التنوين لضرورة الشعر ، وقد كان يمكنه أن يضيف « ذاكر » إلى لفظ الجلالة ؛ فيكون حذف التنوين حينئذ واجبا ، لا ضرورة ، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حذفه للاضافة لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين فى التنكير ، قال سيبويه « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الاسود الدؤلى * فألفيته غير مستعتب ، ولا ذاكر الله — البيت * لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رمى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك » اه . وقال الأعلم « الشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده ، وإن كان الوجه إضافته، وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان: أحدهما أن يشبه بحذف =

أراد « ذَاكِرٍ اللهَ » فحذف التنوينَ لا لتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب « الله » بذاكر ، وقال الآخر :

٤١٥ — تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاء

—————

= النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن ، والوجه الثانى : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الاعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم كقولك : رأيت زيد بن عمرو ، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشىء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » اهـ.

٤١٥ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، وقبله قوله :

كيف نومى على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٣٦) وقد أنشد ابن منظور البيتين (خ د م) من غير عزو ، وأنشدهما ابن الشجرى فى أماليه (١/٣٤٥) وعزاهما إليه ، وتبدى : تظهر ، وعداه بـ« عن » فى قوله « وتبدى عن خدام » لأنه ضمنه معنى تكشف ، كما جاء فى قول امرىء القيس فى المعلقة :

تصد وتبدى عن أسيل ، وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفل

والخدام — بكسر الخاء — جمع خدمة ، وهى الخلخال ، وربما سميت الساق نفسها خدمة ؛ لكونها موضع الخدمة . والعقيلة : الكريمة المخدرة من النساء ، والعذراء : البكر ، وجملة « تذهل الشيخ » فى محل رفع صفة لغارة ، والرابط فى هذه الجملة بين الموصوف والصفة الضمير المستتر فى « تذهل » فإنه يعود إلى غارة ، وجملة « وتبدى عن خدام » فى محل رفع بالعطف على الجملة السابقة ، ورابط هذه الجملة بالموصوف محذوف ، وأصل الكلام : وتبدى العقيلة العذراء لها — أى لهذه الغارة ، أى لأجلها — عن خدام ، أى ترفع المرأة الكريمة من شدة هذه الغارة ثوبها طالبة الهرب فيبدو خلخالها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « خدام » فقد كان من حق العربية عليه أن ينون هذه الكلمة لأنها ليست فى موضع من المواضع الثمانية التى أحصيناها لك فى شرح الشاهد السابق ، ولكنه حذف هذا التنوين للضرورة على نحو ما ذكرناه لك فى شرح الشاهد السابق ، ومن العلماء من يذكر أن الشاعر قد حذف التنوين من هذه الكلمة لأنه قدر إضافتها إلى ضمير العقيلة العذراء ، وأصل الكلام على هذا : وتبدى عن خدامها العقيلة العذراء ، =

أراد « عن خِدَامٍ » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « العقيلَةُ » لأنها فاعلُ « تُبْدِى » . وقال الآخر :

٤١٦ — تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجْهُ الأَرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِى طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بَشَاشَةَ الْوَجْهُ الْمَلِيحُ

= فحذف الضمير وهو ينويه، فلذلك أبقى التنوين محذوفا ، قال ابن منظور «وخدام ههنا فى نية عن خدامها » ا هـ . ومن العلماء من يروى هذا البيت على وجه آخر ليس فيه شاهد ، وهو :

كيف نومى على الفراش ، ولما تشمل الشام غارة شعواء
تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيلة العذراء

٤١٦ — يعزى هذان البيتان إلى آدم أبى البشر ، وقد أنشدهما ابن الشجرى فى أماليه (١/٣٤٦) وذكر أنه يقولها بعد أن قتل ابنه قابيل أخاه هابيل ، ويروى صدر الثانى « تغير كل ذى حسن وطيب » والبشاشة : طلاقة الوجه . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بشاشة » واعلم أولا أن من العلماء من يروى هذه الكلمة برفع « بشاشة » من غير تنوين ويضيفها إلى الوجه ، فيكون آخر البيت الثانى مجرورا وآخر البيت الأول مرفوعا ، ويكون فى هذين البيتين الإقواء ، وهو تغير حركة حرف الروى ، ومنهم من يروى بنصب « بشاشة » من غير تنوين ، ويرفع « الوجه » على أنه فاعل قل ، ويرفع « المليح » على أنه صفة للفاعل ، وعلى هذا يسلم البيتان من الإقواء ، ولكن يقع فى ثانيهما ضرورة حذف التنوين من الاسم الذى هو بشاشة لغير سبب من الأسباب الثمانية التى ذكرناها فى شرح الشاهد ٤١٤ وقد قرىء فى قوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) برفع ذائقة من غير تنوين ونصب الموت على أنه مفعول به لذائقة ، وحذف التنوين على هذا للتخلص من التقاء الساكنين كما فى بيت الشاهد والبيتين قبله . وحكى أبو سعيد السيرافى قال : « حضرت مجلس أبى بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست فى ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قابيل هابيل وهما * تغيرت البلاد — البيتين * فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل فى صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجها يخرجه من الإقواء ، فقال: ما هو؟ قلت :نصب بشاشة، وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين =

أراد « قَلَّ بشاشةً » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة، ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قَلَّ » ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقال الآخر :

٤١٧ — حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ الْمِئِي

أراد « حاتمٌ » بالتنوين؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

٤١٨ — عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

= لا للاضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته بإسناد قل إليه ، فقال لي : ارتفع ، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه »

٤١٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن كذا قال أبو زيد في النوادر (ص ٩١) وهما من شواهد رضي الدين في باب العدد وباب الجمع وباب التنوين من شرح الكافية ،وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/٣٠٤) وقد أنشدهما ابن منظور (م أ ى) وأبو زيد في نوادره (ص ٩١) وابن جني في الخصائص (٣١١/١) وحيدة ، ولقيط ، وعلي : أعلام أشخاص ، و« حاتم الطائي » مضرب المثل في الجود والكرم . ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم لالتقاء الساكنين، لا لسبب من الأسباب الثمانية التي بيناها لك في شرح الشاهد ٤١٤ ،وهذا الحذف ههنا للضرورة ،وكان الأصل أن يحرك التنوين فتنشأ نون يكسرها على ماهو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ولكنه لم يفعل ذلك وحذف التنوين رأسا ، وقد سمعت في عبارة الأعلم الشنتمري التي أثرناها لك في شرح الشاهد ٤١٤ أن الحذف في « وحاتم الطائي » أخف الضرورات لكون الطائي صفة لحاتم ، والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة ، وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله « المئي » حيث حذف النون ، وأصله « المئين » لأنها أخت التنوين .

٤١٨ — هذا البيت لمطرود بن كعب الخزاعي ، من كلمة له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هاشم يسمى عمرا ، فسموه هاشما لأنه كان يهشم الثريد لقومه ويطعمهم في المجاعات ، وقد روى هذا البيت ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٣) ونسبه لمطرود بن كعب الخزاعي، ورواه ابن منظور =

وقال الآخر :

٤١٩ — حُمَيْــدُ الَّذِى أَمَجٌ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ

=(ه ش م) ونسبه إلى ابنة هاشم ولم يسمها ، ثم قال : «وقال ابن برى : الشعر لابن الزبعرى » .وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل (١٤٨/١) ولم يعزه إلى قائل معين ، وأبو زيد فى نوادره (ص ١٦٧)

قال أبو رجاء : والسر فى هذا الاضطراب أن لمطرود بن كعب الخزاعى كلمة على هذا الروى ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الروى نفسه ، فأما كلمة مطرود بن كعب الخزاعي فرواها السيد المرتضى فى أماليه (٢٦٨/٢) وأما أبيات ابن الزبعرى فرواها ابن هشام فى السيرة ، وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ، وروى السيد المرتضى منها بيتين أولها بيت الشاهد ، ومما كان من دواعى الاضطراب أن عجز هذا البيت وقع فى الشعرين جميعا : شعر مطرود بن كعب الخزاعى ، وشعر ابن الزبعرى .

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « عمرو » حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب الثمانية التى فصلناها فى شرح الشاهد ٤١٤ ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين ، وسكون اللام فى « الذى » وليس هذا هو طريق التخلص من التقاء الساكنين الذى اعتاد العرب أن يسلكوه ، وإنما طريقهم أن يحركوا التنوين فتنشأ نون مكسورة ، فلما لم يسلك الشاعر طريقهم المعتاد بل حذف التنوين رأسا كان ذلك ارتكابا للضرورة التى يرتكبها الشاعر حين يلجئه إليها ملجىء من إقامــة الوزن ونحوه .

٤١٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت(أم ج) عن أبى عباس المبرد (الكامل ١٤٨/١ الخيرية) ، ولم يعزه ، وابن الشجرى فى أماليه(٣٤٥/١) وأبو زيد فى نوادره (ص١١٧) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (أمج) ثانى ثلاثة أبيات ، وقال قبل إنشاده : « أمج بالجيم ، وفتح أوله وثانيه ، والأمج فى اللغة : العطش ، من أعراض المدينة ، منها حميد الأمجى ، دخل على عمر بن عبد العزيز ، وهو القائل :

شربت المدام فلم أقلع وعوتبت فيها فلم أسمع
حميد الذى أمج داره أخو الخمر . . . البيت
علاه المشيب على حبها وكان كريما ، فلم ينزع =

وقال الآخر :

٤٢٠ — [٢٧٦] لَتَجِدَنِّى بِالأَمِيرِ بَرًّا وبِالْقَنَاةِ مِــدْعَساً مِكَرًّا

* إِذَا غُطَيْفُ السُّلَمِىُّ فَرًّا *

أراد « غطيفٌ » بالتنوين ، إلا أنه حَذَفَه لالتقاء الساكنين ، كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

= ومن هنا تعلم أن فى بيت الشاهد الإقواء ـ وهو كما قلنا فى شرح الشاهد رقم ٤١٦ اختلاف حركة الروى فى آخر البيت، فإن حركة الروى فى «الأصلع» الضمة ، وحركته فى بقية الأبيات الكسرة ، إلا أن يكون الرواة يروون « الأصلع » بالجر للجوار ، لأن كلمة « الشيبة » قبله مجرورة بإضافة « ذو » إليها ، وانظر الشواهد ٣٨٩-٣٩١ السابقة فى المسألة رقم ٨٤ . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « حميد » حيث حذف التنوين من هذه الكلمة لغير سبب من الأسباب الثمانية التى ذكرناها فى شرح الشاهد رقم ٤١٤ وكان الأصل أن يحرك هذا التنوين حتى تنشأ نون مكسورة على ماهو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين اللذين هما سكون التنوين وسكون لام الذى لأن بينهما ألف وصل ولا اعتداد بها فى الدرج ، لكنه حذف التنوين رأسا فى هذا الوضع للتخلص من التقاء هذين الساكنين ، وهذا الحــذف من الضرورات التى لا تقع إلا فى الشعر .

٤٢٠ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشد ثلاثتها ابن الشجرى فى أماليه (٣٤٥/١) وابن منظور (د ع س) وأنشد أولها وثانيها (د ع ص) ولم يعزها فى المرتين ، وأنشدها أبو زيد فى النوادر (٩١) مع بيتين سابقين من غير عزو ، وتقول: رجل مدعس ، ومدعص ـ وهو بالصاد أشهر ـ ومداعس بضم الميم هنا : أى طعان ، وتقول : دعصه بالرمح يدعصه دعصا ـ من مثال فتح ـ إذا طعنه به ، وقد يسمى الرمح مدعصا ؛ لأنه آلة الدعص ، وجمعه مداعص ـ بفتح الميم ـ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « غطيف » حيث حذف التنوين لغير واحد من الأسباب الثمانية السابق بيانها ، بل للتخلص من التقاء الساكنين ، وهو ضرورة ، والقول فيه كالقول فى الشواهد السابقة .

والذى يدل على أن نون التوكيد فى الفعل بمنزلة التنوين فى الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبْدَلْتَ منها فى الوقف ألفاً، وإذا انضم ماقبلها أو انكسر حذفتها، كما تُبْدِلُ من التنوين فى النصب إذا وقفت ألفاً، نحو «رَأَيْتُ زَيْداً» وتحذفه فى الرفع والجر وتقف بالسكون، نحو «هذا زَيدْ، ومَرَرْتُ بِزَيْدْ» فدل على ما قلناه.

وأما قولهم «إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل؛ فكما جاز إدخالها فى كلِّ فعلٍ؛ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف» قلنا: إنما جاز هناك لمجيئه فى النقل، وصحته فى القياس، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت فى النقل عن أحد من العرب، ولا يصح فى القياس؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم.

وأما قولهم «إن الألف فيها زيادةُ مدٍّ» قلنا: إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة، ولا يَعْرَى عن الثقل، هذا مع عدم نظيره فى النقل وضعفه فى القياس؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغماً، نحو «دَابّةٍ، وشَابّةٍ» لأن الحرف المدغم بحرفين: الأول ساكن، والثانى متحرك، إلا أنه لما نَبَا اللسانُ عنهما نَبْوَةً واحدة، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد فى الألف كأنه لم يجتمع ساكنان.

وأما قولهم «إنه قد جاء فى غير المدغم، كقوله تعالى: (إنَّ صَلاَتِي ونُسُكِي ومَحْيَايْ) فنقول: وجه هذه القراءة أنه نَوَى الوقف فحذف الفتح، وإلاَّ فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل، إلا أن يجرى الوَصْلُ مجرى الوقف. وذلك إنما يجوز فى حال الضرورة.

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله «التقتْ حَلْقَتَا البطانِ» وقول الآخر «ثُلثا المـال» فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من «حَلْقَتَا البطانِ، وثُلثا المالِ» وما أشبههما؛ لا لتقاء الساكنين، وإن صح ماحكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذى لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته.

وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة فى نحو هَبَاءَة ، والهمزة [٢٧٧] المخففة ساكنة » قلنا : لانسلم أنها ساكنة ، بل هى متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : (ولا تَتَّبِعَانْ) بالنون الخفيفة فهى قراءة تفرد بها ، وباقى القراء على خلافها ، والنون فيها للاعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفى ، لا على النهى ، والواو فى « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين ، كما قال الشاعر :

٤٢١ — بِأَيْدِى رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

٤٢١ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٩٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٤٨) وأنشده ابن منظور (ش ى م) وعزاه إلى الفرزدق ، وقد وجدته فى ديوان الفرزدق (ص١٣٩) بيتا مفردا ، وأنشده ابن رشيق فى العمدة (٢/١٧٨ بتحقيقنا) وعزاه إلى سليمان بن قتة فى رثاء الحسين بن على رضى الله عنهما وذكر آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال « ويروى للفرزدق » وروى صدره :

* أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم *

ورواه أبو العباس المبرد فى الكامل (١/١٨٠ الخيرية) ولم يشيموا سيوفهم : أى لم يغمدوها ، أى لم يعيدوها إلى قربها ، وقال قوم : المراد لم يسلوها ، أى لم يخرجوها من أغمادها ، فهو على هذا من الأضداد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ولم تكثر القتلى » فإن جماعة من العلماء ـ منهم ابن يعيش وابن هشام ـ ذهبوا إلى أن الواو فى قوله « ولم تكثر ـ إلخ » هى واو الحال ، قال ابن هشام « ولو قدرت العطف لا نقلب المدح ذما » ا ﻫ ، وهذا مبنى على أن معنى « لم يشيموا سيوفهم » لم يعيدوها إلى أغمادها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها فى حال عدم كثرة القتلى ، أى انتفت إعادتهم السيوف إلى الأغماد فى حال عدم كثرة القتلى ؛ فيكون الثابت لهم إدخال السيوف فى أغمادها حال كثرة القتلى ، وهذا مدح أى مدح ، وهو مبنى على جعل =

أى : لم يَشِيمُوا سيوفَهم غيرَ كاثرة بها القتلى ، والمعنى لم يَشِيموا سيوفهم[1] إلا فى تلك الحالة ، وإذا كان محمولا على النفى لا على النهى لم يكن لكم فيه حجة .

والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغماً .

قولهم « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضْرِبَانُّعْمَانَ واضْرِبَانِّى ، فينبغى أن تجيزوا هذا للإدغام » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأنا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفةَ مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ . ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأدغمت وحذفت فى قول بعض العرب ؟ فإذا كُفُوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى

= الواو للحال، فأما إن جعلت الواو للعطف — والمفروض أن معنى لم يشيموا لم يغمدوا — فإن المعنى حينئذ انتفت إعادتهم السيوف إلى أغمادها وانتفت أيضا كثرة القتلى ، يعنى أن الثابت لهم شيآن : عدم إغماد السيوف ، وعدم كثرة القتلى ، وهذا ذم شنيع ، ولاشك أنه ليس مراد الشاعر ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن الواو فى قوله « ولم تكثر القتلى » يجوز أن تكون للعطف ، وصححوا المعنى على ماأراد الشاعر بأحد وجهين : الأول أن معنى « لم يشيموا سيوفهم » لم يسلوها : أى لم يخرجوها من أغمادها . وهذا وجه نقله مع الوجه الأول ابن رشيق فى العمدة ؛ قال بعد إنشاد البيت : « أراد لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم أضربك ولم تجن على ؛ إلا بعد أن جنيت على ، وقال آخرون : أراد لم يسلوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم ألقك ولم أحسن إليك إلا وقد أحسنت إليك ؛ والقولان جميعا صحيحان ؛ لأنه من الأضداد » اهـ . والحاصل أنك إذا فسرت « لم يشيموا سيوفهم » بلم يغمدوها تعين أن تكون الواو للحال ، وإن فسرت « يشيموا سيوفهم » بلم يسلوها جاز أن تكون الواو للعطف وجاز أن تكون للحال ؛ والوجه الثانى من الوجهين : أن مراد الشاعر بقوله « ولم تكثر القتلى » أنهم لم يكثروا من القتل؛ لأنهم لايقتلون كل من قدروا عليه ، وإلا لأفنوا أعداءهم إفناء ، وإنما يقتلون أكفاءهم فى الشجاعة والإقدام على المكاره ، وذلك قليل فى أعدائهم. (١) لعل كلة « إلا » لا لزوم لها .

ما يستثقلون ، ولو جوزنا هذا فى « اضربا نُعْمَان » ونحوه لوجب إجازته فى قولك « اضْربَانَ أبا كا » فى قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت فى الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد فى هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شىء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب[1] إجازته فى غير ذلك من الأسماء التى لا نُونَ فى أولها ؛ ليكون الحكم فيها واحداً ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم فى الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم فى الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعمُّ استعمالا وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالا وأنْدَرُ وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأنْدَرِ على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

[٢٧٨] ٩٥ — مسألة

[الحروف التى وضع الاسمُ عليها فى « ذا » و « الذى »][2]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسمَ فى « ذَا ، والذى » الذالُ وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هى الاسم فيهما ، واختلفوا فى « ذا » : فذهب الأخفش ومَنْ تابعه من البصريين إلى أن

---

(١) كذا ، وأظن أصل الكلام « ولوجب إجازته »

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤٤٤ و ٤٥٦) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١/١٣٧و١٤٦) وتصريح الشيخ خالد (١/١٥٠ و ١٥٦ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٨و٣٧) ولسان العرب لابن منظور (٢٠/١١١و٣٣٠و ٣٣٥) وشرحنا المطول على شرح الأشمونى (١/١٩٤) وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٥٠)

أصله : ذَىٌّ ــ بتشديد الياء ــ إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذَىْ » فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بَكَىْ ؛ فإذاً الألفُ منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة ؛ فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا فى ذا « ذا » بالإمالة ، فإذا ثَبَتَ أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَيِيتُ » وليس لهم مثل « حَيَوْتُ » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى ذا « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن بابَ « شَوَيْت » أكثر من باب « حَيِيتُ » فحذفت اللام تأكيداً للابهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأما « الذى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لَذِى » نحو : عَمِى وشَجِى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحده أن الألف والياء فيهما يحذفان فى التثنية نحو « قامَ ذَانِ ، ورأيْتُ ذَيْنِ ، ومررت بِذَيْنِ ، وقامَ اللَّذَانِ ، ورأيت اللَّذَيْنِ ، ومَرَرت بِاللَّذَيْنِ » ولو كان كما زعتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان ، ولوجب أن يقال فى التثنية « الّذِيَانِ » كما يقال الْعَمِيَانِ ، والشَّجِيَانِ ، و « الَّذِيُونَ » ، كما يقال : العميين ، والشجيين ، وأن تقلب الألف فى تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف فى تثنية « الذى ، وذا » دل على أنهما زائدان لا أصْلاَنِ ، وأن ما زيد عليهما تكثير لها كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين ــ وهما الذال والألف فى ذا ، والذال والياء فى الذى ــ وفتحوا الذال فى « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ، وكسروها من « الذى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا [٢٧٩] تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتظار ، والانكسار » فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام

الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين .

والذى يدل على أن الذال أصلها السكونُ قولُ الشاعر :

٤٢٢ — اللّذْ بأسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ
وَاللّذْ بأعْلاَهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الجُرُفُ

وقول الآخر :

٤٢٣ — فَلَمْ أرَ بَيْتاً كَانَ أحْسَنَ بَهْجَةً
مِنَ اللّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ

---

٤٢٢ — أنشد المؤلف هذا البيت شاهدا للكوفيين على أن أصل ذال الذى ، السكون ، ونظيره في « التى » قول الأقيش بن ذهيل العكلى :

وأمنحه اللت لا يغيب مثلها إذا كان نيران الشتاء نوائما

وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجرى في أماليه عن الفراء ، وأنشده رضى الدين في شرح الكافية :

فقل للت تلومك : إن نفسى أراها لا تعوذ بالتميم

والتميم : جمع تميمة ، وهى المعاذة ، ولكن ماوجه دلالة ذلك على أن الأصل هو السكون ، خصوصا إذا راعيت أنه قد جاء مع هذه الشواهد شواهد أخرى بكسر الذال ؟ وسيذكر المؤلف هذا الاعتراض وينشد شواهد أخرى تدل للغات أخر في « الذى » وسنتكلم عليها هناك إن شاء الله .

٤٢٣ — العامر : المقيم في الدار ، كأنه سمى بذلك لأنه يعمرها . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين يستدلون به على أن أصل ذال «الذى» ساكنة ؛ لأنها قد جاءت في قول الشاعر « من اللذ » ساكنة ، والقول فيه كالقول في الشاهد السابق فإن أقصى مايدل عليه مجيئها ساكنة في هذا البيت ونحوه أن يكون سكونها مع حذف الياء لغة من لغات العرب قد جاءت في هذه الكلمة ، وسنتكلم على ذلك مع الشواهد الأخرى التى جاءت على لغات أخر في هذه الكلمة .

وقول الآخر :

٤٢٤ — لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكْ وتَجْعَلِينَ اللَّذْ مَعِي فى اللَّذْ مَعَكْ

وقول الآخر :

٤٢٥ — فَظَلْتُ فى شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا ، والذى » كُلٌّ واحد منهما كلة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركا ، وذلك محال ؛ فوجب أن يكون الاسم فى « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم فى « الذى » لذى ؛ لأن له نظيراً فى كلامهم ، نحو

---

٤٢٤ — الاستشهاد من هذا البيت فى قوله « اللذ معى فى اللذ معك » حيث وردت كلة « اللذ » ساكنة الذال فى الموضعين ، والكلام فيهما كالكلام فى نظائرهما من الشواهد السابقة .

٤٢٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرجل من هذيل ، وقد أنشدهما ابن منظور (٢٠/٣٤٣) عن الفراء من غير عزو، وقد أنشد ثانيهما رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الخزانة (٣/٤٩٧) وأنشد ثانيهما أيضا ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٥٧) وتزبى : اتخذ زبية ، والزبية — بضم الزاى وسكون الباء — حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وفى أمثال العرب : بلغ السيل الزبى ، يقولونه إذا بلغ الأمر منتهاه ، وإنما تتخذ الزبية فى الجبال لأنها موطن الأسود ، ويروى « الربا » بالراء مهملة ، وهو جمع ربوة ، وهى ما ارتفع وعلا من الأرض . وكيد : فعل ماض مبنى للمجهول من الكيد يقول : لقد ظللت فى شر من الذى كدت فى حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « فى شر من اللذ » وقوله « كاللذ تزبى » حيث وردت كلة «اللذ» فى الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال ، والكلام فيها كالكلام فيما سبق من الشواهد .

شَجِى وعَمِى ، وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التى أوغَلَتْ فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا » والذى » بها ، ألا ترى أن « ذا » كاسمٍ مظهرٍ يكون وصفاً وموصوفاً ؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى : (اذهبوا بقميصى هـذا) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : (ما لهذا الـكتاب) وكذلك لا يمكن إلحاق « الذى » بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التى تزاد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد ، وإنما يحكم بزيادتها فى كلمات يسيرة نحو « زَيْدَلٍ ، وعَبْدَلٍ ، وأُولالِكَ » ؛ [٢٨٠] لقيام الدليل على ذلك ، كقولك فى معناها : زيد ، وعبد ، وأولاك ، ولم يوجد ها هنا ؛ فبقينا فيه على الأصل .

والذى يدل على أن الألف فى « ذا » والياء فى « الذى » أصليّتان قولُهم : فى تصغير ذا « ذَيَّا » وأصله : ذَيَيَّا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الـكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنًى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فـكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تـكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَيْلَى » ؛ لذهاب العين منه ؛ وفى تصغير الذى « اللَّذَيَّا » ولولا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف فى « ذَا » ياء وأدغمت فى ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء فى « الَّذِى » فى التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميتم رجلا بِهَلْ وَبَلْ ثم صغرتموه ؛ فإنـكم تزيدون فيـه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأنا نقول : إذا سمينا بِهَلْ وَبَلْ وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ؛ فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجبه الاسمية ،

بخلاف تصغير « الذى ، وذا » لأنا إنما نصغرهما[1] على معناهما الذى وُضِعا له ؛ فبانَ الفرقُ بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان فى التثنية فى نحو ذان واللذان ، فدل على زيادتهما » قلنا : ذان واللذان ليس ذلك تثنيةً على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعَمْرو وعمران » وإنما ذلك صيغة مرتَجَلة للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذى يدلُّ على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حدّ قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » لوجب أن يجوز عليه دخولُ الألف واللام كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذَّان واللَّذَان[2] دلّ على أنه صيغة مرتجلة للتثنية فى أول أحواله بمنزلة « كِلا » وكذلك حكم كل اسم لا يقبل التنكير . وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير ، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة [٢٨١] لا تقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها عاملوها ببعض ما يكون فى التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التأنيث فى « غرفة ، وقربة » فكما أن التأنيث فى « غرفة وقربة » لفظىٌّ لا معنوى ؛ فكذلك ها هنا : التثنية لفظية لا معنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا تحذف الألف والياء من ذا والذى كما لا تحذف الياء من عمى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين :

---

(١) فى ر « لأنا إنما تصغيرها على معناها » تحريف .

(٢) الأول تثنية « ذا » والثانى تثنية « الذى » مقرونين بأل .

أحدها : أن تثنية عمى وشجى على حد تثنية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا ، والذى » على ما بينَّا .

والثانى : أن ياء شجى وعمى يدخلها النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً » بخلاف الياء فى « الذى » فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لها » قلنا : لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر فى « الذى » على زيادة حرف واحد ، كما زدتم فى « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا مالا نظير له فى كلامهم ، على أنا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليلُ على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا ... كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا [٤٢٥]

قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخَرِ ؛ فإن فيها أرْبَعَ لُغَاتٍ : إحداها « الَّذِى » بياء ساكنة وهى أفصح اللغات ، والثانية « الَّذِيّ » بياء مشددة كما قال الشاعر :

٤٢٦ — وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ... مِنَ الأَقْوَامِ ، إلاَّ لِلَّذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ الْعَلاَءَ وَيَمْتَهِنْهُ ... لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

---

٤٢٦ — هذان البيتان أنشدهما ابن منظور (ل ذ ى) من غير عزو ، وهما من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانة (٤٩٧/٢) وقد رواهما ابن الشجرى فى أماليه ، من أماليه ، ويروى « ينال به العلاء » ويروى « ويصطفيه » ومعناه يختاره ، ويمتهنه فى رواية المؤلف بمعنى يهينه ، وهو مجزوم بلام أمر مقدرة — أى وليمتهنه — للضرورة ، وقوله «لأقرب» متعلق بيصطفيه أو يمتهنه. والقصى : البعيد، يقول : ليس المال على وجه=

والثالثة « اللَّذِ » بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :

٤٢٧ — اللَّذِ لَوْ شَاء لَـكَانَتْ بَرَّا أَوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرَّا

=الحقيقة بمملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعة وعلو القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقة . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله «للذى» حيث وردت هذه الـكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الـكسرة التى تقتضيها اللام فى الاسم المعرب، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبها افتقاريا ، وتشديد الياء فى «الذى» وفى « التى » لغة من لغات العرب ، وقد مضت لغة أخرى فى الشواهد ٤٢٢ ـ ٤٢٥ ، وستأتيك لغة أخرى فى الشاهد ٤٢٧ فإذا ضممت هذه اللغات إلى اللغة الأصلية ـ وهى ثبوت الياء ساكنة ـ كانت أربع لغات ، والمؤلف بصدد تعدادها .

٤٢٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الـكافية ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانة (٢/٤٩٨) ويروى البيتان هكذا :

والذ لو شاء لـكنت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا

وقد قال قوم من العلماء: إن الضمير المستتر فى « لـكانت » فى رواية المؤلف عائد على الدنيا ، وإن البر فى هذه الرواية بفتح الباء ضد البحر ، والمعنى: هو الذى لو شاء أن تـكون الدنيا كلها برا لـكانت برا ولو شاء أن تـكون كلها جبلا لـكانت جبلا، والأصم بالصاد ، ويروى «أشم» والأشم: العالى المرتفع ، والمشمخر : البالغ الغاية فى الارتفاع ، أو الراسخ . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « اللذ » فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحرك الذال ، ولم ينقل أنها تحرك بغير الـكسر ، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الـكلمة على هذا الوجه ، ونظير ذلك فى « التى » قول الشاعر :

شغفت بك اللت تيمتك ؛ فمثل ما بك ما بها من لوعة وغـــرام

قال ابن منظور فى (ل ذ ى) : « الذى : اسم مبهم ، وهو مبنى معرفة ، ولا يتم إلا بصلة ، وأصله لذى ، فأدخل عليه الألف واللام ، ولا يجوز أن ينزعا منه ، وقال ابن سيده : الذى من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل ، وفيه=

والرابعة « اللَّذْ » بسكون الذال ، و بل أولى ؛ فإن « اللَّذْ » بسكون الذال أقَلُّ فى الاستعمال من « الذى » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر فى الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم .

٩٦ — مسألة

[الحروف التى وضع عليها الاسم فى « هو » و « هى »](١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هُوَ ، وهِيَ » الهاء وحدها .

وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هى » هما الاسم بمجموعهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

= لغات : الذى ، والذ — بكسر الذال — والذ — بإسكان الذال — والذى — بتشديد الياء — ثم أنشد البيتين رقم ٤٢٦ » اهـ ، وقال كلاما نظير هذا عن التى فى (ل ت ى) وقال ابن يعيش : « أما الذى فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وفيها أربع لغات ، قالوا : الذى — بياء ساكنة — وهو الأصل فيها ، واللذ — بكسر الذال من غير ياء — كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها ، فعلوا ذلك كما قالوا : يا غلام ، ويا صاحب — بالكسرة اجتزاء بها عن الياء — الثالثة : اللذ — بسكون الذال — ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ، وهو من قبيل الضرورة ، وعند الكوفيين قياس لكثرته ، الرابعة : الذى — بتشديد الياء ، للمبالغة فى الصفة ، كما قالوا : أحمرى ، وأصفرى ، وكما قال :

* والدهر بالإنسان دوارى *

وليس منسوبا » اهـ ، وإذا ثبت بالنقل الصحيح أن فى هذه الكلمة عدة لغات وأن العرب قد تكلموا بها كلها لم تكن إحدى هذه اللغات بأن تكون أصلا وغيرها فرعا عنها بأولى مما عداها

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤١٦) وشرح الرضى على الكافية (٢/٩) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/١١٨)

دون الواو والياء أن الواو والياء تُحْذَفَانِ فى التثنية ، نحو « هما » ولو كانتا أصلا لما حذفتا .

والذى يدل على ذلك أنهما تحذفان فى حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العُجَير السَّلُولى جاهلى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ :
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاَطِ نَجِيبُ [٣٣٣]

أراد « بَيْنَا هُوَ » وقال الآخر :

٤٢٨ — بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا
حِيناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد « بَيْنَا هُوَ » وقال الآخر :

٤٢٩ — إِذَاهُ سِيمَ الْخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ بِاللهِ لاَ يَأْخُذُ إِلاَّ مَا احْتَكَمْ

---

٤٢٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١٢/١) ولم يعزه ، ولا عزاه الأعلم ، وقد رويناه لك فى شرح الشاهد ٣٣٣ السابق فى المسألة (رقم ٧٠) وبينا علته عند سيبويه ومن نحا منحاه ، وهو ههنا مروى على لسان الكوفيين ، يستدلون به على أن أصل « هو » الهاء وحدها ، بدليل سقوطها فى هذا الشاهد وأمثاله ، فإن المعروف أن سقوط الحرف من الكلمة دليل على أنه زائد ، وهو كلام غير مستقيم ، لأن « هو » ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن لزوم الحرف وسقوطه إنما يستدل به فى تصريف الكلمات ، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنة .

٤٢٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور عن الكسائى (٣٦٦/٢٠) ولم يعزهما إلى قائل معين، والرواية عنده فى صدر الأول « إذاه سام الخسف » وتقول : سام فلان فلانا الخسف ، إذا أراد إذلاله وظلمه ، وقال الأعشى :

إذ سامه خطتى خسف فقال له : اعرض على كذا أسمعهما حار =

. . . .

=وآلى : حلف ، والقسم : اليمين ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إذاه » فإنه أراد أن يقول « إذا هو » فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن أصل « هو » و « هى » الهاء وحدها ، وأما الواو فى « هو » والياء فى « هى » فحرفان زائدان قصد بهما دعم الهاء ، والبصريون يقولون : إن الواو والياء حرفان وضع كل واحد منهما مع الهاء ليكون كل من « هو » و « هى » ضميرا منفصلا ، وإن حذف الواو من « هو » وحذف الياء من « هى » لا يدل على زيادتهما ، لأن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغة من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتى بالكلمة على أصلها الذى وضعت عليه عند جمهور العرب، وقد يكون ذلك الذى فعله الشاعر فى هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر، والضرورات لا يستدل بها على أحكام العربية ولا تبنى عليها قواعد تجعل أسسا للكلام المتلئب ، قال ابن منظور « قال الكسائى : هو : أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت ، فيقال : هوّ فعل كذا ــ أى بتشديد الواو مفتوحة ــ وقد ورد فى قول الشاعر :

وإن لسانى شهدة يشتفى بها ... وهوّ على من صبه الله علقم

ومن شواهد تشديد الياء من « هى » قول الشاعر :

والنفس ما أمرت بالعنف آبية ... وهىّ إن أمرت باللطف تأتمر

قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هو فعل كذا ، أى بإسكان الواو ــ قال اللحيانى : وحكى الكسائى عن بنى أسد وتميم وقيس : هو فعل ذلك ، بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد :

وركضك لولا هو لقيت الذى لقوا ... فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا

قال الكسائى : وبعضهم يلقى الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حتاه فعل ذلك ، وإنماه فعل ذلك ، وأنشد أبو خالد الأسدى :

* إذاه لم يؤذن له لم ينبس *

قال : وأنشدنى خشاف * إذاه سيم الخسف . . . البيتين * ثم أنشد الشاهد ٣٣٣ ثم قال : وقال ابن جنى : إنما ذلك لضرورة الشعر ، ولتشبيه الضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وقناه » اهـ .

أراد « إذا هُوَ » وقال الآخر :

٤٣٠ — * دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا *

أراد « إذ هِيَ » لحذف الياء ؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كراهيةَ أن يبقى الاسمُ على حرف واحد ، كما زادوا الواو فى قولهم « ضربتهُو ، وأكرمتهُو » وإن كانت الهاء وحدها هى الاسم ، فكذلك ها هنا .

---

٤٣٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وهو من شواهد سيبويه (٩/١) ورضى الدين فى باب المصدر وباب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢٢٧/١ و٣٩٩/٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤١٧) وابن جنى فى الخصائص (٨٩/١) وتبراك — بكسر التاء وسكون الباء الموحدة — اسم موضع بعينه . ومحل الاستشهاد قوله « إذه » فقد ادعى الكوفيون أن مجيء الهاء وحدها مرادا بها « هى » يدل على أن الياء فى « هى » زائدة ، وأن أصل الكلمة الهاء وحدها ، والبصريون يردون ذلك ويأبونه ، وهم فى الرد عليهم ينهجون أحد منهجين ، الأول أن يقولوا : إن مجيء الهاء وحدها فى مكان « هى » و « هو » ضرورة من الضرورات التى تباح للشاعر إذا ألجأه قصد إقامة الوزن أو الروى ، أما فى حال السعة والاختيار فلا يجوز ذلك ، وهذا المنحى هو الذى انتحاه شيخ البصريين سيبويه رحمه الله ، ومنهم من حكى فى « هو » و « هى » لغات يتكلم بكل واحدة منها قبيلة أو أكثر من قبائل العرب ، وهذا هو المنحى الذى انتحاه الكسائى فيما نقلناه عن ابن منظور عنه فى شرح الشاهد السابق ؛ وقد ذهب إلى مثل كلامه ابن يعيش فى شرح المفصل (٤١٧) قال : « وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ؛ واحتجوا لذلك بحذف الياء فى نحو قوله * دار لسعدى إذه من هوا كا * وليس فى ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات : هى بتخفيف الياء وفتحها ؛ وهى بتشديد الياء مبالغة فى تقوية الاسم ولتصير على أبنية الظاهر ؛ وهى بالإسكان تخفيفا ؛ وينبغى أن يكون الحذف فى قوله * إذه من هوا كا * على لغة من أسكن لضعفها ؛ إذ المفتوحة قد قويت بالحركة » اهـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لايجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لـكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تـكون الهاء وحدها[1] هى الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الـكوفيين : أما قولهم « إن الواو والياء تحذفان فى التثنية نحوهما » قلنا : إن « هُما » ليس بتثنية على [٢٨٣] حد قولك فى زيدٍ زيدان وعمرو عمران ، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كأنتما ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زيدان ، وعمران » لقالوا فى تثنية هو « هُوانِ » وفى تثنية أنت « أنتان » ولـكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال « الهُوَانِ ، والأنْتَانِ » كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لـكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلى قد يحذف لعلة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف فى الجمع فى نحو قولهم : « قَاضُونَ ، ورَامُونَ » والأصل قاضِيُونَ ، ورامِيُونَ ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها ؛ فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لعلة عارضة ، فـكذلك ها هنا ، والعلة ها هنا فى إسقاطهما أن الواو التى قبل الميم فى التثنية والجمع يجب أن تـكون مضمومة ، والضمة فى الواو مستثقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تـكون مضمومة لأنهـــا لو كسرت لـكان ذلك مستثقلا من وجهين :

---

(١) فى ر « فوجب أن تـكون الهاء وحدها هى الاسم » وهو ظاهر الفساد .

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى الأسماء ماهو على وزن فُعِلٍ إلا « دُئِل » اسم دُوَيْبَّة و « رُئِم » اسم للسَّهِ ، وهما فى الأصل فِعْلاَنِ نقلا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِلٌ » فى الْوَعِل .

والثانى : أن الكسرة تستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها ؛ ولهذا تضم لالتقاء الساكنين فى نحو قوله : (اشْتَرَوُا الضلالة بالهدى) ولا تكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من « هُوَ » كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لَتُوُهِّمَ أنهما حرفان منفصلان ؛ فوجب أن تغير الحركة التى كانت مستعملة فى الواحد إلى الضم كما غيرت فى « أنتما » ووجب أيضاً ذلك فى « أنتما » لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن فى الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجْرَوْا جميع المضمر فى التثنية والجمع هذا الْمُجْرَى .

وقيل : إنما ضُمَّتْ التاء فى التثنية حَمْلاً على الجمع ؛ لأنها فى التقدير كأنها وليت الواو فى « أنتمو » وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتركا فى ذلك كما اشتركا فى الضمير فى « نَحْنُ » وزيدت الميم فى التثنية [٢٨٤] لوجهين :

أحدهما : أن التثنية أكثر من الواحد ، وفى المضمرات ما هو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ؛ فلذلك زيد فى التثنية حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه .

والثانى : أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروى مفتوح وُصِلَ بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصِّلَة ، قال الشاعر :

يَا مُــــرَّ يَا بْنَ وَاقِـعٍ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا [٢٠٤]

وقال الآخر :

٤٣١ — أخُوكَ أخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكٍ
وَحَيَّاكَ الإلٰهُ وكَيْفَ أنْتَا

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنية ؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... * [٣٣٣]

و * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... * [٤٢٨]

و * إذَاهُ سِيمَ الْخَسْفَ ... * [٤٢٩]

و * دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا * [٤٣٠]

---

٤٣١ — المكاشرة : الضحك حتى تبدو الأسنان ، تقول : كشر الرجل يكشر — مثل جلس يجلس — كشرا ، وانكل ، وافتر — بتضعيف لامها — أى تبسم ، وقال الشاعر :

وإن من الأخوان إخوان كشرة وإخوان كيف الحال والبال كله

الكشرة — بوزن العشرة والهجرة — مثل المكاشرة ، نظير الهجرة والمهاجرة والعشرة والمعاشرة . والضحك فى بيت الشاهد بكسر الضاد وسكون الحاء ، وقوله « وحياك الإله » يريد لفظ الجملة ، يعنى أن أخاك رجل حسن الصحبة رفيق فى معاملة إخوانه يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحك يحييهم ، وقوله « فكيف أنتا » يريد هل أنت على غرار أخيك ؟ وماحالك مع إخوانك ؟ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كيف أنتا » حيث ألحق الألف للضمير المنفصل الذى لخطاب الواحد المذكر عند الوقف عليه ، فلو لم نزد الميم قبل الألف فى الضمير المنفصل الذى لخطاب الاثنين واكتفينا بزيادة الألف فقلنا « أنتا » لكان يلتبس خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، لما قلنا فى خطاب المثنى « أنتما » بزيادة الميم قبل الألف ارتفع اللبس

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٤٣٢ — فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ
وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد « وَلٰكِنِ اسْقِنِي » فحذف النون لضرورة الشعر ، وكقول الآخر :

٤٣٣ — أصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ
كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

---

٤٣٢ — هذا البيت من كلمة فى وصف ذئب ، للنجاشى الحارثى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وقد اختار هذه الكلمة الشريف المرتضى فى أماليه (٢/٢١١) والشريف ابن الشجرى فى حماسته (ص ٢٠٧ ط الهند) والبيت من شواهد سيبويه (١/٩) وابن جنى فى الخصائص (١/٣١٠) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٤٨٥) وفى أوضح المسالك (رقم ١٠٠) والأشمونى (رقم ٢٥٧) والرضى فى باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى (٤/٣٦٧) وقبل البيت المستشهد به قوله :

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا قليل به الأصوات فى بلد محل
وجدت عليه الذئب يعوى كأنه خليع خلا من كل مال ومن أهل
فقلت له : ياذئب ، هل لك فى فتى يواسى بلا من عليك ولا بخل ؟
فقال : هداك الله للرشد ! إنما دعوت لما لم يأته سبع مثلى

ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « ولاك اسقنى » وأصل العبارة « ولكن اسقنى » فالتقى فيها ساكنان : نون لكن ، وسين اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن يكسر نون لكن ، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن ؛ قال الأعلم « حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها فى الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن مابعدها ، وذلك نحو يغز العدو ، ويقض الحق ، ويخش الله ، ولما استعمل محذوفا نحو لم يك ولا أدر » اهـ .

٤٣٣ — هذا البيت هو البيت السبعون من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى ص ٦٩) والبيت من شواهد سيبويه (١/٣٣٥) ولكنه روى صدره « أحار ترى برقا » وابن جنى فى الخصائص (١/٩٦) ولكنه روى صدره =

. . . .

= « أعنى على برق أريك وميضه » و « حار » فى رواية سيبويه يريد به « حارث » فحذف الثاء ، و « صاح » فى رواية المؤلف يريد به « صاحبى » فحذف ياء المتكلم وحذف آخر المضاف أيضا ، وترى : يريد أترى — بهمزة الاستفهام — إلا أنه لما كان حرف الاستفهام فى صورة حرف النداء الذى استعمله وهو الهمزة ، وكان حرف النداء يؤدى من التنبيه وتحريك المخاطب مثل مايؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء والوميض — بفتح الواو — اللمع ، والحبى — بفتح الحاء وتشديد الياء — وهو السحاب المعترض بالأفق ، والمكلل : المتراكب بعضه فوق بعض ، وقوله « فى حبى » متعلق بوميضه . ومحل الاستشهاد فى رواية المؤلف قوله « أصاح » فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرف النداء وهو الهمزة ومنادى مضاف لياء المتكلم وقد رخمه الشاعر بحذف ياء المتكلم ، وحذف حرف من أصل الكلمة ، وأصله صاحبى ، ونظيره فى ذلك قول الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع ردّ فى الضرع ماقرى فى العلاب

وقول الآخر :

صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو ت ؛ فنسيانه ضلال مبين

وجاء على هذا الغرار قول أبى العلاء المعرى :

صاح هذى قبورنا تملأ الرحـــب فأين القبور من عهد عاد ؟

يريد هؤلاء الشعراء « ياصاحبى » فحذفوا ياء المتكلم ، ثم استتبعوا ذلك الحذف حذف الباء التى هى آخر حروف الكلمة الأصلية ، وقد حذفوا مع ذلك حرف النداء وهذا الترخيم شاذ ، ولا يكون مثله عند البصريين إلا فى ضرورة الشعر ، لما علمت (فى المسألة ٤٨) من أنهم لايجيزون ترخيم الاسم المضاف ، فارجع إلى المسألة التى أحلناك عليها لتعلم حقيقة الأمر .

وأما فى رواية سيبويه فالاستشهاد به فى قوله « أحار » حيث أراد « ياحارث » فرخم بحذف الثاء ، وهو عند سيبويه قليل بالنسبة لترك الترخيم ، قال « واعلم أن الأسماء التى ليس فى أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير فى الوصل ولا يزول ، وإن حذفت فحسن ، وليس الحذف لشىء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا فى الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال » اهـ . =

أراد « صَاحِبِى » لحذف البـاء والياء ؛ فـكذلك ها هنا ، وبَلْ أوْلى ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الواو والياء حرفا عـلة ، والنون من « لـكن » والباء من « صاحب » حرف صحيح ، والمعتل أضْعَفُ من الصحيح ؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر لحذفُ الأضْعَفِ أولى .

والثانى : أنه قد حَذَفَ حرفين للضرورة ـ وهما الباء والياء من صاحبى ـ وإذا جاز حَذْفُ حرفين للضرورة لحذفُ حرفٍ واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كما زادوا الواو [٢٨٥] فى ضَرَبْتُهُو » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو » ضمير المرفوع المنفصل ، والهـاء فى « ضَرَبْتُهُو » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينَّا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه ؛ فلا بُدَّ من حرفٍ يبتدأ به وحرفٍ يوقف عليه ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب فى ضمير المرفوع المنفصل .

والذى يدلُّ على أنها ليست كالواو فى « أَكْرَمْتُهُو » أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها فى « أكرمتهو » ولا يجوز تحريك الواو فى « أكرمتهو » كما يجوز فى « هُوَ قائم » ولو كانا بمنزلة [واحدة] لوجب أن يُسَوَّى بينهما فى الحـكم ، والله أعلم .

= ومن ترخيم حارث ـ غير بيت الشاهد ـ قول مهلهل بن ربيعة :

يا حار لا تجهل على أشياخنا   إنا ذوو السورات والأحلام

وقول الآخر :

يا حار لا أرمين منكم بداهية   لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

٩٧ — مسألة

[القول فى هل يقال « لَوْلَاىَ » و « لَوْلَاكَ » ؟ وموضع الضمائر][١]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف فى « لولاى ، ولولاك[٢] » فى موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف فى موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاى ، ولولاك » ويجب أن يقال « لولا أنا ، ولولا أنت » فيؤتى[٣] بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل فى قوله : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف فى موضع رفع لأن الظاهر الذى قام الياء والكافُ مَقَامَه رَفْعٌ بها على مذهبنا ، وبالابتداء على مذهبكم ؛ فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطل بعَسَى ؛ فإن عسى تعمل فى المُظْهَر الرفْعَ وفى المكنىِّ النَّصْبَ » لأنا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المكنىّ ، وإنما هو فى موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظ النصب فى عسى ، كما استعير لفظ الجر فى « لولاى ، ولولاك » وإليه ذهب

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤٣٧) وشرح الكافية للرضى (٢/١٨) وشرحنا المطول على شرح الأشمونى (٣/١٩٢ — ١٩٩) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/١٨١)

(٢) ومثل الكاف التى للمخاطب والياء التى للمتكلم الهاء التى للغائب فى نحو « لولاه »

(٣) فى ر « فيأتى »

الأخفش من أصحابكم . والوجه الثانى : أن الكاف فى موضع نصب بعسى ، وأن اسمها مضمر فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم . والوجه الثالث : أنا نسلم[١] أنه فى موضع [٢٨٦] نصب ، ولكن لأنها حملت على « لعلّ » فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت على « لعلّ » لأنها فى معناها ، ألا ترى أن « عسى » فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأمّا « لولا » فليس فى حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان المكنىُّ فى موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولا ؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر ؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجىء ذلك فى بعض المواضع أو فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز ، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً ؛ فدل على أن الضمير بعد « لولاك » فى موضع رفع .

يدل عليه أن المكنىَّ كما يستوى لفظه فى النصب والخفض نحو « أكرمتكَ ، ومَرَرتُ بكَ » فقد يستوى لفظه أيضاً فى الرفع والخفض نحو «قمنا ، ومَرَّ بنا» فيكون لفظ المكنى فى الرفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع « أنتَ » رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كان الرفع محمولا على الجر فى لولاك لوجب أن يُفْصَلَ بين المكنىِّ المرفوع والمجرور فى المتكلم كما فصل بين لفظ المكنىِّ المنصوب والمجرور فى المتكلم نحو : أكرمنى ، ومربى » لأنا نقول : النون فى المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنىِّ المنصوب والمكنىِّ المخفوض ، وإنما دخلت النون فى المكنىِّ المنصوب لاتصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا

(١) فى مطبوعة أوربا « والوجه الثالث أنا لا نسلم — إلخ » وزيادة لا واضحة

مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر ـ وهو غير لازم ؛ استثقالا له ـ فلأن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استثقالا له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المكنىُّ المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و « لولا » حرف ؛ فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنى فى « لولاى ، ولولاك » فى موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مرفوعٍ ، والمَصِيرُ إلى مالا نظير له فى كلامهم مُحَال ؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف ، وليس بفعل له [٢٨٧] فاعل مرفوع فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : فلا يجوز أن يقال « إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لابد أن تتعلق بفعل فبأىِّ فعلٍ تتعلق ؟ » لأنا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشىء كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حَسْبُكَ ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضِرٌّ [١٠٠]

وكقولهم « هل من أحد عندك » أى هل أحدٌ عندك ؟ قال الله تعالى : (مالكم مِن إلاه غيره) أى مالكم إلاه غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعا فى قراءة من قرأ بالرفع ؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك « لولا » إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى « بحسبك » ومن فى « هل من أحد عندك » ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع » قلنا : لا نسلم ؛ فإنّه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال « ما أنا كأنت » وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا فى موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما فى « لولاى ، ولولاك » من علامات المرفوع .

والذى يدل على أن « لولا » ليس بحرف خفض أنه لو كان حرفَ خفضٍ لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم « قد يكون الحرف فى موضع مبتدأ لا يتعلق بشىء » قلنا : الأصل فى حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً فى حرفٍ زائدٍ دخولُه كخروجه كقولهم « بحسبك زيد ، وما جاءنى من أحد » لأن الحرف فى نية الاطِّراحِ ؛ إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك « بحسبك زيد ، وحَسْبُكَ زيد » فى معنى واحد ، وكذلك قولك « ما جاءنى من أحد ، وما جاءنى أحَدٌ » فى المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعلٍ أو معنى فعلٍ ، ولولا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل [٢٨٨] ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء فى « بحسبك زيد » ومن فى قولك « ما جانى من أحد » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقاً إذا وقع فى موضع ابتداء لا يتعلق بشىء فلا نسلم ها هنا أن الحرف فى موضع ابتداء ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وَجْهَ له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم ، وأشعارهم ، قال الشاعر :

٤٣٤ — وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِــــهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

---

٤٣٤ — هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى صاحب الشاهد رقم ١١١ السابق فى المسألة ٢٢ من نفس القصيدة التى منها الشاهد المذكور ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (٣٨٨/١) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٣٠) ورضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٣٠/٢) والمبرد فى الكامل (٢٠٩/٢) وابن جنى فى الخصائص (٢٥٩/٢) والأشمونى (رقم ٥٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٠٠) وشرحه العينى (٢٦٢/٣ بهامش الخزانة) وطحت : سقطت وهلكت ، ويجوز فى الطاء الضم والكسر ؛ لأن عين هذا الفعل جاءت بالواو وبالياء وإن كانت الياء أكثر ، تقول : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع ، وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو على وزان رمى يرمى ، فأما هوى يهوى بمعنى عشق يعشق فوزانه رضى يرضى ، والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شىء جثته ، والقلة ومثلها القنة — بضم القاف وتشديد مابعدها — أعلى الجبل ، والنيق — بكسر النون — أرفع موضع فى الجبل ، والمنهوى : الساقط . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «لولاى» حيث وقع الضمير المتصل الذى أصله أن يكون فى محل جر أو محل نصب بعد لولا ، ولولا عند جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا كما فى قول الراجز ، وهو عامر بن الأكوع رضى الله عنه:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصــدقنا ولا صلينا

أو ضميرا منفصلا مرفوعا كما فى قوله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقد اختلف النحاة فى مثل « لولاى » أهو جائز أم لا ؟ فقال أبو العباس المبرد : هو تعبير غير جائز عربية ، فإن وقع فى كلام فهو خطأ ، وقال غيره من العلماء : هو جائز لوروده فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، غير أنه ليس بالمنهج المطرد ولا المهيع المستمر ، قال أبو سعيد السيرافى : «ما كان لأبى العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب » اهـ ، ويقول أبو رجاء : وما كان لأبى العباس المبرد أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب ، وهو يروى هذا البيت فى الكامل (٢٠٩/٢ الخيرية)ويروى قبله بيتا فيه هذا التعبير ، وهو قول رجل من الخوارج لم يعينه ، وهو أعشى همدان:

ويوم بجى تلافيتــه ولولاى لاصطلم العسكر =

. . . .

= وقد ورد فى رجز لرؤبة ، وهو قوله :

* لولا كما قــد خرجت نفساهما *

ورؤبة عنده أفصح العرب ، وهو ممن لاتنكر فصاحته.

ثم اختلف القائلون بصحة هذا التعبير ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أن هذه الياء فى «لولاى» والكاف فى «لولاك» والهاء فى «لولاه» فى محل جر بلولا ، ولولا حينئذ حرف جر ، لاحرف ابتداء ، ولاتتعلق بشىء وعنده أن لولا على وجهين : الوجه الأول تكون فيه حرف ابتداء وذلك إذا وقع بعدها الاسم الظاهر كما فى رجز عامر بن الأكوع ، أووقع بعدها ضمير رفع منفصل كما فى الآية الكريمة التى تلونا ، والوجه الثانى أن تكون حرف جر لايتعلق بشىء كما فى هذا البيت ، قال : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاى ، إذا أضمرت فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لاتكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر * وكم موطن لولاى .. البيت * وهذا قول الخليل ويونس » اه كلامه .

والمذهب الثانى : مذهب الأخفش والفراء ، وحاصله أن الياء والكاف والهاء فى محل رفع بالابتداء ، ولولا حرف ابتداء على حالها ، وليس لها إلاحال واحدة ، ولكن العرب وضعت ضمير الجر فى موضع ضمير الرفع ، كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع فى موضع ضمير الجر فقالوا : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا .

والمذهب الثالث : مذهب الكسائى ، وتلخيصه أن الاسم المرتفع بعد « لولا » فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فعلى ، وذلك لأن « لولا » عنده تختص بالفعل ، ولم أجد نصا صريحا عنه يمنع وقوع الضمير المتصل بعد لولا أو يجيزه ، إلا ماذكره ابن يعيش استنباطا فى شرح مذهبه حيث يقول «وأما الكسائى فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمر ، معناه لو لم يكن فعلى ، فعلى هذا ينبغى إذا كنى عنه أن تقول : لولا أنا ، ولولا أنت ، لأن الفعل لم يظهر فتتصل به كنايته ، فوجب أن يكون الضمير منفصلا » اه كلامه بحروفه ، وقوله « فعلى هذا ــ إلخ » استنباط من عنده بحسب الأصول والقواعد ، ولعل الكسائى يجيز وضع الضمير =

وقال الآخر :

٤٣٥ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا   وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقال بعض العرب :

٤٣٦ — [أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ]   لَوْلَاكَ هٰذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ

= المتصل فى مكان المنفصل المرفوع كالأخفش والفراء ، والفرق بينهما هو فى العامل فى الضمير ؛ فالأخفش والفراء يريان أن العامل فى الضمير هو الابتداء لأن لولا عندهما لا تكون إلا حرف ابتداء ، والكسائى يرى أن العامل فى الضمير الفعل المقدر ؛ لأن لولا حرف يختص بالفعل فلا يقع بعده إلا الفعل لفظا أو تقديرا ، وارجع إلى المسألة العاشرة .

٤٣٥ — ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على ، رضى الله عنهم أجمعين ، وقبل البيت قوله :

معاوى إنى لم أبايعك فلتة   وما زال ما أسررت منى كما علن

والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٣٨) والأشمونى (رقم ٥٢٤) وابن عقيل (رقم ١٩٩) وشرحه العينى (٣/٢٦٠ بهامش الخزانة) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذى حقه أن يكون فى موضع الجر أو موضع النصب بعد لولا ؛ ومجىء هذا الاستعمال فى كلام العرب المحتج بكلامهم يرد أولا على أبى العباس المبرد الذى أنكر مثل هذا الاستعمال ، وللذين يجيزون هذا الاستعمال ثلاث تخريجات ذكرناها مفصلة فى شرح الشاهد السابق ، فارجع إليها إن شئت .

٤٣٦ — هذا البيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (ص ٤٣٨) ونسبه إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولا يوجد البيت فى أصل ديوانه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان أول بيتين (انظر الديوان ٤٨٧ بتحقيقنا) ومن شواهد رضى الدين فى شرح الكافية فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٢٩) ونسب قوم بيت الشاهد للعرجى — واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان — وهو مثل عمر بن أبى ربيعة أحد شعراء قريش الغزلين ، وأومت : معناه أشارت ، وأصله أومأت ، فسهل الهمزة بقلبها ألفا من جنس حركة ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف للتخلص =

وأما مجىء الضمير المنفصل بعده نحو « لَوْلاَ أنَا ، ولَوْلاَ أنْتَ » كما قال تعالى : (لَوْلاَ أنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) فلا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفْصَحُ ، وعدمُ مجىء الضمير المتصل فى التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأتِ فى التنزيل تَرْكُ عمل « ما » فى المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم ، وما عمرو منطلق» وإن كانت لغةً جائزةً فصيحةً ، وهى لغة بنى تميم ، قال الشاعر :

٤٣٧ — رِكَابُ حُسَيْلٍ أشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ
وَنَاقَةُ عَمْرٍو مَا يُحَلَّ لَهَا رَحْلُ
وَيَزْعُمُ حَسْلٌ أنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ
وَمَا أنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلاَ أَصْلُ

=من التقاء الساكنين معاملة لها معامله الألف الأصلية فى نحو سعت ونهت وسقت وشفت وأبقت وأفنت وتغاضت وتراضت ، وما أشبه ذلك ، والهودج : مركب من مراكب النساء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذى يكون فى محل الجر أو النصب بعد لولا ، والقول فيه كالقول فى الشاهدين السابقين فلا نطيل الحديث بعد أن فصلنا لك ذلك فيما سبق .

٤٣٧ — الركاب : الإبل ، ولا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها راحلة، وأشهر الصيف: مركب إضافى صدره منصوب على الظرفية ، والبدن : جمع بادن ، وهو الكثير اللحم العظيم البدن ، ويقال بادن للمذكر والمؤنث ، وربما قيل للمؤنث : بادنة ، وكنى بكون ركابه بدنا عن أنها لا تعمل ولا يؤخذ منها شىء من دم أو لبن ، وقابله بقوله « ما يحل لها رحل » أى أنها على سفر دائما ، وحسل : اسم رجل وأصله ولد الثعلب ، وحسيل: تصغيره . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « وما أنت فرع ولا أصل » حيث أهمل «ما» النافية فلم يرفع بها الاسم وينصب الخبر ، وإهمالها لغة تميم ، وإعمالها لغة أهل الحجاز وهى التى وردت فى القرآن الكريم فى قوله سبحانه (ما هذا بشرا) وقوله جلت كلمته (ما هن أمهاتهم) وقد علمنا أن القرآن الكريم نزل على الرسول الكريم بلغة قومه وهم أهل الحجاز ، فعدم وجود لغة أخرى فيه لا يدل على ضعف هذه اللغة المتروكة، ولا على أنه لا يجوز التكلم بها ، نعم الافصح فى الاستعمال هو ماجاء فى الكتاب العزيز .

ثم لم يَدُلَّ عدمُ مجيئها فى التنزيل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ ؛ فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٩٨ — مسألة

[الضمير فى « إياك » وأخواتها][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من « إيَّاكَ ، وإيَّاه ، وإياى » هى الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَانَ ، وذهب بعضهم إلى أنَّ «إياك» بكماله هو الضمير . وذهب البصريون إلى أن « إيا » هى الضمير[٢٨٩] والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « إيا » اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنًى بانفراده ، ولا يقع معرفةً ، بخلاف غيره من المضمرات ؛ فخص بالإضافة عوضاً عما مُنِعَه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره . وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مُبْهَم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها فى موضع جر بالإضافة . وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد — رحمه الله ! — أنه مظهر ناب مَنَابَ المضمر . وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر فى قولهم فى المثل « إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ » . والذى عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (١٢٢/١) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١١٩/١) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤١٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١٢/٢)

والياء هى الـكاف والهاء والياء التى تـكون فى حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجهٍ ما ، إلا أنها لمـا كانت على حرفٍ واحدٍ وانفصلت عن العاملِ لم تقم بنفسها فأتى بإيًّا لتعتمد الـكاف[1] والهاء والياء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لمـا بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيا » هى الضمير دون الـكاف والهاء والياء ، وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدها ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تـكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن تـكون « إيا » هى الضمير ؛ لأن لها نظيرا فى كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا « إن الـكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب » ؛ لأنها لو كانت معربة لـكان إعرابها الجرّ بالإضافة ؛ ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تُرَادُ للتعريف[2] ، والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف[٢٩٠] لأنه لايفيدمعنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة — فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قَطُّ نـكرة .

والذى يدل على ذلك أن علامات التنـكير لا يحسن دخولُهاَ عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروفُ كالتاء فى « أنت » فإن الضمير هو « أنْ » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دَلَّتْ على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت

(١) فى ر « لتعمد الـكاف ــ إلخ » . (٢) فى ر « تزاد للتعريف »

مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جُعِلَتْ هذه الأحرف مبينةً لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال « أنْ » مضاف إلى التاء ؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ « إيا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة — ولها نظير فى كلامهم — كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ولا نظيرَ له فى كلامهم .

وهذا هو الجواب عن مذهب مَنْ ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه فى نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن الكَحَلَ يغنى عن الكُحْلِ .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على مازعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمر ، كما أنه لما اقتصر بأنَا وأنتَ وهُوَ وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذَاتَ مَرَّةٍ ، وبُعَيْدَاتِ بين » ونوعاً من المصادر نحو « سُبْحَانَ ، ومَعَاذَ » . وليس « إيَّا » ظرفاً ولا مصدرا فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إذَا بَلَغَ الرجلُ الستِّين فإياه وإيَّا الشَّوَابِّ » فالذي ذكرهُ سيبويه فى كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثنى مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وهى رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على مَنْ يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف [٢٩١] « إيَّا » إلى « الشواب» وهو اسم مظهر .

والذى يدل على أنه ليس باسم مُظْهَرَ أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيداً ؛ فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

٤٣٨ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

---

٤٣٨ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان (الديوان ص ٢٦٢ — ٢٦٧) وليس لأمية بن أبى الصلت كما قال ابن جنى، وقبل البيت المستشهد به قوله :

يا خير حى وقت نعل له قدما — وميت بعد رسل الله مقبور
إنى حلفت، ولم أحلف على فند، — فناء بيت من الساعين معمور
فى أكبر الحج حاف غير منتعل — من حالف محرم بالحج مصبور

والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤٧) وابن عقيل (رقم ١٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٣) وابن جنى فى الخصائص (١/٣٠٧ و ٢/١٩٥) ورضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٠٩) وابن الناظم فى باب الضمير من شرح الألفية ، وشرحه العينى (١/٢٧٤ بهامش الخزانة) ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنت إياهم الأرض » حيث جاء بالضمير منفصلا مع أنه فى موضع يمكن الإتيان به متصلا فيقال « ضمنتهم الأرض » والذى صنعه الشاعر فى بيت الشاهد مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسبونه إلى طرفة بن العبد البكرى ، ولكنه غير موجود فى ديوانه :

أصرمت حبل الوصل؟ بل صرموا — يا صاح ، بل قطع الوصال هم

وبين هذا البيت والبيت المستشهد به فرق من جهتين : الجهة الأولى أن الضمير فى هذا البيت ضمير رفع منفصل وفى البيت المستشهد به ضمير نصب منفصل ، والجهة الثانية أنه قد فصل بين الضمير وعامله فى البيت المنسوب إلى طرفة واتصل الضمير بعامله من البيت المستشهد به ، وهذا مما يزيد فى قبح الضرورة ، فاعرف ذلك .

وقول الآخر :

٤٣٩ ــ * إلَيْكَ حتى بَلَغتْ إيَّاكَا *

وقول الآخر :

٤٤٠ ــ كأنَّا يَوْمَ قُرَّى إنَّمَـــا نَقْتُلُ إيَّانَا

---

٤٣٩ ــ هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* أتتك عنس تقطع الأراكا *

والبيت من شواهد سيبويه (١/٣٨٣) ونسبه الأعلم إلى حميد الأرقط ، ومن شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٢٤) وتعرض البغدادى لشرحه أثناء شرح الشاهد ٣٨٥ من شواهد الكافية ، وهو الشاهد الآتى، وممن استشهد به ابن جنى فى الخصائص (١/٣٠٧ و ٢ / ١٩٤) والعنس ــ بفتح فسكون ــ الناقة الشديدة القوية على السير ، وقوله « تقطع الأراك » أراد تقطع الأرضين التى هى منابت الأراك ، والأراك ــ بوزن السحاب ــ العود الذى يستاك به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بلغت إياك » حيث جاء بالضمير المنفصل فى المكان الذى يكون فيه الضمير المتصل، وكان من حق العربية عليه أن يقول « حتى بلغتك » وكان الزجاج يذهب إلى أن « إياك » فى هذا البيت ليس مفعولا لبلغت ، ولكنه توكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولا لبلغت ، وأصل الكلام على هذا « بلغتك إياك » وهو تخلص من ضرورة بالوقوع فى ضرورة أخرى ؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد مما لا يجوز؛ لأنه يفوت الغرض الذى سيق إليه الكلام

٤٤٠ ــ قد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فنسبه سيبويه (١/٣٨٣) إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه ، ورواه فى (١/٢٧١) وقال قبل إنشاده « وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت » ونسبه ابن جنى فى الخصائص (٢/١٩٤) لأبى بجيلة ، ونسبه ابن الشجرى فى أماليه (١/٣٢ ط مصر) إلى ذى الإصبع العدوانى ، والبيت بعد ذلك من شواهد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى خزانة الأدب (٢/٤٠٦) والزمخشرى فى المفصل ونسبه ــ كما فى كتاب سيبويه ــ إلى بعض اللصوص ، وابن يعيش فى شرحه (ص ٤٢٣) ونسبه إلى ذى الإصبع العدوانى ، وقرى ــ بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة ــ موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب ، وقوله « نقتل إيانا » شبه فيه أعداءهم الذين أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم فى السيادة والحسن ، يدلك على هذا قوله بعد بيت الشاهد : =

فهو من ضرورة الشعر التى لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الكاف والهاء والياء هاهنا هى التى تكون فى حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها فى اللفظ إلا أنها تخالفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء ها هنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء فى « أنْتَ » فإنها فى اللفظ مثل التاء فى « قُمْتَ » وإن كانت التاء فى « أنْتَ » حرفاً والتاء فى « قُمْتَ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء

= قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا
يرى يرفل فى بردين من أبراد نجرانا

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نقتل إيانا » وقد أراد المؤلف بإيراد هذا الشاهد هنا أن يقول : إنه وضع الضمير المنفصل المنصوب فى موضع الضمير المتصل المنصوب ، وكان عليه — على هذا — أن يقول « إنما نقتلنا » ولكنه لو قال « إنما نقتلنا » لكان خطأ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشىء واحد ، لا تقول « ضربتنى » ولا « ضربتك » بتاء المخاطب ، ولا « زيد ضربه » على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وتكون الهاء أيضا عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جىء بلفظ النفس فجعل مفعولا به ، فيقال «ضربت نفسى» و«أكرمت نفسى» و « ضربت نفسك » و« أكرمت نفسك » و « زيد أكرم نفسه » ويستثنى من هذه القاعدة أفعال القلوب وفعلان آخران — وهما عدم وفقد — تقول « ظننتنى ، وخلتنى ، وعدمتنى ، وفقدتنى » . فلو أراد الشاعر أن يأتى بالكلام على الطريق المستعمل فى كلام العرب كان يقول « إنما نقتل أنفسنا » قال الأعلم « وفصل الضمير من الفعل ضرورة ، وكان الوجه نقتلنا ، والأصل فى هذا أن يستغنى فيه بالنفس فيقال : نقتل أنفسنا ، فوضع إيانا موضع ذلك » اهـ . وأحسن مما قال الأعلم قول ابن يعيش « الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط * حتى بلغت إياك * وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتى بالمتصل فيقول نقتلنا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما فى موضع الآخر » اهـ .

فى « أنْتَ » اسم ؛ لأنها مثل التاء فى « قُمْتَ » فكذلك هاهنا [و] كما أن الاسم المضمر فى « أنْتَ » أنْ وحدها والتاء لمجرد الخطاب وليست عماداً للتاء ؛ فكذلك « إيَّا » هى الاسم المضمر وحدها ، وليست عماداً للكاف والهاء والياء .

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدى إلى أن يُعْمَد الشىء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأكثر عماداً للأقل وتَبَعاً له ، وهذا لا نظير له فى كلامهم .

والذى يدلُّ على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هى التى تكون فى حالة الاتصال أن هذه الأحْرُفَ ها هنا ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة ، والضمائر المنفصلة ينبغى أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شىء منها معموداً ، فكذلك ها هنا .

وأما استدلالهم على أن « إيا » [٢٩٢] عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنْتَ ؛ فإنا أجمعنا على أن الضمير منه « أنْ » والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن « أنْ » ليست عماداً للتاء ، وأن التاء ليست هى الضمير ، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لَمَّا كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن « إياكما ، وإياكم » ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « إياكما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « إياكم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك « أنتما ، وأنتم » ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « أنتما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « أنتم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك

حكم كل اسم مضمر واسم إشارة واسم صِلَةٍ . وسنبين هذا فى اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه بكماله المضمر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف فى « إياكَ » بمنزلة التاء فى « أنْتَ » .

والذى يدلُّ على ذلك أن الكاف فى « إياكَ » تفيد الخطاب ، كما أن التاء فى « أنْتَ » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء فى « أنْتَ » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمر الذى هو « أنْ » فى « أنْتَ » وإنما هى لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمر الذى هو « إيَّا » فى « إيَّاكَ » وإنما هى لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف فى « إياكَ » من المضمر كما لم تكن التاء فى « أنت » من المضمر ، واستحال أن يقال إنَّ « أنْتَ » بكماله هو المضمر ؛ فكذلك يستحيل أن يقال إنَّ « إياك » بكماله هو المضمر ، والله أعلم .

٩٩ ــ مسألة

[المسألة الزنبورية](١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كُنْتُ أظُنُّ أن العقرب أشدُّ [٢٩٣] لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هى » .

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٨٨ ـ ٩٢) فقد فصل المسألة وخرج المثال موضع الخلاف تخريجا دقيقا .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البَرَامكة ، فطلب أن يجمع بينه و بين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه فى مجلس يحيى بن خالد وعنده وَلَدَاهُ جعفر والفضل ومَنْ حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي ، فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سُوء أدبٍ ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن فى هذا الرجل عَجَلَةً وحِدَّةً ، ولكن ما تقول فى من قال « هؤلاء أبُونَ ، ومررت بأبِينَ » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدَّر فأخطأ ، فقلت : أعِدِ النظر ، فقدَّر فأخطأ ، فقلت : أعِدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى ، أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائي : لَحَنْتَ ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو « خرجت فإذا عبد الله القائمُ ، والقائمَ » فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجِزْ فيه النصبَ ، فقال له يحيى ابن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوْبٍ ؛ ووفدت عليك من كلِّ صُقْعٍ ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المِصْرَيْنِ ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم ؛ فَيُحْضَرُون ويُسْألون ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثَرْوَانَ ، فسئلوا عن المسائل

التى [٢٩٤] جَرَتْ بين الكسائى وسيبويه ، فوافقوا الكسائى ، وقالوا بقوله ؛ فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائى على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وَفَدَ عليك من بلده مؤملا ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائى ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصارىُّ عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظَرْفَ مكانٍ ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل فى الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » فى قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولابد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلافُ فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجهٍ ما ؛ فوجب أن يقال « فإذَا هُوَ هِيَ » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهى : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما رووه عن العرب من قولهم « فإذا هُوَ إيّاهَا » فمن الشاذ الذى لا يُعْبَأُ به كالجزم بلَنْ والنصب بلَمْ وما أشبه ذلك من الشواذ التى تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أُعْطُوا على متابعة الكسائى جُعْلاً ؛ فلا يكون فى قولهم حجة لتطرق التهمة فى الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدْتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت فى العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زيداً قائماً » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم « أَحْسِنْ بِزَيْدٍ » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم «رَحِمَ اللهُ فلاناً» لفظه لفظ الخبر وهو فى المعنى دعاء ، [٢٩٥] وكقوله تعالى فى قراءة من قرأ بالرفع (لا تُضَارُّ وَالدةٌ بِوَلَدِهَا) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهى ، وكقوله تعالى : (فهل أنتم مُنْتَهُونَ) أى : انْتَهُوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمنُ مَدًّا) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ) أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التى لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن ها هنا : « إذا » بمعنى وجدت وهى فى اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده ، فوجب أن يقال « فإذا هُوَ هِيَ » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعَمَلَ وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبى العباس ثعلب « إن هو فى قولهم فإذا هو إياها عِمَادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين — الذى يسميه البصريون الفَصْلَ — يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختلُّ معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذى هو الفصل من قولك « كان زَيْدٌ هُوَ القائمَ » فقلت « كانَ زَيدٌ القائمَ » لم يختلَّ معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحاً ،

وكذلك سائر الأماكن التى يقع فيها العماد الذى هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إيَّاها » لا ختلَّ معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إياها » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

١٠٠ — مسألة

[ضمير الفصل][1]

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فَصْلاً [٢٩٦] لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت « جاءنى زيد نفسه » كان نفسُه تابعاً لزيد فى إعرابه ، فكذلك العماد ، إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابعاً فى إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشىء الواحد ؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤٣٠) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٢) وتصريح الشيخ خالد (١/٢٧٠ ومابعدها) وحاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٦٢ بولاق)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، ولهذا سمى فَصْلا ، كما تدخل الكاف للخطاب فى « ذلك ، وتلك » وتثنّى وتجمع ولا حَظّ لها فى الإعراب و « ما » التى للتوكيد ولا حظ لها فى الإعراب ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس فى قولهم جاءنى زيد نفسه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن المكنىّ لا يكون تأكيداً للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير فى كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه .

وأما قولهم « إنه مع ما بعده كالشىء الواحد » قلنا : هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلُّقَ له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشىء الواحد ؟ والله أعلم .

١٠١ — مسألة

[مراتب المعارف][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم[2] — نحو « هذا ، وذاك » — أعْرَفُ من الاسم العَلَم — نحو « زيد ، وعمرو » — وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعْرَفُ من الاسم المبهم ، واختلفوا فى مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه إلى أن أعْرَفَ المعارفِ الاسمُ المضمرُ ؛ لأنه لا يُضْمَر إلا وقد عُرِف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/١١٠ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/١٤٣ بولاق)

(٢) المراد بالاسم المبهم ههنا : اسم الإشارة

يُوصَفَ كغيرِهِ من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يُوضَعَ على شيء لا يقع [٢٩٧] على غيره من أمّتِهِ[١] ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عُرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسمُ المبهمُ ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف ، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف : الاسمُ العَلَمَ ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرِّف بالألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرفُ من الاسم العَلَم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العَلَم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعْرَفَ مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذى يدل على صحة ذلك أن الاسمَ العلَمَ يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيدٍ آخَرَ ، ومررت بعمرو العاقل وعمرٍو آخَرَ » وكذلك إذا ثَنَّيْتَ الاسم العَلَمَ أو جمعته نَكَّرْته نحو «زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون » فتَدْخُلُ عليه الألفُ واللام فى التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تَصِفُهُ بنكرة فى حالٍ من الأحوال ، ولا تنكره فى التثنية والجمع فتدخلَ عليه الألف واللام فتقول : الهَاذَانِ ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعْرَفُ مما يقبل التنكير ، فتنزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم .

---

(١) أمته : المراد به نوعه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأسم العلَمَ أعرف من المبهم لأن الأصل فى الأسم العَلَمِ أن يوضع لشىء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارِكٌ أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعْرَفُ من المبهم فكذلك ما أشبهه .

والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه لا يقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل فى[٢٩٨]جميع المعارف ، ولهذا يقال : حَدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العَلَمَ دون غيره ، على أنا نسلم أن الأصل فى الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وَضْعِهِ ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل فى المعارف أن لا تُوصَفَ ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشىء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذى لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف فى أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

١٠٢ — مسألة

[« أىّ » الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٦١/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١٦٢/١) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ٤٦٢ ومابعدها) وشرح الرضى على الكافية (٥٣/٢ ومابعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٧٧ بتحقيقنا)

الصلة مُعْرَبٌ ، نحو قولهم « لأضربَنَّ أيَّهُمْ أفْضَلُ » ، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب ، نحو قولهم « لأضربن أيَّهُمْ هو أفضل » ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « أيهم » مرفوع بالابتداء ، و « أفْضَلُ » خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذى يقال له أيُّهُمْ أفضل ، قال الشاعر :

٤٤١ — وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لاَحَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ

٤٤١ — هذا البيت للأخطل التغلبى ، وهو من شواهد سيبويه (٢٥٩/١ و٣٩٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٦٣) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٥٥٣/٢) والحرج — بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين — الضيق عليه ، والمحروم : الممنوع مما يريده . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لاحرج ولا محروم » فإن سيبويه رحمه الله خرج هذه العبارة نقلا عن شيخه الخليل بن أحمد على أن قوله « لاحرج » خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره فى محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : فأبيت مقولا فى شأنى : هو لاحرج ولا محروم، قال سيبويه(٢٥٩/١) « وأما قول الأخطل * ولقد أبيت من الفتاة ... البيت * فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا ، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز « كان عبد الله لا سلم ولا صالح » على إضمار هو ، ولكنه — فيما زعم الخليل — فأبيت بمنزلة الذى يقال له : لا حرج ولا محروم ، ويقويه فى ذلك قوله :

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كلاب خامرى أم عامر

فإنما أراد : كانت كلاب التى يقال لها : خامرى أم عامر ، وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفى ، كأنه قال : فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذى أنابه ، وقول الخليل حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أى بنى من يقال له ذلك . والتفسير الآخر الذى على النفى كأنه أسهل » اهـ كلامه . وقال الأعلم « الشاهد فى رفع حرج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال ، ووجه رفعها عند الخليل الحمل على الحكاية ، والمعنى فأبيت كالذى يقال : لا حرج ولا محروم ، ولا يجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر كما لايجوز كان زيد لا قائم ولاقاعد على تقدير لا هو قائم ولا قاعد ، لأنه ليس موضع تبغيض وقطع ، فلذلك حمله على =

أى : فأبِيتُ لا يقال لى هذا حَرِجٌ ولا محروم ، وحَذْف القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن « أيهم » مرفوع بالابتداء ، و « أفضل » خبره ، ويجعل «أيهم» استفهامًا ، ويعلِّق « لأضربن » عن العمل فى « أيهم » فينزل الفعلَ المؤثر منزلَةَ أفعالِ القلوبِ نحو « علمت أيهم فى الدار » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كل شِيعةٍ أيَّهُمْ أشد[٢٩٩] عَلَى الرحمنِ عتِيًّا) بالنصب ، وهى قراءة هرون القارىء ومُعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم » لأنا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ، لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء ، فإن « أيُّهُمْ » مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله (لننزعنّ) عمل فى (مِنْ) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما

= الحكاية، كما قال بنى شاب قرناها ، ويجوز رفعه على الابتداء وإضمار الخبر، على معنى فأبيت لا حرج ولا محروم فى المكان الذى أبيت فيه ، ثم حذف هذا لعلم السامع ، وإذا نفى أن يكون مبيته حرج أو محروم فهو غير حرج وغير محروم ، لأنه فى ذلك المكان» اهـ كلام بحروفه ، وقوله « ولا يجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر » ليس على إطلاقه ، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره : لاأنا حرج ولا محروم ، من غير تقدير حكاية كما هو فى مطلع كلام سيبويه عن الخليل ، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلا والحكاية إنما تقع فى الجمل لا فى المفردات ؟ ولو سلمنا أن الحكاية بالقول تكون فى المفردات فما يكون إعراب لا حرج المرفوع ؟ وكيف كان يقول من يحكى كلامه ؟ وقال السيرافى عن التخريج الثانى الذى ذكره سيبويه وذكره الأعلم أيضا ، وذكر سيبويه أنه أسهل «وهذا التفسير أسهل ؛ لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر فى النفى كثير ، كقولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أى لنا » اهـ .

ذكر معه ، كما تقول « قتلتُ من كل قبيلٍ ، وأكلت من كل طعام » فيكتفى الفعل بما ذكر معه ، فكذلك هاهنا : عمل الفعل فى الجار والمجرور واكتفى بذلك ، ثم ابتدأ فقال : (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بأشد كما رفع (أشد) بأيهم، على ما عرف من مذهبنا .

والوجه الثانى : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لننزعن من كل قوم شايَعُوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ،وهو مُقَدّر معه ، وأنت لو قلت « لأنظرَنَّ أيُّهُمْ أشد » لكان النظر معلقاً ، لأن النظر والمعرفة والعِلْمَ ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عُمَرَ الجَرْمى أنه قال : خرجت من الخندق ــ يعنى خندق البصرة ــ حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول « اضربْ أيُّهمْ أفضلُ » أى : كلهم ينصبون، وكذلك لم يُرْوَ عن أحد من العرب « اضْرِبْ أيُّهمْ أفْضَلُ » بالضم ، فدل على صة ما ذهبنا إليه .

والذى يدل على فســـاد قول مَنْ ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أُضيف أعرب ، نحو قَبْلُ وبَعْدُ ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأىٌّ إذا أفردت أُعربت ، فلو قلنا « إنها إذا أضيفت بنيت » لكان هذا نَقْضاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية هاهنا على الضم ، وذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنيةً فى كل حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصـــول كما بنيت « مَنْ ، وما » لذلك فى كل حالٍ ، إلا أنهم أعربوها حمــلا على نظيرها ــ وهو « بَعْض » ــ وعلى نقيضها

وهو « كل » ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردَّتْ إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، [٣٠٠] كما أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل ، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها ، فكذلك ها هنا : لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائدُ ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن « أيهم » استعملت استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : « اضْرِبْ أيُّهُمْ أفضلُ » تريد أيهم هو أفضل،ولو قلت : « اضْرِبْ مَنْ أفضلُ ، وكُلْ ما أطْيَبُ » تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يجز ، فلما خالفت « أىٌّ » أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها ؛ لأن كل شىء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن « يَا أللهُ » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل « لَيْسَ » لَيِس ، مثل صَيِدَ البعيرْ ، وصَيِدَ البعير يجوز فيه التخفيف فيقال « صَيْدَ البعيرُ » ويجب فى ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصَيِدَ على الأصل ؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، ويدل عليه أيضاً أنك لو قلت « صَيِدْتَ يا بعيرْ » لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت « لَيِسْتُ » لم يجز رده إلى الأصل ، كلُّ ذلك لمخالفته الفعلَ فى التصرف وخروجِهِ عن مشابهة نظائره ، فكذلك ها هنا : لما خالفت [أىٌّ] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بَنَوْها على الضم ، لأنه أقوى الحركات .

والذى يدلُّ على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف[(١)] المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا « ضَرَبْتُ أَيَّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ » بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة « أىّ » ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن « أىّ » لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حَسُنَ الحذفُ مع « أى » دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ [٣٠١] مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ــ فهى قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلافُ فى هذه اللغة ، ولا فى هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلافُ فى اللغة الفصيحة المشهورة ، والقراءة المشهورة التى عليها قَرَأَةُ الأمصار « أَيُّهُمْ » بالضم ، وهى حُجَّة عليهم .

قولهم « إن الضمة فيها ضمةُ إعرابٍ لا ضمةُ بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ؛ لأن قوله (لَنَنْزِعَنَّ) عمل فى مِنْ وما بعدها ، واكتفَى الفعلُ بما ذكر معه ، كقولهم : قتلت من كل قبيل » قلنا : هذا خلافُ الظاهرِ ؛ لأن قوله (لَنَنْزِعَنَّ) فعلٌ متعدّ ؛ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أَيَّهُمْ » يصلح أن يكون مفعولا ، وهو ملفوظ به مُظْهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنظروا أَيُّهُمْ أشد » قلنا : وهذا أيضاً خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس فى اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله (لَنَنْزِعَنَّ) فعل يصلح أن يكون (أَيُّهُمْ) مفعولا له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

---

(١) كذا ، وأظن أصل العبارة « لحذف المبتدأ » .

وأما ما حكى عن أبى عُمَرَ الجَرْمى أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول ضَرَبْتُ أيُّهُمْ أفضَلُ ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع « أيهم » بالضم ، وقد سمعه غيره .

والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيبانى عن غَسَّانَ — وهو أحَدُ مَنْ تؤخذ عنه اللغةُ من العرب — أنه أنشد :

٤٤٢ — إذَا مَا أتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ

برفع « أيُّهُمْ » فدلّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها .

---

٤٤٢ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٦٣ و ٤٩٠) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٥٢٢/٢) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١١٩) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٠) والأشمونى (رقم ١١٠) وابن عقيل (رقم ٣٣) وشرحه العينى (٤٣٦/١ بهامش الخزانة) والبيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد ، ويروى « إذا مالقيت بنى مالك » ومحل الاستشهاد به قوله « على أيهم أفضل » فإن الرواية فى هذه الكلمة بضم «أيهم» على ماحكاه أبو عمرو الشيبانى ، ويلزم أن تكون « أى » فى هذه العبارة موصولة بمعنى الذى ، ويكون « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فسلم على الذى هو أفضل ؛ ولا يجوز أن تكون«أى» استفهامية مع الضم،لأنه يلزم على هذا محظوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل فى لفظ المجرور لأن أى الاستفهامية غير مبنية، وهذا مما لا يقوله أحد، والثانى أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة، كما لا يجوز أن تكون أى شرطية، لأن الشرطية لا تبنى على الضم ، وهى تستدعى فعل شرط وجوابه ، وليس هنا شىء من ذلك ، وإذا لم تصلح « أى » أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة ، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص فى محل النزاع » اه . وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تكون « أى » فى هذا البيت استفهامية مبتدأ مرفوعا بالضمة الظاهرة ، و « أفضل » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتا لمنعوت محذوف، وهذا المنعوت المحذوف هو المجرور بعلى =

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأىٌّ إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء فى حال الإفراد ، فأما إذا كان المُوجِبُ للبناء فى حال الإضافة لم تردَّ الإضافةُ ذلك الاسمَ إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لَدُنْ » فى جميع لغاتها لما استحقت البناء فى حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب ؛ فكذلك هاهنا ، وفى « لدن » ثمانى لغات ، وهى : « لَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدَا ، ولَدُ ، ولَدْنَ ، ولَدْنِ ، ولَدْ ، ولُدْ » وكلها مبنية على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه [٣٠٢] الخليل من الحكاية فبعيد فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله فى الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « اضْرِبْ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ » بالرفع ــ أى : أضرب الذى يقال له الفا سق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « أَضْرِبْ » ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعالِ القلوبِ ؛ فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم .

* * *

ـــــــــــــــ

= وتقدير الكلام على هذا الوجه : فسلم على شخص مقول فيه : أيهم أفضل ، وهذا كلام لا يقضى العجب منه ، وهذه المقدرات الكثيرة ما الدليل على حذفها ؟ ولو أن ثبوت قواعد اللغة ارتكب فى الوصول إليه مثل هذه التمحلات لما ثبتت قاعدة أصلا

١٠٣ — مسألة

[هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن « هٰذَا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (وما تلك بيمينك ياموسى) والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، و بيمينك : صلة تلك ، ثم قال ابن مُفَرِّغٍ .

٤٤٣ — عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ ، وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا المطول على الأشمونى (١/١٨٢ — ١٨٥) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١/١٥٦ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/١٦٥ — ١٦٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص٤٩٣) وشرح الرضى على الكافية(٢/٥٥)

٤٤٣ — هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٩٢) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٥١٤) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧١٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٥ فى باب الموصول . وفى باب الحال) وفى شرح شذور الذهب (رقم ٦٩) وفى شرح قطر الندى (رقم ٣٣) والأشمونى (رقم ١٠٤) وابن الناظم فى باب الموصول من شرح الألفية ، وشرحه العينى (١/٤٤٢) وعدس : اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهرى وغيره ، ومنه قول بيهس بن صريم الجرمى : =

. . . .

= ألاليت شعرى هل أقولن لبغلتى: عدس ، بعد ماطال السفار وكلت

وهومبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبي

فالله بينى وبين كل أخ يقول : أجذم ،وقائل : عدسا

وربما سموا البغل نفسه عدس ، ومنه قول الراجز :

إذا حملت بزتى على عدس على التى بين الحمار والفرس

* فلا أبالى من غزا ومن جلس *

وقوله فى بيت الشاهد « ما لعباد » أرادبه عباد بن زياد والى سجتان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وكان يزيد قد هجا عبادا ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ورده إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية ذلك أمر بإخلاء سبيله « إمارة » أى حكم وسلطان «طليق»حر لايد لأحد عليه ؛ لأنه قد أطلق سراحه . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين والفراء ينشدون هذ البيت للاستدلال به على أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذى ، وهو مبتدأ ،وجملة «تحملين» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وطليق : خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : والذى تحملينه طليق ، قال الفراء : « العرب قد تذهب بذا وهذا إلى معنى الذى ؛ فيقولون : من ذا يقول ذلك ، فى معنى : من الذى يقول ، وقال يزيد بن مفرغ * عدس مالعباد البيت * كأنه قال : والذى تحملين طليق » اهـ كلامه ، ولم يمنعهم من اعتبار ذا موصولة اقتران ها التنبيه بها ولا عدم تقدم ما أومن الاستفهاميتين عليها ، مع أن المثال الذى ذكر الفراء أن العرب تقوله قد تقدم فيه على ذا من الاستفهامية ولم يقترن بها فيه حرف التنبيه ؛ وأنكر البصريون صحة الاستدلال بهذا البيت على ماذهب إليه الفراء والكوفيون ، ولهم فى تخريج البيت ثلاث تخريجات ؛ الأول أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ ، وخبره قوله طليق ، وجملة تحملين فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى طليق ، وكأنه قد قال : وهذا طليق حال كونه محمولا عليك، والثانى: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ خبره محذوف وجملة تحملين فى محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف ، وطليق خبر ثان ، وكأنه قد قال: وهذا رجل تحملينه طليق ، والثالث : أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة تحملين لا محل لها صلة، وطليق خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : وهذا الذى تحملينه طليق ..

يريد : والَّذِى تَحْمِلِينَ طَلِيق ؛ فدلّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عَدَسْ : زَجْر البغل ، وهو ها هنا اسم لبغلة ابن مُفَرّغ ، وعَبَّاد : اسم وَالى سِجِسْتَانَ حينئذٍ ، وكان قد حَبَسَه ثم أطلقه ، فركب البغلة وجاس ينشد هذا [٣٠٣] البيت . وكان الخليلُ يزعم أن « عدسا » كان رَجُلاً عَنِيفاً بالبغال فى أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عَدَسْ » انْزَعَجَتْ ، وهذا مالا يعرف فى اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دَالاًّ على الإشارة ، و « الذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست فى معناها ؛ فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحابِ الحالِ ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن أدعى أمراً وراء ذلك بقى مُرْتَهَناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعَوْهُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : (ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هؤلاء » باقياً على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذى كما زعمتم ، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى هؤلاء » كما قال عليه السلام « سَلْمَانُ منا أَهْلَ البيتِ » فنصب « أهْلَ » على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى أهْلَ البيت » وخبر أنتم : هؤلاء تقتلون[1] .

والوجه الثانى : أن يكون « هؤلاء » تأكيداً لأنتم ، والخبر « تقتلون » ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن « تقتلون » عندكم فى موضع نصب ؛ لأنه خبر

---

(١) كذا ، وأعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون » فتنبه .

التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيدٌ القائمَ » بالنصب ، و « هذا زيد قائماً » ولو كان صلة لمَا كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون فى موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون » و (تقتلون) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى : (يُوسُفُ أعْرِضْ عن هذا) وكما قال تعالى : (يُوسُفُ أيُّهَا الصِّدِّيقُ) وحَذْفُ حرف النداء كثير فى كلامهم .

وهذا الذى ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : (هَا أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ) .

وأما قوله تعالى : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى) فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى التى ، والتقدير فيه : أىُّ شىء هذه بيمينك و « تلك » بمعنى هذه كما يكون « ذلك » بمعنى هذا ، قال الله تعالى : (الۤمۤ ذلك الكتاب) أى : هذا [٣٠٤] الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خُفَافُ بن نَدْبَةَ :

٤٤٤ — أقُولُ لَهُ والرُّمْح يأطِرُ مَتْنَهُ : تأمَّلْ خُفافاً ؛ إنَّنِي أنا ذَلِكَا

---

٤٤٤ — هذا البيت من كلام خفاف بن ندبة السلمى ، وخفاف : بزنة غراب ، وندبة : بفتح النون أو ضمها ، وهى أمه ، وأبوه عمير بن الحارث بن الشريد السلمى ، وخفاف ابن عم الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بنى شمخ بن فزارة ، وقبله قوله :

فإن تك خيلى قد أصيب عميدها فعمدا على عينى تيممت مالكا

والبيت من شواهد رضى الدين فى باب اسم الإشارة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٧٠) وقد أنشده ابن دريد فى الاشتقاق (ص ٣٠٩ مصر) وأبو العباس المبرد فى الكامل (٢/٢٨٥ الخيرية) وابن قتيبة فى الشعراء (ص ١٩٦ أوربة) وأراد بالعميد الذى أصيب معاوية بن عمرو بن الشريد أخا الخنساء ، وتيممت : =

أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بيمينك) فى موضع نصب على الحال كأنه قال : أى شىء هذه كائنةً بيمينك .

وأما قول الشاعر :

* . . وهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ * [٤٤٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تحملين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

٤٤٥ — لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى
لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وأقتَرَا

أراد مَنْ أَثْرَى ومن أَقْتَرَ ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .

= قصدت ، ومالك : هو مالك بن حمار سيد بنى شمخ ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «أناذلكا» أى هذا ، والإشارة فيه قد قصد بها تعظيم المشار إليه ، أى أنا ذلك الفارس الذى ملأسمعك ذكره ، نزل بعد درجته ورفعة محله وعظيم منزلته منزلة بعد المسافة ، ولهذا استعمل مع اسم الإشارة اللام التى للبعد ، ومثل هذا قوله تعالى (ذلك الكتاب)

٤٤٥ — هذا البيت للكميت بن زيد ، وقد أنشده ابن منظور (ق ب ص) ومسجدا الله : أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة ، رادهما الله تعالى شرفا ، وأراد بالحصى العدد العديد من البشر ، كما ورد فى قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

والسر فى ذلك أنهم كانوا يعدون بالحصى ، والقبص — بكسر الكاف وسكون الباء وآخره صاد مهملة — أصله مجتمع النمل الكبير الكثير ، ثم أطلق على العدد الكثير من الناس . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « من بين أثرى وأقترا » فإن هذا الكلام على تقدير اسم موصول قبل أثرى واسم موصول آخر قبل أقتر ، وأصل الكلام من بين من أثرى ومن أقتر ، فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما ، ولا يكون الكلام على =

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول فى غير ضرورة الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ) مَنْ يحرفون ، فحذف « مَنْ » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أسفاراً) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا جاز هذا عندكم فى القرآن ففى ضرورة الشعر أولى ؛ فلا يكون لهم فيه حجة، والله أعلم .

١٠٤ ـــ مسألة

[هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

= تقدير موصول واحد، لأنه يلزم عليه أن يكون الذى أثرى هو نفس الذى أقتر أى افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثريهم وفقيرهم ، ونظير هذا البيت فى حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟

التقدير : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ولا يجوز أن تجعل جملة يمدحه وجملة ينصره معطوفتين على جملة يهجو رسول الله؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذى يهجوه والذى يمدحه واحدا ، وهذا غير صحيح، ونظير ذلك قول الآخر :

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

التقدير : ما الذى دأبه احتياط وحزم والذى أطاع هواه ، وأقول فى لزوم هذا التقدير كالقول الذى ذكرناه فى بيت حسان .

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازه الكوفيون والأخفش ، واتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، واشترط فى بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وسائر البصريين لا يقرون ذلك ، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (٢/٣٥ ـ ٣٦)

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

٤٤٦ — لَعَمْرِى لأنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ
وأَقْعُــــدُ فى أَفْيَائِهِ بالأصَائِلِ

---

٤٤٦ — هذا البيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى أولها قوله :

أساءلت رسم الدار أم لم تسائل عن السكن ، أم عن عهده بالأوائل ؟

(انظر ديوان الهذليين ١/١٣٩ — ١٤٥) والبيت من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٨٩) وأنشده المبرد فى الكامل (٢/٥٧ الخيرية) وأكرم : مضارع أكرم، والأفياء : جمع فىء — بفتح فسكون — وهو الظل ، وقوله « بالأصائل » الأصائل : جمع أصيل ، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس . ومحل الاستشهاد من البيت قوله «لأنت البيت أكرم أهله » فإن الكوفيين يزعمون أن جملة « أكرم أهله » لا محل لها من الإعراب صلة للبيت ، وعندهم أن الاسم الجامد المحلى بأل مثل البيت والدار والفرس مثل الأسماء الموصولة كالتى والذى وفروعهما فى الحاجة إلى الصلة .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : كأنهم أرادوا أن يجعلوا الجملة الواقعة بعد الاسم المحلى بأل صفة لذلك الاسم، فمنعهم من ذلك أن الجمل نكرات والمحلى بأل معرفة ، فامتنعوا من جعل الجملة صفة لذلك ، ورأوا أن هذه الجملة من تمام الاسم المحلى بأل كما أن الجملة التى تقع صلة من تمام الاسم الموصول ، فقالوا : إن هذه الجملة صلة ، يريدون أنها من تمام الاسم المتقدم عليها . أما البصريون فينكرون ذلك ولا يرتضونه لعدة وجوه .

الأول : أن الاسم المحلى بأل يدل على معنى خاص فى نفسه والاسم الموصول لا يدل على معنى خاص فى نفسه ، وإنما يدل على معنى مبهم ، وهذا المعنى المبهم الذى يدل عليه الاسم الموصول يتضح وتظهر حقيقته بواسطة الصلة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاسم المحلى بأل محتاجا إلى الصلة كحاجة الموصول إليها .

والثانى : أن هذا المعنى الذى أرادوه من العبارة المذكورة لا ينحصر الطريق إليه فى جعل الجملة صلة ، بل يمكن الوصول إليه من غير الطريق الذى سلكوه ، وقد ذكر العلماء لذلك طريقين : أحدهما أن تجعل « أنت » مبتدأ ، و« البيت» خبر أول ، وجملة « أكرم أهله » فى محل رفع خبر ثان ، وعلى هذا تكون « ال » الداخلة على =

[٣٠٥] فقوله « لأنْتَ » مبتدأ ، و « البيت » خبرهُ و « أكرم » صلة الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة تُوَضِّحه ؛ لأنه مبهم ، و إذا لم يكن فى معناه(١) فلا يجوز أن يُقام مُقامه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

* لَعَمْرِى لأنتَ الْبَيْتُ أَكْرِمُ أهْلَهُ * [٤٤٦]

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون « البيت » خبر المبتدأ الذى هو « أنْتَ » و « أكرِم » خبر آخر ، كما تقول : هـذا حلو حامض ، فحلو : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، وحامض : خبر آخر ، والمعنى أنه قد جمع الطَّعْمين ، ونحوه قول الشاعر :

= البيت لاستغراق الصفات ، كالتى فى قولهم : أنت الرجل ، يريدون أنت الجامع لكل صفات الكمال التى فى الرجال ، وكأن الشاعر قد قال : أنت البيت الجامع لكل الصفات المحببة فى البيوت ، ثم أخبر عنه مرة أخرى بقوله « أكرم أهله » والطريق الثانى : أن يكون قوله البيت خبرا لأنت ، وجملة « أكرم أهله » صفة للبيت ، وعلى هذا تكون ال الداخلة على البيت جنسية ، وقد علم أن الاسم المحلى بأل الجنسية قريب من النكرة ؛ فيجوز أن تكون الجمل بعده صفات له ، وذلك نظير ماقالوه فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فأمر ثم أقول لا يعنينى

والوجه الثالث : سلمنا أن الطريق إلى المعنى الذى أرادوه منحصر فى جعل جملة « أكرم أهله » صلة ، لكن لا نسلم أن هذه الجملة صلة للبيت ، ولم لا تكون صلة لموصول محذوف يقع صفة للبيت ، وأنتم معشر الكوفيين تجيزون حذف الموصول وبقاء صلته ، وكأن الشاعر قد قال : لأنت البيت الذى أكرم أهله ــ إلخ . وفى هـــذا القدر كفاية . (١) يريد وإذ لم يكن الاسم المحلى بأل فى معنى الموصول .

٤٤٧ — مَنْ يَكُ ذَابَتٍّ فَهذا بَتِّى مُصَيِّفٌ مُقيظٌ مُشَتِّى
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ

فَبَتِّى : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيظ : خبر ثالث ، ومشتى : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أَرْبَعَةُ أخبار جاز أن يكون له خَبَرَان .

والوجه الثانى : أن يكون « البيت » مبهماً لا يدل على معهود ، و« أكرم » وَصْفٌ له ؛ فكأنه قال : لأنت بيتٌ أكرم أهله ، كما يقال : إنى لآمر بالرجل

---

٤٤٧ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وأولها وثانيها من شواهد سيبويه (٢٥٨/١) ولم يعزهما ولا عزاهما الأعلم إلى قائل معين ، وأربعتها من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢١) واستشهد بأولها وثانيها أيضا الأشمونى (رقم ١٦٤) وابن عقيل (رقم ٥٨) وشرحه العينى (٥٦١/١ بهامش الخزانة) وتنسب أربعة الأبيات لرؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجدها فى ديوان رجزه ، ووجدتها فى الزيادات الملحقة به والأول والثانى والثالث فى اللسان (ب ت ت) من غير عزو ، والثالث والرابع فيه (د ش ت) من غير عزو أيضا . والبت — بفتح الباء وتشديد التاء — هو هنا كساء من صوف ، ويقال على ضرب من الطيالسة يسمى الساج يكون مربعا غليظا أخضر ، وقوله « مقيظ مصيف مشتى » يريد أنه يكفيه فى الأزمنة الثلاثة ، والدشت — بفتح الدال وسكون الشين — الصحراء . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « هذا بتى مقيظ مصيف مشتى » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد — وهو اسم الإشارة — بأربعة أخبار ، وجعل هذه الأربعة أخبارا لهذا المبتدأ المذكور فى الكلام هو مذهب سيبويه ، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلك ، بل كان يرى أنه إذا ورد ما ظاهره تعدد الخبر للمبتدأ الواحد نظر ، فإن كانت هذه الأخبار مجتمعة تؤدى ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول : فلان أعسر أيسر ، وأن تقول : الرمان حلو حامض ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخبارا عن المبتدأ الواحد ، وإلا يكن الأمر كذلك كان أحدها خبرا عن المبتدأ المذكور ، وقدرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر ، فتقول : هذا بتى ، هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشتى ، ومن العلماء من أجاز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة فى الإفراد أو الجملية ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت .

غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، فيكون « غيرك ، ومثلك ، وخير منك » — وهى نكرات — أوصافاً للرجل ؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل على معهود فكأنه قال « إنى لآمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخيرٍ منك » كما قال الشاعر :

ولقد جَنَيْتُكَ أكْمُؤاً وعَسَاقلا ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأوْبَرِ [٢٠١]

أراد « بنات أوبر » وهى ضَرْبٌ من الكَمْأة ، وقد جاء هذا النَّحْوُ فى كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذى أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبلُ .

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

[٣٠٦] ١٠٥ — مسألة

[همزة بَيْنَ بَيْنَ متحركة أو ساكنة ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة بَيْنَ بَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دلَّ على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يُبْتَدأ به .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٣٠٨) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٢٤٩ — ٢٥٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٦٥— ٤٦٨) وكتاب سيبويه (٢/١٦٣ — ١٧١)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة بَيْنَ بَيْنَ فى الشعر وبعدها ساكن فى الموضع الذى لو اجتمع فيه ساكنان لا نكسر البيتُ كقول الأعشى :

٤٤٨ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُــلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ
رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْــرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

---

٤٤٨ — هذا البيت هو البيت العشرون فى رواية التبريزى والعاشر فى رواية أبى العباس ثعلب من قصيدة الأعشى ميمون التى يعدها بعض العلماء من المعلقات (انظر شرح التبريزى ص ٢٧٨ ط السلفية، وديوان الأعشى ص ٤٢ ط فينا) والبيت من شواهد سيبويه (١/٤٧٦ و ٢/١٦٧) وشواهد الرضى فى باب الوقف من شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ٣٣٢) والأعشى : الذى لا يبصر بالليل ، ويقابله الأجهر ، وهو الذى لا يبصر بالنهار ، والمنون : المنية أى الموت ، وسميت منونا لأنها مقدرة على كل أحد ، تقول : منى الله الشيء يمنيه ــ بوزن رمى يرمى ــ إذا قدره وهيأ أسبابه ؛ وقيل : سميت منونا لأنها تنقص الأشياء :من منى الشيء يمنيه؛ إذا نقصه؛وفيه لغة منه ــ بتشديد النون ــ ومنه قوله تعالى :(وإن لك لأجرا غير ممنون) أى غير منقوص،وعلى الأول هى فعول بمعنى مفعول،وعلى الثانى هى فعول بمعنى فاعل،والخبل ــ بفتح الخاء وكسر الباء ــ مأخوذ من الخبال وهو الفساد .ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «أأن»فقد التقى فى هذه الكلمة همزتان أولاهما همزة الاستفهام والثانية همزة أن المصدرية ؛ ولك أن تحقق الهمزتين فتأتى بهما على أصلهما فتقول « أأن » ولك أن تخفف الهمزة الثانية ، وقد ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة وحرف العلة ؛ وقال الكوفيون : همزة بين بين ساكنة ،ويرد عليهم مثل هذا البيت ، ووجه الرد أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة ساكنة أيضا لالتقى ساكنان على غير الحد الجائز ، وذلك مما لا يجوز ، وقد روى أن ورشا قرأ فى قوله تعالى (أأنذرتهم) بقلب الهمزة الثانية ألفا ، وقد أنكر هذه القراءة الزمخشرى وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين : أحدهما أنه يلزم على هذه القراءة الجمع بين ساكنين على غير الحد الذى يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ والثانى أن طريق =

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بَيْنَ بَيْنَ ، فعلم أنها متحركة ؛ لاستحالة التقاء الساكنين فى هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بَيْنَ بَيْنَ كراهية لاجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأتِ اجتماعُ الهمزتين فى شىء من كلامهم إلا فى بيت واحد أنشده قُطْرُب :

= تخفيف همزة بين بين هو بالتسهيل لا بالقلب ألفا ؛ لأن القلب ألفا هو طريق تخفيف الهمزة الساكنة ، لكن هذا الكلام فيه إلزام الكوفيين بما لم يلتزموه ؛ لأن هذا الذى قاله الزمخشرى فى رد قراءة ورش هو قواعد البصريين التى أصلوها وجعلوها معيارا لأنفسهم ؛ وقد قلنا مرارا : إنه لا يجوز الرد على قوم بمذهب غير مذهبهم ؛ كما قلنا مرة أخرى : إن القراءة سنة متبعة ؛ فليست خاضعة لما يراه فريق من النحاة ؛ والكوفيون يجيزون التقاء الساكنين فى مثل هذا الموضع ، ولعلهم يلتزمون تحقيق الهمزتين فى مثل هذا البيت . ونظيره قول الشاعر ؛ وهو من شواهد ابن يعيش :

أأن زم أجمال وفارق جيرة وصاح غراب البين أنت حزين؟

ونظيره أيضا قول ذى الرمة غيلان :

أأن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم؟

ونظيره أيضا قول ابن هرمة :

أأن تغنت على ساق مطوقة ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد؟

ونظيره قول مجنون بنى عامر :

أقول لظبى يرتعى وسط روضة: أأنت أخو ليلى ؟ فقال : يقال

ونظيره قول ذى الرمة (كامل المبرد ٢/١٦٨)

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أم سالم ؟

ونظيره قول الشاعر :

أألخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى لا يأتليني؟

ونظيره قول عمر بن أبى ربيعة :

أألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر؟

ونظيره قول تميم بن أبى بن مقبل :

أأم تميم إن تريني عدوكم وبيتي فقد أغنى الحبيب المصافيا

٤٤٩ — فإنَّكَ لا تَدْرِى مَــتَى المَوْتُ جَائِئٌ
وَلٰـكِنَّ أقْصَى مُــدَّةِ المَوْتِ عَاجِلُ

---

٤٤٩ — هذا البيت من شواهـد الأشمونى (رقم ٣٨) وروى صدره « لعمرك ما تدرى متى الموت جائى » وحفظى فى عجزه « أفصى مدة العمر » و« لعمرك » ـ بفتح العين هنا وسكون الميم ـ اللام فيه لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف وجوبا ، أى لعمرك قسمى ، أو لعمرك ما أقسم به ، وإذا لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر ، كما قال عمر بن أبى ربيعة :

أيها المنـكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان ؟

و « تدرى » أى تعلم ، و « عاجل » قريب . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « جائىء » واعلم أولا أن هـذه الـكلمة تروى بهمزتين وتروى بهمزة فياء متحركة بحركة الإعراب وهى الضمة ، واعلم ثانياً أن الأصل الأصيل فى هذه الـكلمة « جايئ » بياء ثم همزة ، لأنه اسم الفاعل من جاء يجىء مثل باع يبيع ، فانقلبت ياؤه همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه ، أو لـكونها بعد ألف زائدة ، فصار « جائىء » بهمزتين والقياس فى مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لـكونها ثانية همزتين فى موقع اللام من الـكلمة فيقال « جائى » والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحركون الياء بالضمة ، ويقولون : إن الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح ، وبعبارة أخرى : إن الشاعر عاود الأصل المهجور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذى صار إليه العمل ـ وهو تقدير الضمة والـكسرة على الياء أو الواو لثقل كل من الضمة والـكسرة على كل من الواو والياء ـ وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر ، ونظيره قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الـثرى كابى الأزند

فقد جاء بقوله « كابى » مرفوعاً ، وعامل الياء معاملة الحرف الصحيح فلم يقـدر عليها الضمة ، ونظيره قول الآخر :

تراه ـ وقد بذ الرماة ـ كأنه أمام الـكلاب عنهم مصغى الخـد

الرواية برفع « مصغى » بضمة ظاهرة على الياء على أنه خـبر « كأن » . ونظيره قول القطامى :

ما للعذارى ؟ ودعن الحياة كما ودعننى ، واتخذن الشيب ميعادى

محل الاستشهاد قوله « ما للعذارى » فقد جاء بكسر الياء ، والـكسرة أخت الضمة =

ولهذا لم يأت فى كلامهم ما عينُه همزة ولامُه همزة كما جاء ذلك فى الياء والواو نحو «حَيَّة ، وقُوَّة » وكذلك الحروف الصحيحة نحو « طَلَل ، وشَرَر » وما أشبه ذلك : فلما كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ،وذلك لا يوجب خروجَهَا عن أصلها من كل وجه ، ولا سَلْبَ حركتها عنها بالكلية .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » قلنا : إنما لم يجز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اخْتُلِسَتْ حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين

= كما قلنا ، ونظير ذلك فى الفعل قول الشاعر :

إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

الشاهد فيه قوله « يسلو » فقد جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو ، ومثله قول الآخر :

فقمت إلى عنز بقية أعنز فأذبحها ، فعل امرىء غير نادم
فعوضنى منها غناى ولم تكن تساوى عندى غير خمس دراهم

الشاهد فى قوله « تساوى » حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بالضمة الظاهرة ولم يبال بأن الضمة ثقيلة على الياء ، من قبل أن الأصل الأصيل هو أن تظهر حركات الإعراب على الحروف متى أمكن أن تظهر عليها .

نقول : إن كل النحاة يرون فى بيت الشاهد « متى الموت جائى » بالياء مرفوعة بالضمة الظاهرة ــ على أن الشاعر ارتكب الضرورة ، والضرورة هى معاودة الأصول المهجورة رغبة فى إقامة وزن أو نحوه ، ولكن قطرب بن المستنير روى هذه الكلمة « متى الموت جائىء» بهمزتين ؛ ليفر من هذه الضرورة،وفاته أنه وقع فى ضرورة أخرى وذلك لأن الهمزتين المتطرفتين إذا تحركتا وانكسرت أولاهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمة بعرض التسكين للوقف، فتكون الثانية كأنها متطرفة ساكنة إثر أخرى مكسورة ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل فى العربية ؛ فيكون ضرورة ، فيصدق عليه المثل « هرب من المطر فوقف تحت ميزاب » .

بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما [٣٠٧] قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرموا مُتَفَاعِلن من الكامل — وهو حذف الحرف الأول — كما خرموا فَعُولُنْ ؛ لأجل أن متفاعلن يسكن ثانيه إذا أُضْمِرَ ، والإضمار إسكان الثانى ، فكان يبقى مُتْفَاعِلن فينقل إلى مُسْتَفْعِلُنْ ، فلو خرموه فى أول البيت لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حالٍ ؛ فجرى خَرْمه مَجْرى خرم مستفعلن ؛ فلما كان يُفْضِى إلى الابتداء بالساكن رَفَضُوه ، فكذلك ها هنا : لما قربت من الساكن بجعلها بينَ بينَ رفضوا الابتداء بها .

وحكى عن أبى على الفارسىِّ أنه سئل عن الخرم فى مُتَفَاعِلن فى حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذٍ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بيناه ، والله أعلم .

١٠٦ — مسألة

[هل يُوقَفُ بنَقْلِ الحركة على المنصوب المحلَّى بأل الساكن ما قبل آخره ؟][١]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى الوقف « رأيتُ البَكَرْ » بفتح الكاف فى حالة النصب .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجر بالضم والكسر ؛ فيقال فى الرفع « هذا البكُرْ » بالضم ، وفى الجر « مررت بالبَكِرْ » بالكسر .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٢٧/٢) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١٧٧/٤ وما بعدها) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١٢٧٢ وما بعدها) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا فى المرفوع والمخفوض نحو « هذا البَكُرْ ، ومررت بالبَكِرْ » ليزول اجتماع الساكنين فى حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ؛ فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

٤٥٠ — * أنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ *

---

٤٥٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وجاءت الخيل أثافى زمر *

وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٨٤) ونسبه لبعض السعديين من غير تعيين ، ولم يزد الأعلم فى نسبته إلى قائله على ما ذكره سيبويه ، وجزم الجوهرى بأنه لعبدالله بن ماوية الطائى ، وذكر ذلك ابن السيد على سبيل الظن ، ونسبه الصاغانى إلى فدكى بن عبدالله المنقرى (انظر لسان العرب ن ق ر) وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٥٥) . والنقر : أصله — بفتح النون وسكون القاف — قال ابن سيدة ومعناه أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت ، وقيل : هو اضطراب اللسان فى الفم إلى فوق وإلى أسفل ، وقد نقر بالدابة نقراً ، إذا صوت، وقال الأعلم : « النقر صويت يسكن به الفرس عند احمائه وشدة حركته . يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اهـ . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « النقر » فإن أصله ساكن القاف متحرك الراء بحركة الإعراب — وهى الضمة هنا — ولكن الشاعر حين أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف الساكنة قبلها ، قال الاعلم « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف » اهـ

ونظير ذلك قول الراجز :

تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبل ستون كأنها الجمر

الشاهد فى قوله « الشعر » وقوله « الجمر» فإن أصل الكلمة الأولى — بضم الشين وسكون العين وضم الراء — فلما أراد الوقف نقل ضمة الراء إلى العين الساكنة قبلها ، وأصل الثانية بفتح الجيم وسكون الميم وضم الراء ؛ فنقل الشاعر عند الوقف ضمة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها

وكما قال الآخر :

٤٥١ — أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمِرْ أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصِرْ

* أَجُبُنًا وَغَــيْرَةً خَلْفَ السِّتِرْ *

وقال الآخر :

٤٥٢ —[٣٠٨] أَرَتْنِيَ حِجِلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَاكَ الْحِجِلْ

فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي : أَلَا بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلْ

٤٥١ — محل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « عمر » وقوله « القصر » وقوله « الستر » فإن أصل الكلمة الأولى بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء ، فنقل حركة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها للوقف ، وأصل الثانية بفتح القاف وبسكون الصاد وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهـذه حركة إعراب ، فلما أراد الراجز الوقف نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها ، فصار هذا وما قبله كالكتف ونحوه ، وأما الكلمة الثالثة فأصلها بكسر السين وسكون التاء ، وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة الإعراب ، فلما أراد الوقف نقل كسرة الراء إلى التاء الساكنة فصار بزنة الإبل والبلز ونحوها .

٤٥٢ — هذان بيتان من المتقارب ، وهما من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٧٢) وابن منظور (ر ج ل) ، والحجل ـ بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم أيضاً ـ هو الخلخال ، وهو حلية تلبسها المرأة فى رجلها وقالوا لحلقتى القيد حجلا ، وقالوا : هذا فرس محجل ، إذا كان فى قوائمه بياض ، على التشبيه . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : « الحجل » فى البيت الأول ، وقوله : « الرجل » فى البيت الثانى ، فإن أصل الكلمة الأولى بكسر الحاء وسكون الجيم كما قلنا ، وهاتان حركة وسكون البنية . وبكسر اللام وهذه حركة الإعراب التى يقتضيها العامل ، فلما أراد الشاعر الوقف نقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها فصارت بزنة الإبل والإبد والبلز ونحوهن ، وكذلك الكلمة الثانية ، قال ابن منظور « أراد الرجل والحجل فألقى حركة اللام على الجيم ، وليس هذا وضعا ؛ لأن فعلا لم يأت إلا فى قولهم إبل وإطل » اهـ ، يريد أن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التى وضعت الكلمتان عليها ؛ لأن فعلا بكسر الفاء والعين جميعا لم يرد إلا فى كلمات قليلة محفوظة ، وليس هاتان الكلمتان من بين ما حفظه العلماء منها .

وقال الآخر :

٤٥٣ — عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاُصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ

---

٤٥٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ع ج ل) وأبو زيد فى النوادر (ص ٣٠) من غير عزو ، وعجل : قبيلة من ربيعة ، وهم بنو عجل ابن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، وهو فى الأصل بكسر العين وسكون الجيم. ومحل الاستشهاد قوله : « عجل » وقوله : « بالرجل » فإن أصل الكلمة الأولى ــ كما ذكرنا لك ــ بكسر العين وسكون الجيم ، وهاتان حركة وسكون البنية التى وضعت الكلمة عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركة الإعراب التى يقتضيها العامل، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها ، وكذلك فعل بالكلمة الثانية ، قال ابن منظور « إنما حرك الجيم فيهما ضرورة ، لأنه يجوز تحريك الساكن فى القافية بحركة ما قبلها ، كما قال عبد مناف بن ربع الهذلى :

إذا تجاوب نوح قامتا معه ضربا أليما بسبت يلعج الجلدا »

اهـ كلامه بحروفه .

قال أبو رجاء ، عفا الله عنه : وفى قول ابن منظور الذى سمعته مأخذان ما كان يصح أن يقع فيهما على جلالة قدره ، الأول : أنه جعل تحريك الجيم ههنا ضرورة ، وكلام النحاة صريح فى أن الوقف بنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبله مما يقولونه فى الكلام عند الوقف ، إلا أن تكون حركة الإعراب الفتحة فهذه موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قال سيبويه « هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ، ومن بكر ، ولم يقولوا رأيت البكر ، لأنه فى موضع التنوين ، وقد يلحق مابين حركته ، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم ، ومن ثم قال الراجز * أنا ابن ماوية إذ جد النقر * » اهـ كلامه . والثانى أنه جعل بيت عبد مناف بن ربع الهذلى نظير بيت الشاهد وهما متغايران ، كل واحد منهما عكس صاحبه ، ألا ترى أن بيت الشاهد فيه نقل حركة الحرف الآخر إلى الذى قبله ، وبيت الهذلى فيه تحريك الحرف الذى قبل آخر حروف الكلمة حركة إتباع للحرف الذى قبله ، ولم تنقل فيه حركة من حرف إلى حرف ؟ =

و إذا ثبت هذا فى المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضاً فى المنصوب ؛ لأن الكاف فى قولك « رأيت البكر » فى حالة النصب ساكنة كما هى ساكنة فى قولك : « هذا البكر ، ومررت بالبكر » فى حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف فى المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغى أيضاً فى المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضاً أن يختاروا الفتحة فى المنصوب ؛ لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها فى حال النصب أن يقال « بَكْرًا » فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقى فيه ساكنان كما يلتقى فى حال الرفع والجر ، نحو « هذا بَكْرْ ، ومررت ببَكْرْ » فلما امتنع فى حال النصب تحريك العين فى حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حالُ التعريف ؛ لأن اللام[1] لا تلزم الكلمة فى جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب فى حال التنكير .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة التنكير ، فلما امتنع معه فى حال النصب تحريكُ العين تبعه حال التعريف بلام

= وقد أنشد أبو زيد بيت عبد مناف المذكور فى نوادره (ص ٣٠) ثم قال بعد إنشاده «يريد الجلد — أى بكسر الجيم وسكون اللام — فأتبع الكسرة الكسرة » اهـ ، وهو كلام دقيق ، فتنبه لذلك ، والله المسؤول أن يعصمك ويسددك .

(١) المراد باللام حرف التعريف .

التعريف لأنها لا تلزم الـكلمة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم فى حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنـكير لا يستقيم ؛ لأنه فى حال التنكير فى النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيـه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تـكون ساكنة فيـه كما هى ساكنة فى حال الرفع والجر ، فـكما تحرك الـكاف [٣٠٩] فى حالة الرفع بالضم وفى حالة الجر بالـكسر ؛ فـكذلك يجب أن تحرك فى حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أنْ لَوْ كان الوقف يوجب فيما دخـله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال « رأيت البَكْرَا » كما يقال « رأيت بَكْرَا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دَلَّ على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوّز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب مَنْ يقف عليه مع التنكير فى حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بَكْرْ ، وأكرمت عَمْرْو[1] » وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالألف[2] ، غير أن العرب وإن اختلفوا فى الجملة فى حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة فى حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف .

والذى يدلُّ على ذلك أن الألف لا تـكاد تقع فى هذا النحو فى القوافى وصلا إلا قليلا ؛ فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

* * *

(١) هذه لغة ربيعة ، يقفون على المنصوب المنون بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع والمخفوض المنونين ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذى الألف واللام .

(٢) فى ر « أن يقف عليه بالألف » .

١٠٧ — مسألة

[القول فى أصل حركة همزة الوصل][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر فى « اِضْرِبْ » إتباعا لكسرة العين ، وتضم فى « اُدْخُلْ » إتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون ساكنةً ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم فى « ادْخُلْ » ونحوه لئلا يُخْرَج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى كلامهم شىء على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعةً لعين الفعل طلباً للمجانسة ؛ لأنهم يتوخَّوْنَ ذلك فى كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتُن » فضموا التاء إتباعا لضمة الميم ، وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه [٣١٠] من أنْتَنَ فهو مُنْتِنٌ ، كما تقول : أجْمَلَ فهو مُجْمِل ، وأحْسَنَ فهو مُحْسِن ، إلا أنهم ضموها للاتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً « مِنْتِنٌ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكذلك قالوا « الْمِغِيرة » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الغين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومةً ؛ لأنه من أغار على العدو إغارة ، وكذلك قالوا « يُسْرُوع » فضموا الياء إتباعاً لضمة الراء ، واليُسْرُوع : دابة حمراء تكون فى الرمل ،

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص١٣٣٢) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٢٣٣ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد (٢/٤٥٦ ومابعدها) .

وكذلك قالوا « الأسود بن يُعْفُرُ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس فى الكلام على وزن يُفعُول بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخوك لِإمك » بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : (فَلِامِّهِ الثلثُ) فى قراءة من قرأ بكسر الهمزة ، وهما حمزة الزيات والكسائى ، وهما من سادات القَرَأة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن (الحمدِ لِلّهِ) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبى عَبْلة (الحمدُ لُلّهِ) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحدٍ مجردٍ عن شىء آخر ، والزيادة كلما كانت أقلّ كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدى إلى الابتداء بالساكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة فى حال الابتداء ؛ لأنه لو لم تَزِد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة فى حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغى أن تزاد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر [٣١١] أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من

غيره ، ألا ترى أنه الأكثر فى التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصُّلاً إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصُّلاً إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعةً لحركة العين ، طلباً للمجانسة » قلنا : التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك فى بعض المواضع فى ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال فى مُنْتُن بضم التاء « مُنْتِن » بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « مِنْتِن » بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نَتُنَ ؛ لأنه يقال « نَتُنَ الشيء ، وأنْتَنَ » لغتان ؛ فلا يكون الكسر للاتباع . وكذلك قولهم « المِغِيرة » يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه « المُغِيرة » بالضم . ويحتمل أن يكون من « غَارَ أهْلَه يَغِيرُهُم غَيراً » إذا مارَهُمْ ، وكذلك يجوز أن يقال فى يُسروع بالضم « يَسروع » بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه أسروع[1] أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال فى « يُعْفُر » بالضم « يَعْفُر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال فى قولهم هو أخوك لإمك بالكسر « هو أخُوكَ لِامكَ » بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ (الحمدِ لِلهِ) بكسر الدال وقراءة من قرأ (الحمدُ لُله) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان فى الاستعمال ضعيفتان فى القياس : أما شذوذهما فى الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما فى القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدى إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإتباع لما كان فى الكلمة الواحدة

---

(١) وقد جاء جمعه فى قول امرىء القيس :

وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريع ظبى أو مساويك إسحل

قليلا ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزمُ لزومَ المتصلِ ، فإذا كان فى المتصل ضعيفاً امتنع فى المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان الإتباع فى كلامهم بهذه المَثَابة دل على أنه ليس الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركَةَ العين .

والذى يدل [٣١٢] على أن حركتها ليست إتباعاً لحركة العين فى نحو « اضرِبْ، وادْخُلْ » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغى أن يقال فى ذهب يذهب « آذْهَبْ » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت فى « اُدْخُلْ » ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك فى « اُذْهَبْ » لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجىء بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقَلَّ كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا من وجهين :

أحدهما : القاصد لِلَّفظِ بالساكن إذا قَدَّرَ اجتلاب حرف ساكن - مع علمه بأنه لا يلفظ به - كان تقديره محالا ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن الاسم يوضع أولا على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة فى لفظ إلا لضرورة ، وأن يسكن كل حرف فى أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثانى : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنة لئلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العَوْد إلى عين ما يُفَرّ منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحالٍ ، وأن يقال « يَا زَيْدُ اضْرِبْ وَيَا عَمْرُو ادْخُلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

١٠٨ — مسألة

[هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم « مَنَ أبُوكَ ، وكَمِ إبِلُكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا [٣١٣] بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (الٓمٓ اللهُ لاَ إلٰهَ إلاَّ هُوَ) فنقل فتحة همزة (الله) إلى الميم قبلها ، وحكى الكسائى قال : قرأ علىَّ بعضُ العرب سورة (ق) فقال : (مَنَّاعٍ لِلخَيرِ مُعْتَدٍ مُرِيبِنَ الَّذِى) بفتح التنوين ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الذى) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضاً عن بعض العرب (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمَ الْحَمْدُ لِلهِ) بفتح الميم ؛ لأنه نَقَلَ فتحةَ همزةِ (الحمدُ) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاع المدنى وهو من سادات أئمة القراء وهو أحدُ القَرَأة

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٣٢٠ — ١٣٢٣) .

العشرة (وإذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ اُسْجُدُوا) فنقل ضمة همزة (اُسْجُدُوا) إلى التاء قبلها ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنها همزة متحركة ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع فى قولهم « مَنَ اَبُوكَ ، وكَمِ اِبِلُكَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على صحة ما ذكرناهُ أنهم يقولون «وَاحِدِ اثنانْ » فيكسرون الدال من « وَاحِد » وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة « اثنانِ » عليها لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف أن همزة « اُثنانِ » همزةُ وصلٍ ؛ فدل على صحة ما ذكرناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت فى الوصل نحو : « مَنَ اُبوكَ » فى « مَنْ أبوكَ » و « كَمِ اُبِلُكَ » فى « كَمْ إبلكَ » فأما همزة الوصل فتسقط فى الوصل ؛ فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها فى الوصل فيقول : قالَ ألرّجُل ، وَذَهَبَ ألغلامُ ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : « أَخَذْتُ عَنْ أَلرَّجُلِ » بسكون النون وقطع الهمزة وبفتح النون على نقل الحركة كما يقال : « مَنْ أبوكَ ، ومَنَ اُبوكَ » فلما لم يُقَلْ ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (ألَمَ اللهُ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين ــ وهما الميم واللام من (الله) ــ وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك فى قوله (ألم اللهُ) لسكونها وسكون الياء [٣١٤] قبلها لكان يجب أن تكون متحركة فى قوله (ألم ذلك الكتاب) فلما كانت ساكنة دل على

أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحةً على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعدُّ بكسرتين ؛ فيؤدى فى التقدير إلى اجتماع أربع كَسَرات متواليات ، وذلك ثقيل جداً فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخَفُّ الحركاتِ .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مُرِيبِنَ الَّذِى) فإن الفتحة فى التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الَّذِى) وإنما حركت لالتقاء الساكنين ـ وهما التنوين ،واللام من (الَّذِى) ـ وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ؛ فالياء تُعد بكسرتين على ما بينَّا ؛ فعدل فى هذه القراءة عن الكسر لئلا يجمع فى التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « أينَ ، وكيفَ » لئلا يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال مايوجد ها هنا ، فلأن يفتحوا هاهنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ماحكاه عن بعض العرب من فتح الميم من (الرحيمَ الحمدُ لله) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب(١) :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ [٢٩٥]
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

وهذا كثيرفى كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

(١) هى الخِرْنِقُ أخت طرفة بن العبد لأمه كما تقدم ذكره فى شرح هذا الشاهد (ص ٤٧٦)

وأما قراءة أبى جعفر (وإذْ قُلْنَا لِلمَلائِكَةُ اسْجُدُوا) فضعيفة فى القياس جداً والقُرَّاء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الخلاف إنما وقع فى نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وها هنا ليس ماقبلها ساكناً ، وإنما هو [٣١٥] متحرك ؛ لأن التاء من (الملائكة) متحركة ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .

والثانى : أن هذا لا تقولون به ؛ فإنه لايجوز عندكم نقلُ حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها .

والثالث : أنَّا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتباعاً لضمة الجيم فى (اسجدوا) وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون قد نَوَى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً بضمة التاء فى قراءة من قرأ (وقالَتُ اخْرُج عليهن) بإتباع ضمة التاء ضمة الراء ؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحوُ هـذا الإتباع قراءة من قرأ أيضاً (جنات وعيونُ ادْخُلوها) بضم التنوين إتباعاً لضمة الخاء من (ادْخُلوها) ، وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب . والثانى : أنه أتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر فى قراءة الحسن البصرى (الحمدِ لِله) فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، وكقولهم « مِنْتِنٌ » بكسر الميم ، والأصل فيه « مُنْتِن » بضم الميم ؛ فكسروها إتباعاً لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مُنْتُن » بضم التاء ، والأصل فيها الكسر ، إتباعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبى عَبْلة (الحمدُ لُله) بضم اللام والأصل فيها الكسر إتباعاً لضمة الدال .

وعلى كل حالٍ فهذه القراءة ضعيفة فى القياس ، قليلة فى الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغنى عن الإعادة ؛ فلا يجوز أن تُحْمَلَ إحداهما على الأخرى .

وأما قولهم « أجمعنا على أن كسرة الدال فى قولهم واحدِ اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان ، وهمزةُ اثنان همزةُ وصلٍ » قلنا : إنما جاز ذلك هاهنا لأن « واحد » فى حكم الوقف كنحوه من العدد ، و « اثنان » فى حكم المستأنَفِ المبتدأ به ، وإذا كان فى حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة همزة القطع ، وإن كانت همزة وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان فى الابتداء ؛ ولهذا يقولون « واحد إثنان » فيثبتون فيه الهمزة وإن كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » فى حكم الوقف ، و « إثنان » فى حكم المستأنف ، ولذلك يقولون « ثلاثهَ أربعة » فيحذفون الهمزة من « أربعة » ولا يقلبون الهاءَ من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم فى حكم الوقف والأربعة فى حكم المستأنف ، وهم إنما يقلبون [٣١٦] الهاء تاء فى حالة الوصل ، وإذا كانت فى تقدير الوقف بقيت هاء ، وإن ألقيت عليها حركة ما بعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شىء ، والله أعلم .

١٠٩ — مسألة

[هل يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قَصْرُ الممدود فى ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود ، نحو فَعْلَى تأنيث فَعْلاَنَ نحو سَكْرَى

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٩١) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٣٦٨) .

وعَطْشَى ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكره سكران وعطشان ، وفَعْلَى تأنيث فَعْلَانَ لا تجىء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجىء فى بابه مقصور ، نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء ؛ فهذا لا يجوز أن يُقْصَر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفَعْلَاء تأنيث أفْعَلَ لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجبُ القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مَدُّ « رَحًى ، وهُدًى ، وحِجًى » لأنها إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاء ودُعاء ورِداء ، ويجوز عنده قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحًى وهُدًى وحِجًى ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مُدَّ وقُصِرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ؛ فهذا تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب فى أشعارهم ، قال الشاعر :

٤٥٤ — [٣١٧] قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِى السِّعْلَاءْ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءْ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءْ يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءْ
* يَنْشَبُ فى الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءْ *

---

٤٥٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها — إلا الثانى — ابن منظور (ل ه ا) وأنشد رابعها وخامسها ابن يعيش (ص ٨٠١) والأشمونى (رقم ١١٥٧) وابن عقيل (رقم ٣٥٣) وقد قال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابى من أهل البادية ، ولم يسمه ، وقال أبو عبيد البكرى : هو لأبى المقدام الراجز . والسعلاء — بكسر السين وسكون العين — أصله السعلاة ، قيل : هى الغول ، وقيل : ساحرة الجن ، وتجمع على السعالى ، والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة ، قال الراجز :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزاً مثل السعالى خمسا =

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور فى الأصل ، ومَدُّه لضرورة الشعر ؛ فدلَّ على جَوَازه ، وقال الآخر :

٤٥٥ — إنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللـــهِ ؛ فهذَا يُعْطَى ، وَهٰذَا يُحَدُّ

فمدَّ الغِنَاء وهو مقصور ، فدلَّ على جَوَازه ، وقال الآخر :

٤٥٦ — سَيُغْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

= وقال الأعشى :

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال

وشيوخ حربى بشطى أريك ونساء كأنهن السعالى

والجراء — بفتح الجيم أو كسرها — الفتاء ، تقول : هذه جارية بينة الجراء ، والجراية والجرائية ، والجرى ، أى بينة الصبا والفتاء ، والخواء : الخلاء ، تقول : خوى الربع يخوى ، إذا خلا من أهله ، لكن الأصمعى حكى فى مصدر هذا الفعل أنه ممدود فى الأصل والشيشاء — بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء — هو الشيص ، وهو أردأ التمر ، وينشب : يعلق ، والمسعل : موضع السعال من الحلق ، واللهاء — بفتح اللام ، وبالمد ، وأصله القصر — جمع لهاة ، وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم . ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « السعلاء » وقوله « اللهاء » فإن أصل هاتين الكلمتين القصر فأصل الأولى السعلاة ، وأصل الثانية اللهاة ، ولكن الراجز قد مدهما حين اضطر ، وقد زعم المؤلف أن « الخواء » أصله القصر ، ولكن الراجز مده أيضا ، ولكن الأصمعى كما حدثناك قد حكى أن أصل « الخواء » ممدود ، والخطب فى ذلك سهل ، فإنه يكفى الاستشهاد بالكلمتين السابقتين .

٤٥٥ — يحد — بالبناء للمجهول — أى يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «والغناء» فإن هذه الكلمة فى الأصل مقصورة ، والغنى — بكسر الغين مقصوراً — ضد الفقر ، وفى الحديث « خير الصدقة ما أبقت غنى » وفى رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضى يرضى ، وقد مده الشاعر فى هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

٤٥٦ — هذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ١١٥٦) وأوضح المسالك (رقم ٥٣٧) وشرحه العينى (٥١٣/٤ بهامش الخزانة) وأنشده ابن منظور (غ ن ى) ومحل =

وقول الآخر :

٤٥٧ — لَمْ يُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ، وَلَكِنْ مَرْحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلاَ

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

= الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصورا ، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم « هذا رجل لا غناء عنده » فيكون ممدودا أصالة ، وزعم آخرون أنه بكسر الغين وأنه مصدر « غانيته أغانيه غناء — مثل راميته أراميه رماء » إذا فاخرته وباهيته فى الغنى بكسر الغين وبالقصر ، قال ابن منظور « وأما قوله * سيغنينى الذى أغناك البيت * فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه ، قال أبو إسحاق : إنما وجهه ولا غناء — يعنى بفتح الغين — لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى ، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه » اهـ . وقال ابن هشام « واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله * فلا فقر يدوم ولا غناء * ومنعه البصريون ، وقدروا الغناء فى البيت مصدرا لغانيت لا مصدرا لغنيت ، وهو تعسف » اهـ .

٤٥٧ — شخص الرجل يشخص — مثل فتح يفتح — شخوصا ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ؛ ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصوراً ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مده، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود ، ولكن الأخفش — على ما فى اللسان — حكى أن مصدر « رضى » هو الرضا بالقصر ، ومنه قول القحيف العقيلى :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

والاسم الرضاء بالمد ، فيجوز — إن صح هذا — أن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسما لا مصدرا ، فيكون ممدوداً أصالة ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت . وقد أنشد الكوفيون للاستدلال على ما ذهبوا إليه قول العجاج :

والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالى وانتقال الأحوال

وهذا البيت من شواهد الأشمونى فى المسألة (رقم ١١٥٥) وإنما يتم الاستدلال لهم بهذا البيت إذا قرىء « بلاء السربال » بكسر الباء ، فإنه يقال : بلى الثوب يبلى بلى =

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز فى ضرورة الشعر إشباعُ الحركاتِ التى هى الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

* كأنَّ فى أنيابِهَا القَرَنفُولْ * [٨]

أراد « القَرَنفُلَ » وإشباعُ الكسرة كقوله :

* لاَ عَهْدَ لِي بِنِيضَالْ * [١٦]

أراد بِنِضالٍ ، وإشباعُ الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَال [١٠]

أراد الكَلْكَلَ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى غير هذه المسألة(١) ، فإذا كان هذا جائزاً فى ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذى يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون فى [٣١٨] الممدود إلا زائدة ، والذى يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مَدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردَّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما

= مثل رضى يرضى رضى — وأما إذا فتحت الباء فإنه ممدود أصالة ، قال ابن منظور « بلى الثوب يبلى بلى وبلاء ، وأبلاه صاحبه ... إذا فتحت الباء مددت ، وإذا كسرت قصرت ، ومثله القرى والقراء ، والصلى والصلاء » اهـ .

(١) انظر المسألة الثانية من مسائل هذا الكتاب .

جاز لأنه رَدٌّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدٌّ إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

* قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلَاءِ * [٤٥٤]

الأبيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها[1] على غير الوجه الذى صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

* إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللهِ * [٤٥٥]

وقول الآخر :

* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ * [٤٥٦]

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغَنَاء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :

٤٥٨ — وَلَا تَجْعَلِينِي كَامْرِىءٍ لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّي ، وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

---

(١) في ر « لتناولناها » وظاهر أن ذلك تحريف عما أثبتناه .

٤٥٨ — هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكرى المعلقة (انظر شرح التبريزى ص ٩٦) وقبله قوله :

إذا مت فانعيني بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة معبد

وانعيني : أى اذكرى من أفعالى ما أنا خليق به وأهل له ، وليس همه كهمى : يريد ليس عزمه مثل عزمى ولا طلبه للمعالى مثل طلبى ، ولا يغنى غنائى : أى لا ينفع فى المواطن التى أنفع فيها ولا يسد كما أسد، يريد أنه لا يكون مثله فى المواطن التى تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات . ومحل الاستشهاد من هذا —

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أىْ فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقول : وَالَيْتُهُ أُوَالِيهِ وِلاء ، وعاديته أعاديه عِدَاء بمعنى وَالَيْتُهُ ، قال امرؤ القيس :

٤٥٩ — فَعَادَى عِدَاء بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً ، وَلَمْ يَنْضَحْ بماء فَيُغْسَلِ

= البيت قوله «غنائى» فإنه بفتح الغين ، وهو ممدود أصالة ، ومعناه النفع والكفاية ، والمؤلف يريد بإنشاد هذا البيت أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى الشاهد رقم ٤٥٥ و « غناء » فى الشاهد رقم ٤٥٦ مثل « غنائى » فى بيت طرفة هذا بفتح الغين وبمعنى الكفاية والنفع ، وعلى هذا يكون ممدودا أصالة ، ولا يكون فيه شاهد للكوفيين لأن الشاعر أتى به على أصله ، وقد ذكرنا لك هناك أن هذا الكلام لا يصح أن يؤخذ به وذكرنا لك كلام ابن هشام فى الرد على هذا الكلام ، وقال فى آخره : إن تمحلات البصريين فى الرد على الكوفيين تعسف .

٤٥٩ — هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى على المعلقات ص ٤٦ ط السلفية) وقد أنشده ابن منظور (ع د ى) وعزاه إليه ، وعادى: معناه والى بين اثنين فى طلق واحد ولم يعرق ، تقول: عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر فى طلق واحد ، ودراكا : أى مداركة ، وهو مصدر فى موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن راكبه من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى إنه لا يعرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فإنه بكسر العين المهملة مصدر عادى، وهو ممدود قياسى ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى البيتين (رقم ٤٥٥ و ٤٥٦) اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضى ، بل على أنهما مصدر « غانى » أى فاخر فى الغنى ، ولست فى حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تعسف » وقد وافق الكوفيين فى هذه المسألة ابن ولاد وابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف فى قوله تعالى (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار) بمد السنا وأصله مقصور ، فإذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور فى سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

. . . . وَلَـكِنْ مَرْحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا [٤٥٧]

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مُرَاضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم [٣١٩] « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكروه » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدِّى إلى تغييرٍ واحدٍ ، وهو زيادة هـذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدِّى إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدى إلى تغيير واحـد أن يجوز ما يؤدى إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ماذهب إليه الفراء — من اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء فى بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجىء فى بابه مقصور ، قال الشاعر :

٤٦٠ — وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا

---

٤٦٠ — هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون مطلعها قوله (وانظر ديوانه ص ٢٢ — ٢٧) :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضبى عليك ، فما تقول بدالها ؟

وقبل البيت المستشهد به قوله :

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها

وأنشد ابن منظور بيت الشاهد (ع د ا) وعزاه إليه ، غير أنه روى عجزه « لا تستطيع يد الطويل قذالها » ورواية الديوان كرواية المؤلف ، والعوذ — بضم العين — جمع عائذ ، وهى الحديثة النتاج ، والقارح : أراد به الفرس الذى اكتمل سنه ، والطمرة — بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هى المشرفة ، أى العالية ، وهذا هو الذى يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسى ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت، قال ابن منظور =

فقصر « العَدَّاء » وهو فَعَّال من العَدْو ، وفَعَّال لتكثير الفعل ، نحو « ضَرَّاب وقَتَّال(١) » ولا يجىء فى بابه مقصور ، وقال الآخر :

٤٦١ — وَلٰكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيَّ مِنِ اهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ

فقصر « إِهْدَاهَا » وهو مصدر أَهْدَى يُهْدِي إهـداء ، ولا يجىء فى بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبَهَ ذلك ، وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ [٢٤٥]

فقصر « الأَطِبَّاء » وهو جمع طبيب ، ولا يجىء فى بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مَدَّه ؛ لأن الأصل فى طبيب أن يجمع على طُبَبَاء على مثال فُعَلاء ،

« أراد العداء ، فقصره للضرورة ، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذالها ، فحذف للعلم بذلك » اهـ . وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الرد على الفراء الذى اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد فى بابه مقصور ، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر « العداء » وهو صيغة مبالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو ، ولم يأت فى صيغ المبالغة مقصور حتى يحمل هذا عليه .

(١) فى ر « وقفال »

٤٦١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ث ل ب) ولم يعزه ، وقوله « بفى » أى بفمي ، وهو متعلق بقوله أهدى ، يريد أنه يهديه كلاما ، و « له الدهر إثلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر إثلب من إهدائى إياها ، والإثلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الأثلب بلغة أهل الحجاز الحجر ، وبلغة تميم التراب ، وهمزة الإثلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « اهداها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدائها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء — مثل أكرمه يكرمه إكراما — فهو ممدود قياسى ، ولم يجىء فى باب مصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطى إعطاء ، وأبقى يبقى إبقاء ، وأرضى يرضى إرضاء ، وهلم جرا ؛ وهذا رد على الفراء الذى اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء فى بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله فى شرح الشاهد السابق .

كشريف وشُرَفَاء وظريف وظُرَفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلاَء إلى أفْعِلاَء فصار أطْبِبَاء ، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء فى الباء ، فصار أطِبَّاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال فى جمع فَعِيل من المضاعف ، كقولهم : حَبِيب وأحِبَّاء ، وخَلِيل وأخِلاَّء ، وجَلِيل وأجِلاَّء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز فى القياس أن يقع شىء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأطِبَّا » فقصر ما يوجب القياسُ مَدَّه دَلَّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

[٣٢٠] ١١٠ ـــ مسألة

[هل يُحْذَفُ آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه فى التثنية ؛ فقالوا فى تثنية « خَوْزَلَى ، وقَهْقَرَى » : خَوْزَلاَنِ ، وقَهْقَرَانِ ، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا فى « قَاصعاء ، وحَاثِيَاء » : قَاصعَان ، وحَاثِيَان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شىء من ذلك فى مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٥٩٨ و ٦٠٠) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٩٤ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٢/٣٧١) .

ازدادا كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصليّ، وثقل طارىء ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذى يدلّ على أن طول الكلمة وكثرةَ حروفها له أثر فى الحذف قولُهم « اشْهَابَّ اشْهِيَابًا ، واحْمَارَّ احْمِرَاراً » ، وأصله اشهيبابا واحميرارا ، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها ، وكذلك زعمتم أن « كَيْنُونَة » أصلها كَيّنُونَة بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذفَ لطول الكلمة طلباً للتخفيف ؛ فدلّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر فى الحذف ؛ فكذلك ها هنا ، وعلى هذا يخرج مالم يكثر حروفه منهما ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شىء لقلة حروفه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شىء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغى أن لا يحذف منه شىء ، قَلَّتْ حروفُهُ أو كثرت .

والذى يدلّ على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حُذِفَ فيما قَلَّتْ حروفه ، فقالوا فى تثنية جُمَادَى : « جُمَادَيَيْنِ » من غير حذف ، قال الشاعر :

٤٦٢ — * شَهْرَىْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنْ *

---

٤٦٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد رضى الدين فى باب المثنى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣٣٨) وذكر أنه لامرأة من فقعس ، وأنشد قبله :

يارب خال لك من عرينه　　حج على قليص جوينه

* فسوته لا تنقضى شهرينه *

والقليص : تصغير القلوص ، وهى الناقة الشابة ، وجوينة : تصغير جون ، والجون من الإبل ومن الخيل أيضا : الأدهم الشديد السواد ، وقوله « فسوته — إلخ ». الفسوة بفتح الفاء وسكون السين — ريح يخرج من البطن من غير صوت ، والكلام على =

وقال الآخر :

٤٦٣ — [٣٢١] * جُمَـــادَيَيْنِ حُسُـــوماً *

= حذف مضاف ، وكأنه قال : نتن فسوته — إلخ ، وشهرينه : منصوب على الظرفية والعامل فيه تنقضى ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والهاء فى آخره للسكت ، وقوله « شهرى ربيع » بدل من الشهرين ، وجماديينه معطوف على شهرى ربيع ، والهاء فى آخره للسكت أيضاً . ومحل الاستشهاد هنا قوله «جماديينه» فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، وقد قلبها الراجز ياء ، ولم يحذفها ، فيكون رداً على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية، ونحب أن ننبهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف فى تثنية الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء ، فلا يرد عليهم بأن العرب قد أبقت الألف وقلبتها ياء فى « جماديينه » وفى ألف كلة أخرى ، وقد قالت العرب فى تثنية الخوزلى « الخوزلان » بحذف الألف ، ولو أبقوها لقالوا : الخوزليان ، وقالوا أيضاً : خنفسان ، وقرفصان ، وعاشوران ، فى تثنية خنفساء ،وقرفصاء ، وعاشوراء ، فحذفوا فى التثنية الهمزة والألف التى قبلها ، ولو أبقوا ذلك لقالوا : خنفساوان،وقرفصاوان، وعاشوراوان . وقد استشهد الرضى بالبيت على أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء ، وبعد الألف كما فى قول الراجز :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

٤٦٣ — الاستشهاد من هذا الشاهد فى قوله « وجماديين » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، ولم يحذفها الشاعر ، بل قلبها ياء على قاعدة أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء مطلقا ، وهذا —فيما زعم المؤلف — يرد على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المقصور إذا كانت حروفه كثيرة جاز حذف هذه الألف عند التثنية ، وإن الممدود إذا كانت همزته بعد حروف كثيرة جاز حذف هذه الهمزة والألف التى قبلها، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يرد مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزة الممدود ، وإنما يقولون : يجوز للمتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة ويجوز له أن يأتى بالكلمة على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واوا أو يبقيها =

وقال الآخر :

٤٦٤ — * جُمَادَيَيْنِ حَرَامِ *

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدولُ عن الأصلِ والقياسِ والنقلِ من غير دليل لا وَجْهَ له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون عِلَّة موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك فى ألفاظ يسيرة نُقِلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ،

= على تفصيل فى الممدود معروف لك ، وإذا كانوا لا يقولون بوجوب الحذف فمجىء الشواهد العديدة بالإثبات والقلب لا يرد مذهبهم ؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذى يجوزونه أيضاً .

٤٦٤ — والاستشهاد بهذا الشاهد فى قوله « جماديين » أيضاً ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله ، وقول المؤلف بعد إنشاد هذه الشواهد « والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له » غير مسلم له ، فإنهم لم يقولوا ما قالوه من غير دليل ، فقد حكوا أن العرب تثنى الخوزلى والقهقرى على الخوزلين والقهقرين ، بحذف الألف ، وتثنى القاصعاء والحاثياء على القاصعين والحاثيين ، بحذف الهمزة والألف التى قبلها ؛ وقد نقلنا لك زيادة على هذه الكلمات فى شرح الشاهد ٤٦٢ أنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزة التى قبلها ، فكيف يقال : إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت ، لأن الكلمات التى ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة الممدود مما عددناه هنا سبع كلمات ، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة ، وهى جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمة ، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين ، لا لضعف الحجة التى أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزاد على حروف الكلمة كلها ، وأن الحذف من الكلمة قد يوقع فى اللبس بين الكلمة المراد تثنيتها وكلمة أخرى تشبهها فى الحروف التى أبقيت بعد الحذف ، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه .

فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرُها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بَطَلَ أن الحذف ها هنا للكثرة ؛ لورود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم باشهباب وكَيْنُونة والأصل فيهما اشهيباب وكَيِّنونة بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمة غيرُ عارضٍ ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم فى أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضاً استشهادهم بكَيْنُونة وأن أصلها كيِّنونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شىء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم فى كينونة كَوْنونة ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشىء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

١١١ ــ مسألة

[القول فى المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل][1]

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذفت من نحو «طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » لاختصاص المؤنث به .

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قَصَدُوا به النَّسَبَ ولم يُجْرُوه على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا « شىء حائض » .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٦٩٥ و ٧٧٣) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢/١٥٤) .

أما الـكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت فى الأصل للفَصْلِ بين المذكر والمؤنث ، [٣٢٢] ولا أشتراك بين المؤنث والمذكر فى هذه الأوصاف من الطَّلَاقِ والطَّمْثِ والحَيْضِ والحَمْلِ ، وإذا لم يَقَعِ الاشتراكُ لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفَصْلَ بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ محالٌ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حُذِفَتْ علامةُ التأنيثِ من هذا النحو لأن قولهم « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » فى معنى ذات طَلَاق وطَمْث وحَيْض وحَمْل ، على معنى النسب ، أى : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يقال : رجل رامح ونابل ، أى ذو رُمْح ونَبْل ، وليس محمولا على الفعل ؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، نحو ضَرَبَتِ المرأة تضرب فهى ضاربة ، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم « امرأةٌ مِعْطَار ، ومِذْكار ، ومِئْنَاث ، ومِنْشِير ، ومِعْطِير ، وصَبُور ، وشَكُور ، وخَوْد ، وضَنَاك ، وصَنَاع ، وحَصَان ، وَرزَان » قال حسان :

٤٦٥ — حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

---

٤٦٥ ـ هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، يقوله فى أم المؤمنين وصفية رسول الله عائشة بنت الصديق أبى بكر ، رضى الله تعالى عنها وعن أبيها وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (غرث ـ ح ص ن ـ رزن ـ ز ن ن) والحصان ـ بفتح الحاء ـ العفيفة ، والرزان ـ بفتح الراء ـ أى ذات ثبات ووقار وعفاف، وهى مع ذلك رزينة فى مجلسها ، وما تزن ـ بالبناء للمجهول ـ أى ما تتهم، والريبة:التهمةوموضع الشك ، وغرثى : وصف المؤنث من الغرث ـ بالتحريك ـ وهو الجوع ، أو أيسره ، أو أشده ، والغوافل : جمع غافلة ، يعنى أنها لا تغتاب أحدا . ومحل الاستشهاد مجىء هذه الصفات ـ وهى حصان ، ورزان ـ من غير تاء التأنيث، مع أنها جارية على مؤنث، وذلك بسبب كونها غير جارية على فعل .

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث ؛ فقيل : طَلَقَتْ فهى طالقة ، وطَمِثت فهى طامثة ، وحاضت فهى حائضة ، وحملت فهى حاملة ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

٤٦٦ — أَيَا جَارَتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ   كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

وقال :

٤٦٧ — تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ   أَنَى ، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

---

٤٦٦ — هذا البيت مطلع القصيدة الحادية والأربعين من ديوان الأعشى ميمون بن قيس (د ١٨٣ ط فينا) وقد أنشده ابن منظور (ط ل ق) وعزاه إليه ، وأراد بالجارة زوجه ، وبينى : أى فارقينى وابتعدى عنى ، وأصل معنى البين القطع ، ومنه أخذ البين للفراق والبعد ، لأنه قطع ما كان موصولا بين الأليفين ، وقد علل طلبه منها أن تفارقه وتبتعد منه بقوله « فإنك طالقة » وقوله « كذاك أمور الناس غاد وطارقة » أى أن بعض ما يعرض للناس يعرض لهم فى وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم فى وقت الطروق وهو الليل ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « طالقة » حيث أتى بهذا الوصف مؤنثا بتاء التأنيث مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، والسر فى أنه أتى بهذا الوصف بتاء التأنيث هنا أنه حمله على معنى الفعل — وهو الحدوث — ألا ترى أن الشاعر يريد أن يقول لامرأته : ابتعدى عنى فإنه قد جرى عليك الطلاق وحدث أو يحدث بعد أن لم يكن ؟ قال ابن منظور « وكلهم يقول : امرأة طالق — بغير هاء — وأما قول الأعشى * أيا جارتا بينى فإنك طالقة * فإن الليث قال : أراد طالقة غدا ، وقال غيره : هى طالقة على الفعل ، لأنه يقال لها : قد طلقت — بفتح الطاء ، واللام بعدها — فبنى النعت على الفعل » اهـ كلامه .

٤٦٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ح م ل — أ ن ا) ونسبه فى المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) ورواه رابع أربعة أبيات (م خ ض) ونسبها لعمرو بن حسان أحد بنى الحارث بن همام بن مرة ، وأصل معنى تمخض تحرك ، وقالوا : تمخض اللبن ، أى تحرك فى الممخضة ، وقالوا : تمخض الولد ، =

. . . .

=أي تحرك في بطن الحامل، وقالوا: تمخض الدهر بالفتنة، والدنيا تتمخض بفتنة منكرة وتمخضت المنون وغيرها، كل هذا على المجاز، والمنون: المنية وهي الموت، وأنى: أي أدرك وبلغ مداه، وقوله «ولكل حاملة تمام» تذييل، يريد أن لكل حمل مدة ينتهي فيها وتتم مدته. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «حاملة» حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث لا يوصف به غيرهن، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل، على نحو ما ذكرناه في الشواهد السابقة، قال ابن منظور «وامرأة حامل وحاملة، على النسب وعلى الفعل (يريد أنه يقال حامل على النسب، ويقال حاملة على الفعل، فهو على طريق اللف والنشر) الأزهري: امرأة حامل وحاملة؛ إذا كانت حبلى، وفي التهذيب: إذا كان في بطنها ولد، وأنشد لعمرو بن حسان * تمخضت المنون البيت * فمن قال حامل — بغير هاء — قال: هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال حاملة بناه على حملت فهي حاملة، فإذا حملت المرأة شيئاً على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأما ما لا يكون للمذكر فقد استغنى فيه عن علامة التأنيث، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل، قال: هذا قول أهل الكوفة، وأما أهل البصرة فإنهم يقولون: هذا غير مستمر؛ لأن العرب قالوا: هذا رجل أيم، وامرأة أيم، ورجل عانس، وامرأة عانس، على الاشتراك، وقالوا: امرأة مصبية، وكلبة مجرية، مع غير الاشتراك، قالوا: والصواب أن يقال: قولهم حامل وطالق وحائض وأشباه ذلك من الصفات التي لا علامة فيها للتأنيث، فإنما هي أوصاف مذكرة وصف بها الإناث، كما أن الربعة والراوية والخجأة أوصاف مؤنثة وصف بها الذكران» اهـ كلامه، وهو كلام غير محدود ولا معلل، وخلاصته أن الأصل أن يكون وصف المؤنث بعلامة تأنيث، ووصف المذكر بغير علامة، ولكنهم قد يعكسون فيجعلون وصف المذكر مقترنا بعلامة التأنيث ووصف المؤنث خاليا من علامة التأنيث، والكلام الدقيق هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش في شرح المفصل (ص ٦٩٥) وذلك قوله «اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض، وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى (جاءتها ريح عاصف) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث — حقيقيا كان أو غير حقيقي — نحو هند ذهبت، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان=

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حَذَفُوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شىء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل رَبْعَةٌ ، فأنثوا والموصوفُ مذكر على معنى نفس رَبْعة ، وكما جاء فى الحديث

= كذلك فى الفعل ، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب ، فحائض بمعنى حائضى ــ أى ذات حيض ــ على حد قولهم : رجل دارع ، أى دارعى ــ بمعنى صاحب درع ــ ألا ترى أنك لا تقول درع فتجريه على فعل ــ كفرح ــ إنما قولك دارع أى ذو درع ، وطالق أى أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : مرضع ، أى ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى (السماء منفطر به) أى ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا : حائضة غدا ، وتطلق غدا ، ومنه قوله تعالى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله تعالى (ولسليمان الريح عاصفة) وقول الشاعر :

رأيت جنون العام والعام قبله كحائضة يزنى بها غير طاهر

وذلك كله يجرى على الفعل على تقدير حاضت وطلقت، هذا مذهب الخليل ،وسيبويه يتأول على أنه صفة شىء أو إنسان ، والشىء مذكر ، فكأنهم قالوا : شىء حائض ، لأن الشىء عام يقع على المذكر والمؤنث » ا هـ . وخلاصة هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامة تأنيث كحائض وطالق وطامث لشيوخ البصرة فيه تأويلان: الأول تأويل الخليل ،وحاصله أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث ،وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه ، فمعنى «امرأة حائض» أنها منسوبة إلى الحيض وإن كانت خالية من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا، ومعنى «امرأة مرضع» أنها منسوبة إلى الرضاع نعنى أن لها ولدا فى زمن الرضاع، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا، فإذا أردت بحائض أن الدم الذى يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها فى فم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقهما التاء فتقول حائضة ومرضعة ، وهذا هو الذى يسمونه جاريا على الفعل، والتأويل الثانى تأويل سيبويه، وخلاصته أنه تأول الموصوف بهذه الصفات الخالية من علامة التأنيث بمذكر ، فجعل المرأة بمعنى شىء أو بمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر ، وقد علمت أن مذهب الكوفيين أنه لا يلزم اقتران علامة التأنيث بالوصف الجارى على المؤنث متى كان هذا الوصف مما لا يوصف به المذكر ، وفى هذا القدر كفاية ومقنع .

« مذ دَجَتِ الإسلام » لأن الإسلام بمعنى المِلّة ، وكما حكى الأصمعى عن أبى عمرو ابن العَلاَء قال : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول « جاءته كتابى » ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ والحملُ [٣٢٣] على المعنى كثيرٌ فى كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ ؟ [٣٢٧]
تَرَكْتَنِى فِى الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال « ذا غربةٍ » ولم يقل « ذاتَ غربة » ؛ لأن المرأة فى المعنى إنسان .

وقال الآخر :

٤٦٨ — إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

---

٤٦٨ — هذا البيت من قصيدة لزياد الأعجم رثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبى صفرة وقد أنشد هذه القصيدة ابن عبد ربه فى العقد (٢٨٨/٣ اللجنة) وأنشدها أكمل منه أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ٨ ط الدار) وقد أنشد بيت الشاهد ابن هشام فى شرح الشذور (رقم ٧٧) و السيد المرتضى فى أماليه (٧٢/١) والعباسى فى معاهد التنصيص (٢٦١ بولاق) والبيت كناية عن ثبوت صفتى السماحة والمروءة للمرثى، ونظيره فى هذا قول زياد أيضاً :

إن السماحة والمروءة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنا » فإن هذا فعل ماض مبنى للمجهول مسند إلى ضمير غائب هو ألف الاثنين يعود إلى مؤنثتين وهما المروءة والنجدة ، وكان من حق العربية عليه أن يؤنث هذا الفعل ، فيلحق به التاء ، فيقول « ضمنتا » لأن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث يجب إلحاق علامة التأنيث به — سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث — إلا أن الشاعر ترك التاء بسبب كونه أراد المعنى ، وبيان ذلك أن السماحة قد يطلق عليها الكرم أو الجود أو السخاء ، وأن المروءة قد يطلق عليها كرم الطباع أو الشرف أو السمو ، وكل ذلك مذكر ، فذكر الفعل لأنه أراد بالضمير وصفين من هذه الأوصاف المذكرة ، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى (هذا رحمة من ربى) وقوله سبحانه (ولا يزالون مختلفين =

فقال « ضُمِّنَا » ولم يقل « ضُمِّنَتَا » لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء و بالمروءة إلى الـكَرَم ، وقال الآخر :

٤٦٩ — فَإِنْ تَعْهَدِينِى وَلِى لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

=إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم) إذا جعلت اسم الإشارة فى (ولذلك) عائدا إلى الرحمة المستفادة من قوله سبحانه (إلا من رحم ربك) وهو رأى لبعض العلماء فى الآية ألا ترى أنه قد جىء باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر مشارا به إلى الرحمة ، وذلك لأن معنى الرحمة هو الفضل والإنعام ، فكأنه قيل : ولذلك الفضل أو لذلك الإنعام خلقهم ، وكأنه قيل فى الآية الأخرى هذا فضل من ربى ، ونظير ذلك من الشعر مما لم يذكره المؤلف قول الخنساء :

فذلك — ياهند — الرزية ، فاعلمى ونيران حرب حين شب وقودها

فقد أشارت باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر فى قولها « فذلك » إلى الرزية وهى مؤنثة لأنها أرادت من الرزية الرزء أو الخطب أو نحو ذلك ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الـكندى :

برهرهة رؤدة رخصة كخرعوبة البانة المنفطر

البرهرهة : الرقيقة الجلد ، والرؤدة : الناعمة الرخصة ، والخرعوبة : القضيب الغض والمنفطر: المنشق ، فأنت تراه قد قال « كخرعوبة البانة المنفطر » مع أن الخرعوبة مؤنث اللفظ ، وكان من حقه أن يقول المنفطرة ، إلا أنه لما كان الخرعوبة والغض بمعنى واحد أعاد الصفة على الخرعوبة كما يعيدها على الغض .

٤٦٩ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الـكندى ويزيد بن عبد المدان الحارثى (الديوان ١٢٠ — ١٢٢ فينا) وقد أنشده ابن منظور (ح د ث) والبيت من شواهد سيبويه (١/٢٣٩) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢١٢) والأشمونى (رقم ٣٦٨) وشرحه العينى (٢/٤٦٦ بهامش الخزانه) ورواية سيبويه « فإما ترى لمتى بدلت » ورواية المتأخرين من النحاة « فإما ترينى ولى لمة » وكذلك هى فى اللسان . ورواية المؤلف توافق رواية الديوان . واللمة بكسر اللام — الشعر يلم بالمنكب ، أى يحيط به ، وبدلت فى رواية سيبويه معناه غيرت من السواد إلى البياض ، وأودى بها : ذهب بما كان لها من بهجة وحسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أودى بها » فإن الفعل الذى هو أودى مسند إلى ضمير مستتر=

. . . .

= يعود إلى الحوادث ، والحوادث جمع حادثة ، فهو جمع تكسير ،فرده مؤنث، وقد زعم المؤلف تبعا لسيبويه وشراح كلامه أنه كان على الشاعر أن يقول : فإن الحوادث أودت بها ؛ فيؤنث الفعل لكونه مسندا إلى ضمير يعود إلى مؤنث ، ولكنه ترك تاء التأنيث لأن الحوادث يطلق عليها الحدثان ، والحدثان مذكر ، ويسند إليه الفعل بغير تاء كما فى قول شاعر الحماسة :

رمى الحدثان نسوة آل حرب ... بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا ... ورد وجوههن البيض سودا

قال ابن منظور « فأما قول الأعشى * فأما ترينى ولى لمة — البيت * فإنه حذف التاء للضرورة ، وذلك لمكان الحاجة إلى الردف ، وأما أبو على الفارسى فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثان كما وضع الآخر الحدثان موضع الحوادث فى قوله * ألا هلك الشهاب المستنير * البيتين الآتيين برقم ٤٧٠ » اهـ .

ولكن خيرا من هذا التخريج أن يقال : إن الحوادث جمع تكسير ، وإن جمع التكسير لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكرا أو مؤنثاً ـ سواء أكان مفرده مذكرا أم كان مفرده مؤنثا ـ وقد تنبه لهذا بعض التنبه الأعلم حيث يقول «الشاهد فيه حذف التاء من أودت ضرورة، ودعا إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، وهى فى معنى الحدثان » اهـ . وقد قلنا « إنه تنبه بعض التنبه » لأنه تنبه إلى أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، ولم يكن تنبهه كاملا لأن جعل ترك التاء فى مثل هذا ضرورة ، ولأنه عاد فقال « وهى فى معنى الحدثان » والصواب أن التعليل لترك التاء ههنا هو أن مرجع الضمير جمع تكسير ، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمع فيكون مذكرا ولو كان مفرده مؤنثا ، وأن ينظر إليه على أنه جماعة فيكون مؤنثا ولو كان مفرده مذكرا ، والوجهان جائزان فى سعة الكلام عند علماء المصرين الكوفة والبصرة فما بالهم قد تركوا هذه القاعدة هنا ، ورجعوا إلى أصل الكلام الأصيل ، وانظر لذلك بحثا وافيا كتبناه فى شرحنا على شذور الذهب (ص ١٧١ — ١٧٤) .

ومما ورد فيه إسناد الفعل إلى جمع التكسير الذى واحده مؤنث من غير أن يلحق بالفعل تاء التأنيث قول الشاعر ، وأنشده القالى (الأمالى ٢/٢٨١ ط الدار) :

فمالك إذ ترمين يا أم مالك ... حشاشة قلبى ، شل منك الاصابع =

فقال « أَوْدَى » ولم يقل « أَوْدَتْ » ؛ لأن الحوادث فى معنى الْحَدَثَانِ ، وقال الآخر :

٤٧٠ — أَلاَ هَلَكَ الشِّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ   وَمِدْرَهُنَا الْكَمِيُّ إِذَا نُغِيرُ
وَحَمَّـــالُ الْمِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ   بِنَا الْحَدَثَانُ، والأَنِفُ النَّصُورُ

= ألا تراه قد قال « شل الأصابع » والأصابع جمع إصبع ، والإصبع مؤنثة ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « هل أنت إلا إصبع دميت » وقد جاء الفعل المسند إلى الأصابع مؤنثا فى بيت الفرزدق المشهور :

إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟   أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى أشارت الأصابع إلى كليب مصاحبة الأكف . وقد أثرنا لك فى شرح الشاهد ٤٧٠ كلمة لابن يعيش صريحة فى ذلك . وفى هذا القدر كفاية وغناء إن شاء الله تعالى .

٤٧٠ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ح د ث) من غير عزو ، والمدره — بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء — السيد الشريف والمقدم فى اللسان واليد عند الخصومة والقتال ، وقيل : هو رأس القوم والدافع عنهم ، وقيل : زعيم القوم وخطيبهم والمتكلم عنهم والذى يرجعون إلى رأيه ، وكل هذه عبارات متقاربة ، وقال الشاعر :

وأنت فى القوم أخو عفة   ومدره القوم غداة الخطاب

والكمى — بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد الياء — الشجاع المتكمى فى سلاحه ، أى المستتر فيه ، وكان من عادة الفرسان إذا كان عليهم ثارات أن يتكموا فى السلاح مخافة أن يأخذهم أحد من ذوى الثارات غدرا ، ونغير : من الغارة وهى الهجوم على العدو وقوله « وحمال المئين — إلخ » وصفه بالكرم بعد وصفه بالشجاعة واللسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ألمت بنا الحدثان » حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الحدثان ، مع أن الحدثان مذكر ، لأن الحدثان يطلق عليه لفظ الحوادث ، والحوادث مؤنث لكونه جمع حادثة ، فقد راعى الشاعر معنى الحدثان وألحق به التاء بناء على هذا المعنى ، والواقع فى هذا البيت عكس الواقع فى البيت السابق كما سمعت فى كلام ابن منظور وهذا ظاهر .

ونظيره قول أبى ذؤيب وهو من شواهد سيبويه (١/٢٣٨) :

بعيـــد الغزاة فما إن يزا   ل مضطمرا طرتاه طليحا

والشاهد فيه قوله « مضطمراً طرتاه » حيث حذف التاء من الوصف الذى هو =

فقال « أَلَمَّتْ » لأنه ذَهَبَ بالْحِدْثَانِ إلى معنى الْحَوَادِثِ ، وقال الآخر :

٤٧١ — إِنَّ الأُمُورَ إِذَا الأَحْــدَاثُ دَبَّرَهَا
دُونَ الشُّيوخِ تَرَي فِي بَعْضِهَا خَلَلاَ

=مضطمر مع أنه مسند إلى مثنى مؤنث- وهو قوله «طرتاه»- وذلك لأن الطرة يطلق عليها الجانب ، والجانب مذكر ، ونظيره قول الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

وكنا ورثناه على عهد تبع طويلا سواريه شديدا دعائمه

ومحل الشاهد منه قوله « طويلا سواريه » وقوله « شديداً دعائمه » حيث حذف التاء من الوصفين ، مع أن كل واحد من فاعلى الوصفين جمع تكسير مفرده مؤنث فمفرد الدعائم دعامة ومفرد السوارى سارية ، ويجرى فى هذا ما ذكرناه لك فى شرح الشاهد ٤٦٩ .

وقال ابن منظور : « الأزهرى: وربما أنثت العرب الحدثان يذهبون به إلى الحوادث وأنشد الفراء هذين البيتين * ألا هلك الشهاب المستنير — البيتين* قال : وقال الفراء : تقول العرب : أهلكتنا الحدثان » اهـ .

واستمع إلى كلام ابن يعيش فإنه يقرر ما ذكرناه لك من رأينا فى هذا التخريج ، قال (ص ٦٩٩) « واعلم أن الجموع تختلف ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير فى تذكير فعله وتأنيثه ، نحو قام الرجال وقامت الرجال ، من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير ، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع؛ فإن قدرته بالجمع ذكرته ، وإن قدرته بالجماعة أنثته ، قال الشاعر :

* أخذ العذارى عقدها فنظمنه *

وقال الراجز :

إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها
وجعلت أوصابهـا تعتادها فهى زروع قددنا حصادها

وما كان منه مجموعا جمع السلامة فما كان منه لمؤنث — نحو المسلمات والهندات — كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه » اهـ المقصود منه .

٤٧١ — الأحداث: جمع حدث — بفتح الحاء والدال جميعا — وهو الشاب الفتى السن ، ويجمع أيضا على حدثان — بضم فسكون ، أو بكسر فسكون — وعلى حدثان=

فقال « دَبَّرَهَا » لأنه ذهب إلى معنى الْحَدَثِ ؛ لأن الْحَدَثَ ها هنا يؤدى عن الجمع ، وقال الآخر :

٤٧٢ — هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا اُقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي
بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدُ

= بضم ففتح — والأنثى حدثة ، والشيخ : الرجل الذى استبانت فيه السن.وظهر عليه الشيب (وانظر شرح الشاهد ٤٠٩) وجمعه شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان — بكسر الشين — نظير ضيف وضيفان ، ويقال للأنثى : شيخة ، قال عبيد :

باتت على أرم عذوبا كأنها شيخة رقوب

وأصل تدبير الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته ، تقول : دبر الأمر تدبيرا ، وتدبره تدبرا . والمعنى لو أن الأمور قد وكل تدبيرها إلى الأحداث من الشبان وترك فيه الشيوخ ذوو الرأى والحنكة والتجربة لا ختل نظامها وانفرط عقدها، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « إذا الأحداث دبرها » حيث أسند الفعل — الذى هو دبر — إلى ضمير غيبة يعود إلى جمع تكسير مفرده مذكر — وهو الأحداث — وجرد هذا الفعل من تاء التأنيث ، وقد بينا لك فيما مضى رأينا فى هذه المسألة ، ودللناك على أننا لم نبتدع هذا الرأى بما أثرناه لك من أقوال العلماء .

٤٧٢ — أنشد الشريف المرتضى هذا البيت فى أماليه (١/٧١ ط الحلبى) من غير عزو، والعشى والعشية — بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء فيهما — يقال: هو الوقت من صلاة المغرب إلى العتمة ، وتقول: أتيته عشى أمس ، وعشية أمس ، وقال أبو الهيثم: إذا زالت الشمس دعى ذلك الوقت العشى فتحول الظل شرقيا وتحولت الشمس غربية ، وقال الأزهرى : يقع العشى على ما بين زوال الشمس إلى غروبها ، وقيل : العشى من زوال الشمس إلى الصباح . والبرد : ضد الحر ، وبرد الشىء يبرد — على مثال قعد يقعد — برودة ، وماء برد وبارد وبرود ، وقال الجوهرى : برد الشىء — بالضم — وبردته أنا فهو مبرود ، وبردته تبريدا . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « والعشية بارد » حيث أخبر عن العشية وهى مؤنثة ببارد ، وأسقط تاء التأنيث ، وقد علمنا أن لحاق تاء التأنيث فى مثل هذا الموضع واجب ، سواء أكان المؤنث الذى هو مرجع الضمير المستتر هنا فى الوصف حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث، ولكن الشاعر استساغ أن يسقط تاء التأنيث لأن العشية يطلق عليها عشى، فلحظ المعنى ؛ فعامل الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشى.

فقال « بارد » لأنه حَمَلَ العشيةَ على معنى العَشِيِّ . وقال الآخر :

٤٧٣ — وَإِنَّ كِلاَبًا هٰــذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة ، وقال الآخر :

٤٧٤ — وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَــةٌ وَفِي وَائِلٍ كَانَتِ الْعَاشِرَهْ

---

٤٧٣ — أنشد ابن منظور (ب ط ن) هذا البيت من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (٢/١٧٤) ونسبه إلى رجل من كلاب ، ولم يزد الأعلم فى التعريف بقائله عن ذلك ، وأنشده ابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٤٨٤) وقال « قائله رجل من بنى كلاب ، يسمى النواح » وأنشده ابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤١٧) والأشمونى (رقم ١١٢٦) وأبو العباس المبرد فى الكامل (١/٣٨٨ الخيرية) قال الأعلم « هجا رجلا ادعى نسبه فى بنى كلاب ، فذكر أن بطون بنى كلاب عشرة ، ولا نسب له معلوم فى أحدهم » ا هـ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عشر أبطن » والأبطن : جمع بطن ، والبطن مذكر ، فكان ينبغى أن يقول « عشرة أبطن » لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ، إلا أنه حذف التاء نظرا إلى المعنى ، فإنه عنى بالبطن القبيلة ، بدليل قوله فيما بعد « من قبائلها العشر » والقبيلة مؤنثة ، فاسم العدد معها يكون مذكرا ، قال ابن جنى «وذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها » ا هـ ، وقال الأعلم « الشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه أراد بالبطن القبيلة ، وقد بين ذلك بقوله : من قبائلها العشر » ا هـ ، وقال ابن منظور « فأما قوله * وإن كلابا هذه . . . * فإنه أنث على معنى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله من قبائلها العشر » ا هـ .

٤٧٤ — الوقائع : جمع وقيعة ، وهى بمعنى الوقعة والواقعة والموقعة ، وكلهن يطلق على المعركة التى تدور بين فئتين من الناس ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « تسعة » فإنه أنث اسم العدد ، والمعدود به مؤنث ، ومن حق العربية عليه أن يأتى باسم العدد مذكرا فيقول « وقائع فى مضر تسع » إلا أن العرب تطلق على الوقعة « اليوم » ويقولون =

فقال « تِسْعَة » ولم يقل « تِسْعٌ » لأنه حَمَلَ الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبى ربيعة :

٤٧٥ — وَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى
ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

= أيام العرب » وهم يريدون مواقعها ، فلذلك أنث اسم العدد لأنه أراد بالوقائع الأيام ، والأيام مذكرة . هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه ، ولى فى هذا الموضوع رأى يصير به كلام الشاعر صحيحا من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى ، وملخص هذا الرأى أنك فى ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقة العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول : عندى عشرة رجال أولى بأس ، وعندى عشر نساء ذوات خفر ، وفى هذه الحال يجب مراعاة ما قال النحاة فى باب العدد فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث وتؤنث اسم العدد مع المعدود المذكر كما سمعت فى المثالين ، وإما أن تأتى بالعدد ومعدوده على طريق الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر ، وأولئك نساء عشرة ، وفى هذه الحال يتنازعك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذى بيناه ، وثانيهما أصل النعت ومنعوته ، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا ، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأى الأصلين ، نعنى أنه يجوز لك أن تراعى قاعدة العدد والمعدود فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول : النساء العشر وتؤنث العدد مع المعدود المذكر فتقول : الرجال العشرة ، ويجوز لك أن تراعى قاعدة النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشرة ، وعلى هذا يكون قول الشاعر « وقائع فى مضر تسعة » قد جاء على أحد الطريقين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته .

٤٧٥ — هذا البيت هو السادس والخمسون من رائية عمر بن أبى ربيعة الطويلة (انظر الديوان ٩٢ — ١٠٣ بتحقيقنا) ومنها الشاهد ٣٨٠ الذى سبق فى المسألة رقم ٨١ ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (٢/١٧٥) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣١٢) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤١٧) والأشمونى (رقم ١١٢٥) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٢٤) وابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٤/٤٨٣ بهامش الخزانة) والمجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله اسم الآلة من « جنه يجنه » إذ ستره =

فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » لأنه عَنَى بالشخوص نِساءً ، فحمله على المعنى، وقال [٣٢٤] الآخر ، وهو الحطيئة :

٤٧٦ — ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى

=وأخفاه ، وسموا الترس مجنا لأنه يستربدن المحارب، والكاعب من النساء : هى الجارية حين يبدو ثديها للنهود والاكتناز ، والمعصر : الجارية أول ما أدركت زمن البلوغ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ثلاث شخوص » حيث أتى باسم العدد مذكرا مع أنه مضاف إلى معدود مذكر ، ولو أنه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربى لقال « ثلاثة شخوص » بالتاء ، لما ذكرنا لك من العلة فى شرح الشواهد السابقة ، لكنه لحظ المعنى، ذلك بأنه أراد بالشخوص هنا نساء بدليل تفصيلهن بقوله « كاعبان ومعصر» ولو أنه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول « ثلاث نساء » فلما أراد بالشخوص النساء عاملها معاملة ما هو بمعناها ، قال ابن جنى « أنث الشخص لأنه أراد به المرأة » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فى قوله ثلاث شخوص بحذف الهاء حملا على المعنى؛ لأنه أراد بالشخص المرأة ، فأنث العدد لذلك » اهـ .

٤٧٦ — هذا البيت من كلام الحطيئة ، وقبله :

أذئب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر ، أم حدث الليالى؟

وهو من شواهد سيبويه (٢/١٧٥) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافية وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣٠١) والأشمونى (رقم ١١٢٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٢٣) وابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفية، وشرحه العينى (٤/٤٨٥ بهامش الخزانة) والذود — بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وآخره دال مهملة — هو اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وليس له واحد من لفظه ، وفى مثل من أمثال العرب « الذود إلى الذود إبل » يعنون أن القليل يضم إلى القليل فيصير كثيرا ، يضرب فى الحث على التدبير ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت فى موضعين :

أما الموضع الاول ففى قوله « ثلاثة أنفس » حيث أتى بلفظ العدد مقترنا بالتاء مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث ، وهو الأنفس الذى هو جمع نفس ، والدليل على أن النفس مؤنثة قوله تعالى (كل نفس ذائقة الموت) إلا أن النفس قد يطلق عليها لفظ شخص والشخص مذكر، فلحظ الشاعر ذلك وعبر بالأنفس وهو يريد الأشخاص؛ فلذلك أتى=

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال القَتَّالُ الكلابى :

٤٧٧ — قَبَائِلُنَا سَبْعٌ ، وأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ ، وَلَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال لبيد :

٤٧٨ — فَمَضَى وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

= باسم العدد كما يأتى به مع المعدود المذكر ، ولو راعى لفظ المعدود الذى ذكره لقال « ثلاث أنفس » قال الأعلم « الشاهد فى تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة لأنه حملها على الشخص وهو مذكر » اه ، وهذا الموضع هو الذى يعنيه المؤلف هنا من الاستشهاد بهذا البيت .

والموضع الثانى فى قوله « وثلاث ذود » حيث أضاف لفظ العدد إلى اسم الجمع الذى هو الذود ، والأصل أن يضاف اسم العدد إلى جمع تكسير من جموع القلة ، فإن لم يكن للمفرد جمع تكسير من جموع القلة انتقل إلى جمع تكسير من جموع الكثرة ، وأنت خبير أن اسم الجمع ليس له واحد من لفظه ، وبأن الجمع لابد أن يكون على زنة من أوزان الجمع المعروفة ، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالبا ، وفى الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » ونظيره قوله تعالى (وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض) .

٤٧٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/١٧٥) ونسبه إلى القتال الكلابى ، وأقر الأعلم هذه النسبة ، والقبائل : جمع قبيلة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وأنتم ثلاثة » مع أنه يريد أن يقابلهم بنفسه ، فهو يريد أن يقول: نحن سبع قبائل وأنتم ثلاث قبائل ، فكان ينبغى أن يقول : وأنتم ثلاث ، إلا أن القبيلة قد يطلق عليها لفظ البطن كما تطلق القبيلة على البطن ، وقد ذكرنا ذلك فى الشاهد رقم ٤٧٣ ، لذلك جاء الشاعر هنا بلفظ ثلاثة مقترنا بالتاء كما لو كان المعدود مذكراً ، من قبل أنه أراد المعنى فكأنه قال : وأنتم ثلاثة أبطن ، قال الأعلم « الشاهد فى قوله ثلاثة بإثبات الهاء وهو يريد القبائل ، حملا على البطون؛ لأن معنى البطن والقبيلة واحد » اه .

٤٧٨ — هذا البيت هو البيت الثالث والثلاثون من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى =

فقال « كَانَتْ » لأن الإقدام في معنى التَّقْدِمة ، وقال الآخر :

٤٧٩ — يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ
سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ : مَا هٰذِهِ الصَّوْتُ ؟

=(انظر شرح التبريزى على القصائد العشر ص ١٤٢ ط السلفية) والضمير المستتر فى « مضى » يعود على حمار الوحش الذى يصفه ، والضمير البارز المتصل فى « قدمها » يعود على الأتان ، يريد أنه مضى وقدمها لكيلا تعند عليه ، وعردت : تركت الطريق وعدلت عنه ، واسم كان هو الإقدام ، وخبرها هو قوله « عادة » ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وكانت عادة إقدامها » حيث ألحق بالفعل الذى هو كان تاء التأنيث مع أن المسند إليه وهو الإقدام مذكر ، قال التبريزى « زعم الكوفيون أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنث ، وكان الكسائى يجيز : كانت عادة حسنة عطاء الله ، وكان يقول : إذا كان خبر كان مؤنثا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كأنه يتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا ، وقال غير الكسائى : إنما بنى كلامه على : وكانت عادة تقدمتها ، لأن التقدمة مصدر قدمها ، إلا أنه انتهى إلى القافية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال إقدامها » .

٤٧٩ — هذا البيت لرويشد بن كثير الطائى ، وقد أنشده ابن منظور (صوت) وعزاه إليه ، وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٦٩٠) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤١٦) وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ١/١٦٤ بتحقيقنا وشرح المرزوقى ١٦٦) والمزجى: اسم الفاعل من أزجى يزجى ، ومعناه السائق ، والمطية : كل ما يركبه الإنسان ، أخذ هذا اللفظ من المطا — بوزن الفتى — وهو الظهر ؛ أو من المطو وهو السرعة ، وجملة « ما هذه الصوت » فى موضع المفعول لسائل ، ويروى « بلغ بنى أسد » ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « هذه الصوت » حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر ، وإنما فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ « الجلبة » أو « الضوضاء » أو « الصيحة » وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث ، قال ابن جنى « ذهب إلى تأنيث الاستغاثة ، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابى ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الاحمق ، وهذا فى النثر كما ترى ، وقد=

فقال « هٰذِهِ » لأن الصَّوْتَ فى معنى الصَّيْحَة ، وقال الآخر :

٤٨٠ — * وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ *

= علله » اه . وقال التبريزى « وأراد بالصوت الجلبة أو الصيحة، وهذا الكلام تهكم ، ويجوز أن يكون المراد بقوله ما هذه الصوت ما هذه القصة التى تتأدى إلى عنكم ؟ يقال ذهب صوت هذا الأمر فى الناس ، أى انتشر ، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصح عنده ما يقال ، وأنهم — إن لم يقيموا المعذرة والدلالة على براءة ساحتهم — عاقبهم » اه . وقال ابن منظور « الصوت : الجرس ، معروف مذكر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائى * يأيها الراكب المزجى مطيته . .. — البيت * فإنما أنثه لأنه أراد به الضوضاء والجلبة على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيدة : وهذا قبيح من الضرورة — أعنى تأنيث المذكر — لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الاصل، بدلالة أن الشىء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث؛ فعلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذى لا ينكر، ونظير هذا الشذوذ قوله وهو من أبيات الكتاب (كتاب سيبويه ١/٢٥) :

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة ، وهى مؤنثة وهى من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها » اه . ونظير ذلك قول حاتم الطائى:

أماوى قد طال التجنب والهجر وقد عذرتنى فى طلابكم العذر

٤٨٠ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أزيد بن مصبوح ، فلو غيركم جنى غفرنا ، وكانت من سجيتنا الغفر

وقد أنشده بتمامه التبريزى فى شرح القصائد العشر (ص ١٤٢ ط السلفية) وأنشد عجزه ابن منظور (غ ف ر) ولم يعزواه ، والسجية — بفتح السين وكسر الجيم وتشديد الياء المثناة — الطبيعة والخليقة والخصلة ، والغفر — بفتح فسكون — أحد مصادر « غفر ذنبه يغفره — من مثال ضرب يضرب » ومغفرة ، وغفرانا ، وغفرا — بضم الغين — وغفورا ، وغفيرة ، وغفيرا ، وقد قال أعرابى يدعو ربه: أسألك الغفيرة، والناقة الغزيرة ، والعز فى العشيرة ، فإنها عليك يسيرة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع قوله « وكانت من سجيتنا الغفر » حيث ألحق تاء التأنيث بكان مع أن اسمها مذكر وهو قوله الغفر ، وقد تقدم نظير ذلك فى الشاهد رقم ٤٧٨ وذكرنا هناك أن العلماء يغتفرون مثل ذلك فى كان إذا كان اسمها مذكرا وقد فصل بخبرها بينها وبين اسمها، وقد اختلف العلماء فى تخريج العبارة التى فى بيت الشاهد الذى معنا الآن ، فمنهم من =

أى : المَغْفِرَة ، وقال الآخر ، وهو طُفَيْل الْغَنَوِى :

٤٨١ — إذْ هِىَ أَحْوَى ، مِنَ الرِّبْعِىِّ ، حَاجِبُهُ
وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِىِّ مَكْحُولُ

= يسلك الطريق التى سلكها العلماء فى الشواهد السابقة، فيذكر أنه أنث هنا مراعاة للمعنى لأن الغفر يطلق عليه المغفرة والغفيرة، وكل منها مؤنث اللفظ، ومنهم من يقول: إن خبر كان محذوف ، وهو مؤنث ، وأصل الكلام : وكانت الغفر سجية من سجيتنا ، فلما كان الغفر مخبرا عنه بالسجية كان مؤنثا فلذلك أنث الفعل ، قال ابن منظور « فأما قوله * وكانت من سجيتنا الغفر * فإنما أنث الغفر لأنه فى معنى المغفرة » اهـ . وقال التبريزى « زعم الكسائى أنه أنث كانت لأنه أراد : كانت سجية من سجايانا الغفر، وقال الذى خالفه : بل بنى على المغفرة ، فلما انتهى إلى آخر البيت والمغفرة لا تصلح له ، فقال الغفر ، لأن الغفر والمغفرة مصدران » اهـ . قال الفراء : وكل قد ذهب مذهبا ، وقول الكسائى أشبه بمذهب العرب » اهـ .

٤٨١ — هذا البيت من كلام طفيل الغنوى ، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٤٠) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٣٦٤) والأحوى: الظبى الذى فى ظهره وجنبتى أنفه خطوط سود ، مأخوذ من الحوة التى هى السواد ، وقوله «من الربعى» أى من الصنف المولود فى زمن الربيع ، وهو أبكر وأفضل ، والحارى: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيرى ، ومحل الاستشهاد ههنا من هذا البيت قوله « والعين بالإثمد الحارى مكحول » حيث أخبر بمكحول وهو وصف مذكر عن العين وهى مؤنثة، وقد علمنا أنه يجب تطابق المبتدأ وخبره فى التذكير والتأنيث ، وقد جعله سيبويه من باب مراعاة المعنى ، وبيان ذلك أن العين يطلق عليها لفظ طرف ، وهو مذكر ، فالشاعر لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما يخبر عن الطرف ، وجعل غير سيبويه قوله « مكحول » خبرا عن قوله « حاجبه » ويكون قوله « والعين » له خبر محذوف يدل عليه خبر حاجبه ، وكأنه قد قال : حاجبه مكحول بالإثمد الحارى والعين كذلك ، وجملة « والعين كذلك » معطوفة بالواو على جملة « حاجبه مكحول » والذى رآه غير سيبويه خير مما رآه سيبويه الذى تبعه المؤلف لوجهين : الأول أنه لا يلزم على ما رآه غير سيبويه ارتكاب ضرورة ولا إجراء الكلام على غير المنهج المطرد فى كلام العرب ، والوجه الثانى أنه يجرى على قاعدة ارتضاها النحاة جميعا ، وهى أنه إذا دار الكلام بين أن يكون الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف =

ولم يقل « مَكْحُولَةٌ » لأن العَيْن فى المعنى عُضْو ، وقال الآخر :

٤٨٢ — أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أَسِيفاً كَأَنَّمَا
يَضُمُّ إلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فقال « مُخَضَّبًا » لأن الكف فى المعنى عضو .

= ومن الثانى لدلالة الأول على المحذوف كان الأفضل اعتبار الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وانظر شرح الشاهد رقم ٤٦ فى المسألة ١٣ ، نعم يلزم على الأول أن تجيء بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه . قال الأعلم « الشاهد فيه تذكير مكحول ، وهو خبر عن العين وهى مؤنثة ، لأنها فى معنى الطرف ، ويجوز أن يكون خبرا عن الحاجب ، فيكون التقدير : حاجبه مكحول بالإثمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة ، إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب جوارها منه » هـ

٤٨٢ — هذا هو البيت الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ٨٨ — ٩١ فينا) ومطلعها :

كفى بالذى تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيبا

وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور (خ ض ب — ك ف ف — ب ك ى) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى مجالسه (ص ٤٧) وأبو العباس المبرد فى الكامل (١/١٦ الخيرية) وفى الديوان واللسان (خ ض ب) « أرى رجلا منكم » وفى اللسان مرتين والكامل « منهم » كما رواه المؤلف ، والأسيف : الأسير ، قال المبرد : والأسيف يكون الأجير ، ويكون الأسير ، فقد قيل فى بيت الأعشى * أرى رجلا منهم أسيفا .. البيت * المشهور أنه من التأسف لقطع يده ، وقيل : بل هو أسير قد كبلت يده ، ويقال : قد جرحها الغل ، والقول الأول هو المجتمع عليه » ا هـ . والكشح — بفتح الكاف وسكون الشين وآخره حاء مهملة — من الخاصرة إلى الضلع الخلف ، والكف : اليد ، وهى مؤنثة بدليل قول بشر بن أبى خازم :

له كفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها

فأعاد الضمير عليها فى قوله « نداها » مؤنثا ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع قوله « كفا مخضبا » فإن الظاهر أن قوله « مخضبا » نعت لقوله « كفا » ومخضب وصف مذكر ، وقد علمت أن من القواعد المقررة التى لا يختلف فيها أحد أن النعت الحقيقى يجب أن يطابق المنعوت فى تذكيره وتأنيثه ، ولهذا قال العلماء فى بيت الشاهد : إنه ذكر النعت حملا على المعنى ، وبيان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ =

والحملُ على المعنى أكْثَرُ فى كلامهم من أن يُحْصَى ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن علامة التأنيث إنما دخلت للفَصْل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث فى هذه الأوصاف » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغى أن لا تدخل ها هنا ؛ لأن هذا وَصْفٌ لا يكون فى المذكر ، فلما دخلت دَلّ على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثانى : أنه لو كان سببُ حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجودَ الاختصاص وعدمَ الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص فى نحو قولهم « رجل عاشِق ، وامرأة عاشِق » [٣٢٥] و « رَجُل عانِس ، وامرأة عَانِس» إذا طال مُكْثُهما لا يتزوجان ، و « رجل عاقِر ، وامرأة عاقِر » إذا لم يُولَدْ لهما ، و « رأس ناصل من الخضاب ، ولحية ناصل »

= « عضو » والعضو مذكر قال ابن منظور (خ ض ب) : « ذكر على إرادة العضو ، أو على [حد] قوله :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ويجوز أن يكون صفة لرجل ، أو حالا من المضمر فى يضم ، أو من المخفوض فى كشحيه » اهـ . وقال فى (ك ف ف) : « فأما قول الأعشى * أرى رجلا منهم أسيفا . . . البيت * فإنه أراد الساعد فذكر ، وقيل : إنما أراد العضو ، وقيل : هو حال من ضمير يضم أو من هاء كشحيه » اهـ ، فذكر ما ذكره فى الموضع الأول إلا أن يكون مخضبا وصفا لقوله رجلا ، والخطب فى ذلك سهل ، فإن جعل قوله مخضبا حالا من الضمير المستتر فى يضم أو من الضمير البارز المتصل فى قوله كشحيه مثل جعله صفة لقوله رجلا ، وكل ذلك أضعف من الحمل على المعنى .

و « جَمَل نازع إلى وطنه ، وناقة نازع » و « جمل ضامر ، وناقة ضامر » و « جمل بازل ، ونَاقَةٌ بازل » فى كلمات كثيرة ، قال زُهَيْر :

٤٨٣ — فَوَقَعْتُ بَيْنَ قُتُودِ عَنْسٍ ضَامِرٍ   لَحَّاظَةٍ طَفَــلَ الْعَشِيِّ سِنَادِ

وقال الأعْشَى :

٤٨٤ — عَهْدِى بِهَا فى الْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ   بَيْضَاءَ مِثْـلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

---

٤٨٣ — هذا هو البيت الخامس من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى (الديوان ٣٣٠ — ٣٣٢ دار الكتب) والقتود : عيدان الرحل ، وواحدها قتد — بفتح القاف والتاء جميعا — والعنس — بفتح العين وسكون النون — الناقة ، والضامر : يقال للذكر والأنثى ، والضمور : لحوق البطن بالظهر ، ولحاظة : صيغة مبالغة من اللحظ ، ومعناه أن هذه الناقة تنظر وتتلفت حين اصفرت الشمس للمغيب ، وهو الوقت الذى تكل فيه الإبل ، وطفل العشى : منصوب على الظرفية ، وهو الوقت قبيل الغروب ، والسناد — بكسر السين — الشديدة ، أو العظيمة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ضامر » فإنه وصف للعنس ، وقد علمت أن العنس اسم للناقة ، والناقة مؤنثة ، وقد أتى بهذه الصفة من غير تاء ، وذلك لأن هذا اللفظ يقال على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة ، فيقال : بعير ضامر ، وناقة ضامر ، ويقال : فرس ضامر ، وجواد ضامر ، قال ابن منظور «وجمل ضامر ، وناقة ضامر — بغير هاء — أيضا ، ذهبوا إلى النسب » اهـ . وقد مضى قولنا فى الوصف الذى يقصد به الدلالة على النسب والذى يقصد به الدلالة على الحدوث ، وأنه حين يقصد به الدلالة على النسب يطلق على المؤنث بدون تاء ، فإذا أريد معنى الفعل وأن ذلك حدث الآن أو يحدث بعد لحقته التاء ، وانظر الشاهد ٤٦٧ وشرحه

٤٨٤ — هذا البيت هو البيت العاشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ١٠٤ — ١٠٨) ومطلعها قوله :

شاقتك من قتلة أطلالها   بالشط فالوتر إلى حاجر

وقد أنشد بيت الشاهد ابن يعيش (ص ٦٩٧) والعهد — بفتح العين وسكون الهاء — الالتقاء ، والمعرفة ، ومن العهد أن تعهد الرجل على حال أو فى مكان ، تقول : عهدى به فى موضع كذا ، وفى حال كذا ، وعهدته بمكان كذا ، وعهدى به قريب . و « عهدى بها » فى بيت الشاهد مبتدأ خبره محذوف ، أى عهدى بها حاصل ، أو عهدى بها قريب =

وقال زُهَيْر :

٤٨٥ — تُهَوِّنُ بُعْدَ الأرْضِ عَنِّى فَرِيدَةٌ   كِنَازُ الْبَضِيعِ سَهْوَةُ الْمَشْيِ بَازِلُ

= أو ما أشبه ذلك ، و «قد سربلت» جملة فى موضع الحال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسربلت — بالبناء للمجهول — أى ألبسوها السربال . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المهرة الضامر » حيث وصف « المهرة » وهى أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بتاء التأنيث ، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغة واحدة من غير أن يميز بين الحالين فى اللفظ ، والغرض بهذا الرد على الكوفيين فى قولهم : إن سقوط تاء التأنيث من طالق وحائض وطامث لكون هذه الصفات تختص بالإطلاق على الأنثى ، ووجه الرد أنه قد جاء سقوط التاء من الوصف المراد به المؤنث فى ألفاظ لا تختص بالمؤنث ، بل تطلق على المؤنث وعلى المذكر ، ولو أن ماذكرتموه كان صحيحا لم يقع ذلك فى كلامهم ، قال ابن يعيش بعد أن حكى مقالة الكوفيين : « وهو يفسد من وجوه ، أحدها : أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث ، بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه المذكر والأنثى ، قالوا : جمل بازل ، وناقة بازل ، وجمل ضامر ، وناقة ضامر ، قال الأعشى * عهدى بها فى الحى قد سربلت . . . البيت * فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث ، الثانى أنه ينتقض ماذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث ، الثالث أن التاء تلحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفى فارقا لم يفترق الحال بين الصفة والفعل ، فاعرفه » اهـ كلامه .

٤٨٥ — هذا هو البيت التاسع من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى يقولها فى سنان بن أبى حارثة المرى ، وكان وهو شيخ كبير ركب بعيرا يبطن نخل فذهب به فهلك (الديوان ٢٩٢ — ٣٠٠) ومطلعها قوله :

لسلمى بشرقى القنان منازل   ورسم بصحراء اللبيين حائل

والفريدة : التى لا مثل لها ، والبضيع : أراد لحمها ، وهو جمع بضع — بفتح فسكون — ونظيره كلب وكليب ، ومعنى « كناز البضيع » كثيرة اللحم صلبة ، وسهوة المشى : سهلته ، والبازل : التى بلغت أقصى السن ، وذلك بعد نهاية السنة الثامنة ، وما بعد البزول إلا النقصان ، ومحل الاستشهاد من البيت هنا قوله « بازل » حيث وصف به =

وقال لَبِيدٌ :

٤٨٦ — * تَرْوِى الْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلْكُومُ *

وقال آخر :

٤٨٧ — * بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍّ *

كيف والأصمعىُّ قد صنف فى هذا النحو كتاباً ؟ ! .

= الناقة من غير أن يلحق به تاء التأنيث ، وذلك يدل على أن هذا اللفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، على نحو ما بيناه لك فى شرح الشواهد السابقة .

٤٨٦ — هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وهو بتمامه :

بكرت بهاجرشيةمقطورة تروى المحاجر بازل علكوم

وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (ق ط ر — ج ر ش — ع ل ك م) والجرشية — بضم الجيم وفتح الراء — المنسوبة إلى جرش ، وهو مخلاف من مخاليف اليمن ، ومقطورة: أى مطلية بالقطران ، قالوا : بعير مقطور ، وقالوا : بعير مقطرن ، أيضا ، وقالوا : قطرت البعير والناقة ، أى طليتها بالقطران ، وقال امرؤ القيس :

أيقتلنى وقد شعفت فؤادها كما قطر المهنوءةالرجل الطالى؟

والمحاجر : أراد به الحديقة ، والعلكوم — بوزن العصفور — الشديدة الصلبة ، الناقة علكوم والجمل علكوم ، وكل شديد صلب من الإبل وغيرها علكوم ، وفى قصيدة كعب بن زهير التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

غلباءوجناءعلكوممذكرة فى دفها سعة قدامها ميل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « بازل » حيث وصف الناقة به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على الذكر والأنثى من غيرتفرقة ، على نحو ما بيناه لك فى شرح الشواهد السابقة، وقد سمعت فى شرح مفردات هذا البيت أن لفظ « علكوم » توصف به الناقة من غير تاء كما يوصف به الجمل، وسمعت بيت كعب الذى أتى فيه بعدة أوصاف للناقة كلها مؤنث بعلامة تأنيث وبينها«علكوم» بغير علامة تأنيث

٤٨٧ — هذا بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وربما نسبوا منظورا هذا إلى أمه ، فقالوا : منظور بن حبة ، وقبله قوله : =

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طَلَقَ ، وطَمِثَ ، وحَاضَ ، وحَمَلَ ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يُقْتَصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغى أن لا يُقْتَصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول مَنْ حَمَله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات

= إن تبخلى ياهند أو تعتلى أو تصبحى فى الظاعن المولى

* نسل وجد الهائم المغتل

وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات (ع ى ه ل) وعزاها إليه ، وأنشدها بزيادة ثلاثة أبيات بعدها أبو زيد فى نوادره (ص ٥٣) والبيت من شواهدسيبويه (٢/٢٨٢) وشواهد ابن جنى فى الخصائص (٢/٣٥٩) ورضى الدين فى شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٢٧) وتبخلى : تمنعى وصلك ، وتعتلى: تتذرعى بالعلل الواهية والأسباب المصنوعة، والظاعن : المفارق ، والمولى : الذى يعطينا ظهره سائرا فى غير طريقنا ، والمغتل : رواه أبو زيد بالغين المعجمة على أنه مأخوذ من الغلة ـ بضم الغين ـ وهى فى الأصل حرارة العطش ، وأراد بها حرارة الشوق ، ورواه ابن منظور بالعين المهملة ، ومعناه ذو العلة وهى المرض ، والبازل : تقدم أنه الناقة إذا اكتملت ثمان سنين ودخلت فى التاسعة ، والوجناء : الناقة الشديدة ، والعيهل : أصله بوزن جعفر ، ويقال : ناقة عيهل ، وجمل عيهل ، وربما قالوا : جمل عيهل ، وناقة عيهلة ـ بالتاء ـ ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « يبازل » حيث أطلق هذا اللفظ على الناقة بدليل وصفها بالوجناء المؤنث بألف التأنيث ، فيدل ذلك على أن البازل يطلق على المؤنث بغير علامة تأنيث ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون بهذا البيت لتشديد اللام فى الوصل ضرورة ، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل .

حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشىء ؛ فيقال : إن هندا حَاضَ ، بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

[٣٢٦] ١١٢ — مسألة

[عِلَّةُ حذف الواو من « يَعِدُ » ونحوه] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُ ، وَيَزِنُ » إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدِّى . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعَانِ فيما فاؤه واو فلما تغايرا فى اللزوم والتعدى واتفقا فى وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما فى الحكم ، فبقَّوُا الواو فى مضارع اللازم نحو « وَجِلَ يَوْجَلُ ، ووَحِلَ يَوْحَلُ » وحذفوا الواو من المتعدى نحو « وَعَدَ يعِدُ ، ووزن يَزِنُ » وكان المتعدى أولى بالحذف ؛ لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأنا نقول : هذا يبطل بقولهم « أَعِد ونَعِد وتَعِد » والأصل فيه : أَوْعِدُ ونَوْعِد وتَوْعِدْ ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغى أن تحذف من قولهم « أَوْعَدَ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٢٨٥ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٩٣)

يُوعِدُ » بضم الياء فيقال « يُعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التى توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخفّ أمر الاستثقال .

والذى يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما فى الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سَيِّد ، ومَيِّت » كراهية لاجتماع المثلين ، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يتمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يَعِدُ ويَزِن ، وحملوا « أعد ونعد وتعد » على « يعد » [٣٢٧] لئلا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه فى الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى ، فبقَّوْا الواو فى اللازم وحذفوها من المتعدى » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وَكَفَ البيتُ يَكِفُ ، ووَنَمَ الذباب يَنِمُ ، ووجد فى الحزن يَجِدُ » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وَكَفَ يَوْكِفُ ، ووَنَمَ يَوْنِمُ ، ووجد يَوْجِدُ ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولا نَظَرَ فى ذلك إلى اللازم والمتعدى .

وأما « وَجِلَ يَوْجَلُ ، ووحِلَ يَوْحَلُ » فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يَفْعَلُ بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يُوجِبُ حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم « وَلَغَ يَلَغُ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه يَفْعِلُ بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاماً ؛ فإن حرف الحلق متى وقع لاماً من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وجَبَهَ يَجْبَهُ ، وسَدَحَ يسدح ، وَشَدَخَ يشدخ ، وجَمَعَ يجمع ، ودَمَغَ يدمغ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح الكبش ينطح ؛ ونبح الكلب ينبح ، وكذلك أيضاً إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضاً ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفغر يفغر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نعق ينعق ؛ فدل على أن « وجل يوجل » لا حجة لهم فيه . وفى وجل يوجل أربع لغات : أحدها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « يَاجَلُ » فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو « يَيْجَلُ » وذلك على طريقة سَيِّد ومَيِّت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغة الرابعة « يِيجَلُ » بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سَنَنِ القياس فى نحو مِيعاد ومِيزان ومِيقات [٣٢٨] ، والأصل فيها مِوْعاد ، ومِوْزان ، ومِوْقات ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك ها هنا : لَمَّا لم يمكن الإدغام لِمَا ذكرنا وكانت الواو تقلب فى نحو سيد لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تحذف من « أعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة — التى هى الهمزة والنون والتاء — على الياء ، لأنها أخوات[1] ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التى ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة ؛ ليجرى البابُ على سَنَنٍ واحد ، وصار هذا بمنزلة « أُكْرِمُ » والأصل فيها « أُأَكْرِمُ » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أولى . ثم قالوا « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » فحذفوا الهمزة حملا للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف فى قولهم « يُوعِدُ » ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين .

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نَقْضاً على « يَعِدُ » لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل فى « يُوعِدُ » بضم الياء يُؤَوْعِد . كما أن الأصل فى يُكْرِم يُؤَكْرِم ، قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا * [٦]

فلما كان الأصل يُؤَوْعِدُ بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها فى حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة فى قول الشاعر :

٤٨٨ — * وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

---

(١) فى ر « ولأنها أخوات » وظاهر أن الواو مقحمة .

٤٨٨ — هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن المثنى الطهوى ، ويروون قبله قوله :

. . . .

= غرك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

* حتى عظامى وأراه ثاغرى *

والبيت من شواهد سيبويه (٢/٣٧٤) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (١٤٣١) ورضى الدين فى شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٧٦) وشرحه البغدادى (ص ٣٧٤ بتحقيقنا) وابن جنى فى الخصائص (١/١٩٥ و ٣/١٦٤ و٣٢٦) وعزاه فى المرة الأخيرة إلى العجاج ، وليس ذلك صحيحا ، وابن منظور (ع و ر) والأشمونى (رقم ١٢٢٢) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٦٦) وتقاربت أباعرى: كنى بذلك عن قلتها ، وأراد أنه غير ذى ثراء ، والدوائر : جمع دائرة ، وأراد بها أحداث الزمان ومصائبه ، وثاغرى : يريد أنه مذهب أسنانه ، والعواور : جمع عوار -بوزن رمان- وهو وجع فى العين ، جعله كحلا على سبيل التهكم . ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « بالعواور » فإن أصله بالعواوير - بياء بعد الواو منقلبة عن ألف المفرد كما تقول فى جمع قرطاس : قراطيس ، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة بأن تكون قبل آخرها مباشرة تقلب همزة ، وكذلك الياء ،تقول فى جمع أول أوائل ، وفى جمع جيد وسيد وصائد : جيائد ، وسيائد ، وصيائد ، وأصلهن : جياود ، وسياود ، وصوايد ، فإن انفصلت الواو أو الياء من الطرف بياء مفاعيل لم تقلب همزة وبقيت على أصلها نحو طواويس ونواويس ، وبحسب الظاهر كان يجب قلب الواو من العواور همزة؛ لأنها غير مفصولة من الطرف ، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو عوار ، وكان أصل جمعه العواوير - بياء فاصلة بين الواو وطرف الكلمة - إلا أن الراجز حذف هذه الياء للتخفيف ، وهو يريدها ، فكأنها موجودة، ولذلك لم يقلب الواو همزة ، قال ابن جنى «وصحة الواو فى قوله * وكحل العينين بالعواور * إنما جاء لإرادة الياء فى العواوير وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت فى مثل هذا الموضع لم تهمز ، لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا فى جمع أول : أوائل ، والأصل أواول » اهـ كلامه.

وقال ابن منظور «فأما قوله * وكحل العينين بالعواور * فإنما حذف الياء للضرورة ، ولذلك لم يهمز، لأن الياء فى نية الثبات ، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة ، كذلك =

فى حكم الثابتة ، ولولا ذلك لما صحت الواو ، وكانت تُقْلَب همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو مَجْرَى الطرف وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة[1] همزةً ؛ فهاهنا لما [٣٢٩] صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواوير » بالياء كطَوَاويس ونَوَاويس ، وإنما حذفت للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، وبعدت عما تُقْلَب فيه الواو إذا وقعت طرفاً ؛ فلم تقلب همزة .

والوجه الثانى : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُؤَوْعِد » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدى إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا « هَوَى ، وغَوَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعَلُّوا الواو كما أعلوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم .

= لم يهمزها والياء فى نية الثبات » اهـ . والعوار ــ بزنة رمان أيضاً ــ الجبان ، وجمعوه على عواوير ، وربما قالوا فيه : عواور ، فلم يهمزوا ؛ لأنهم يريدون الياء وينوونها ، قال الأعشى فى العواوير بثبوت الياء :

غير ميل ولا عواوير فى الهيـــــجا ، ولا عزل ، ولا أكفال

وقال لبيد يعاتب عمه فى العواوير بحذف الياء مع نيتها :

وفى كل يوم ذى حفاظ بلوتنى فقمت مقاما لم تقمه العواور

(١) وقوع الواو أو الياء طرفا وقبلهما ألف زائدة يوجب قلب كل منهما همزة ومثال ذلك كساء ورداء ، وأصلهما كساو وردای ، ووقوع الواو والياء قبل الطرف بحرف وقبلهما ألف زائدة يوجب قلب كل منهما همزة ، ومثاله أوائل جمع أول وعيائل جمع عيل ــ بوزن سيد ــ وأصلهما أواول وعيايل ، فإن وقعت الواو أو الياء قبل الطرف بحرفين وقبلهما ألف زائدة لم تقلبا همزة ؛ لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصنهما من القلب ، ومثال ذلك طواويس ونواويس وعواوير ، فاعرف ذلك .

١١٣ — مسألة

[وزن الخماسى المكرر ثانيه وثالثه][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « صَمَحْمَح ودَمَكْمَك » على وزن فَعَلَّلٍ .
وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَلٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فَعَلَّلٍ ، وذلك أن الأصل فى « صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ » صَمَحَّحٌ ودَمَكَّكٌ ، إلا أنهم استثقلوا جَمْعَ ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير فى الاستعمال ، قال الله تعالى : (فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ) والأصل كُبِّبُوا ؛ لأنه من « كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ » إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث ثلاث باءات فأبْدِل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

٤٨٩ — مَوَانِعُ للأَسْرَارِ إلاَّ لأَهْلِهَا ويُخْلِفْنَ مَاظَنَّ الْغَيورُ الْمُشَفْشَفُ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٢١٠و٢١٤–٢١٥) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٤٨ – ٤٤٩)

٤٨٩ — هذا البيت هو التاسع من قصيدة للفرزدق همام بن غالب (الديوان ٥٥١ والنقائض ٥٤٨ ليدن) ومطلعها قوله :

عزفت بأعشاش ، وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وقد أنشده ابن منظور (ش ف ف)

وقوله « موانع للأسرار » معناه أنهن لا يتزوجن إلا أكفاءهن ، والأسرار : جمع سر ، وهو الزواج ، من قوله تعالى (ولكن لا تواعدوهن سرا) والمشفشف — بصيغة المفعول — الذى كأن به رعدة واختلاطا ، وذلك من شدة الغيرة والإشفاق على حرمه ، وقال الأصمعى : هو الذى تشف الغيرة فؤاده ، وهو السيىء الظن ، وذلك من إشفاقه على أهله ، قال : وإنما أراد المشفف فكرر الشين ، كما قالوا : دمع مكفكف ، وقد تجفجف الشىء من الجفوف وأصله تجفف ، وهذه ثلاثة أحرف من جنس واحد =

والأصل فى الْمُشَفْشَفِ الْمُشَفَّفُ لأنه من « شَفَّتْه الغيرة ، وشَفَّه الْحزْنُ » إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شيناً ، وقال الآخر ، وهو الأعشى :

٤٩٠ — وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُو س بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فِيهِ الْعَبِيرَا

= يكره جمعها ، ففرقوا بينها بحرف من الكلمة،وهو فاء الفعل،وربما قرئ المشفشف بزنة اسم الفاعل ، ومعناه المنقر والمفتش عن المساوى . هذا كلام شارح النقائض بحروفه وعل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المشفشف » فإن الكوفيين زعموا فى هذه الكلمة ونظائرها أن أصلها المشفف ـ بثلاث فاءات ـ فأبدلوا من الفاء الثانية حرفا من جنس فاء الكلمة ـ وهي الشين ـ فصار المشفشف ، فهذه الشين لام أولى للكلمة لأنها بدل من لامها الأولى ، وعلى هذا يكون المشفشف على وزن الفعلل ، والذى يدل على ذلك الاشتقاق ، فإنا رأينا العرب يقولون : شف جسم فلان ؛ إذا هزل ونحل من الوجد والهم ، وقالوا : شفه الوجد والهم يشفه ـ من مثال مده يمده ـ إذا أضعفه وهزله، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

فهن عكوف كنوح الكريـــم قد شف أكبادهن الهوى

ثم رأيناهم يقولون فى هذا المعنى نفسه : شفشفه الهم والحزن ، فعلمنا أنهم أرادوا أن يضعفوا العين على مثال قطع وهذب ، فاجتمع عندهم ثلاث فاءات ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثة أمثال ، ففروا من ذلك إلى إبدال الثانية حرفا آخر ، ووجدوا أن أحسن مايفعلون أن يبدلوه حرفا من جنس فاء الكلمة .

٤٩٠ ـ هذا هو البيت الثامن عشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ٦٧ ـ ٧٢) ومطلعها قوله :

غشيت لليلى بليل خدورا وطالبتها ونذرت النذورا

وقد أنشد البيت ابن منظور (ر ق ق) والزمخشرى فى أساس البلاغة (ر ق ق) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « رقرقت » فإن الكوفيين يزعمون أن أصل هذا الفعل رققت بثلاث قافات ، لأنه فى الأصل رق بقافين ، من قولهم رق الثوب يرق ، وقالوا : أرقه ، كما قالوا : أمده ، وقالوا : رققه ، كما قالوا : مدده ، والرق ـ بكسر الراء وتشديد القاف ـ نبات له عود وشوك وورق أبيض،وقالوا :رقرقت الثوب =

[٣٣٠] والأصل في رَقْرَقْتَ رَقَّقْتَ ؛ لأنه من «الرِّقَّةِ» فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

٤٩١ — * بَاتَتْ تُكَرْكِرُهُ الْجَنُوبُ *

والأصل فى تكركره تكرره ؛ لأنه من « التكرير » فأبدل من الراء الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تَمَلْمَلَ على فراشه » والأصل تملل لأنه من

= بالطيب ، يريدون أجريت الطيب فيه، وأصله رققت بثلاث قافات، فلما استثقلوا اجتماع الأمثال أبدلوا من ثانيها حرفا من جنس فاء الكلمة ، على مثال ما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق ، ولو تأملت فى هذا البيت وجدت الاشتقاق مستصعبا فى هذا البيت أكثر من استصعابه فى البيت السابق . فيمكن أن يقال : إن تقارب كلمتين فى اللفظ وفى المعنى لا يدل على أن إحداهما أصل للأخرى ، حتى إنه لا يكفى أن يتقارب اللفظان ويتحد العنيان ، بل لا بد من أشياء وراء ذلك من الاشتقاق ومن الاستعمال ، وكيف يكون تقارب اللفظين وتقارب المعنيين دليلا على أن إحدى الكلمتين أصل للأخرى وفى اللغة العربية الترادف والمشترك ؟

٤٩١ — أنشد الجوهرى هذه الجملة فى الصحاح (ك ر ر) ولم يتم البيت ، ولم ينسبه ، ولم يتمه صاحب اللسان ، ولا ابن برى . وقال الزمخشرى فى الأساس (ك ر ر) « وباتت السحابة تكركرها الجنوب : تصرفها » اهـ . قال الجوهرى : « والكركرة : تصريف الريح السحاب ، إذا جمعته بعد تفرق ، وقال * باتت تكركره الجنوب * وأصله تكرره من التكرير » هـ وقال ابن منظور « والكركرة: تصريف الريح السحاب إذا جمعته بعد تفرق ، وأنشد * تكركره الجنائب فى السداد * وفى الصحاح * باتت تكركره الجنوب * وأصله تكرره من التكرير ، وكركرته : لم تدعه يمضى ، قال أبو ذؤيب :

تكركره نجدية وتمده مسفسفة فوق التراب معوج

وتكركر هو : تردى فى الهواء ، وتكركر الماء : رجع فى مسيله » اهـ ، ومحل الاستشهاد من هذه العبارة قوله « تكركره » فقد ذكر الكوفيون أن أصل هذه الكلمة تكرره — بثلاث راءات — والكلام فيها كالكلام الذى ذكرناه فى الشواهد السابقة .

« المَلَّة » وهو الرماد الحارُّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تَغَلْغَلَ في الشيء » والأصل تغلل ؛ لأنه من « الغَلَل » وهو الماء الجارى بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا «تكمكم» والأصل تَكَمَّمَ لأنه من « الكُمَّة » وهى القَلَنْسُوَة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حَثْحَثَ » والأصل حَثَّثَ لأنه من « الحَثّ » إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فكذلك ها هنا : الأصل فيه « صَمَحَّح » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التى تختص بالأسماء . وقلنا « إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعَلْعَل» بتكرير العين ؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صَرْصَرَ ، وسَجْسَج وزنه فعفع لتكرير الفاء فيه ؛ فلما بطل أن يكون صرصر على فعفع بطل أيضاً أن يكون صمحمح على فعلعل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا ، نحو « احْقَوْقَفَ الظَّبْىُ ، واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ » وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افْعَوْعَلَ ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افْعَوْعَلَ ؛ لأنه ليس فى الأفعال ما هو على وزن « افْعَلَّلَ » فقلنا : إن وزنه على افْعَوْعَلَ ، بخلاف ما هنا ؛ فإن فى الأسماء ما هو على وزن فَعَلَّلٍ ، نحو «سَفَرْجل ، وفَرَزْدَق » وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو «خُلَعْلَع» وهو الْجُعَلُ ، و «ذُرَحْرَح» وهو دويبة ، فإنه على وزن فُعَلْعَلٍ ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فُعَلْعَل ؛ لأنه ليس فى الأسماء ما هو على وزن فُعَلَّل ـ بضم الأول ـ وإذا خرج لفظ عن أبنيةِ كلامهم دَلَّ ذلك على زيادة الحرف فيه .

والذى يدلُّ على ذلك أنهم قالوا فى ذُرَحْرَحٍ : ذُرَّاح ، فأسقطوا أحد المثلين ، ولو كان خماسياً لم يأت منه ذُرّاح على وزن فُعَّال ، نحو : كُرّام ، وحُسّان ؛ فبان الفرق بينهما .

[٣٣١] وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعَلْعَل؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فَعَلْعَل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين فى نحو « ضَرَّب وقَتَّل » كان وزنه فَعَّل ، أو تكررت اللام فى نحو « احْمَرَّ واصْفَرَّ » كان وزنه افْعَلَّ ؛ فكذلك ها هنا: لما تكررت العين واللام فى نحو « صَمَحْمَح ودَمَكْمَك » يجب أن يكون وزنه فَعَلْعَل لتكررهما فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادَّعى قلباً بقى مرتهناً بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صَمَحَّحٌ ، ودَمَكَّكٌ » قلنا : هذا مجرد دَعْوَى لا يستند إلى مَعْنًى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه فى مَرْمَرِيسٍ وهى الداهية ، ومَرْمَرِيتٍ وهى القَفْر ؛ لأنهما من[1] المَرَاسَة والمَرْتِ ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال ؛ فهناك قام الدليل فى رَدِّ الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فَعَلْعَلٌ ـ بتكرير العين ـ لجاز أن يقال : صرْصَر وسَجْسَج ، وَزْنُهُ فَعْفَع لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحَرْفَ إنما يجعل زائداً فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أحْرُفٍ سواه ، وهى فاء الفعل وعينهُ ولامُه ، وصَرْصَر وسَجْسَج لم يُوجَدْ فيه ذلك ؛ فلو قلنا إن وزنه فَعْفَع لأدَّى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ، بخلاف صَمَحْمَح ودَمَكْمَك ؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحْرُف فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى اسْوَدَّ زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين فى ردّ ومدّ زائدة ؛ لأنا لو جعلنا

(١) فى ر « لأنها فى المراسة »

إحداهما زائدة لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ؛ فكذلك ها هنا ، والله أعلم.

١١٤ — مسألة

[هل فى كل رباعى وخماسى من الأسماء زيادة ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حُرُوفه على ثلاثة أحْرُفٍ ففيه زيادة ؛ فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا [٣٣٢] فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائدَ فيما كان على أربعَةِ أحْرُفٍ الحرفُ الذى قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف — نحو « سَفَرْجَل » — ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ، لا زائد فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعْلَل ، ووزن سفرجل فَعَلَّل ، وقد علمنا أن أصل فَعْلَل وفَعَلَّل فاءٌ وعينٌ ولامٌ واحدة ؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين فى وزن جعفر زائدة ،واللامان فى وزن سفرجل زائدتان ، فدلّ على أن فى جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن فى سفرجل حرفين زائدين ، على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد فى جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم ؛ فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعْلَر ؛

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٠٠)

لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعّل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جَعْفَل ، وكذلك يلتزمون فى وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دَلَّ على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن إحدى الدالين من قَرْدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم فَعْلَل ؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صمحمح ووزنه عندكم فَعَلْعَل ، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان ، ولم تَزِنُوهُمَا بلفظهما فتقولوا : وزنه فعلمح ، ووزنتموها بالعين واللام فقلتم : فعلعل ، وكذلك مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت ، ووزنه عندكم فعفعيل ، ولم تَزِنُوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا : فعمريل ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فعفعيل » لأنا نقول : إنما وَزَنَّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال ، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى — وإن كانت زائدة — فهى تكرير لام الفعل بلفظها ، فوَزَنَّا باللفظ الذى وُزِنَ به لامُ الفعلِ ، وكذلك صمحمح : الميمُ عينُ الفعلِ ، والحاء لامه ، ثم [٣٣٣] أُعِيدَتَا تكثيراً لها ؛ فصار المعاد زائداً ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجعلت عيناً ولاماً معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عيناً ولاماً ، وكذلك نقول فى مرمريس ومرمريت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه فى « مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت » زائدة مُكَرَّرَة أنه مأخوذ من المَرَاسَة والمَرْتِ ، ألا ترى أن « مَرْمَرِيس » اسم الداهية و « مَرْمَرِيت » اسم القفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه إذا كانت إحدى اللامين فى وزن جَعفر زائدة دَلَّ على أن فيه حرفاً زائداً ، وكذلك إذا كانت اللامان فى وزن سَفَرْجَل زائدتين دَلَّ على أن فى سَفَرْجَل حرفين زائدين » قلنا : هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل

إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلىّ ، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فمثّلْنَاه بفَعْلَل علمنا بالمثال أنه لم يدخله شىء زائد ، وإذا جئنا إلى صَيْقَل فمثلناه بفَيْعَل فقد علم بالمثال أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتى وهو عبارة عن كل شىء من الألفاظ التى تتصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضَرَبْتَ زيداً ، أو خاصمتهُ ، أو أكرمتهُ ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت ، وكان الثلاثى أولى بذلك من قِبَلِ أنَ أقلَّ الأسماء والأفعال بناتُ الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة ؛ فلو وقع التمثيل بشىء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزنُ الثلاثى به إلا بحذف شىء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبْنَى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم ، وهو من الضَّغْمِ وهو العَضُّ ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَنْدَى ، وهو من السَّرْدِ ، ولم يعلم أنه بنى شىء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زِدْنَا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى ؛ فهذا الذى نزيده على الفعل زائدٌ ، وإن كان الممثل به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثَّلُ بالممثَّلِ به ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

[٣٣٤] ١١٥ — مسألة

[وزن « سَيِّد ومَيِّت » ونحوهما][1]

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٍ ، وَهَيِّنٍ ، وَمَيِّتٍ » فى الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوِيد وَهَوِين وَمَوِيت .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (٦٦٣ و ١٤١٠ و ١٤٣٢) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤/٢٦٣ وكتاب سيبويه (٢/٣٧١) .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيْعِلٌ ـ بكسر العين ـ وذهب قوم إلى أن وزنه فى الأصل على فَيْعَلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله فَعِيلٌ نحو : سَوِيد وهَوِين ومَوِيت لأن له نظيراً فى كلام العرب ، بخلاف فَيْعَل ؛ فإنه ليس له نظير فى كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا عين الفعل كما أعلت فى « سَادَ يَسُودُ » وفى « مَاتَ يَموتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوِيد وهَوِين ومَوِيت ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها فى « سَادَ وَمَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بفَعْل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل ويخرج على هذا نحو سَوِيق وعَوِيل ، وأنه إنما صح لأنه غيرُ جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَيْعَل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذى يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها فُعَلَة فى جمع فاعل نحو قاض وقُضَاة ، ومنها فَيْعَلُولة نحو كَيْنُونة وقَيْدُدَوة ، والأصْلُ كَيَّنونة وقَيَّدُودة .

والذى يدلُّ على ذلك أن الشاعر يردُّه إلى الأصل فى حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

٤٩٢ — قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَهْ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

---

٤٩٢ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (كون) وقال قبل إنشادها « قال أبو العباس : أنشدنى النهشلى » اه . وشحطت : بعدت ، والظعينة : أصلها المرأة ما دامت فى الهودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة مطلقا ، وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذى فى اللسان « ياليت أنا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « كينونه » فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل فى هذه الكلمة هو ما ورد فى هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة ـ وأن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة كَيْوَنونة — بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهى الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيعوهة وديموة وقيدودة ، لأنها من هاع يهوع هواعا — بضم ففتح — وهيعوعة ، أى قاء ، ومن دام يدوم دواما — بفتح الدال ـ وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة . كل هذا أصله بياء ساكنة فواو مفتوحة ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وهذا الوزن قليل فى واوى العين كثير فيما كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيرانا وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا وحيدة وحيدودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى الياءين ، فصار بياء ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيدوميت وطيب وهين، فإن الأصل فى هذه الألفاظ تشديد الياء كما فى قول الشاعر :

وإن بقوم سودوك لحاجة إلى سيد لو يظفرون بسيد

وكما فى قوله تعالى (إنك ميت وإنهم ميتون) وكما فى قول الراجز :

بنى إن الجود شىء هين المنطق الطيب والطعيم

ثم قد يجيئون بها مخففة بياء ساكنة كما فى قول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

وكما فى قول الآخر :

هينون لينون أيسار ذوو كرم مثل النجوم التى يسرى بها السارى

قال ابن منظور: « وتقول: كان كونا ، وكينونة أيضا ،شبهوه بالحيدودة والطيرورة =

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحان ، وأصلة رَيَّحان ـ بالتشديد ـ على فَيْعَلَان ، وأصل رَيَّحان « رَيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو [٣٣٥] ياء وجعلوهما ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت ، إلا أن التخفيف فى نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف فى نحو كَيَّنُونة وقَيَّدُودة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، نخففوه كما خففوا اشهيباب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قَلَّت حروفُه نحو سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كَيِّنونة وقيَّدودة . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال فى جمع قاض : قُضَّى . كما يقال : غاز وغُزَّى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعوَّضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عِدَة ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيْنُونة وقَيْدُودة فالأصل كُونُونة وقُودودة على فُعْلُولة نحو بُهْلُول وصُنْدُوق . إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجىء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرورَةً وصار صَيْرورة وسار سَيْرورة وحاد حَيْدودة ، ففتحوه حتى

= من ذوات الياء ، ولم يجىء من الواو على هذا إلا أحرف : كينونة، وهيعوعة ، وديمومة وقيدودة ، وأصله كينونة ـــ بتشديد الياء ـــ فحذفوا كما حذفوا من هين وميت » اهـ ثم قال بعد كلام غير ظاهر : « قال ابن برى : أصله كيونونة، ووزنها فيعلولة ، ثم قلبت الواو ياء فصار كينونة ، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصار كينونة ، وقد جاءت بالتشديد على الأصل ، قال أبو العباس : أنشدنى النهشلى ، ثم أنشد أربعة الأبيات ، قال : والحيدودة أصل وزنها فيعلولة وهو حيودودة ، ثم فعل بها ما فعل بكينونة » اهـ ، وفى الذى ذكره عن ابن برى فى وزن حيدودة نظر .

تسلم الياء[1] ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما فى المخرج واشتراكهما فى اللين ، فقلبوا الواو ياء فى نحو كَيَّنُونة وقَيَّدُوده . كما قالوا الشَّكَاية وهى من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدِّرَاية والرِّوَاية والسِّعَاية والرِّمَاية فكذلك هاهنا » لأنا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال فى جمع قاض قُضَّى كما يقال غاز وغُزَّى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضَّى كغاز وغُزَّى لكان ينبغى أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قضَّى وقُضَاة كما قالوا : غُزَّى، وغُزَاة ؛ لأن فُعَّلاً ليس بمهجور فى أبنيتهم ، وهو كثير فى كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم فى نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فُعْلُولة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونة وقُوذُودة » ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما [٣٣٦] يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَّبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة ، وقيدودة ، وحيلولة، وديمومة ، وسيدودة ، وهيعوعة ـ من الهُوَاع وهو القيء ـ فليس جَعْلُ الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له .

والذى يدلُّ على صحة ما صرنا إليه أن فَيْعَلُولا بناء يكون فى الأسماء والصفات ، نحو : خَيْتَعور ، وعَيْطَموس ، وفَعْلُول لا يكون فى شيء من الكلام ، ولم يأت إلا فى قولهم « صَعْفُوقُ » قال الراجز :

(١) إذ لو بقيت الضمة لوجب قلب الياء واوا ؛ لسكونها بعد ضمة كما قلبوها فى موسر اسم الفاعل من أيسر

٤٩٣ — مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرْ الطَّامِعِينَ لاَ يُبالُونَ الغُمَرْ

٤٩٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، من رجز للعجاج بن رؤبة يمدح فيه عمر بن عبيد الله بن معمر، وكان قد ولى حرب الخوارج الذين كان يقودهم أبو فديك فى عهد عبد الملك بن مروان فنال منهم، وقد أنشده الجاربردى والرضى فى شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ٤ بتحقيقنا) والجوهرى فى الصحاح، وابن منظور فى اللسان (ص ع ف ق) وقد روى البغدادى مما يتصل بالشاهد :

فهو ذا ؛ فقد رجا الناس الغير من أمرهم على يديك والثؤر

من آل صعفوق وأتباع أخر الطامعين لا يبالون الغمر

وقوله « فهو ذا » أى الأمر هو هذا الذى ذكرته ، و « الغير » معناه أن الناس قد رجوا وأملوا أن يتغير أمرهم ويتحول حالهم على يديك من فساد وفوضى إلى صلاح ونظام ، وذلك بنظرك فى أمرهم وتدبير حالهم ودفع غوائل الخوارج عنهم ورم ما أفسدوه ورتق ما فتقوه ، والثؤر — بضم الثاء وفتح الهمزة — جمع ثؤرة ، وهى الثأر ، وآل صعفوق : أصلهم خول — أى خدم وأتباع — باليمامة ، وقال ابن الأعرابى : هم قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن العجاج يريد فى هذا الموضع أرذال الناس وضعا فيهم الذين لاقديم لهم يردعهم عن إتيان المنكرات. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صعفوق » فقد رواه نقلة اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجىء فى كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بتة ، ومن هؤلاء المنكرين من رووه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمى ، قال الجوهرى « بنو صعفوق : خول باليمامة ، قال العجاج :

من آل صعفوق وأتباع آخر من طامعين لا يبالون الغمر

وهو اسم أعجمى ، لا ينصرف للعجمة والمعرفة ، ولم يجىء على فعلول شىء غيره ، وأما الخرنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحه العامة » اهـ . وقال الأزهرى « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لخول باليمامة ، وبعضهم يقول صعفوق بالضم » وقال ابن برى «رأيت بخط أبى سهل الهروى على حاشية كتاب =

وهم خَوَلٌ باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه له نظير فى الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له فى شىء من كلام ، ثم ألزموا — مع حمله على شىء لا نظير له فى كلامهم — قَلْباً لا نظير له فى أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلاً — بفتح العين — » فاحتجَّ بأنه وجد فَيْعَلاً بفتح العين له نَظِيرٌ فى كلامهم ، ولم يجدوا فَيْعِلاً بكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا فى بَصْرِىّ : بِصْرِىّ ، وكما قالوا فى أُمَوِى : أُمَوِى ، وكما قالوا « أُختٌ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أَخَوَة ، وكما قالوا « دُهْرِى » بالضم للرجل المسن الذى قد أتى عليه الدَّهْر ، والقياس الفتح ، وقد جاء فى بعض هذا المعتل فَيْعَل ، قال الشاعر :

٤٩٤ — * مَا بَالُ عَيْنِى كالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ *

= جاء على فعلول — بفتح الفاء — صعفوق ، وصعقول لضرب من الكمأة ، وبعكوكة الوادى لجانبه ، أما بعكوكة الوادى وبعكوكة الشر فذكرها السيرافى وغيره بالضم لا غير ، أى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ، ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة فى كتاب النبات » اه .

٤٩٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج (انظر أراجيز رؤبة ص ١٦٠) وقد استشهد به سيبويه (٢/٣٧٢) ورضى الدين فى شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ٦١ بتحقيقنا) والجوهرى فى الصحاح وابن منظور (ع ى ن) وابن جنى فى الخصائص (٢/٤٨٥ و ٣/٢١٤) وبعد بيت الشاهد قوله :

وبعض أعراض الشجون الشجن دار كرقم الكاتب المرقن

* بين نقا الملقى وبين الأجون *

وقوله « ما بال عينى » أى ما حالها وما شأنها ، والشعيب — بفتح الشين وكسر العين — المزادة الصغيرة ، والعين — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — المتخرقة التى فيها عيون فهى لا تمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العين » وللعلماء فى هذه الكلمة مذهبان ، الاول — وهو رأى سيبويه وأتباعه — وخلاصته أن هذه الكلمة على وزن فيعل — بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين — وأنه من معتل العين =

فدل على أنه فَيْعَل بفتح العين ، والشَّعِيب : المَزَادة الضخمة ، والعَيِّن : المتعينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أى خُرَزها ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيِّنْ قِرْبَتَكَ » أى صُبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخَرْزِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيل إلا أنهم أعَلُّوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه فى شىء من [٣٣٨] الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لئلا يلتبس فعيل بفَعْل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز

=وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين، وقالوا : إن هذا الوزن جاء كثيراً فى صحيح العين نحو حيدر وصيرف وجيأل ، ولم يأت منه فى معتل العين سوى هذه الكلمة ، وذلك لأنهم خصوا المعتل بوزن فيعل — بكسر العين — نحو سيد وهين ولين وصيب وبيع؛ فتكون هذه الكلمة خارجة عن نظرائها وأمثالها ، وكان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة ، قال الأعلم « الشاهد فيه بناء العين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عين كما قيل سيد وهين ولين ونحو ذلك ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بفيعل مفتوحة العين نحو صيرف وحيدر ، وهو كثير » اهـ ، والرأى الثانى ما ذهب إليه ابن جنى ، وذلك فى قوله « وكذلك ما أنشده من قول رؤبة *ما بال عينى كالشعيب العين* حملوه على فيعل مما اعتلت عينه، وهو شاذ ، وأوفق من هذا عندى أن يكون فوعلا أو فعولا حتى لا يرتكب شذوذه ، وكأن الذى سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه قد روى العين بكسر العين » اهـ .

فيه التخفيف فيقال : سَيْدومَيْت وهَيْنٌ ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيهبالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيْعَل بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء فى بِصْرِىّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيْعَلاً لكان ينبغى أن يقال سَيَّد وهَيَّن ومَيَّت — بالفتح — ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيَّن وتَيَّحان ، وهَيَّبان — بفتح العين — والتَّيَّحَان : هو الذى يعترض فى كل شىء ، والهَيَّبَان : الذى يهاب كل شىء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم فى النسب إلى البصرة بِصْرِى — بكسر الباء — وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة فى الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بِصْر ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بِصْرِىّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيْعِل فى كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فَيْعَلا مثل عيّن مع شذوذه وندوره فى بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيْعِلا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيَّن — بفتح العين — مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعى ، قال : حدثنى بعضُ أصحابنا قال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّيْقِل — بكسر القاف — وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أرْخَتِ البُرْقُعَ فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفْر ، وفينا أجْرٌ ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحكت ، وهى تقول :

٤٩٥ — وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِداً
لِقَلْبِكَ يَوْماً أَتْعَبَتْكَ الْمَنَاظِـــرُ
رَأَيْتَ الَّذِى لاَ كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ
عَلَيْهِ ، وَلاَ عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ

[٣٣٨] فَصَيْقِل — بكسر العين — فى الشذوذ فى الصحيح بمنزلة عَيِّن فى المعتل ، وكما لا يُعتَدّ به فى الصَّيْقِل لشذوذه فكذلك فى عَيِّن ، والله أعلم .

***

٤٩٥ — هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة فى عيون الأخبار (٤/٢٢) مع نفس القصة التى حكاها المؤلف ههنا ، ولم يعز البيتين إلى قائل معين، ولم ينشد المؤلف البيتين للاستشهاد بهما على قاعدة من قواعد النحو ولا لبيان معنى كلمة غريبة ، ولكنه أتى بهما لأنهما وردا فى القصة التى يحكيها وفيها أن الصيقل سمع من بعض العرب بكسر القاف ، وفى ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعى إلى أنه متثبت من رواية الصيقل بكسر القاف ، ووجه هذه الإشارة أنه يذكر الظروف والملابسات التى أحاطت به وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا — مثل نصره ينصره نصرا — وصقالا ، فهو مصقول وصقيل — تريد جلاه ، والصاقل : الذى يجلوه ويشحذه ، وجمعه صقلة على مثال فاجر وفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلائها : صيقل — بفتح الصاد وسكون الياء وفتح القاف — وجمعه صياقل وصياقلة ، وقد حكى الأصمعى فى هذه القصة أنه سمع من بعض أصحابه أن قوما من العرب يقولون صيقل بكسر القاف ، وهو شاذ ؛ لأن هذا الوزن لم يجىء فى صحيح العين كما سمعت فى شرح الشاهد ٤٩٤ وإنما يجىء بكسر العين فى معتل العين ، والخلاصة أن العرب قد خصت معتل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجىء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصت صحيح العين بالمجىء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيأل وبيطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والنميمة ، وهذا هو الأصل الذى جرى عليه كلامهم ، ولكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذى خصوا به الصحيح مثل كلمة « العين » التى وردت فى الشاهد ٤٩٤ وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذى خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التى حكاها الأصمعى فى هذه القصة ، وهذا وذاك شاذان ، فاعرف ذلك .

١١٦ — مسألة

[وزن « خَطَايَا » ونحوه](١)

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايَا » جمع خطيئة على وزن فعَالَى ، و إليه ذهب الخليلُ بن أحْمَدَ .

وذهب البصريون إلى أن « خَطَايَا » على وزن فعَائِلَ .

أما الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعَالَى ، وذلك لأن الأصل أن يقال فى جمع خطيئة « خطايِىء » مثل خطايع ، إلا أنه قُدِّمَتِ الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدى إلى إبدال الياء همزة كما تبدل فى صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذاوقعت طرفاً وقبلها ألفٌ زائدةٌ همزةً ،فلو لم تقدم الهمزة على الياء فى خطايِىء لكان يؤدى إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض فى كلامهم ، ولم يأت فى كلامهم الجمع بين همزتين فى كلمة إلا فى قول الشاعر :

فإنَّكَ لا تَدْرِى مَـتَى المَوْتُ جائِىءٌ
وَلَـكِنَّ أقْصَى مُـدَّةِ المَوْتِ عَاجِلُ [٤٤٩]

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائِية مَقْلُوبة ، ووزنه فالعة ، فصارت خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٤٦٣ وما بعدها) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٤ / ٢٤٤ — ٢٤٦) وشرح رضى الدين على الشافية (١/٢٥ و ٣ / ٥٩ و ٦٢ و ١٨١ بتحقيقنا)

من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فَعالى ، على ما بينا .

ومنهم من قال : إنه على فَعالَىٰ ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فَعِيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيّة وحَشِيّة فإنه يجمع على فَعالَىٰ دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لا ختلّ الكلام وقلّ ، فجمعت على فَعَالَىٰ ، فقالوا : وَصَايَا ، وحَشَايَا ، [٣٣٩] وجعلت الواو فى حَشَايَا على صورة واحِدِهَا ؛ لأن الواو صارت ياء فى حَشِيَّة ، فدل على أن خطايا على وزن فَعالَى على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطايىء » مثل خطايع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها فى صحيفة وصحائف ؛ فصار خَطَائِىء مثل خطاعع ؛ وقد حكى أبو الحسن على بن حمزة الكسائى عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لى خطائئيه ؛ مثل خطاععيه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خَطَايَا .

وكأنّ الذى رَغَّبهم فى إبدال الفتحة من الكسرة والعَوْد من خطائَىَ إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائىء منقلبة عن الياء فى خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال فى جائى « جايا » لأن الهمزة فى جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة فى خطايا منقلبة عن ياء زائدة فى خطيئة ، ففضلوا الأصلىّ على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا فى جمع هِراوة « هَرَاوَى » و إداوة « أَدَاوَى » وكان الأصل هَرَائو وأدائو مثل هَراعِو وأداعِو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هِراوة و إداوة همزة كما أبدلوا فى رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو فى هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هرائى وأدائى مثل هراعِى وأداعِى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراءا وأداءا مثل هَراعا وأداعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر فى الجمع مثلُ ما كان فى الواحد طلبا للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فَرْعٌ على الواحد ؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له .

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن ما لا يكون فى واحده واو لا يجىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال فى جمع خطيئة خطايىء مثل [٣٤٠] خطايع و إنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولِمَ قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدى ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولِمَ قلتم إنه موجود ها هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلبَ الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف فى نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، و إذا كان جمله على الأصل يؤدى إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فَالِعَة ، و إنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهى جائية ، وأصلها جايئة مثل جايعة ، فأبدلوا

من الياء همزة فصار جائئة مثل جاععة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لا نكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قَدَّرَ فيه القلبَ لئلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التى هى الهمزة إلى موضع العين الذى هى الياء وأخّر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزة لم يجب قلبُ الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، و إذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التى هى ياء همزة ، وقلب اللام التى هى همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ فى تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتدُّ به .

والذى يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرفُ العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوٌ ورَحَيٌ ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلأٌ ورَشَأٌ ، و إذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم فى أصيلان «أُصَيْلاَل» فلا يعتد به ، و إنما يعتد بإعلال حرفِ العلة ، لأنه[1] الأصل فى الإعلال ، و إذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدى إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن تركَ الهمز خلافُ الأصلِ ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر فى الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر [٣٤١] الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعيلة من ذوات الواو والياء وهى تجمع على فَعَالَى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال فى جمع فعيلة « فعائل »

---

(١) فى ر « إلا أنه الأصل » تحريف .

إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يُجرون ماقبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع مُجْرَى الطرفِ في الإبدال، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفًا وقبلها ألف زائدة همزةً، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيَّة حشائِيَ على فعائل على لفظ المُضِيفِ إلى نفسه الحَشَا إذا مَدَّ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا فصار حشاءَا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزةَ ياء على ما بينا في خَطَايَا، والله أعلم.

١١٧ — مسألة

[وزن « إنسان » وأصل اشتقاقهِ][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنْسَان » وزنه إفْعَان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان، وإليه ذهب بعضُ الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنْسَان إنْسِيَان على إفْعِلَان من النِّسْيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء — التي هي اللام — لكثرته في استعمالهم، والحذفُ لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم، كقولهم « أيْشٍ » في أي شيء، و « عِمْ صَبَاحًا » في انْعِمْ صَبَاحًا، و « وَيْلُمِّهِ » في وَيْلَ أُمِّهِ، قال الهذلي:

٤٩٦ — وَيْلُمِّهِ رَجُلاً تأبَى بِهِ غَبَنًا ... إذَا تَجَرَّدَ، لاخَالٌ، وَلاَ بَخَلُ

---

(١) انظر في هذه المسألة: صحاح الجوهري ولسان العرب ومفردات غريب القرآن للراغب الأصبهاني (أ ن س ـ ن و س ـ ن س ى).

٤٩٦ ـ هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتنخل الهذلي (ديوان الهذليين ٢/٣٣ ـ ٣٧) ومطلعها قوله: =

وقال الآخر:

٤٩٧ — وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ إِذَا أُلْقِيَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلْ

= ما بال عينك تبكي دمعها خضل كما وهي سرب الأخرات منبزل؟

السرب ـ بفتح السين وكسر الراء ـ السائل، يكون ثمة وهى فينسرب الماء منه، والأخرات: جمع خرت ـ بفتح فسكون وآخره تاء ـ وهو الثقب، ويروى «الأخراب» بياء موحدة ـ وهو جمع خربة، وهى العروة، وويل أمه رجلا: كلمة يتعجب بها، ولا يراد بها الدعاء، والخال: المخيلة، أى الخيلاء، والبخل ـ بفتح الباء والخاء هنا ـ مثل البخل بضم فسكون. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويلمه» فإن أصل هذه الكلمة «ويل أمه» بهمزة قطع من أصول الكلمة، والأصل أن تتوفر حروف الكلمة بحيث لا يحذف شيء إلا لعلة تقتضى هذا الحذف، لكنهم لما كثر استعمالهم لهذه الكلمة وترددت على ألسنتهم كثيرا التمسوا فيها التخفيف فحذفوا الهمزة بقصد التخفيف فيما يكثر استعماله، وهذا خلاف الأصل والقياس الذى أشرنا إليه. ولذلك لا يجوز أن نقيس على هذه العبارة عبارة أخرى مماثلة لها مثل «ويل أبيه» أو «ويل أخته» لأن من شأن الخارج عن القياس أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره.

والخطيب التبريزى يرى أن أصل «ويلمه» ويل لأمه فالمصدر مبتدأ، والجار والمجرور بعده خبر، وقد حذف شيآن: اللام من ويل، والهمزة من أم، قال «لفظة ويل إذا أضيفت بغير اللام فالوجه فيها النصب، فتقول «ويل زيد» والمعنى ألزم الله زيداً الويل، فإذا أضيفت باللام فقيل «ويل لزيد» فحكمه أن يرفع فيصير مابعده جملة ابتدئ بها، وهى نكرة، لأن معنى الدعاء منه مفهوم، والمعنى الويل ثابت لزيد، كأنه عده محصلا، كما يقال: رحمه الله زيداً، فتجعل رحمه الله خبراً، وإذا كان حكم ويل هذا وقد ارتفع فى قوله *ويلم لذات الشباب* فحذف من أم الهمزة، واللام من ويل، وقد ألقى حركة الهمزة على اللام الجارة فصار ويلم — بضم اللام — وقد قيل: ويلم — بكسر اللام — كما قيل: الحمد لله، والحمد لله — الأولى بضم الدال وضم اللام إتباعا لها، والثانية بكسر الدال إتباعا لكسرة لام الجر بعدها — وقصده إلى مدح الشباب وحمد لذاته، وانتصب معيشة على التمييز» اهـ، وهو يتحدث عن بيت الحماسة الذى سنأثره لك مع شرح الشاهد الآتى ٤٩٧

٤٩٧ — أصل المسعر — بزنة المنبر — والمسعار: ما أججت به النار، أو ماتحرك به النار من حديد أو خشب، وقالوا: فلان مسعر حرب، إذا كان يؤرثها، وفى =

والذى يدل على أن « إنْسَان » مأخوذٌ من النِّسْيان أنهم قالوا فى تصغيره « أُنَيْسِيان » فردُّوا الياء فى حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعمالُه مصغراً كثرةَ استعماله مُكَبَّراً ، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فدلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فِعْلَان لأن «إنسان» مأخوذ من الإنس ، وسمى الإنس إنساً لظهورهم ، كما سمى الجِنُّ جناً [٣٤٢] لاجتنانهم أى استتارهم ، ويقال « آنَسْتُ الشىء » إذا أبصرته ، قال الله تعالى : (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ ناراً) أى : أبْصَرَ ، وكما أن الهمزة فى الإنس أصلية ولا ألف ونونٌ فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزة أصلية فى إنسان ، ويجوز أن يكون سمى الإنس

= حديث أبى بصير « ويلمه مسعر حرب لو كان له أصحاب » يصفه بالمبالغة فى الحرب والنجدة ، ومنه حديث خيفان « وأما هذا الحى من همدان فأنجاد بسل ، مساعير غير عزل » والشليل ـ بفتح الشين ـ الغلالة التى تلبس فوق الدرع ، وقيل : هى الدرع الصغيرة القصيرة تكون تحت الكبيرة ، وقيل : ما يجعل تحت الدرع من ثوب أو غيره ، وقيل: هى الدرع ما كانت ، وجمعها أشلة ، قال أوس بن حجر :

وجئنا بها شهباء ذات أشلة لها عارض فيه المنية تلمع

وقد اشتقوا من الشليل فعلا فقالوا : شل الدرع يشلها ـ من مثال مد الحبل يمده ـ إذا لبسها . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويلمه » والكلام فيه كالكلام فى نظيره من البيت السابق .

ومثل هذا البيت والذى قبله قول ذى الرمة، وهو من شواهد الرضى فى باب التمييز:

ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز ، والليل مقترب

ومثل ذلك قول علقمة بن عبدة ، وهو من شعر الحماسة (التبريزى ٣/١٨٦ بتحقيقنا) ومن شواهد الرضى فى باب التمييز :

ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى

ومثل ذلك قول امرئ القيس يصف عقابا ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٥٣) :

ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب

ومثل ذلك قول الهذلى ، وأنشده فى اللسان (ب ز ز) وفى الاساس (ع ر ز) :

فويلم بزجر شعل على الحصى ووقر بز ما هنالك ضائع

البز : السلاح ، وشعل : لقب تأبط شرا ، ووقر : صدع وفلل .

إنساً لأن هذا الجنس يُسْتَأْنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى إنسان إنْسِيَانٌ ، إلا أنهم لما كثر فى كلامهم حَذَفُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش فى أى شىء وعم صباحاً فى انعم صباحاً وويلمه فى ويل أمه » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أىُّ شىء ، وانْعَمْ صباحاً ، وويل أمه ــ على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم فى حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا فى تصغيره أُنَيْسِيَان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء فى أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت فى قولهم « لُيَيْلية » فى تصغير ليلة ، و « عُشَيْشية » فى تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيْرِبان » فى تصغير مَغْرِب ، و « رُوَيجل » فى تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١١٨ ــ مسألة

[وزن أشياء][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفْعَاء ، والأصلُ أفْعِلَاء ، وإليه

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح رضى الدين على الشافية (١/٢٨ ــ ٣١ بتحقيقنا) ولسان العرب وصحاح الجوهرى (ش ى أ) .

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفْعَالٌ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفْعاء ، والأصْلُ فَعْلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفْعاء لأنه جمع شَيْء على الأصل . وأصْلُ شَيْء شَيِّء مثلَ شَيِّع ؛ فقالوا فى جمعه أشْيِئَاء على أفعِلَاء ، كما قالوا فى جمع لَيِّن : ألْيِناء ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التى هى اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين[٣٤٣] ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفى زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل فى كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا فى سَوَائية « سَوَاية » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأوْلى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل فى المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذى يدل على أنه يستثقل فى الجمع ما لا يستثقل فى المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْبَ ، وأبدلوا فى ذوائب من الهمزة الأولى[1] واواً ، كل ذلك لاستثقالهم فى الجمع ما لا يستثقل فى المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شَيْء بالتخفيف ، وجمع فَعْل على أفْعِلَاء كما يجمعونه على فُعَلَاء ، فيقولون : سَمْح وسُمَحاء ، وفُعَلَاء نظير أفْعِلاء ، فكما جاز أن يجىء جمعُ فَعْلٍ على فُعَلاء جاز أن يجىء على أفعِلاء لأنه نظيره .

والذى يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وأطِبَّاء ، وحَبِيب وأحِبَّاء ، والأصل فيه طُبَباء وحُبَبَاء ، نحو : ظريف وظُرَفاء ، وشريف وشُرَفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاء إلى أفْعِلاء ،

(١) أصل ذوائب « ذآئب » لأن مفرده « ذؤابة » وانظر ص ٨١٥ الآتية

فصار أطْببَاء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه فى الحرف الذى بعده ، فقالوا : أطِبَّاء ، فنقلوه من فُعَلاَء إلى أفْعِلاء ، فدلّ على ماقلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَىْء ، وشَىْء على وزن فَعْل ، وفَعْل يجمع فى المعتل العين على أفعال ، نحو : بَيْت وأبيات وسَيْف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك فى الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْد وأزناد ، وفَرْخ وأفراخ ، وأنْف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما فى المعتل فلا خلاف فى مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً ؛ فدل على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما فى آخره همزة التأنيث .

والذى يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطَرْفاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى [٣٤٤] أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز ها هنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذى يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة فى قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطَرْفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت تقول مثلا : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفى امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاء لأن الأصل فيه شَيْئَاء بهمزتين على فَعْلاَء كطَرْفَاء وحَلْفاء ، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفى ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فقدَّمُوا الهمزة التى هى اللام على

الفاء ؛ كما غيروا بالقلب فى قولهم : قِسِيّ فى جمع قَوْسٍ ، والأصل أن يقال فى جمعها : قُوُوسٌ ؛ إلاَّ أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين ؛ فصار قُسُوو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة[1] ؛ لأنهم ليس فى كلامهم اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التى هى لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف فى كِساَء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذى هو اللام فى كساء ورداء كأنه قد ولى الفتحة كما وليته فى عَصًى ورَحًى ؛ فكما وجب قلبه فى عصًى ورَحًى ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوىٌ ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التى قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعلت ياء مشددة فصار قُسِيّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِسِيّ كما قالوا عِصِيّ وحِقِيّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب فى ذَوَائب وبالحذف فى سَوَاية ، وبَلْ أَوْلَى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب فى ذوائب وأصله ذأائب بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذوائب ، وحذفوها من سَوَائية فقالوا سَوَاية ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان [٣٤٥] ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَّة فقالوا « أَيِسَ » فى يئس ، و « بِئْرٌ مَعِيقَةٌ » فى عميقة ، و « عُقَابٌ عَبَنْقَاة وبَعَنْقَاة » فى عَقَنْباة ، و « مَا أَيْطَبه » فى ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدى إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدى إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفْعَاء .

(١) فى هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

والذى يدلُّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالَى فقالوا فى جمعه « أشَاوَى » كما قالوا فى جمع صحراء « صَحَارَى » والأصل فى صَحَارَىِ صحارىُّ بالتشديد، كما قال الشاعر :

٤٩٨ — لَقَدْ أَغْــــدُو عَلَى أَشْــــقَرَ يَغْتَــــالُ الصَّحَارِيَّا

٤٩٨ — ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد راجعت ديوانه فوجدته فيه (ص ٥٦) بيتا مفرداً ، وهذا البيت من شواهد رضى الدين فى باب التأنيث من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣٢٤) وشواهد الرضى أيضاً فى شرح الشافية (١/١٩٤ بتحقيقنا) وشرحه البغدادى مرة أخرى (ص ٩٥ بتحقيقنا) وشواهد ابن جنى فى سر الصناعة (١/٩٧) وأغدو : أذهب ـ أو أخرج ، أو أسير ـ فى وقت الغدوة ، والغدوة ـ بضم فسكون ـ الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذى لونه الشقرة ، وهى فى الخيل الحمرة الصافية ، وفى الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعنى هنا بالأشقر فرسا ، ويغتال : أصل معناه يهلك ، واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافة الطويلة فى سرعة فائقة ، والصحارى : جمع صحراء ، وهى الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحاريا » بتشديد الياء ـ وهذا هو الأصل فى جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن فى صحراء وبيداء وبطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا ألف المد التى قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقراطيس فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التى هى الهمزة ياء أيضاً ، فتصير صحارى وبيادى وبطاحى وأسامى بياءات مشددة فى أواخرها ـ ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب فى كلامهم استثقالا له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد حذف إحدى الياءين طريقان ؛ أولهما أن يبقوا كسرة الحرف الذى بعد ألف التكسير على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما أن يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر الكندى فى معلقته :

=

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التى كانت فى المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التى قلبت همزةً فى المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف فى نحو حُبْلى ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِى مثل مَدَارِى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ثم انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أشَاوَى » أصلها أشَايِيُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين فى صحـــارِىّ ، ثم فعل به ما فعل بصحارىّ فصار أشَايَا ، وأبدلوا من الياء التى هى عين واواً فصار أشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً فى قولهم « جَبيتُ الخراجَ جِبَاوَةً ، وأتيته أتْوَةً » والأصل فيه جباية وأتْيَةً ، وليس فى إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحه بعضها عن بعض نحو أُصيلال فى أُصيلان ، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها نحو مُوسر ومُوقِن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فقيل أشَاوَى دل على ما قلناه .

= ويوم عقرت للعذارى مطيتى فيا عجبا من كورها المتحمل
فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل
فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبيانى :
لجب يظل به الفضاء معضلا يدع الإكام كأنهن صحارى
فجاء به بكسر ما قبل الياء .

والتحفيف بحذف إحدى الياءين فصيح فى الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى قياسها عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول الآخر :
إذا حاشت حوالـــيه ترامت ومســدته البطاحى الرغاب
جمع بطحاء على القياس ؛ فجاء بالياء المشددة فى آخره .

والذى يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا فى جمعه أيضاً « أشْيَاوات » كما قالوا فى جمع فَعْلاء فَعْلاوات نحو صَحْراء وصَحْراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه فى الأصل على أفْعِلَاء لأنه جمع شَيِّء على الأصل كقولهم لَيِّن وأليناء » قلنا : قولكم إن أصل شىء شَيِّء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجىء ذلك فى شىء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيْد وهَيْن ومَيْت لما كان مخففاً من سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يجىء ها هنا على الأصل فى شىء من كلامهم — لا فى حالة الاختيار ، ولا فى حالة الضرورة — دل على أن ماصرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشْيَاء فى الأصل على أفْعِلَاء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس فى كلام العرب أفْعِلَاء جمع على فعَالَى ، فلما جاز هاهنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شَيْء بالتخفيف وإنهم جمعوه على أفْعِلَاء كما جمعوه على فُعَلَاء لأنه نظيره نحو سَمْح وسُمَحَاء » فإن فَعْلاً لا يكسر على أفْعِلاء ، وإنما يكسر على فُعُول وفِعَال ، نحو فلُوس وكِعَاب .

والذى يدل على أنه ليس بأفْعِلَاء أنه قال[1] فى تصغيرها أُشَيَّاء ، وأفعلاء لايجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغى أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء ، فيقال « شُيَيْئَات » وإنما لم يجز تصغير أفْعِلَاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير عَلَمُ القلة ، فلو صغرت مثالا موضوعا للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

(١) كذا ، ولعل الأوفق « أنهم قالوا فى تصغيرها — إلخ » .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شَيْء وأنه جمع على أفعال كبَيْت وأبيات فظاهر البطلان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة فى آخر أشياء و بين الهمزة فى آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رَجْلَة — و إن كان مفرداً لفظاً — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَفَر ، وثلاثة قَوْم ، وتسعة رَهْطٍ ، قال الله تعالى : (وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تسعة رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فى الأرضِ) وأضيف العددُ إلى هذه الأسماء — و إن كانت مفردة لفظاً — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطَرْفَاء ، وحَلْفَاء ، وقَصْبَاء ؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرْفَاء لما جاز تذكير ثلاثة[1] ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء » — و إن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فتنزلت منزلة أَفْعَالٍ من حيث إنه جمع شيء فى المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم فى قولهم : مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال «ثلاث أشياء»

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خبير أن لفظ ثلاثة يقترن بالتاء إذا كان معدوده مذكرا ، ويجرد منها إن كان معدوده مؤنثا .

كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسماً لجمع شىء عَلِمْتَ أن أشياء فى المعنى جمع شىء ؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت فى قولهم « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

* * *

قال أبو البركات كمال الدين الأنبارى :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره فى كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف »
واقتصرنا فيه على هذا القـدر من القول مع تَشَعُّب أنحائه ،
لتوفر رغبة الطلبة فى سرعة إنهائه ، وكثرة الشواغل
عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيـه
من الزَّلَل ، ويحفظنا فيه من الخطأ
والخَطَل ، ويوفقنا وإياكم
لصالح القول والعمل
بمنه ولطفه

وُجِدَ فى بعض النسخ زيادة ثلاث مسائِلَ
ونحن نذكرها هاهنا

---

١١٩ ـــ مسألة

[علام ينتصب خبر « كان » وثانى مفعولى « ظننت » ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثانى لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع ـ أى غير متعدّ ـ والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلا ، وضَرَبَا رجالا ، ولا يجوز ذلك فى « كان »، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكَانَا قياماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِى عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زيداً » فتقول : فَعَلْتُ بزيد ، ولا تقول فى كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصْبَ الحالِ ، لا نصب المفعول ؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد فى حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيداً قائما « ظننت زيداً فى حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

---

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (١/٢١٨ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٢٠ بولاق) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة فى نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [٣٤٩] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيداً سَوْطاً ، فإن «سَوْطاً » ينتصب على المصدر — وإن كان آلةً — لقيامه مَقَامَ المصدر الذى هو ضَرْبُه(١) ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة فى قولهم :

٤٩٩ — [ف] أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ]

---

(١) ر « الذى هو ضربه » .

٤٩٩ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٨٧) ورضى الدين فى باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٥٢٤) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٤١) وابن عقيل (رقم ١٨٠) وشرحه العينى (٣/٢١٩ بهامش الخزانة) والبيت فى وصف حمار وحش وأتنه ، وقال الأعلم : وصف إبلا أوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنغص — بفتح النون والغين المعجمة جميعا — مصدر نغص — من باب فرح — تقول «نغص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال — بكسر الدال المهملة — أن يدخل الرجل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب من قبل ليشرب معها ، وذلك إذا كان البعير كريما . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراك » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب فى قوله « أرسلها » وهى معرفة ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل فى الحال أن تكون وصفا ، وذلك لأن هذا المصدر المعرف فى تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيبويه « وهذا ما جاء منه فى الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة * فأرسلها العراك ولم يذدها — البيت* كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام » اهـ ، وقال الأعلم « الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر فى موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله =

وطلبته جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، ورجع عَوْدَه على بدئِه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان(١) ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّاهم ، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ ؛ فإنَّنى
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيـاً بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبَانِهَا

= ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يجز ذلك فيه (يريد لم يجز تعريفه) نحو أرسلها المعتركة » اهـ .

(١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانيهما من شواهد سيبويه (٢١/١) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٢٦/٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٢٧) والأشمونى (رقم ٥١) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئا من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله « فإلا يكنها » أى فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الخمر هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الخمر ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الخمر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلا ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلا ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن يعيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيبَ ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة . وقال الآخر :

٥٠١ — تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

= وكما فى قول العرجى فى خبر ليس ، وهو من شواهد سيبويه :

ليت هـذا الليل شهر لا نرى فيه عريبـا
ليس إياى وإيا ك ولا نخشى رقيبـا

ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإلا يكن إياها أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيبويه « وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال أبو الأسود الدؤلى *فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت *» اه كلامه. وقال الأعلم « أراد سيبويه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو ضربته وضربنى وما أشبهه » اه .

ومن مجىء خبر ليس ضميراً متصلا قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد الرضى وابن يعيش :

عهدى بقومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وليس — كما تعلم — فعل ليس متصرفا ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى أنه حرف .

٥٠١ — هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلى ، وبعده قوله :

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملا ، والموت دونه

والبيت من شواهد الرضى فى باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٤٧) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٠١١) وابن الناظم فى باب كان وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٢/٧٥ بهامش الخزانة) والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى عدة مواضع ، أولها فى قوله « تكونه » حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا وهو الذى من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد السابق والثانى فى قوله « تنفك » ولهم فى هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل الفعل المضارع من انفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضى والمضارع حكموا بانه فعل متصرف تصرفا ناقصا ، ومن مجىء المضارع قول الشاعر : =

وكذلك قالوا أيضاً « ظَنَنْتُهُ إِيَّاه »(١) والضمائر لا تقع أحوالا بحال ؛ فعُدِمَ شروطُ الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعولِ ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك فى كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجز فى « كان » كما جاز فى ضرب ؛ لأن المفعول فى « كان » هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول فى « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

والشاهد الثانى من هذه الكلمة أنها جاءت فى هذا البيت غير مسبوقة بالنفى أو مايضاهيه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفى أو نهى قبل زال وبرح وفتىء وانفك . ومثل هذا البيت فى الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفى أو نهى قول خداش بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا

وهم يغتفرون أن يسقط الشاعر حرف النفى إذا كان الفعل مسبوقا بالقسم كقول امرىء القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات (د ١٨٩) :

والله أبرح فى مقدمة أهدى الجيوش على شكتيه

حتى أفجعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه

وقول الآخر :

لعمر أبى دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادح

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

فى المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل، والخبرُ](١) بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فـكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع فى « كان » ما جاز فى « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إنَّ كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقى يدل على حَدَث وزمان ، والمرفوع [به] فاعل حقيقى ، والمنصوب به مفعول حقيقى ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعلَ [٣٥٠] العبارةِ ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمى المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقياً جاز إذا كنى عنه — نحو « ضربت زيداً » — أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقى ، بل فى فعليتها خلاف ؛ لم يجز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد فى حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيداً قائما : ظننت زيداً فى حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسْرِهَا ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الـكلام ، ولم يوجد ذلك فى « كان » الناقصة التى وقع فيها الخلاف ، دون التامة التى بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضاً فى المفعول الثانى لظننت إلتى بمعنى الظن أو العلم التى وقع فيها الخلاف ، لا التى بمعنى التُّهَمَة ، وكذلك من شروطها ألا تـكون إلا نـكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان والمفعول الثانى لظننت معرفة ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نـكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال .

---

(١) زيادة لا يتم الـكلام إلا بها .

قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيداً سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَب « سَوْطًا » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِرَاكَ ، وطلبته جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَه على بَدْئِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِرَاكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سَيْراً » أى تسير سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهادك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلا عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعديا كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : (فإن رَجَعَكَ الله إلى طائفة منهم) فعدَّى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلَّ على أنه يكون متعدياً ، والأكثرون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء

من المصادر والأسماء بالألف واللام فى موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

١٢٠ ــ مسألة

[القول فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفاً] (١)

اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زيد عرقاً ، وتَفَقَّأَ الكبش شحماً » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جواز التقديمِ النقلُ والقياسُ .

أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ ــ أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟!

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (٣/١٥٩ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/١٧٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٤٨٠ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٧٩) .

٥٠٢ ــ قد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى المخبل السعدى واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا) ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى . والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ١٩٤) وابن الناظم فى باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٣/٢٣٥ بهامش الخزانة) وابن جنى فى الخصائص (٢/٣٨٤) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفسا بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفسا : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز فى =

وَجْهُ الدليل أنه نصب « نَفْسًا » على التمييز ، وقَدَّمه على العامل فيه وهو « تَطِيبُ » [٣٥٢] لأن التقدير فيه : وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفساً ؛ فدلَّ على جوازه .

= سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه مما سنرويه لك بعد على أنه جائز لأنه وارد فى كلام العرب المحتج بكلامهم . قال ابن جنى فى الخصائص « ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلا متصرفا ، فلا نجيز شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل * أتهجر ليلى للفراق حبيبها . . . البيت * فنقابله برواية الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق * وما كان نفسى بالفراق تطيب * فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن المميز هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام : تصبب عرقى ، وتفقأ شحمى ، ثم نقل الفعل فصار فى اللفظ لى ، فخرج الفاعل فى الأصل مميزا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز — إذا كان هو الفاعل فى المعنى — على الفعل » اهـ كلامه .

ومما جاء فيه تقديم التمييز — سوى هذا البيت الذى وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها — قول ربيعة بن مقروم الضبي :

ردت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا

وقول الآخر :

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما

وقول الآخر :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا

وقد اقتنع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والكسائى وأبو عمر الجرمى فذهبوا إلى جواز تقدم التميز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللهم إنى أحمدك أحب الحمد إليك ، وأطيب الحمد عندك ، وأشكرك شكرا يوالى نعمك ويكافىء مزيدك ، وأبتهل إليك أن تتقبل عملى ، وتجعله لديك فى سجل الحسنات ، إنك سميع قريب مجيب الدعاء ، يارب العالمين ، آمين .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقـــديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لمـا كان متصرفاً ـ نحو قولك : « ضَرَبَ زيد عمراً » ـ جاز تقدُّمُ معموله عليه نحو « عمراً ضَرَبَ زيدٌ » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً نحو « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديمُ الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لـكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً ، إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بينا فى مسألة الحال ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به ؛ لأنـكم تقولون به ؛ فصلح أن يكون إلزاما عليـكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمُه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعلُ فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تَصَبَّبَ زيد عرقا ، وتفقأ الـكبش شحماً » أن المتصبب هو العرق والمتفقىء هو الشحم ، وكذلك لو قلت « حَسُنَ زيد غلاما ، ودابة » لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحالُ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكباً جاء زيد » فإن راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيد راكباً » فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار

« راكبا » بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعلَه من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقًا ، وتفقأ الكبش شحماً ، وحسن زيد غلاما » لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم [والغلام] ، فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن [٣٥٣] الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل[1] ، وكذلك قولهم « امتلأ الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبب زيد عرقا » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلأ ماء الإناء » كما يمكن أن تقول «تصبَّب عرقُ زيدٍ » إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهاَ ... وَمَا كاَنَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٥٠٢]

فإن الرواية الصحيحة :

* وَمَا كاَنَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ * [٥٠٢]

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ماذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة — إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب فى « ضَرَبَ زيد عمــراً » منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب فى نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

---

(١) كذا ، وهو خطأ وصوابه « كما جاز تقديم الحال » .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ ! قولهم « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال عَلَى العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

[٣٢٠] ١٢١ ـــ مسألة

[القول فى « رُبَّ » اسمٌ هو أو حَرْفٌ(١) ؟]

ذهب الكوفيون إلى أن « رُبَّ » اسم . وذهب البصريون إلى أنه حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حَمْلاً على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رُبَّ » للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك رُبَّ .

والذى يدل عَلَى أن رُبَّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ،

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ١٠٤ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (٢/٣٠٧) وخزانة الأدب للبغدادى (٤/١٨٤ بولاق)

وحروف الجر تعمل فى نكرة موصوفة وغير موصوفة ، والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذى يدل دلالةً ظاهرةً على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذفُ فيقال فى رُبَّ « رُبَ » قال الله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ — بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها — فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليـــــل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليـــــه نحو « رُبَّ رَجُلٍ يفهم » أى ذلك قَلِيلٌ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملا على كم ؛لأن كم للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل» قلنا : لا نسلم أنها للعدد ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن « كم » إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو [٣٥٥] حروف الجر ، نحو بـ « كم رَجُلٍ مررت » وما أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه ، نحو « كم رجلاً لاَحَاكَ » وهذا غير موجود فى «رُبَّ» فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر فى أربعة أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا فى صَدْرِ الكلام » قلنا : إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشيء يُقَارِب نَفْيَه ، فأشبهت حَرْفَ النفى ، وحرف النفى له صَدْر الكلام .

وقولهم فى الثانى « إنها لا تعمل إلا فى نكرة » قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل ـ والنكرة تدل على الكثرة ـ وجب ألا تدخل إلا على النكرة التى تدل على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم فى الثالث : « إنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة » قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى ضرورة الشعر .

وقولهم فى الرابع : « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به » قلنا : فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً ، ألا ترى أنك إذا قلت « رُبَّ رجل يعلم » كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركْتُ ، أو لَقِيتُ ؛ فحذف لدلالة الحال عليه ، كما حذفت فى قوله تعالى : (وأدخل يدك فى جيبك) إلى قوله تعالى : (إلى فرعون وقومه) ولم يذكر مرسلا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير فى كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف فى الحرف ؛ فإن « أنَّ » المشددة يجوز تَخْفِيفُهَا ، وهى حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم فى « سَوْفَ » [سَفَ أَفْعَلُ ، و(١) سَوْ أَفْعَلُ »] فحذفتم الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

* * *

(١) زيادة يقتضيها الكلام .

يقول المعتز بالله تعالى وحده ، أبو رجاء محمد محيي الدين بن عبد الحميد :

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

وبعد ؛ فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومَعُونَته — مراجعة كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف ، بين النحويين الكوفيين والبصريين » الذي صَنَّفه الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، النحوي ، المولود في عام ٥١٣ ، والمتوفى في عام ٥٧٧ من الهجرة ، وهو كتاب فريد في بابه ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر في موضوعه ، وإن يكن لأسلافنا رضي الله عنهم في هذا الموضوع عدة مصنفات كانها حَرِيٌّ بالإخراج والذيوع .

وقد يسر الله تعالى لي — بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من إخراجه لأول مرةٍ ، وبعد أن نشِرَ الكتاب ثلاث مرات — أن أنجز بعض ما وعدت به قراء العربية أن أخرج لهم مع هذا الكتاب شرحاً يبين غوامضه ، ويجلّي فرائده ، ويترَصَّدُ مسالكه ومَسَاربه ، ويكون فَيْصَلاً على أحكامه : يقر صحيحها ، وينقض ما جانب فيه الجادة ، وقد تضخَّم بذلك حجم الكتاب فصار ضعف الأصل أو يزيد ، وإن كان في الأجل بقية وفي القوس مَنْزَع عُدْت إليه فأضَفْتُ ونقحت وهذبت ، والله سبحانه المسئول أن يتولانا بفضله ، وينفعنا بتأييده وتوفيقه ؟

فهارس كتاب

« الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » للأنبارى

ا — فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى

ب — فهرس الشواهد مرتبة قوافيها على حروف الهجاء

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثانى من كتاب « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » للأنبارى
وكتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

تمت فهرس الموضوعات

والحمد لله ذى الجلال ، وصلاته وسلامه على نبيه وصحبه وآل

فهرس الشواهد

الواردة فى كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف » للأنبارى

حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٦٢	١٠٩	طلبوا صلحنا ولا تأوان	فأجبنا أن ليس حين بقاء
٧٦	١٢٥		رجم به الشيطان من هوائه
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماؤه	كأن لون أرضه سماؤه
٢٦١	٤٠٥	فتجمع أيمن منا ومنكم	بمقسمة تمور بها الدماء
٣٧٤	٥٧١	فلا والله لا يلفى لما بى	ولا للمابهم أبداً دواء
٣٨٤	٥٩١	قلت لشيبان : ادن من لقائه	كما تغدى القوم من شوائه
٤١٥	٦٦١	تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى	عن خدام العقيلة العذراء
		قد علمت أم أبى السعلاء	وعلمت ذاك مع الجراء
٤٥٤	٧٤٦	أن نعم مأكولا على الخواء	يالك من تمر ومن شيشاء
		* ينشب فى المسعل واللهاء *	
٤٥٦	٧٤٧	سيغنينى الذى أغناك عنى	فلا فقر يدوم ولا غناء

حرف الباء الموحدة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٣	٦٢	وكيف تواصل من أصبحت خلالته	كأبى مرحب
٤١	٨٦	ولما أن تحمل آل ليلى	سمعت بينهم نعب الغرابا
٤٣	٨٨	وكمتا مدماة كأن متونها	جرى بينها واستشعرت لون مذهب
٤٦	٩٤	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإنى وقيار بها لغريب
٥٥	١٠١	ألا يا اسلمى ياترب أسماء من ترب	ألا يا اسلمى حييت عنى وعن صحبى
٥٨	١٠٢	وقالت : ألا يا اسمع نعظك بخطة	فقلت : سميعاً فانطق وأصيبى
٦٤	١١٢	والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
٧٣	١٢٣	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل	من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه
٨٣	١٣٣	فما قومى بثعلبة بن بكر	ولا بفزارة الشعر الرقابا

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٩٦	١٦٧	لما تعيا بالقلوص ورحلها	كفى الله كعبا ما تعيا به كعب
١٠٧	١٨٠	إن من لام فى بنى بنت حسا	ن ألمه وأعصه فى الخطوب
١١٦	١٩١	أجدك لست الدهر رائى رامة	ولا عاقل إلا وأنت جنيب
		ولا مصعد فى المصعدين لمنعج	ولاهابطاماعشت هضب شطيب
١١٧	١٩٣	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا ببين غرابها
١١٩	١٩٨		كأن وريديه رشاءا خلب
١٣٥	٢٢٠	لك الخير عللنا بها ، عل ساعة	تمر ، وسهواء من الليل يذهب
١٥٧	٢٦٧	بها كل خوار إلى كل صعلة	ضهول،ورفض المذرعات القراهب
١٦٣	٢٧٥	فمالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
١٧٠	٢٨٦	ألم تعلمن يارب أن رب دعوة	دعوتك فيها مخلصاً لو أجابها
١٧٧	٢٩٣	يمرون بالدهنا خفافا عيابهم	ويرجعن من دارين بجر الحقائب
		على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلا زريق المال ندل الثعالب
١٨٠	٢٩٥	وكل من ظن أن الموت مخطئه	معلل بسواء الحق مكذوب
١٩٧	٣١٦	ياليت أم العمرو كانت صاحبي	مكان من أشق على الركائب
٢٠٢	٣٢٠	وإنى حبست اليوم والأمس قبله	ببابك حتى كادت الشمس تغرب
		فلست بذى نيرب فى الصديق	ومناع خير وسبابها
٢٠٦	٣٣١	ولا من إذا كان فى جانب	أضاع العشيرة فاغتابها
٢١٩	٣٤٨	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعى ميتة فيجيب
٢٢٧	٣٥٥	أرق لأرحام أراها قريبة	لحار بن كعب ، لالجرم وراسب
٢٥٦	٣٩٥	وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إلى ، ولا دين بها أنا طالبه
٢٧٧	٤٤٣	كلانا يا يزيد يحب ليلى	بفى وفيك من ليلى التراب
٢٨٢	٤٤٧	كلاهما حين جد الجرى بينهما	قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابى
٢٨٤	٤٥١	لكنه شاقه أن قيل : ذا رجب ،	ياليت عدة حول كله رجب
		حتى إذا قملت بطونكم	ورأيتم أبناءكم شبوا
٢٨٩	٤٥٨	وقلبتم ظهر المجن لنا	إن اللئيم العاجز الخب
٢٩٢	٤٦٤	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمـــــر أكثرها	وأطيبها

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٣٣١	٥١١	أنا أبو دهبل وهب لوهب	من جمح ، والعز فيهم والحسب
٣٣٣	٥١٢	فبيناه يشري رحله قال قائل :	لمن جمل رخو الملاط نجيب ؟
٣٣٧	٥١٦	فماله من مجد تليد ، وماله	من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا
٣٨٥	٥٩٢	أخ فاصطنع قرصا إذا اعتادك الهوى	بزيت كما يكفيك فقد الحبائب
٣٨٧	٥٩٦	وإنى امرؤ من عصبة خندفية	أبت للأعادى أن تديخ رقابها
٤٠٠	٦٢١	وللخيل أيام فمن يصطبر لها	ويعرف لها أيامها الخير تعقب
٤١٠	٦٥٥	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولى إن أصبت : لقد أصابا
٤٦١	٧٥٣	ولكنما أهدى لقيس هدية	بفى من اهداها لك الدهر إثلب
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهدينى ولى لمة	فإن الحوادث أودى بها
٤٨٢	٧٧٦	أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما	يضم إلى كشحيه كفا مخضبا
٤٩١	٧٩٠	. . . .	باتت تكركره الجنوب
٥٠٢	٨٢٨	أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟

حرف التاء المثناة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٩	٤١	رحم الله أعظما دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات
٢١	٥٩	يرى أرباقهم متقلديها	كما صدىء الحديد على الرماة
٧٠	١١٩	يا لعن الله بنى السعلاة	عمرو بن يربوع شرار النات
١٣٦	٢٢٠	على صروف الدهر أو دولاتها	تدلننا اللمة من لماتها
١٩١	٣٠٩	كلف من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حجته
٢٠٤	٣٢٥	يامر يابن واقع يا أنتا	أنت الذى طلقت عام جعتا
		حتى إذا اصطبحت واغتبقتا	أقبلت معتاداً لما تركتا
		* قد أحسن الله وقد أسأتا *	
٢٣٩	٣٧٩	بل جوز تيهاء كظهر الحجفت	[قطعتها إذا المها تجوفت]
٢٤٤	٣٨٤	فإن الماء ماء أبى وجدى	وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٢٤٥	٣٨٥	فلو أن الأطبا كان حولى	وكان مع الأطباء الشفاة
		إذا ما أذهبوا ألما بقلبى	وإن قيل الشفاة هم الأساة
٢٩١	٤٦٢	وقلت لها : ياعز كل ملمة	إذا وطنت يوما لها النفس ذلت

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤٢١	٦٦٧	بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت
٤٣١	٦٨٣	أخوك أخو مكاشرة وضحك	وحياك الإله ، فكيف أنتا ؟
		من يك ذات فهذا بتى	مصيف مقيظ مشتى
٤٤٧	٧٢٥	تخذته من نعجات ست	سود جعاد كنعاج الدشت
٤٧٩	٧٧٣	يأيها الراكب المزجى مطيته	سائل بنى أسد ما هذه الصوت

حرف الثاء المثلثة

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٠٥	٤٨٣	ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

حرف الجيم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٦٨	٢٨٤	[نحن بنى ضبة أصحاب الفلج]	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
٢٧١	٤٣٣	كأن أصوات من إيغالهن بنا	أواخر الميس أصوات الفراريج
٣٧٧	٥٨٣	متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا	تجد حطبا جزلا ونارآ تأججا
٣٩٠	٦٠٥	كأنما ضربت قدام أعينها	قطنا بمستحصد الأوتار محلوج
٤٣٦	٦٩٣	أومت بعينها من الهودج	لولاك فى ذا العام لم أحجج

حرف الحاء المهملة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٩	٢٥٥	وأنت من الغوائل حين ترمى	ومن ذم الرجال بمنتزاح
٢٨	٦٦	فتى ما ابن الأغر إذا شتونا	وحب الزاد فى شهرى قماح
		دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما	تقاصر حتى كاد فى الآل يمصح
١٤٥	٢٣١	وجيف المطايا ثم قلت لصحبتى	ولم ينزلوا : أبردتم فتروحوا
٢٣٠	٣٦٧	من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لابراح
٢٨١	٤٤٦	فكلتاهما قد خط لى فى صحيفة	فلا العيش أهواه ولا الموت أروح
٣٠١	٤٧٨	بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى وصورتها ، أو أنت فى العين أملح	
٣٦٥	٥٤٥	وطرت بمنصلى فى يعملات	دوامى الأيد يخبطن السريحا
٣٧١	٥٦٦	[ربع عفاه الدهر طولا فامحى]	قد كاد من طول البلى أن يمصحا
٣٩٤	٦١٢	ياليت زوجك قد غدا	متقلداً سيفاً ورمحاً

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤١٦	٦٦٢	تغيرت البلاد ومن عليها	فوجه الأرض مغبر قبيح
		تغير كل ذى طعم ولون	وقل بشاشة الوجه المليح
٤٦٨	٧٦٣	إن السماحة والمروءة ضمنا	قبرا بمرو على الطريق الواضح

حرف الخاء المعجمة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٨٩	١٤٩	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم	فأنت أبيضهم سربال طباخ
١٥٤	٢٥٥	ألا ياغراب البين قد هجت لوعة	فويحك خبرنى بما أنت تصرخ
		أبالبين من لبنى ؟ فإن كنت صادقا	فلا زال عظم من جناحك يفضخ
		ولا زلت من عذب المياه منفرآ	ووكرك مهدوم ، وبيضك يشدخ
		ولا زال رام قد أصابك سهمه	فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ
		وأبصرت قبل الموت لحمك منضجا	على حر جمر النار يشوى ويطبخ
٢٣١	٣٦٨	والله لولا أن تحش الطبخ	بى الجحيم حين لا مستصرخ

حرف الدال المهملة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٧	٣٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى	بما لاقت لبون بنى زياد
٢٧	٦٦	بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد
٣٤	٧٣	قالت أمامة لما جئت زائرها :	هلا رميت ببعض الأسهم السود
	٧٤	لا در درك إنى قد رميتهم	لولا حددت ، ولا عذرى لمحدود
٤٩	٩٦	على مثلها أمضى إذا قال صاحبى :	ألا ليتنى أفديك منها وأفتدى
٨٢	١٣١	قدنى من نصر الخبيبين قدى	ليس الإمام بالشحيح الملحد
١٠١	١٧٠	وقفت فيها أصيلانا أسائلها	أعيت جوابا ، وما بالربع من أحد
١٢٩	٢٠٩	[يلوموننى فى حب ليلى عواذلى]	ولكننى من حبها لعميد
١٥٦	٢٦٦	شدخت غرة السوابق فيهم	فى وجوه إلى اللمام الجعاد
١٥٩	٢٦٩	وقفت فيها أصيلالا أسائلها	أعيت جوابا ، وما بالربع من أحد
		إلا الأوارى لأيا ما أبينها	والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد
١٦٥	٢٧٨	ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه	وما أحاشى من الأقوام من أحد
١٧٣	٢٩١	أزمان من يرد الصنيعة يصطنع	فينا ، ومن يرد الزهادة يزهد

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٩٤	٣١٤	رعيتها أكرم عود عودا	الصل والصفصل واليعضيدا
		والخازباز السنم المجودا	بحيث يدعو عامر مسعودا
٢٠٧	٣٣٢	معاوى إننا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديدا
		أديروها بنى حرب عليكم	ولا ترموا بها الغرض البعيدا
١٢٠	٣٣٥	ألا حى ندمانى عمير بن عامر	إذا ماتلاقينا من اليوم أو غدا
٢٢٢	٣٥١	هذيلية تدعو إذا هى فاخرت	أبا هذليا من غطارفة نجد
٢٢٣	٣٥٢	أودى ابن جلهم عباد بصرمته	إن ابن جلهم أمسى حية الوادى
٢٤٧	٣٨٧	وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه	ويكن أعداء بعيد وداد
٢٦٥	٤٢٧	فزججتها بمزجة	زج القلوص أبى مزاده
٢٧٤	٤٣٩	فى كلت رجليها سلامى واحده	كلتاهما قد قرنت بزائده
٢٨٥	٤٥٢	إذا القعود كر فيها حفدا	يوما جديداً كله مطرداً
٢٩٠	٤٦١	حتى إذا أسلكوهم فى قتائدة	شلا كما تطرد الجمالة الشردا
٣٠٢	٤٧٩	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد
٣١٨	٥٠٠	وقائلة : مابال دوسر بعدنا	صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند ؟
٣٢٣	٥٠٤	لو شهد عاد من زمان عاد	لا بتزها مبارك الجلاد
٣٢٤	٥٠٥	علم القبائل من معد وغيرها	أن الجواد محمد بن عطارد
٣٢٦	٥٠٦	غلب المساميح الوليد سماحة	وكفى قريش المعضلات وسادها
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين	شرابهم قبل إنفادها
٣٦٦	٥٤٦	كنواح ريش حمامة نجدية	ومسحت باللثتين عصف الإثمد
٣٦٨	٥٦٠	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى؟
٣٧٠	٥٦٣	ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما	وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
		أن تحملا حاجة لى خف محملها	وتصنعا نعمة عندى بها ويدا
		أن تقرآن على أسماء ويحكما	منى السلام ، وألا تشعرا أحداً
٣٧٩	٥٨٥	جاءت كبيركما أخفرها	والقوم صيد كأنهم رمدوا
٤٠٨	٦٤١	شلت يمينك إن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة المتعمد
٤١٣	٦٥٧	وإياك والميتات لا تقربنها	ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤٩٣	٨٠٠	من آل صعفوق وأتباع أخر	[الطامعين لا يالون الغمر]
٤٩٥	٨٠٤	وكنت إذا أرسلت طرفك رائدا	لقلبك يوما أتعبتك المناظر
		رأيت الذى لا كله أنت قادر	عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر

حرف الزاى

١٩٦	٣١٥	مثل الكلاب تهر عند درابها	ورمت لهازمها من الخزباز
٢٢٠	٣٤٩	إما ترينى اليوم أم حمز	قاربت بين عنق وجمزى

حرف السين المهملة

٦٧	١١٦	بئس مقام الشيخ أمرس أمرس	إما على قعو وإما اقعنسس
١٦٠	٢٧١	وبلدة ليس بهـــا أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
١٦١	٢٧٣	خلا أن العتاق من المطايا	حسين به فهن إليه شوس
٣٧٣	٥٦٨	اضرب عنك الهموم طارقها	ضربك بالسوط قونس الفرس

حرف الصاد المهملة

١٢٢	٢٠١	أكاشره وأعلم أن كلانا	على ما ساء صاحبه حريص
٢٧٦	٤٤٢	كلا أخويكم كان فرعا دعامة	ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصاً

حرف الضاد المعجمة

٥٧	١٠٢	أمسلم يا اسمع يا ابن كل خليفة	ويا سائس الدنيا، ويا جبل الأرض
٩٠	١٤٩	جارية فى درعها الفضفاض	تقطع الحديث بالإيماض
		* أبيض من أخت بنى إباض *	
٢٤١	٣٨٣	فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً	هلم ؛ فإن المشرفى الفرائض
٢٤٢	٣٨٣	أظنك دون المال ذو جئت تبتغى	ستلقاك بيض للنفوس قوابض
٢٤٣	٣٨٤	يغادر محض الماء ذو هو محضه	على إثره إن كان للماء من محض
		يروى العروق الباليات من البلى	من العرفج النجدى ذوباد والحمض
٢٥٣	٣٩٠	ولا أدر من ألقى عليه رداءه	على أنه قد سل عن ماجد محض

رقم الشاهد	ص	الشاهد	

حرف القاف

١١	٢٦	إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تملق
٢٠	٥٨	وإن امرأ أسرى إليك ودونه	من الأرض موماة وبيداء سملق
		لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه	وأن تعلمى أن المعان موفق
٣٠	٦٨	من يلق يوما على علاته هرماً	يلق السماحة منه والندى خلقا
٣٥	٧٥	فما الدنيا بباقاة لحى	ولا حى على الدنيا بباق
١١٤	١٩٠	وإلا فاعلموا أنا وأنتم	بغاة ما بقينا فى شقاق
١٢١	٢٠٠	أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا العتيق
١٢٧	٢٠٥	فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٣٣	٢١٥	ياخال هلا قلت إذ أعطيتنى	هياك هياك وحنواء العنق
١٤٠	٢٢٥	حتى يقول الجاهل المنطق	لعن هذا معه معلق
١٤٨	٢٣٣	أفنى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
١٨٤	٢٩٩	....	لواحق الأقراب فيها كالمقق
٢٣٣	٣٧٢	حسبت بغام راحلتى عناقا	وما هى — ويب غيرك — بالعناق
٢٥٠	٣٨٨	لا صلح بينى — فاعلموه — ولا	بينكم ، ما حملت عاتقى
		سيفى ، وما كنا بنجد ، وما	قرقر قمر الواد بالشاهق
٢٥٨	٤٠١	رضيعى لبان ثدى أم تحالفا	بأسحم داج عوض لا نتفرق
٢٨٦	٤٥٣	زحرت به ليلة كلها	فجئت به مؤيداً خنفقيقا
٢٩٤	٤٦٦	هلا سألت بذى الجماجم عنهم	وأبى نعيم ذى اللواء المحرق
٣٤٧	٥٢٧	فلتكن أبعد العداة من الصلـ	ـح من النجم جاره العيوق
٣٩٧	٦١٧	فمتى واغل ينبهم يحيو	ه وتعطف عليه كأس الساقى
٤٤٣	٧١٧	عدس ، مالعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحملين طليق
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بينى ؛ فإنك طالقه	كذاك أمور الناس غاد وطارقه

حرف الكاف

٢	١٥	والله أسماك سما مباركا	آثرك الله به إيثاركا
١٣٨	٢٢٢	[تقول بنتى : قد أنى أناكا]	يا أبتا علك أو عساكا

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٤٣	٢٢٨	يأيها المائح دلوى دونكا	إنى رأيت الناس يحمدونكا
		* يثنون خيرا ويمجدونكا *	
١٧٩	٢٩٥	تجانف عن جو اليمامة ناقتى	وما قصدت من أهلها لسوائكا
١٨٥	٣٠١	يا عاذلى دعنى من عذلكا	مثلى لا يقبل من مثلكا
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها	أما ترى الموت لدى أوراكها
٤٠٤	٦٢٨	ياحكم الوارث عن عبد الملك	أوديت إن لم تحب حبو المعتنك
٤٢٤	٦٧٢	لن تنفعى ذا حاجة وينفعك	وتجعلين الذ معى فى الذ معك
٤٣٠	٦٨٠	[هل تعرف الدار على تبراكا]	دار لسعدى إذه من هواكا
٤٣٩	٦٩٩	[أتتك عنس تقطع الأراكا]	إليك حتى بلغت إياكا
٤٤٤	٧٢٠	أقول له والرمح يأطر متنه :	تأمل خفافا ؛ إننى أنا ذلكا

حرف اللام

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٨	٢٤	[خود أناة كالمهاة عطبول]	كأن فى أنيابها القرنفول
١٠	٢٥	أقول إذ خرت على الكلكال :	ياناقتا ما جلت من مجال
١٤	٢٨	كأنى بفتخاء الجناحين لقوة	على عجل منها أطأطئ شمالى
١٥	٢٩	لما نزلنا نصبنا ظل أخبية	وفار للقوم باللحم المراجيل
١٦	٢٩	لا عهد لى بنيضال	أصبحت كالشن البال
٣٦	٧٥	وما الدنيا بباقية بحزن	أجل ، لا ، ولا برضاء بال
٣٨	٧٧		وأى أمر سيئ لا فعله
٣٩	٨٤	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفانى ولم أطلب قليل من المال
		ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى
٤٠	٨٥	فرد على الفؤاد هوى عميداً	وسوئل لو يبين لنا السؤالا
	٨٦	وقد نغنى بها ونرى عصوراً	بها يقتدننا الخرد الخدالا
٦٠	١٠٦	ثمت قمنا إلى جرد مسومة	أعرافهن لأيدينا مناديل
٧٩	١٢٨	ما قدر الله أن يدنى على شحط	من داره الحزن ممن داره صول

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٨٠	١٢٩	ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى	وليس حاملنى إلا ابن جمال
٨٥	١٣٤	ولقد أغتدى وما صقع الدي	ك على أدهم أجش الصهيلا
٨٦	١٣٩	وكل أناس سوف تدخل بينهم	دويهية تصفر منها الأنامل
٩٣	١٥٤	لما دعانى السمهرى أجبته	بأبيض من ماء الحديد صقيل
٩٥	١٥٨	حتى لحقنا بها تعدى فوارسنا	كأننا رعن قف يرفع الآلا
١٠٨	١٨١	ولكن من لا يلق أمراً ينوبه	بعدته ينزل به وهو أعزل
١١٠	١٨٣	فليت دفعت الهم عنى ساعة	فبتنا على ما خيلت ناعمى بال
١٢٠	١٩٩	فى فتية كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحفى وينتعل
١٢٨	٢٠٦	وقد علم الضيف والمرملون	إذا اغبر أفق وهبت شمالا
	٢٠٧	وخلت عن اولادها المرضعات	ولم تر عين لمزن بلالا
	٢٠٧	بأنك الربيع وغيث مريع	وقدما هناك تكون الثمالا
١٣٠	٢٠٩	لهنك من عبسية لوسيمة	على هنوات كاذب من يقولها
١٤٢	٢٢٧	دعينى أطوف فى البلاد لعلنى	أفيد غنى فيه لذى الحق محمل
١٤٤	٢٣٠	ما إن يمس الأرض إلا منكب	منه وحرف الساق، طى المحمل
١٥٥	٢٥٦	إن كان ما بلغت عنى فلامنى	صديق، وشلت من يدى الأنامل
		وكفنت وحدى منذراً فى ردائه	وصادف حوطا من أعادى قاتل
١٦٩	٢٨٥	أزهير إن يشب القذال فإنه	رب هيضل لجب لفقت بهيضل
١٧١	٢٨٧	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة فى غصون ذات أوقال
١٧٢	٢٨٩	رددنا لشعثاء الرسول، ولا أرى	كيومئذ شيئاً ترد رسائله
١٨٨	٣٠٥	كم نالنى منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل
١٩٠	٣٠٨	على أننى بعد ما قد مضى	ثلاثون للهجر حولا كميلا
		يذكرنيك حنين العجول	ونوح الحمامة تدعو هديلا
١٩٩	٣١٧	وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا	شديداً بأعباء الخلافة كاهله
٢٠٩	٣٣٤	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	ودون معد فلتزعك العواذل
٢٢٦	٣٥٤	أبو حنش يؤرقنى وطلق	وعمار وآونة أثالا
٢٣٤	٣٧٢	لقد خفت حتى لا تزيد مخافتى	على وعل فى ذى المطارة عاقل
٢٣٧	٣٧٨	رسم دار وقفت فى طلله	كدت أقضى الحياة من جلله

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
		حرف الميم	
١	١١		فإنه أهل لأن يؤكرما
٣	١٦	وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمح ، وقرضاب سمه * مبتركا لكل عظم يلحمه *	
٤	١٦	باسم الذى فى كل سورة سمه	قد وردت على طريق تعلمه
١٢	٣٦	ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيافة مثل الفنيق المكدم
١٨	٤٠		وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم
٣٣	٧٢	فطلقها فلست لها بندد	وإلا يعل مفرقك الحسام
٣٧	٧٦	إن تغفر اللهم تغفر جما	وأى عبد لك لا ألما
٤٢	٨٧	ولكن نصفا لو سببت وسبنى	بنو عبد شمس من مناف وهاشم
٤٥	٩٠	قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٥٠	٩٧	ألست بنعم الجار يؤلف بيته	أخاقلة أو معدم المال مصرما ؟
٥٣	١٠٠	ألا ياأسلمى لا صرم لى اليوم فاطما	ولا أبداً ما دام وصلك دائما
٥٦	١٠٢	يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى	بسمسم وعن يمين سمسم
٥٩	١٠٥	ماوى ، يا ربتما غارة	شعواء كاللذعة بالميسم
٦١	١٠٨	العاطفون تحين ما من عاطف	والمطعمون زمان أين المطعم
٦٩	١١٨	يالعنة الله على أهل الرقم	أهل الحمير والوقير والخزم
٨٤	١٣٤	ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام
٨٨	١٤٤	صددت وأطولت الصدود ، وقلما	وصال على طول الصدود يدوم
٩٩	١٦٩	بحسبك أن قد سدت أخزم كلها	لكل أناس سادة ودعائم
١٠٤	١٧٥	لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام
١٢٣	٢٠٢	ويوما تلاقينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
١٢٥	٢٠٤	وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه	فسرت وساءت كل ماش ومصرم
		تمشى بها الدرماء تسحب قصبها	كأن بطن حبلى ذات أونين متئم
١٢٦	٢٠٥	فتعلمى أن قد كلفت بكم	ثم افعلى ما شئت عن علم
١٣٤	٢١٩	ولست بلوام على الامر بعد ما	يفوت ، ولكن عل أن أتقدما
١٤١	٢٢٥	ألا يا صاحبى قفا لغنا	نرى العرصات أو أثر الخيام
١٤٦	٢٣٢	حتى تهجر فى الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٥٠	٢٤٣	لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى	فنمت ، وما ليل المطى بنائم
١٥٣	٢٥٥	ألا يا سيالات الدحائل بالضحى	عليكن من بين السيال سلام
		ولا زال منهل الربيع إذا جرى	عليكن منه وابل ورهام
١٦٦	٢٨٠	حاشى أبى ثوبان ؛ إن به	ضنا عن الملحاة والشتم
١٨٣	٢٩٩	يا أسدى لم أكلته ؟ لمه ؟	لو خافك الله عليه حرمه
		* فما قربت لحمه ولا دمه *	
١٩٢	٣١١	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
١٩٥	٣١٥	يا خازباز أرسل اللهازما	إنى أخاف أن تكون لازما
٢٠٠	٣١٨	أما ودماء مائرات تخالها	على قنة العزى وبالنسر عندما
		وماسبح الرهبان فى كل بيعة	أبيل الأبيلين المسيح بن مريما
		لقد ذاق منا عامر يوم لعلع	حساما إذا ما هز بالكف صمما
٢٠٣	٣٢١		فإن الأولاء يعلمونك منهم
٢٠٥	٣٣٠	قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد ،	يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام
٢١٤	٣٤١	إنى إذا ما حدث ألما	أقول : يا اللهم يا اللهما
٢١٥	٣٤٢	وما عليك أن تقولى كلما	صليت أو سبحت يا اللهم ما
		* اردد علينا شيخنا مسلما *	
٢١٦	٣٤٣		غفرت أو عذبت يا اللهما
٢١٧	٣٤٥	هما نفثا فى فى من فمويهما	على النابح العاوى أشد رجام
٢٢١	٣٥٠	بكل قريشى عليه مهابة	سريع إلى داعى الندى والتكرم
٢٢٤	٣٥٣	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك شاسعة أماما
٢٢٥	٣٥٤	إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته	أو أمتدحه فإن الناس قد علموا
٢٢٩	٣٦٣	أقول وما قولى عليكم بسبة	إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم
		حفيرة إبراهيم يوم ابن هاجر	وركضة جبريل على عهد آدم
٢٣٥	٣٧٣	كانت فريضة ما تقول كما	كان الزناء فريضة الرجم
٢٤٨	٣٨٧	كفاك كف لا تليق درهما	جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما
٢٦٨	٤٣١	فأصبحت بعد خط بهجتها	كأن قفراً رسومها قلما
٢٦٩	٤٣٢	لما رأت ساتيدما استعبرت	لله در اليوم من لامها
٢٧٢	٤٣٤	هما أخوا فى الحرب من لا أخا له	إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٧٥	٤٤٢	كلا أخوينا ذورجال كأنهم	أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
٢٧٩	٤٤٤	كلا يومى أمامة يوم صد	وإن لم نأتها إلا لماما
٢٩٦	٤٦٩	إلى الملك القرم وابن الهمام وذا الرأى حين تغم الأمور	وليث الكتيبة في المزدحم بذات الصليل وذات اللجم
٣٠٣	٤٨٢	فياظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النقا ، آأنت أم أم سالم؟
٣٢١	٥٠٢	من سبأ الحاضرين مأرب إذ	يبنون من دون سيله العرما
٣٣٠	٥١٠	إن تميما خلقت ملموما	قوما ترى واحدهم صهميا
٣٤٣	٥١٩	[القاطنات البيت غير الريم]	قواطنا مكة من ورق الحمى
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتانه وجهرمه
٣٥٥	٥٣٥	عرضنا نزال فلم ينزلوا	وكانت نزال عليهم أطم
٣٨١	٥٨٧		لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطفلت	بالجلهتين ظباؤها ونعامها
٤٠٢	٦٢٥	وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
٤٠٧	٦٣٧	أولائك قومى إن هجونى هجوتهم	وأعبد أن تهجى تميم بدارم
٤٠٩	٦٥٣	يحسبه الجاهل مالم يعاما	شيخا على كرسيه معمما
٤٢٩	٦٧٨	إذاه سيم الخسف آلى بقسم	بالله لا يأخذ إلا ما احتكم
٤٤١	٧١٠	ولقد أبيت من الفتاة بمعزل	فأبيت لا حرج ولا محروم
٤٦٣	٧٥٦	....	.... وجمادين حسوما
٤٦٤	٧٥٧	....	.... جمادين حرام
٤٦٧	٧٦٠	تمخضت المنون له بيوم	أنى ، ولكل حاملة تمام
٤٧٨	٧٧٢	فمضى وقدمها ، وكانت عادة	منه إذا هى عردت إقدامها
٤٨٦	٧٨٠	[بكرت بها جرشية مقطورة]	تروى المحاجر بازل علكوم

حرف النون

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٤	٦٢	أكل عام نعم تحوونه	يلقحه قوم وتنتجونه
٢٩	٦٧	كلا يومى طوالة وصل أروى	ظنون ، آن مطرح الظنون
٣١	٦٩	أصاب الملوك فأفناهم	وأخرج من بيته ذا جدن
٥٤	١٠١	ألا ياأسلمى قبل الفراق ظعينا	تحية من أمسى إليك حزينا
٦٣	١١٠	نولى قبل يوم نأيي جمانا	وصلينا كما زعمت تلانا
٨١	١٣٠	امتلأ الحوض وقال : قطنى	مهلا رويدا قد ملأت بطنى
١١٨	١٩٧	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٥٨	٢٦٨	وكل أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلا الفرقدان
١٦٧	٢٨٢		وأن تبأبان وأن تفدين
١٧٦	٢٩٢	على حين انحنيت وشاب رأسى	فأى فتى دعوت؟ وأى حين؟
١٧٨	٢٩٤	ولا ينطق المكروه من كان منهم	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٨٢	٢٩٦	وابذل سوام المال إن	سواءها دهما وجونا
١٩٣	٣١٣	تنقأ فوقه القلع السوارى	وجن الخازباز به جنونا
٢١٢	٣٣٦	فديتك يااللتى تيمت قلبى	وأنت بخيلة بالود عنى
٢٢٨	٣٥٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	جرى الدميان بالخبر اليقين
٢٥٤	٣٩٠	فلست بمدرك مافات منى	بلهف، ولا بليت، ولا لوانى
٢٥٥	٣٩٤	لاه ابن عمك، لاأفضلت فى حسب	عنى، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٦٧	٤٢٩	يطفن بحوزى المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسى الكنائن
٢٨٣	٤٤٩		وصانى العجاج فيما وصنى
٣٤٦	٥٢٥	لتقم أنت يا ابن خير قريش	فتقضى حوائج المسلمينا
٣٥١	٥٣١	فقلت: ادعى وأدع؛ فإن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
٣٨٨	٥٩٩	داويت عين أبى الدهيق بمطله	حتى المصيف ويغلو القعدان
٣٩٢	٦١٠	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
٤٣٥	٦٩٣	أتطمع فينا من أراق دماءنا؟	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن
٤٤٠	٦٩٩	كأنا يوم قرى إنـما نقتل إيانا	
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه]	شهرى ربيع وجماديينه
٤٩٢	٧٩٧	قد فارقت قرينها القرينة	وشحطت عن دارها الظعينة
		ياليتنا قد ضمنا سفينه	حتى يعود الوصل كينونه
٤٩٤	٨٠١	ما بال عينى كالشعيب العين	[وبعض أعراض الشجون الشجن
		دار كرقم الكاتب المرقن	بين نقا الللقى وبين الأجؤن]
٥٠٠	٨٢٣	دع الخمر يشربها الغواة؛ فإننى	رأيت أخاها مغنياً بمكانها
		فإلا يكنها أو تكنه؛ فإنه	أخوها غذته أمه بلبانها
٥٠١	٨٢٤	تنفك تسمع ماحييـت بهالك	حتى تكونه

حرف الهاء(١)

٥	١٨	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا فى المجد غاياتها

(١) وضعنا فى هذه القافية الأبيات التى آخرها هاء ــ وإن لم تكن الهاء حرف =

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤٤	٨٩	ولقد أرى تغنى به سيفانة	تصبي الحليم ، ومثلها أصباه
٦٤	١١٢	والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
٧٣	١٢٣	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل	من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه
١١٧	١٩٣	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا يبين غرابها
١٨١	٢٩٦	أكر على الكتيبة لا أبالي	أفيها كان حتفى أم سواها
٢١٣	٣٣٩	مبارك هو ومن سماه	على اسمك اللهم يا ألله
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماؤه	كأن لون أرضه سماؤه
٢٥١	٣٨٩	مابال هم عميد بات يطرقنى	بالواد من هند إذ تعدو عواديها
٢٦٩	٤٣٢	لما رأت ساتيدما استعبرت	لله در اليوم من لامها
٢٩٧	٤٧٠	وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم	إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
		الظاعنين ولما يظعنوا أحداً	والقائلون : لمن دار نخليها ؟
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر	أكثرها وأطيبها
٣٢٥	٥٠٥	ولسنا إذا عد الحصى بأقلة	وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٢٦	٥٠٦	غلب المساميح الوليد سماحة	وكفى قريش المعضلات وسادها
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين	شرابهم قبل إنفادها
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتانه وجهرمه
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها	أما ترى الموت لدى أوراكها
٣٥٨	٥٣٧	مناعها من إبل مناعها	أما ترى الموت لدى أرباعها
٣٥٩	٥٣٨	نعاء أبا ليلى لكل طمرة	وجرداء مثل القوس باد حجولها
٣٦٩	٥٦١	فلم أر مثلها خباسة واجد	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٣٧٢	٥٦٨	فإنى قد رأيت بدار قومى	نوائب كنت فى لخم أخافه
٣٨٤	٥٩١	قلت لشيبان : ادن من لقائه	كما تغدى القوم من شوائه
٣٨٧	٥٩٦	وإنى امرؤ من عصبة خندفية	أبت للأعادى أن تديخ رقابها
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطفلت	بالجلهتين ظباؤها ونعامها
٣٩٥	٦١٣	علفتها تبنا وماء بارداً	حتى شتت همالة عيناها
٤٠٥	٦٣٠	إذا رضيت على بنو نمير	لعمر الله أعجبنى رضاها

= الروى الذى بنيت عليه الكلمة ـ تيسيراً على من لا إلمام لهم بعلم القافية ، ووضعناها مرة أخرى فى موضعها اللائق بها .

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤٢٨	٦٧٨	بيناه فى دار صدق قد أقام بها	حينا يعللنا ، وما نعلله
٤٦٠	٧٥٢	والقارح العدا وكل طمرة	ما إن تنال يد الطويل قذالها
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه]	شهرى ربيع وجماديينه
٤٦٦	٧٦٠	أياجارتا بينى فإنك طالقه	كذاك أمور الناس غاد وطارقه
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهدينى ولى لمة	فإن الحوادث أودى بها
٤٧٤	٧٦٩	وقائع فى مضر تسعة	وفى وائل كانت العاشره
٥٠٠	٨٢٣	دع الخمر يشربها الغواة ؛ فإننى	رأيت أخاها مغنياً بمكانها
		فإن لا يكنها أو تكنه فإنه	أخوها غذته أمه بلبانها
٥٠١	٨٢٤	تنفك تسمع ما حييت بهالك	حتى تكونه
		حرف الواو	
١١١	١٨٤	فليت كفافا كان خيرك كله	وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى
٤٣٤	٦٩١	وأنت امرؤ لولاى طحت كما هوى	بأجرامه من قنة النيق منهوى
		حرف الألف اللينة	
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
		حرف الياء	
٩٧	١٦٨	عميرة ودع إن تجهزت غاديا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٩٨	١٦٩	أعان على الدهر إذ حل بركه	كفى الدهر لو وكلته بى كافياً
١١٥	١٩١	بدا لى أنى لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا
١٦٢	٢٧٤	وبلدة ليس بها طورى	ولا خلا الجن بها إنسى
٣٠٥	٤٨٣	ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث	إلى ذاكما ما غيبتنى غيابيا
٣٢٩	٥٠٩	يا بشر يا بشر بنى عدى	لأنزحن قعرك بالدلى
		* حتى تعودى أقطع الولى *	
٣٤٥	٥٢١	بل القوم الرسول الله منهم	هم أهل الحكومة من قصى
٤١٧	٦٦٣	حيدة خالى ولقيط وعلى	وحاتم الطائى وهاب المئى
٤٢٦	٦٧٥	وليس المال فاعلمه بمال	من الأقوام إلا للذى
		يريد به العلاء ويمتهنه	لأقرب أقربيه وللقصى
٤٩٨	٨١٦	لقد أغدو على أشقر	يغتال الصحاريا

تمت فهرس الشواهد

والحمد لله ذى الجلال والكبرياء ، وصلاته وسلامه على صفوة الأنبياء



